

كتاب الدرس

مشرع السباعي

تأليف

الشيخ محمد على الدرس الأفغاني

الجزء الثاني

انتشارات علامه

قم خيابان حضرتى



كتاب المدرس مشروع السبطى

لحجة الإسلام وال المسلمين

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثاني

الطبعة الثانية وفيها زيادات مهمة

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٣٨٩ - ١٩٦٩ م

مطبعة النعمان - النجف الاشرف تلفون ٢٠٩٧



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآلـه
الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم أجمعين من الآن الى قيام
يوم الدين .اما بعد فيقول العبد الفانـى المحتاج الى رحمة ربـه الفـى محمد
عليـ بن مراد عـلى المـدـعـو بـالمـدـرـسـ الأـفـغـانـى ، هـذـا هـوـ الجـزـءـ الثـانـىـ مـنـ
كتـابـنا المسـعـى بـمـكـرـراتـ المـدـرـسـ فـي شـرـحـ الـبـهـجـةـ الـمـرـضـيـةـ اـسـأـلـ اللهـ
الـعـزـيزـ الـقـدـيرـ انـ يـوـفـقـنـىـ لـاـتـمامـهـ اـنـهـ عـلـىـ كـلـ شـئـ قـدـيرـ وـبـالـاجـابـةـ جـدـيرـ .

باب الفاعل

(هذا باب الفاعل وفيه المفعول به)

للفاعل عندهم تعريفات لافائدة في ذكرها وذكر ما فيها من النقض والابرام فالاحسن ان نقتصر بذكر ما في الكتاب : (وهو) اى الفاعل في اللغة من اوجد الفعل ، وفي الاصطلاح : (كما قال في في شرح الكافية ، المستند اليه فعل تام) سواء كان لازما : كعهد ، او متعديا كضرب (مقدم) على المستند اليه . (فارغ) عن ضمير الفاعل (باق على الصوغ الاصلی : او) استند اليه (ما يقوم مقامه) اى مقام فعل تام مقدم فارغ باق على الصوغ الاصلی : (فالمستند اليه) بمنزلة الجنس (يعم) اى يشمل أربعة أشياء ، اعني (الفاعل والنائب عنه والمبتدء والمنسوخ الابتداء ، وقيد التام) بمنزلة الفصل الأول (يخرج) المنسوخ الابتداء اعني (اسم كان) وعسى قال ابن هشام في اول الموضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة ولا يدخل الناسخ على الفاعل (و) قيد التقديم بمنزلة الفصل الثاني (يخرج المبتدء) ، نحو زيد قام : وفيهما اشكال سندكره : (و) قيد (الفراغ) بمنزلة الفصل الثالث : يخرج الزيدان في نحو ، يقونان الزيدان ؛ لأن الفعل المستند اليهما وان كان مقدما لكنه ليس فارغامن الضمير ؛ وفيه ايضا الاشكال الذي سندكره : (و) قيد (بقاء الصوغ الاصلی) بمنزلة الفصل الرابع (يخرج النائب عن الفاعل) ؛ وهذا يحتاج الى توضيح سندكره :

(وذكر ما يقوم مقامه يدخل فاعل اسم الفاعل والمصدر واسم الفعل والظرف وشبيهه ؛ ولو ، فيه) أى في التعريف (للتنويع لا للتزيد) ؛ فلا يستشكل بأن التزيد في التعريف موجب للأجمال المنافي المغرض من التعريف أعني التعيين .

استشكل في دخول المبتدء من نحو زيد قام بأن الفعل لم يسند إلى المبتدء ؛ بل الجملة استندت إليه فلا يحتاج اخراجه إلى قيد التقديم لأنـه خارج بنفسـه ، واجـبـ بـأنـ الاستـنـادـ إـلـيـ ضـمـيرـ شـيءـ استـنـادـ إـلـيـهـ حـقـيقـةـ ؛ ولا يـخـفـيـ مـاـفـيـهـ مـنـ التـعـسـفـ .

واستشكل أيضاً في دخول الزيدان من نحو ، يـقـومـانـ الزـيـدـانـ بـأـنـ المرـادـ مـنـ التـقـدـيمـ مـاـكـانـ وـاجـبـ بـسـبـبـ وـصـفـهـ العنـوانـيـ وـالـخـبـرـلـيـسـ وـاجـبـ التـقـدـيمـ بـسـبـبـ وـصـفـهـ العنـوانـيـ ؛ أـىـ كـوـنـهـ خـبـرـاـ مـعـ أـنـ الفـعـلـ فـيـقـومـانـ كـمـاـ قـلـنـاـ لـيـسـ مـسـنـداـ إـلـيـ الزـيـدـانـ ؛ فـلاـ يـدـخـلـ يـقـومـانـ فـيـ التـعـرـيفـ حـتـىـ يـحـتـاجـ إـلـيـ الـاخـرـاجـ .

ثم اعلم انـهمـ اختلفـواـ فـيـ الصـيـغـ الأـصـلـيةـ لـلـفـعـلـ ، فـقـالـ بـعـضـهـمـ هـيـ ثـلـاثـ ؛ الـأـوـلـ مـاـكـانـ بـفتحـ العـيـنـ ، كـضـرـبـ ، وـالـثـانـيـ مـاـكـانـ بـضمـ العـيـنـ ، كـشـرـفـ ، وـالـثـالـثـ مـاـكـانـ بـكسرـ العـيـنـ ، كـعـلـمـ ، وـالـفـاءـ فـيـ الجـمـيعـ مـفـتوـحـ ؛ وـزـادـ بـعـضـهـمـ مـاـكـانـ بـضمـ الـفـاءـ وـكـسـرـ العـيـنـ ؛ أـىـ الـفـعـلـ الـبـيـنـيـ لـمـفـعـولـ ، وـالـصـحـيـحـ أـنـ لـيـسـ بـأـصـلـ وـإـنـماـ هـوـ مـغـيـرـ مـنـ فـعـلـ الـفـاعـلـ ؛ وـاحـتـاجـ ذـلـكـ الـبـعـضـ بـأـنـهـ جـاتـ أـفـعـالـ لـمـ يـنـطـقـ لـهـ بـفـاعـلـ أـصـلـ ، كـزـهـيـ الرـجـلـ وـلـوـ كـانـ فـرـعاـ لـلـزـمـ أـنـ لـاـ يـوـجـدـ إـلـاـ حـيـثـ يـوـجـدـ أـصـلـ ، وـرـدـ هـذـاـ الـاحـتـاجـ بـأـنـ الـعـرـبـ قـدـ يـسـتـغـنـيـ بـالـفـرـعـ عنـ الـأـصـلـ ؛ أـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ قدـ جـاتـ جـمـوعـ لـهـ بـمـفـرـدـ ، كـمـذـاكـيرـ وـنـحـوـ ، وـهـيـ لـاشـكـ

ثوان عن المفردات ؛ هذا ما يذكره الشارح في اوائل باب التصريف نقلناه هنا بأدنى تغيير لتوضيح قوله ، وبقاء الصوغ الأهمي يخرج النائب عن الفاعل وللتتبّيه على ان اخراجه على قول الاكثر لا الكل (و) قد (ذكر المصنف للنوعين) اى لما اسند اليه الفعل وما اسند اليه ما يقوم مقامه (مثالين فقال الفاعل) الاسم (الذي كمرفوعي) قوله (اتي زيد منيرا وجهه نعم الفقى و) ابنا (مثل بهذا المثال اعلاما) بامرین الاول (بأنه لافرق في الفعل بين المتصرف) نحو اتى (والجامد) نحو نعم والثانى انه لافرق في الفاعل بين ان يكون مرفوعا لفظا نحو زيد ووجهه وبين ان يكون مرفوعا تقديرا نحو فقى وكذلك اذا كان مرفوعا خلا كما يصرح بذلك بعيد هذا .

(وحصره) اى .عصر المصنف (الفاعل في مرفوعى ما ذكره) في المثال (اما جرى على الغائب) لا الكلية (لاتباذه بغيره بما ان اذا كان نكره بعد نفي او شبهه كما جانى من احد وبالباء في نحو كفى بالله شهيدا .

قال الشيخ عبد القاهر في اخر اسرار البلاغة ان الاسم الداخلي عليه الباء في نحو كفى بزيد فاعل كفى وحال ان تعدد الفعل الى الفاعل بالباء او غير الباء ففي الفعل من الاقضاء للفاعل مالاحاجة معه الى متوسط وموصل ومتعد انتهى وسياتى في باب حروف الجر فائدة المروف الزائدة في كلام انشا الله .

(او اراده للاعم من مرفوعى اللفظ والمحل) فيكون جزيا على الكل فيدخل الاقسام كلها .

وليعلم انه قد جاء في بعض اللغات الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعا

نحو خرق الثوب المسماة برفع الثوب ونصب المسماة ونحو كسر الزجاج الحجر برفع الزجاج ونصب الحجر لكنه شاذًا ومن باب القلب وقد ياتي كلامها مرفوعين كقوله .

ان من صاد عقعقان لمشوم كيف من صاد عقعقان و يوم حيث رفع الفاعل وهو الضمير المستتر في صاد والمفعول وهو عقعقان لكن في هذا المثال للتأمل مجال لولا يوم .

مسألة — قد يجر الفاعل باضافة المصدر اليه كما يجيئ في باب اعمال المصدر عند قول الناظم وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله مثل ، لولا دفع الله الناس بعضهم بعض .

مسألة — (ولا بد بعد فعل من فاعل وهي اعني البعدية مرتبته فلا يتقدم على الفعل) لوجهين :

الأول لانه (كالجزء) من الفعل لشدة اتصاله بالفعل كما بين في علم الصرف في اسكان اللام في نحو ضربت فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها كذلك لا يجوز تقديم الفاعل على فعله .

والثاني ما ذكرناه في اول بحث المبتدء وحاصله ان تقديم الفاعل على الفعل موجب للبس بينه وبين المبتدء لانك اذا قلت ، زيد قام ، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يدر المخاطب اردت الاخبار عن زيد بجملة قام وفاعله المستتر : أم أردت اسناد قام خاليًا عن الضمير الى زيد على انه فاعل ؛ ولاشك ان بين المعنين فرقاً : فان الجملة على الأول اسمية تدل على الثبوت المؤكد بسبب تكرر الاسناد كما بين في علم المعانى ؛ وعلى الثاني فعلية تدل على الحدوث وهذا الفرق ما يبني عليه اغراض وفوائد مهمة يجب مراعاتها عند الفصحاء الذين كلامهم

مدارك لاثبات القواعد اللقوطية فيجب دفع الليس بالتزام تأخيره عن فعله ومع ذلك كله قال بعضهم بجواز تقديم الفاعل على فعله بعد ؛ ان واذا ؛ فيجعلون مدخلهما فاعلا للفعل المتأخر في نحو ، وان احد من المشركين استجراك ، واذا السماء اشقت .

(فان ظهر) الفاعل (في اللقوط) سواء كان اسماً ظاهراً نحو ، قام زيد) ، لم ضميرأ بارزاً (نحو ، الزيدان قاماً ، فهو) اي الفاعل (ذاك) الظاهر والظاهر عندهم قسمان الظاهر بالمعنى الاخص وهو مالم يكن ضمير او الظاهر بالمعنى الاعم وهو ما يشاهد بالعين ويسمع والمراد بالظاهر هنا هو المعنى الثاني ولذلك اتي بالمثالين فتدبر جيداً : (والا) اي وان لا يظهر الفاعل بالمعنى المتقدم (فهو) (ضمير استتر) في الفعل (راجع اما متقدم) (مذكور) لفظاً (نحو ، زيد قام) ، (ونحو) ، (هند قامت ، او) راجع (لما دل عليه الفعل) الرافع للضمير المستتر على الفاعلية (نحو ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، اي ولا يشرب الشارب او) راجع (لما دل عليه الحال المشاهدة اي الحاله التي ترى وتشاهد (نحو ، كلما اذ بلغت التزاق ، اي بلغت الروح فحالة المحتضر التي يريها الحاضر عنده تدل على ان الضمير المستتر في بلغت راجع الى الروح .

قاعدة — (قالوا لا يحذف الفاعل) وحده (اصلاً عند البصريين) واستثنى بعضهم صورة ؛ وهي فاعل المصدر ، نحو سقيا ورعيا ، وفيه نظر) : لانا لا نسلم ان الفاعل هنا محذوف لأن الجامد اذا اول بالمشتق يستتر ا فيه الضمير كما تقدم في باب المبتدء والثير عند قول الناظم ، وان يشتق فهو ذو ضمير مستترن فال مصدر أول فاستثار الضمير

فيه لأنه مشتق عند بعض ; وأصل له عند بعض آخر ; كما سيأتي في المفعول المطلق عند قول الناظم ، وكونه أصلاً لهذين انتخب ، وقد ذكر في وجه النظر وجه آخر أيضاً وقال في حاشية المفق في باب الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب عند قول المصنف وقال هشام والكسائي والسييلي في نحو ضربني وضررت زيداً أن الفاعل معدوف لا مضمر أن شبهتهم في ذلك قول الشاعر .

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الايات في والرسوم البلاع وذلك انه على تقدير اعمال الثاني يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثاني .

(وقد استثنيت) بالمعنى للمفعول (صورة اخرى وهي فاعل فعل الجماعة) المذكرين (المؤكد بالنون) سواء كانوا غائبين نحو ، لا يضربن ، معلوماً وبهولا و نحو ، ليضربن ، أيضاً معلوماً أم مخاطبين نحو ، لتطلبن بهولا و نحو اضربن ، ولا تضربن ، معلوماً وبهولا ولا فرق في هذه الأمثلة بين الثقيلة والحقيقة : (فان الضمير في) جميع هذه الأمثلة (يحذف) لانتقاء الساكنين (وتبقى صفة دالة عليه وليس) الضمير (مستترأ) في الفعل (كما سيأتي بيانه في باب نوني التأكيد : ولا يخفى عليك ان فعل المفرد المؤنث المخاطبة المؤكد بالنون كذلك : فلا وجه لعدم استثنائه .

مسألة — بجموع الصور المستثناء من القاعدة اثنتي عشرة : الاولى والثانية ما ذكره الشارح ؛ الثالثة فاعل الفعل المكتوف بما نحو ، طالما وقلما ، الرابعة فاعل كان الزائدة ونحوه ، الخامسة فاعل المصدر

غير سقياً ورعاً نحو ، أو الطعام في يوم ذي مسفة ، السادسة الفاعل الذي يكون حرف مد وقد اتصل به ساكن نحو ، أضربوا القوم وأضربوا الرجل ، ويمكن ادخال الصورة الثانية المستثناء في الكتاب وما زدناه فيها ، السابعة الفاعل الذي وقع مستثنى منه للاستثناء المفرغ نحو ، ماقم الازيد ، الثامنة فاعل بعض اسماء الافعال نحو ، شتان بين زيد وعمر ، التاسعة فاعل الفعل المكرر ، العاشرة فاعل فعل التعجب نحو أبصر في قوله تعالى ، اسمع بهم وأبصرا ، الحادية عشرة فاعل فعل المجهول واسم المفعول ، الثانية عشرة ما زدناه وزاد بعضهم صورة اخرى وهي فاعل الفعل المهمل في باب التنازع على بعض المذاهب ونسب هذا المذهب هناك الى الكسائي :

عبارة الشارح في النسخة الموجودة عندي هكذا : وهي فاعل الفعل الجماعة المؤكدة بالثون ؛ ولم يظهر لي وجه لدخول اللام على لفظ الفعل مع كونه مضافاً الى لفظ الجماعة ؛ وكذلك لم يظهر لي وجه للحقوق التاء في لفظ المؤكدة فعليك بالتأمل في العبارة لعله يظهر لك وجه صحيح لتصحيح هذه العبارة غير مسألة كسب المضاف ؛ لأن شرطه غير موجود في المقام . وأما المفعول فقد يستغنى عنه الفعل من حيث هو فعل وإن كان الفعل المتعدد يحتاج اليه تعقلاً وجوداً كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق كاف في جواز حذفه دون الفاعل وقد يحذف الفعل والفاعل معاً جوازاً اذا وقعاً بعد حروف الجوابية نحو قوله نعم في جواب من قال ، أقام زيد ، أي نعم قام زيد .

(وجدر الفعل من علامة الثنوية والجمع اذا ما اسند) الفعل (لاثنين) اي الى فاعلين (ظاهرين او جمع ظاهر كفاز الشهداء او

قام اخواك او جاتت الہندا ت هذه هي اللغة المشهورة) وعليها جاء التنزيل
كتقوله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وعلموا ذلك بأنه لو لم يجرد
لوجب ان يقال في الامثلة المتقدمة قالا رجلان وقالوا الظالمون وفازوا
الشهداء وقاما اخواك وقمن الہندا مثلا فيشتبه الفاعل بالمبتدء المؤخر
وال فعل بالخبر المقدم اذا يتوجه كونه جملة ومال هذا الاشتباه الى اشتباه الجملة
الفعالية بالجملة الاسمية والاشتباه الاسناد المؤكدة بالاسناد غير المؤكدة!
فيجب دفع الاشتباه بتجريد الفعل من علامة التشيبة والجمع لما تقدم
في بعديه مرتبة الفاعل عن فعله : والاشتباه الثاني موجود فيما كان
المسند شبه فعل نحو ، اقانمان اخواك ، واقائهمون الرجال ، واقائمات
الہندا لان الوصف المتحمل للضمير قريب من الفعل المتحمل للضمير
في تكرر الاسناد الموجب للتاكيد فيجب تجريد الفعل لدفع الاشتباه الثاني
لأن الاول لا يتوجه فيه .

واستشكل في المقام بان الاشتباه جار في كثير من الموارد كنعم الرجل
زيد واف الله شlk ومثل اقائم زيد ، ونحوها ما يوجده المتتبع في كلامهم
لكنه مردود بان رفع الاشتباه واجب اذا أمكن : وفي الامثلة المذكورة
ونحوها لا يمكن كما لا يخفى على المتأمل المطلع على القواعد مع
الدققة والاتقان .

(وقد لا يجرد) الفعل من علامة التشيبة والجمع (بل تلحقه) العلامة
وليس حينئذ ضميرا : بل (حروف دالة على التشيبة والجمع : كالناء
الدالة على التأنيث : ويقال) حينئذ (سعدا وسعدوا ، والحال ان الفعل
الفعل الذي لحقته هذه العلامة للظاهر بعد مستند ومنه قوله صلى الله
عليه وآلـه ، يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنـهـار) الشاهد في

يتعاقبون حيث لحقته علامة جمع المذكر مع كونه مسندًا إلى الاسم الظاهر اعني ملائكة قال ابن هشام في حرف الواو الثاني عشر واو علامة المذكرين في لغة طي وازدشنوعة او بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون الخ وقوله يلوموني في اشتراك التخييل قومي وكلهم اليوم وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت حرف دال على التائيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدء والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما اخواك وقمن نسوك انتهى ومنه (قول بعضهم أكلوني البراغيث) قال في حاشية المختصر فيه خمسة اوجه اولها البراغيث فاعل والواو زائد دال على انه فعل جمع والثاني البراغيث مبتدء والفعل خبره مقدم عليه والثالث ان الفاعل في اكلوني مستحسن والواو زائدة والبراغيث بدل والرابع الواو فاعل اكلوني والبراغيث بدل من الواو بدل الكل والخامس الواو فاعل ايضا والبراغيث عطف بيان انتهى .

وقال ابن هشام وقد تستعمل الواو لغير المقلاء اذا انزلوا منزلتهم قال ابو سعيد نحو اكلوني البراغيث اذا وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهور منه فان الاكل من صفات الحيوان عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشبحري عندي ان الاكل هنا بمعنى العداون والظلم انتهى ومنه (قول الشاعر ! وقد اسلماء وبعد وحميم) ومنه (قوله ، التجهنها غر السحائب) والشاهد فيما غير خفي .

وليعلم انه ليس الحق العلامة عند من يلحقها بالفعل المسند الى الظاهر واجبا بخلاف علامة التائيث فانها تجب في بعض الموارد كما سيجيء ; والوجه في ذلك ان احتياج الفعل الى علامة التائيث أقوى

من احتياجه الى علامتهما : لأن الفاعل قد يكون بلا علامة لفظي ; كزید اذا كان اسم امرأة ; وكهند فانه مشترك بين المذكر والمؤنث : فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم مؤنث فاعله أم مذكر ؛ وأما التشنية والجمع : فلا يحتمل فيهما غيرهما اذا كانا ظاهرين الا في صورة نادرة وهي ما اذا صارا علمين لمفرد والنادر كالمعدوم (ويرفع الفاعل فعل اضمر) اي قدر (تارة جوازا) وذلك في مواضع ثلاثة :

الاول : (اذا اجيب به) اي بالفعل (استفهام ظاهر) وبعبارة اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مذكور نحو (زيد، في جواب ، من قرأ) فالتقدير ، قرأ زيد ، وابنها قدر الفعل دون الخبر وان كان مقتضي مطابقة السؤال والجواب ؛ تقدير الخبر لوجهين : الأول ان تقدير الخبر يوجب كثرة الحذف وتقدير الفعل يوجب قلته والتقليل في الحذف اولى لأن الحذف خلاف الاصل والثاني ان السؤال وان كان ظاهره الاسمية لكنه فعلية معنى اذ معنى من قرأ هل قرأ زيد ام قرأ عمر وهكذا الثاني : اذا اجيب به استفهام (او مقدر) وبعبارة اخرى اذا كان الفعل جوابا عن سؤال مقدر (نحو يسبح له فيها بالغدو والأصال رجال بينما يسبح (للمعنى) وله نائب عن الفاعل ورجال فاعل فعل مخدوف وهو جواب عن سؤال مقدر نشأ من الكلام فكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والأصال فسئل وقيل من يسبحه فقيل رجال بحذف فعله وهو يسبحه بقرينة يسبح المذكور الذي هو منشأ للسؤال المقدر .

الثالث (او اجيب به نفي كقولك من قال لم يقم أحد بلي زيد) اي بلي قام زيد والكلام في تقدير الفعل في الثاني والثالث دون الخبر هو الكلام في الاول مع ان المطابقة بين السؤال والجواب موجودة في

. الثالث .

(و) يرفع الفاعل فعل اضمر اي قدر (تارة وジョبا) وذلك (اذا) حذف الفعل ثم (فسر) المذوف (بما بعده) اي بما بعد الفاعل لرفع الابهام الحاصل من حذف الفعل فحينئذ يجب حذف المفسر بالفتح اذ لو ذكر لم يبق المفسر بالكسر على وصفه العنوانى اعني المفسرية فيصير حشوا (كقوله سبحانه وان احد من المشركين استجارك) فحذف الفعل من احد وجوبا لوجود مفسره وهو الفعل المذكور ولا يجوز ان يكون احد مبتدأ لامتناع دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية عند اكثر المحققين .

فإن لهم في نحو ، وان احد من المشركين استجارك ، ونحو اذا السماء انشقت . أقوالا ثلاثة

الاول : ان الاسم المرفوع بعدهما فاعل لل فعل المذوف المفسر بالمذكور وهذا هو ما اختاره الشارح .

الثاني : انه فاعل لنفس الفعل التأخر المذكور في الكلام كما أشرنا إليه فيما تقدم .

الثالث : انه مبتدأ والفعل المذكور بعده خبر له .

(وتأء تانية ساكنة تلي الفعل الماضي) اي تلحق باخره بلا فصل (دلالة) اي للدلالة (على تانية فاعله اذا كان) الفعل الماضي (لاثني ولا تلحق) التاء الفعل (المضارع لاستغناه بناء المضارعة) الدالة على اوله (ولا) تلحق التاء فعل (الامر) المؤنث المخاطبة (لاستغناه) اي فعل الامر (بالياء) الضمير مثال المضارع تقوم هند وهند تقوم مثال الامر قومي يا هند ويَا هند قومي واما مثال الفعل الماضي فهو قوله (كابت

هند الاذى) وليعلم ان التاء ليست بلازمة مطلقا كما اشار اليه بقوله (وانما تلزم) وتجب (هذه التاء) بالفعل في موضعين : الاول اذا كان ما تلحقه التاء (فعل مضمر : اي فعلا مسندا اليه) اي الى الضمير (سواء كان مضمر مؤنث حقيقي او) كان مضمر مؤنث (مجازي) لكن يشترط حينئذ ان يكون الاسناد الى ضمير (متصل به) اي بالفعل (نحو هند قامت والشمس طلعت بخلاف المتفصل نحو هند ما قام الا هي) فلا يجب الالحاق حينئذ وان كان الضمير راجعا الى المؤنث الحقيقي كالمثال المذكور بل ترك الالحاق افضل كما يأتي عن قريب (وشذ حذفها) اي حذف التاء (في) الضمير (المتصل) بالفعل (في الشعر كما سياتي) في قوله فلا مزنة الخ .

والثاني (او) كان ما تلحقه التاء (فعلا مسندا الى ظاهر) مؤنث حقيقي اي (مفهوم ذات حر : اي صاحبة فرج) ولذلك (يعبر عنه بالمؤنث الحقيقي نحو قامت هند بخلاف المسند الى ظاهر مؤنث غير حقيقي نحو طلعت الشمس فلا تلزم اي الفعل التاء .

واعلم ان كل ما كان صاحب فرج مؤنث حقيقي والفرج مذكر كما ان كل ما كان ذات خصية مذكر والخصة مؤنث .

ولفظ حر بكسر الحاء اصله حر ح فحذفت لامه معناه المحل المخصوص للمعبر عنه : باكلاف والسين : كما في نصاب الصبيان والفرج أعم منه استعمالا (وقد يبيح الفصل بين الفعل والفاعل بغير الا ترك التاء في فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي) سواء كان الفاصل اسمها ظاهرا (نحو اتي القاضي بنت الواقف) او ضميرا كقوله :

(ان امرء غره منكن واحدة بعدى وبعدك في الدنيا لمغرور)

(والا جود فيه) اي فيما كان الفصل بغير الا (اثباتها) بقرينة تفضيل الحذف في المسألة الآتية على الاثبات .

(والحدف للثاء من فعل مسند) في الظاهر (الى ظاهر مؤنث حقيقى مع فصل بين الفعل والفاعل بالفضل على الاثبات كما ذكرى الافتاة ابن العلا اذا الفعل في المعنى) اي الحقيقة (مسند الى مذكر)محذوف هو المستثنى منه (لان تقديره ما ذكرى احد الافتاة ابن العلا ومثال الاثبات قوله :

ما برئت من ريبة ودم في حرتنا الا بنات المع
اعلم انهم اختلفوا في المستثنى المفرغ اذا كان المستثنى فيه مؤنثا
على قولين
الاول : لن الحقائق التاء وعدمه جاءوان مع افضلية الحذف وهذا هو
المختار عند الناظم .

والثاني : ان حذف التاء واجب لا يجوز المدول عنه الا في الضرورة
لان الفاعل ليس هو المذكور بعد الا ; بل الفاعل في الحقيقة هو المستثنى
منه المحذوف وهو مذكر مثلا اذا قبل ما جاءني الا هندا فالتقدير ما جاءني
احد الا هندا فيجب حذف التاء لان الفاعل مذكر لا مؤنث .

(والحدف للثاء من فعل مسند الى ظاهر مؤنث حقيقي) قد ياتى
بلا فصل حكى سيبويه عن بعضهم قال فلانة) فحذف التاء من الفعل
اعنى قال : مع كون فاعله المؤنث الحقيقي اعنى : فلانة ، غير منفصل عنه
ووجهه بعضهم بأن فلانة ليس مؤنثا حقيقيا لانه ليس دالا على المرأة
نفسها .

لان المراد بها كما يظهر من كلام الرضي في بحث العلم لفظ يدل

على المرأة : كهند وفاطمة ، ونحوهما من الأسماء (والمحذف مع الاستئناف الى ضمير المؤنث ذي المجاز وهو الذي ليس له فرج في شعر وقع قال عامر الطائي :

(فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابتالها)

الشاهد في : ابقل حيث لم تلحقه التاء وفيه ضمير راجع الى المؤنث المجازي اعني : الارض ولكن (حمله ابن فلاح في الكافية على انه اي الضمير المستتر في ابقل (عائد الى) مضاد (محذوف اي ولا مكان ارض ابقل والضمير في ابتالها للارض) فتدبر .

اعلم ان الجمع على ستة اقسام الاول جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم وهو ما جمع بالواو او الياء والنون مطلقا اي سواء تغير بناء مفرده ام لا .

والثاني جمع المذكر السالم بالمعنى الاختصاص وهو ما جمع بالواو او الياء والنون ولم يتغير بناء مفرده اصلا .

والثالث جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم وهو ما بتاء واللف قد جمع مطلقا كالاول .

والرابع جمع المؤنث السالم بالمعنى الاختصاص وهو ما بتاء واللف قد جمع وكان كالثاني .

والخامس جمع المكسر بالمعنى الاعم وهو الذي تغير بناء مفرده وان كان مع الواو او الياء والنون او مع الاف والتاء .

وال السادس جمع المكسر بالمعنى الاختصاص وهو الذي تغير بناء مفرده ولم يكن مع ما ذكر .

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم ان (التاء مع فعل مسند الى جمع سوى

السالم من مذكر و هو اي السوى (جمع التكثير) بالمعنى الاخص بقرينة قوله والبنون جرى الخ (و جمع المؤنث السالم) بالمعنى الاعم بقرينة قوله هذا مقتضى اطلاقه الخ فتاميل (فيجوز (اثباتها) اي التاء (نحو قالت الرجال) مثال للجمع المذكر المكسر بالمعنى الاخص و نحو (قامت البنات) مثال للجمع المذكر السالم بالمعنى الاخص واما مثال الجمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم فمثل جاءت البنات كما يشير اليه الشارح عن قريب واعلم ان لحوق التاء في قامت البنات وجاءت البنات على طبق الاصل فلا يحتاج الى تأويل ولذا لم يذكر الشارح له تأويل بخلاف قالت الرجال لأن لحوق التاء فيه على خلاف الاصل فقال ان لحوق التاء مبني (على تأويلهم) اي الرجال الذين هم مذكورون (بالجماعة) وهي اي لفظ الجماعة مؤنث لفظي بجازي فتاميل ويجوز (حذفها) اي التاء (نحو قال الرجال وقام البنات) وقام البنات (على تأويلهم) الاولى ان يقال تأويلهن اي البنات اللات هن مؤنثات (بالجمع) ولفظ الجمع مذكر فتاميل .

واعلم ان لحوق التاء في هذه الامثلة بعكس ما قبلها ولذا عكس الشارح التأويل فتبصر واغتنم .

(هذا) الذي ذكرناه من جواز الالحاق و عدمه في مطلق جمع المؤنث السالم ولم نقidente يكون مفرده مذكرا او مغيرا (مقتضى اطلاقه اي الناظم في الجمع المؤنث) حيث لم يقيده بما ذكر (واليه) اي الاطلاق (ذهب) ايضا (ابو علي) ولكن في (التسبيب خصص) الناظم جمع المؤنث (بما كان مفرده مذكرا كالطلحات او مغيرا كبنات اما غيره كالبنات فحكمه حكم واحده) من وجوب الالحاق بالشرط المذكورة سابقا (ولا يجوز

قام الهنّدات) بترك الثناء (الا في لغة قال فلانة) فلا يجوز فيه التأويل المذكور لأن سلامة نظمه تدل على التأنيث .

(قال في شرح الكافية ومثل جمع التكسير ما دل على جمع ولا واحد له من لفظه) ويسمى باسم الجمع (كنسوة) فيجوز فيه الوجهان تقول (قال نسوة وقالت نسوة اما جمع المذكر السالم فلا يجوز فيه اعتبار التأنيث لأن سلامة نظمه تدل على التذكير والبنون) وان كان جمعا مذكرا سالما بالمعنى الاعم الا انه (جرى مجرى التكسير لتغيير نظم واحده كبنات) لأن واحدهما بنو فمحذف اللام منه وزيدت عليه علامة الجمع .

اللافاظ التي تدل على معنى الجمع ستة :

الاول اسم الجمع نحو نسوة وقوم .

والثاني اسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم على المذهب الصحيح كما تقدم في اول الكتاب .

والثالث الجمع المكسر المذكر نحو رجال جمع رجل ونحو زيد جمع زيد .

والرابع الجمع المكسر المؤنث نحو هنود ، جمع هند ، وضوارب

جمع ضاربة .

والخامس جمع المذكر السالم بالمعنى الاعم نحو الزيتون ، والمؤمنون والبنون .

والسادس جمع المؤنث السالم بالمعنى الاعم نحو ، الهنّدات والمؤمنات والبنات والشارح قد بين حكم الجميع الا اسم الجنس الجمعي وحكمه حكم اسم الجمع كنسوة نحو قوله تعالى غلبت الروم ويجوز ان يقال في غير القرآن غلب الروم

حكم الفعل المسند الى التثنية في الحال النساء وعدمه حكم الفعل المسند الى المفرد وجوابا وتجريحا على ما بين في قول الناظم
وماء تأنيث نلى الماضي الى قوله في شعر وقع

(والمحذف للباء في فعل مسند الى جنس المؤنث الحقيقى نحوه نعم الفتاة وبئس المرأة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه) اي في فعل المدح او الذم (على سبيل المبالغة في المدح او الذم) والمبالغة اى ما هي بسبب ذكر المخصوص بالمدح او الذم مرتين مرة بصرىح لفظه ومرة بذكره في ضمن الجنس مثلا اذا قلنا نعم الفتاة هند فالتقدير فيه نعم جنس الفتاة (بين) اي ظاهر (ولفظ الجنس) المقدر ذكر (ويجوز التأنيث على مقتضى الظاهر) من كون الفاعل في الظاهر الفتاة مثلا وهي مؤنث فتقول نعمت الفتاة وبئس المرأة)

الاصل عندهم اطلاقات قد يطلق ويراد به القاعدة الكلية كما يقال الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع بحيث يقال كل فاعل مرفوع فاذا وجد فاعل غير مرفوع فلا بد فيه من التأويل او الحكم فيه بالشذوذ او نحوهما وقد يطلق ويراد به ما ينبغي ان يكون عليه الشيء وحيثنة لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما في مورد المخالفة كما يقال : الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء كما في ، تراث ، يعني انه ينبغي قلبها تاء فاذا لم تقلب تاء كما ، في وجوه لا يجب التأويل او الحكم بالشذوذ او الندور ونحوهما اذا عررت ذلك فأعلم ان المراد من الاصل في النظم الاتي هو هذا المعنى لا المعنى الاول اذ قد يجيء الفاعل على خلاف الاصل بل قد يجب كما سيأتي عن قريب .

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان (يكون الفاعل) عليه ان لم يمنع عند مانع كزوم الاضمار قبل الذكر ونحوه (ان يتصل ب فعله) او بالمسند اليه اذا كان المسند اليه غير فعل نحو أضارب زيد عمرا وانما كان الاصل فيه ذلك (لأنه كالجزء منه) لشدة احتياجه الي وحمل فاعل غير الفعل على فاعله يدل على ذلك اي على كون الفاعل كالجزء من الفاعل اسكن اللام في ضربت دفعا لتوالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كامة واحدة وعدم اسكنائه في ضربك زيد

وإذا وجد مانع من العمل بهذا الاصل كلاضمار قبل الذكر والمحصر ونحوهما فالاصل فيه باق بحاله ولو لم يتصل الفاعل بفعله فيعمل بسائر مقتضيات الاصل كما يجي عن قريب عند قوله وشاع نحو خاف ربه عمر ولذا يجوز في ما ضرب غلامه زيد عود الضمير الى زيد لأنه مقدم رتبة لأن الاصل فيه الاتصال الملائم لتقدمه رتبة ولقطا ايضا لو لا المانع (والاصل في المفعول ان ينفصل عن فعله لانه فصلة) مثال الاصلين ضرب زيد عمروا .

(وقد يجيء بخلاف الاصل فيقدم المفعول على الفاعل) اما جوازا نحو ضرب عمرا زيد) واما وجوبا كما سيأتي .

(وقد يجيء المفعول قبل الفعل) اما جوازا (نحو فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلاله) واما وجوبا وهو في ثلاثة مواضع .

الاول اذا كان المفعول عاله الصدر نحو أياما تدعوا ذله الاسماء الحسني او مضافا الى ماله الصدر نحو غلام من ضربت .

الثاني ان يكون المفعول ضميرا منصلا وكان المقصود من انفصالة الحصر نحو اياك نعبد واياك نستعين وقد تقدم .

الثالث ان يكون العامل في المفعول واقعاً في جواب اما ولا يوجد
للفصل بينها وبين الفاء غير المفعول نحو فاما اليتيم فلا تصر واما السائل
فلا تصر وقد يجيء الوجه في ذلك في بحث اما في اواخر الكتاب انشاء الله .
وقد يجب تأخير المفعول عن الفعل وذلك في خمسة مواضع .

الاول ان يكون المفعول المشبه بالفعل نحو عرفت انك فاضل الا
ان تتقدم عليها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وذلك لحفظ الفتحة في الهمزة
واما في صورة تقديم اما فلان الفصل بين اما والفاء اولى بالمراعاة .

الثاني ان يكون مفعولاً لفعل التعجب نحو ما احسن زيداً وسيأتي
وجهه في باب التعجب عند قول الناظم فعل هذا الباب لن يقدم ما
موله ووصله به الزما .

الثالث ان يكون عامله صلة لحرف مصدرى نحو يعجبني ان تضرب
زيداً والوجه فيه ان الحرف المصدرى بما له الصدر .

الرابع ان يكون العامل فيه بجز وما فلا يجوز ان يقع المفعول بين الجازم
والعامل فلا يقال لم زيداً تضرب ويجوز ان يقال زيداً لم تضرب والوجه
فيه عدم جواز انفصال الجازم عن معموله .

الخامس ان يكون العامل فيه منصوباً بلن او أذن على رأي والوجه
ما ذكر في ساقه .

(واخر المفعول وقدم الفاعل) يعني اعمل بالاصل (وجوباً) في
ثلاثة مواضع .

الاول (ان ليس بينهما حذر كان لم يظهر اعراب) لاحدهما (ولاقرنة)
تدل على فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول او كليهما الا المكان (نحو ضرب
موسى عيسى) فيجب تقديم موسى الفاعل واتصاله بالفعل اذ لا اعراب :

ولا ترتبت لـ واحد منها (اذ رتبة الفاعل التقديم ولو اخر) موسى الفاعل (لم يعلم انه الفاعل اذ ليس في المثال شيء يدل على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول الا المكان ونون نسمى هذا بالقرينة المكانية (فان كان ثمة قرينة) او ظهر اعراب احدهما جاز (التأثير) اي تأخير الفاعل سواء كان القرينة جلية بحيث يعرف ويتميز بها الفاعل من المفعول من دون حاجة الى التأمل وامعان النظر (نحو اكل الكثيري موسى) اذ من المعلوم ان الاكل فعل موسى لا الكثيري او خفية تحتاج الى تأمل وامعان نظر نحو (اضنت سعدي الحمى) فانه لا يعرف كون الحمى فاعلا وسعدي مفعولا الا بعد البحث والفحص عن معنى الاضئاء في كتب اللغة فراجحها ان شئت ان تعرف فان المتحصل منها ان الاضياء لزوم المرض للانسان كلزم الحمى لسعدي ، فالحمى فاعل وسعدي مفعول ومعنى المثال لزم الحمى سعدي حتى اشرفها على الموت . اما مثال ظهور الاعراب فنحو ضرب عبدي زيد وضرب عمراً زيد وضرب زيداً ابني .

الثاني (او اضمر الفاعل اي جيء به) اي بالفاعل (ضميراً غير منحصر) فيه اي لا يكون بعد الا او معناها (نحو ضربت زيداً) فيجب تقديم الفاعل لمناقشة الاتصال اللازم للاختصار المطلوب المقصود من وضع الشمايل للانفصال (فان كان) الفاعل (منحصراً) فيه بان يتبع بعد الا او معناها (وجوب تأخيره) كما سيأتي من قريب (نحو ما ضرب زيدا الا انت) وانه اوجب تأخير الفاعل لئلا ينقلب المحصر المطلوب من الكلام فان المراد من قولنا ما ضرب زيدا الا انت . انحصر مضروبية زيد في المخاطب مع جواز كون المخاطب ضاربا لغير زيد ايضا فلو تقدم انت في المثال انقلب المحصر ويفوت الغرض (وكذلك) يجب تأخير

الفاعل) اذا كان المفعول ضميرا (متصلا والفاعل اسما ظاهرا (نحو ضربني زيد) ويظهر وجهه ما تقدم آنفا .

الثالث داخل في قول الناظم (وما بالا او بأنما انحصر) اي اذا وقع واحد منها بعد الا او معناها (سواء كان فاعلا او مفعولا اخره) (وجوبا) وقدم الآخر كذلك (مثال حصر الفاعل) اي مشار وقوع الفاعل بعد الا او معناها (نحو ما ضرب عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيد) فيجب في المثالين تأخير الفاعل وتقديم المفعول لشأن يتقلب الحصر وقد او خذنه آنفا (ومثال حصر المفعول) بالمعنى المذكور (نحو ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا) فيجب في هذين المثالين تأخير المفعول وتقديم الفاعل والوجه فيه هو الوجه في سابقه .

(وقد يسبق المحصور) فيه (سواء كان فاعلا او مفعولا ان قصد ظهر بأن كان محصورا) فيه (بالا) وتقديم معهلا وحده بدونها (وهذا) اي سبق المحصور فيه بالا معها (ما ذهب اليه الكساني واستشهد بقوله فما زاد الا شغف ما بي كلامها) حيث سبق المفعول الواقع بعد الا معها وتقديم على الفاعل اعني كلامها (وبقوله) (ما عاب الا ثييم فعل ذي كرم) حيث قدم الفاعل مع الاعلى المفعول اعني فعل ذي كرم والوجه في الصورتين بقاء الحصر وعدم انتسابه لدلالة الاعلى ان الواقع بعدهما المحصور فيه سواء تقدم او تأخر (وواقفه ابن الباري في تقديمها ان لم يكن) المحصور فيه (فاعلا والجمبور على المنع مطلقا) سواء كان فاعلا أم مفعولا .

انما قلنا ان ظهور القصد اذا وقع احدهما بعد لفظ الا لأن الواقع بعد معنى الا لا يظهر منه القصد الا بتأخير المحصور فيه لأن المراد من معنى الا هو لفظ انما على ما بيناه سابقا والمحصر فيها في الجزء

الآخر من الكلام فلو قدم المخصوص فيه اعني الجزء الاخير انقلب الحصر لعدم دلالة شيء على المخصوص فيه حينئذ الا المكان والذك اشار بقوله (واما المخصوص بانما فلا يظهر قصد الحصر فيه الا بالتأخير) .

(وشاع اي كث وظاهر تقديم المفعول على الفاعل) وان كان خلاف الاصل (اذا اتصل به) اي بالمفعول (ضمير يعود على الفاعل ولم يحال بعو الضمير على متأخر لانه) اي الفاعل المتأخر (متقدم في الرتبة لان الاصل تقديمها ومتضاه باق وان تقدم عليه المفعول كما أشرنا اليه سابقا (وذلك نحو خاف وبه عمر) فقدم المفعول وهو ربه على الفاعل وهو عمر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط فلا مخدر . وشد تقديم الفاعل) وان كان هو الاصل (اذا اتصل به) اي بالفاعل (ضمير يعود على المفعول) المتأخر (نحو زان نوره الشجر) فشد تقديم الفاعل وهو نوره على المفعول المتأخر وهو الشجر (لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في مواضع ستة ليس هذا) الموضع منها وفي الضرورة نحو ولما عصى قومه مصعبا واجازه ابن جنى) اي اجاز تقديم الفاعل في هذه الصورة على المفعول المتأخر (وتبعه المصنف) في هذا الجواز (قال) ابن جنى (لان استلزم الفعل) المتعدد (للمفعول) به تعقله وجودا لا لفظا (يقوم مقام تقديمها) اي المفترض به فليس فيه عود الضمير على المتأخر مطلقا بل لفظا فقط كالصورة الاولى؛ فليس المثال من باب عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة حتى يبعد مواضعها بل هو من باب عود الضمير على المتأخر لفظا فقط

المواضع الستة التي جوزوا فيها الاضمار قبل المذكر لفظا ورتبة ما يتلي عليك .

الاول ان يكون الضمير مرفوعاً : بنعم وبئس وبابهما : ولا بفسر الا بالتمييز نحو ، نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو ، ونحو ، ساء مثلاً القوم ونحو كبرت كلمة تخرج من افواههم ، ونحو ظرف رجلاً زيد ، وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلاً كان زيد ، لأن الناسخ لا يدخل على الفاعل وأنه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلاً ولكن هذا كله بناء على القول بأن المخصوص خبر مبتدء ممحوظ لامبتدء مؤخر لما قبله والا فالضمير يعود الى زيد وهو على هذا مقدم رتبة : فيخرج عما نحن فيه كذا قيل ولكن في المسألة اشكال بل منع يظهر وجهه بما ذكرنا في شرحنا على المطول في بحث وضع المضمر موضع المظهر فراجع ان شئت .

الثاني ان يكون الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانية ما كيحسنان ويسيء ابنيك تنازع فيه يحسن ويسيء فأعمل يسيء فيه واضمر في يحسن الفاعل ولم يبال بالالضمار قبل الذكر للحتاجة اليه ولكن هذا على مذهب غير الكوفيين والكسائي والفراء كما يجي في باب التنازع .

الثالث ان يكون الضمير مبتدء مبهمما فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله : ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها .

الرابع ضمير الشأن والقصه نحو ، قل هو الله احد ، ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ، ولكن هذا على القول بأنه اسم واما على القول بأنه حرف فلا .

الخامس اذا كان مجروراً برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في

كوف وجوب مفسره تميزا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر نحو ، ضربته زيدا ، ونحو قاما أخواك على قول وزاد بعضهم قسما سابعا وهو ما اوله ابن جنی الى ما يخرجه عن عود الضمير الى المتأخر مطلقا وقد اوضحتناه سابقا .

مسألة — أختلفوا في الضمير في هذا الموضع الستة هي معرفة ام نكرة فقال بعضهم بأنه باق على تعريقه وأختاره الشارح في باب حروف الجر عند قول الناظم وما رووا من نحو ربه فتنى وقال بعض آخر انه نكرة لعدم شرط التعريف في هذه الموضع اعني تقدم المرجع .

باب نائب الفاعل

(هذا باب النائب عن الفاعل اذا حذف)

مسألة — يحذف الفاعل اما للجهل به نحو سرق المئع او لعدم الاعتناء به نحو قتل الخارجي اذ المقصود الا هم ان يقتل الخارجي ليستريح الناس من شره او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فأنه لو قال حمد الناس سيرته لاختل السجع او لغرض معنوي كالاخفاء عن السامعين نحو قتل زيد اذا يعرف المتكلم القاتل وكتعظيمه فتصوّره عن اللسان او لتحقيره فتصوّرون لسانك عنه او لعدم العلم به او لخوف المتكلم عن الفاعل فيعرض عن ذكره لثلاثينال منه مكروه او خوف المتكلم على الفاعل فلا يذكره لثلا يصيّبه مكروه من أحد وغيره ذلك بما تقرر

في علم المعاني .

قد ذكرنا سابقاً عنوان كل باب بمنزلة التعريف لذلك الباب ولا بد من أن يكون جاماً ومانعاً ولاجل ذلك يقول (والتعبير به) أي بالنائب عن الفاعل اذا حذف (احسن من التعبير بمعنى مل ميسلم فاعله) لكون الاول جاماً دون الثاني (الشمول) الاول (للمفعول وغيره) مما ينوب عن الفاعل والثاني لا يشمل المفعول كما هو صريح لفظه ولكون الاول مانعاً لأنه لا يصدق الا على ما ينوب عن الفاعل بخلاف الثاني (لصدق الثاني على المتصوب في قوله اعطي زيد درهماً وليس مراداً) .

لأنما جعل نائب النايل تلو الفاعل بشدة شبهته به كما يظهر مما يأتي ولذا ذهب كثير منهم الى أنه فاعل .

(ينوب مفعول به ان كان موجوداً) في الكلام (عن الفاعل) في جميع ما كان للفاعل (من رفع) فيصير المفعول به مرفوعاً بعد ما كان منصوباً ومن (عدمية) فيصير عمدة وركناً للكلام بعدما كان فضلة ومن (امتناع تقديمها على النعل) فيمتنع تقديمها على (الفعل) بعدما كان تقديمها جائزأ بـل واجباً في بعض الصور كما تقدم تفصيله (وغير ذلك) من الأحكام التي ذكرناها للفاعل كاستحقاقه للاتصال اذا كان ضميراً بخلاف ما اذا كان اسمـاً ظاهراً فإنه لا يجب اتصالـه قال الرضـي ليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يليـ الفعل بلا فصل انتـهـي ولكن لا يخفـى ان الاصل هو الاتصالـ فـتـاملـ وـكـكـونـهـ كالـجزـءـ منـ الفـعـلـ وـعـدـمـ جـواـزـ حـذـفـهـ وـجـواـزـ الـاسـتـئـارـ اوـ وجـوبـهـ اذاـ كانـ ضـمـيرـاـ وـتـأـنيـثـ الفـعـلـ اذاـ كانـ مـؤـثـثـاـ عـلـىـ التـفـصـيلـ المـتـقـدمـ (كتـبـيلـ خـيرـ نـائلـ) فـنـابـ خـيرـ عـنـ الفـاعـلـ فـيـ

نال المبني للفاعل (ونحو زيد مضروب غلامه) فناب غلامه عن الفاعل في جميع ما يستحقة الفاعل في الضارب .

وانما اختص المفعول به بالنيابة اذا كان موجودا لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلافسائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة وعليه بني ابن جنى قوله المتقدم في نحو زن نوره الشجر .

(فأول الفعل الذي حذف فاعله) وبني للمفعول (اضمن سواء كان ماضيا او مضارعا) سواء كان اوله حرفا اصليا او زائدا وسواء كان ثلاثة او رباعيا هذا كله فيما كان الفعل صحيح العين وغير مضاعف والا فيجوز فيه غير الضم أيضا كما يأتي عن قريب (والمتصل بالأخر اكسر في مضى فقط كوصل ودحرج) والسر في اختيار الضم للاول والكسر للمتصل بالأخر انه لا بد من تغيير المبني للفاعل فإذا ختاروا ضم الاول وكسر المتصل بالأخر لقلته في وزن الاسم حتى قيل انه لا يوجد في الاسماء الا منقولا عن الفعل لأنهم خصصوا هذا الوزن بالفعل كما يأتي في باب التصريف عند قول الناظم لقصدهم تخصيص فعل بفعل ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل التمييز أيضا لكن الخروج من الضمه الى الكسرة أسهل من العكس ولذا أهملوا العكس في الاسم أيضا كما يأتي ايضا في محل المذكور هذا في الثلاثي المجرد ثم حمل غيره عليه وبعضهم ذكر لا اختيار هذا الوزن وجها آخر وهو ان استناد الفعل الى المفعول خلاف ما عند العقل لأن المعمول ان يسند كل فعل الى فاعله ف يجعل صيغته أيضا غير مشقول ومن ثمة لا يجيء هذه الصيغة في الاسم في كلامهم اصلا الا وعل ودنل .

(واجعله اي المتصل بالآخر من فعل مضارع مفتوحاً) بفتحة اصلية في باب التفعل والتفاعل والتفعيل وعارضية في غيرها (كيتحي) بكسر ما قبل الآخر (والمقول فيه اذا بني لما لم يسم فاعله يتتحي) بالفتحة العارضة على الحاء (وكيف يضرب ويخرج ويستخرج) ، والفتحة فيها ايضاً عارضة وكذلك المجهول من باب الافعال الا مضارع او شك من افعال المقارنة فانه بفتح الشين معلوماً في لغة رديئة نقلناها في شرحنا على الصمدية وكيف يتصرف ويتصارب ويتردج ، بالفتحة الاصلية على الراء في جميعها .

وانما يضم الاول فقط في الماضي المجهول اذا لم يكن فيه تاء المطاوعة او شبهها ولا ابتدء بهمزة الوصل والا فحكمه ما ذكره بقوله (والحرف الثاني التالي اي الواقع بعد تاء المطاوعة كالاول اجعله فضمه بلا منازعة في ذلك اي بلا خلاف نحو، تعلم العلم ، بضم العين الواقع بعد التاء (و) نحو ، (تدرج) ، بضم الدال الواقع بعد التاء (لا)ه لو لم يضم لا لتبس بالمضارع المبني للفاعل) اي لاتبس تعلم الذي هو ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب التفعيل ولا لتبس تدرج الذي ماض مجهول من باب التفعل بالمضارع المعلوم من باب فعل وكذا تضورب لو لم يضم الضاد الواقع بعد التاء لا لتبس تضورب الذي هو ماض مجهول من باب التفاعل بالمضارع المعلوم من باب المفاعة اذا لم يضم الضاد لم ينقلب الالف فيه واوا وحيثند يصير موازناً للمضارع المعلوم من باب المفاعة فيلتبس به (وكذا يضم الثاني ما اشبه تاء المطاوعة نحو، تكير وتغير)، اذين ما ذكر في تالي تاء المطاوعة ولا يعني بالحركة التي في الآخر لأنها في معرض الزوال

بالوقف ونحوه فلا يقال انها موجبة لرفع الالتباس .
 والمطاوعة حصول الاثر وقوله عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ،
 نحو ، كسرت الكوز فتكسر ، اي حصل الكسر في الكوز وقبله وشبه
 المطاوعة طلب شي لا يكون موجودا في الفاعل نحو تكبر اي طلب
 ان يكون كبيرا حين لم يكن كبيرا والا يكون طلبه تحصيلا
 للحاصل وهو الحال وقرب منه التكليف الذي هو احد معانى باب
 التفاعل نحو تجاهل اي اظهر الجهل من نفسه والحال انه متف عنده .
 (وثالث الماضي الذي ابتداء بهمز الموصى كالأول اجعلنه فضمه
 ايضا (كاستحللي لثلايلتبس بالامر) المؤنث من نفس الباب اذا كان ناقصا
 وبالامر المذكر منه اذا كان صحيحا (في بعض الاحوال) كحالة الوقف
 مع سقوط الميمزة في الدرج فيلتبس الماضي المجهول حينئذ بأمر المؤنث
 منه اذا كان ناقصا كاستحللي وبأمر المذكر منه اذا كان صحيحا كاستخرج
 فانه لو يضم الناء منه وقلت فاستخرج بفتح الناء في الماضي المجهول
 في الوقف وقلت ايضا فاستخرج في الامر كذلك لا لتبس الماضي
 المجهول بالامر وقس عليه باقي الافعال المبدوة بهمية الموصى وهي ،
 افتعل وافعل وافعوعل ، ولم يعن فيها ايضا بالحركة التي في
 آخرها لما ذكر .

ظاهر كلام الشارح ان قول الناظم ، وثالث الذي بهمز الموصى
 كالأول اجعلنه كاستحللي ، شامل لجميع الافعال المبدوة بهمية الموصى ونحن
 جرينا ايضا على ذلك ولكن قال بعضهم ان هذا الحكم لا يشمل افتعل
 وافعل وافعوعل ، لانها من اللوازيم وبناء المفعول منها لا يكاد
 يوجد فتأمل .

ويجوز لك في الماضي المجهول المعتل العين فقط المنقلبه عينه الفاء
ثلاثة أوجه : بخلاف مثل : طوى : فان اللام منه أيضا حرف علة
وبخلاف : عور : فان العين منه لا تقلب الفاء الوجه الاول : (واكسر فاء
ثلاثي معتل العين) لأن الاصل (في المجهول) ان تضم اوله وتكسر
ما قبل آخره : فتقول في قال وباع قول وبيع : فاستقلت الكسرة على
الواو والياء فنقلت الى الفاء فسكنتها) أى الواو والياء (فقلبت الواو
ياء لسكنونها بعد كسرة وسلمت الياء لسكنونها بعد حركة تجانسها)
فصارا : قيل وبيع (وهذه اللغة العلميا) فالاعلال في قيل بالنقل والقلب معا
وفي بيع بالنقل فقط : ولكن لا يخفى عليك ان في عبارة الشارح
مساحة والا يلزم عليه ان يقول : فنقلت الى الفاء بعد حذف حركتها!
ومنهم من يقول ان الكسرة في الفاء ليست منقولة من الواو والياء بل
الضمة في! بيع! ابدلت كسرة لثقل الضمة قبل الياء وسلمت: الياء : ثم
حمل عليه: قيل ; لانهما من واد واحد ووجه ثقل الضمة قبل الياء
يأتى في باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا عند قول
الناظم ،

ومنعوا اتباع نحو ذروة وذيبة وشذ كسر جروة
(و) الوجه الثاني (اشم فاء ثلاثي اعل عينا) واختلف عباراتهم
في بيان حقيقة الاشمام هنا : فقال بعضهم حقيقة الاشمام ان تنجو
بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتتميل باء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هي تابعة لحركة ماقبلها : وقال بعض آخر الاشمام ان تضم شنتيك
بعد الاسكان وتندع بينهما بعض الانفراج ليخرج النفس فيراهما المخاطب
مضموتين فيعلم انه أردت بضمها الحركة وقال بعض آخر الاشمام

هو تقييّة الشفتين للتلفظ بالضم من غير الملفظ به ولا يدركه البصر .
وقال بعض آخر الاشمام ان يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة
من حركتين .

وقال بعضهم الاشمام الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا
يظهر ذلك اللفظ .

وقال بعض آخر الاشمام ضم الشفتين مع أخلاق صورة الفاء وقال
الشارح الاشمام (بان تشير الى الضم مع التلفظ بالكسر ولا تغير الياء
وللاشمام معنى آخر يذكر في باب الوقف عند قول الناظم ، أو اشيم
الضمة او قف مضعفا ، وهذا الاشمام ان تشير الى الضمة بشفتيك من
غير تصويب ؛ وأظن ان من فسر الاشمام فيما نحن بما يطابق تقسيمه
في باب الوقف ؛ ذمم أنه واحد في المقامين وهذا الزعم فاسد .

وكيف كان اعلم ان الفرض من الاشمام الاشعار بان الاصل في
أوائل هذا الافعال الضم (وهذه اللغة الوسطى وبهـا قوله ابن عامر
والكسائي في : قيل وغيمض) :

(و) الوجه الثالث : انه (ضم للسباء جاء عن بعض العرب فمع
حذف حرکة العين فسلمت الواو وقلبت الياء واواً : كحوكت : في
قوله : حوكت على نولين اذ تحاك) : الشاهد في : حوكت : لأنـه فعل
ثلاثي معتل العين بـنـيـ للمفعول فضم أولـهـ وسلمـتـ الواـواـ اـذـ هوـ أجـوفـ
واـويـ (وـ : كـبـوـعـ : فيـ قـوـلـهـ :)

ليـتـ وهـلـ يـنـفـعـ شـيـئـاـ ليـتـ ليـتـ شـبـابـاـ بـوـعـ فـاشـتـريـتـ)
الـشـاهـدـ فيـ : بـوـعـ : فـاـنـهـ فعلـ ثـلـاثـيـ مـعـتـلـ العـيـنـ فـلـمـاـ بـنـيـ للمـفـعـولـ
ضمـ أولـهـ وـحـذـفـ حـرـکـةـ العـيـنـ وـقـلـبـتـ اليـاءـ واـواـ : ولـيـتـ الـأـوـلـ حـرـفـ

من حروف المشبهة بالفعل وليت : الثاني اسم علم للفظ لـيت المشبهة بالفعل كما تقدم في اول الكتاب ! وهو مبني او معرب غير منصرف فـاعل ينفع و : ليت ; الثالث مؤكـد لـالاول ويجوز ان يكون مؤكـدا للثاني ان جوزنا في الحرف المنقول الى الاسمية الاعراب والبناء لأن الثاني مضموم والثالث مفتوح فـحيـنـذـ لا مانع من الاختلاف في حركة الآخر فيما أى في المؤكـدـ والمـؤـكـدـ؛ بناء على اعراب الثاني بناء الثالث (وقوله) أى قول الناظم (فـاحـتـمـلـ أـىـ فـاجـيـنـ) ومعلمـ ان هذه اللغة الدنيا الضعـيفـهـ .

(وخرج بـقولـهـ) اي المصـنـفـ في النـظمـ ١ـ (أعلىـ ماـ كانـ مـعـتـلاـ وـلمـ يـعـلـ نحوـ عـورـ فيـ المـكـانـ ؛ فـحـكـمـهـ حـكـمـ الصـحـيـحـ)ـ لاـ يـجـزـوـ فـيـهـ الاـ ضـمـ الاولـ وـكـسـرـ المـتـصـلـ بـالـآـخـرـ وـالـمـرـادـ منـ كـوـنـ الـكـلـمـةـ مـعـتـلاـ كـوـنـهـ مشـتمـلاـ عـلـ حـرـفـ عـلـةـ ،ـ وـالـمـرـادـ منـ اـعـلـالـهـ اـعـطـانـهـ حـكـمـهـ الـذـيـ تـقـضـيـهـ بـسـبـبـ حـرـفـ العـلـةـ منـ حـذـفـ وـقـلـبـ وـنـحوـ ذـلـكـ كـمـاـ يـجـيـءـ فـيـ بـابـ الـأـبـدـالـ .ـ فـالـمـحـتـصـلـ مـنـ جـمـيعـ مـاـ ذـكـرـ فـيـ الـمـعـتـلـ الـعـيـنـ الـمـجـهـولـ انـ فـيـ لـغـاتـ ثـلـاثـ :

الأولـ :ـ وهيـ اللـغـةـ الـفـصـحـىـ كـسـرـ الـفـاءـ نـحوـ قـيـلـ وـبـيـعـ ؛ـ اـصـلـهـماـ ؛ـ قـوـلـ وـبـيـعـ ؛ـ نـقـلـ الـكـسـرـةـ مـنـ الـعـيـنـ إـلـىـ الـفـاءـ بـعـدـ حـذـفـ حـرـكـتـهاـ فـصـارـ ؛ـ بـيـعـ ؛ـ بـكـسـرـ الـيـاءـ وـ سـكـونـ الـيـاءـ وـ بـ قـوـلـ ؛ـ بـكـسـرـ الـقـافـ وـسـكـونـ الـوـاـوـ فـسـلـمـتـ الـيـاءـ مـنـ بـيـعـ وـانـقـلـبـتـ الـوـاـوـ مـنـ قـوـلـ يـاءـ لـسـكـونـهـاـ وـانـكـسـارـمـاـ قـبـلـهـاـ فـصـارـ قـيـلـ .ـ

الـثـانـيـةـ :ـ وهيـ اللـغـةـ الـوـسـطـيـ الـأـشـمـامـ وـقـدـ نـقـلـنـاـ عـبـارـاتـهـ فـيـ بـيـانـ حـقـيـقـتـهـ .ـ

الـثـالـثـةـ :ـ وهيـ اللـغـةـ الـدـنـيـاـ الـضـعـيـفـةـ ضـمـ الـفـاءـ بـأـنـ يـقـالـ قـوـلـ بـسـكـونـ

الواو بعد حذف حركتها للخفة ويقال : بوع بسكنون الواو المقلبة عن الياء بعد حذف حركتها لنقل الكسرة على الواو .

مسألة — (ثم هذه اللغات الثلاث انما تجوز مع أمن اللبس) وهو فيما لم يكن الفعل المبني للمفعول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرك فهو قيل وبيع .

(وان بشكل من الاشكال) الثلاثة (المتقدمة) اي ضم الاول وكسره والاشمام (خيف لبس يحصل بين فعل الفاعل) أي المعلوم (وفعل المفعول) أي المجهول وهو فيما كان الفعل المجهول مسنداً إلى الضمير المرفوع المتحرك نحو خفت ونحوه فحيينته في جريان كل واحد من الاشكال الثلاثة حق الشكل الذي خيف به لبس يحصل بين فعل الفاعل وفعل المفعول اقوال ثلاثة .

القول الاول : جوازها جميعاً حتى الشكل الذي يحصل به اللبس بلا مرجوحية فيجوز في قلت اذا كان بجهولاً ضم القاف وان حصل به لبسه بقللت المعلوم لأنه أيضاً بضم القاف والوجه في ذلك انه لا يعتنون باللبس العارضي اذ اللبس حصل بسبب الاعلال اي نقل الضمة من العين الى الفاء في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف واو والضمة في المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول فيكتفون بهذا الفرق التقديرية وكذلك يجوز بعثت بكسر الاول اذا كان بجهولاً وان حصل به لبسه بعثت المعلوم لأنه أيضاً بكسر الأول فيكتفون فيه ايضاً بالفرق التقديرية اذ كسر الاول في المعلوم للدلالة على ان عين الفعل المحذوف ياء وفي المجهول للدلالة على ان الفعل مبني للمفعول كما انهم اكتفوا في مختار وهو لفظ واحد لخمسة معان بذلك وفي الفلك المشترك بين

الفرد والجمع كما يجيء عند تعريف تجمع التكسير .

والقول الثاني : جواز الوجوه الثلاثة حتى الزوج الذي يحصل به اللبس لكنه مرجوح فالراجح تركه واختيار ما لا يحصل به اللبس فالراجح في قلت المجهول الكسر والاشمام والضم مرجوح والراجح في بعث المجهول الضم والاشمام والكسر مرجوح .

والقول الثالث : ما اختاره المصنف وهو انه ان بشكل من الاشكال الثلاثة المتقدمة خيف لبس يحصل بين الفعل المبني للفاعل والفعل المبني للمفعول (يجتنب ذلك الشكل كخاف فانه اذا أُسند الى تاء) التي هو (الضمير) المتحرك المرفوع (يقال خفت بكسر الفاء) في المبني للفاعل والكسرة منقولة من عين الفعل الى فاء الفعل ليدل على بناء الكلمة اي ليبدل على ان عينه مكسورة (فاذَا بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَانْ كَسَرَتْ) فانه ايضا (حصل اللبس) اي لبس المجهول بالمعلوم (فيجب) في المجهول (ضمه) اي ضم الفاء (فيقال خفت) بضم الفاء اعني الغاء (ونحو طلت) المجهول (اي غلبت في المطاولة) اي كان غيري اطول من اي كان منه على ازيد من من عليه (يجتنب فيه) اي في طلت المكسور الفاء المجهول (الضم لثلا يلتبس) بطلت المعلوم المبني للفاعل اي (المسندة الى الفاعل من الطول خبره القصر) .

اعلم ان طلت المجهول الذي فسره الشارح بغلبة في المطاولة من باب المغالبة وهو ان يذكر الفعل الثلاثي المجرد بعد باب المفاعة منه لبيان الفالب ان كان معلوما ولبيان المغلوب ان كان مجهولا مثلا اذا شاعت زيدا وغلبت انت في المشاعرة تقول شاعرت زيدا فشعرته بفتح

اللين يعني انا صرت غالبا في المشاغرة وان شئت تقول فشعر زيد بضم الشين يعني صار مغلوبا في المشاغرة وان غالب زيد عليك تقول شاعرت زيدا فشعرني بفتح الشين يعني صار زيد غالبا في المشاغرة وان شئت تقول فشعرت بضم الشين يعني صرت مغلوبا في المشاغرة واذا طاولت زيدا بأن ثبت طولك ومننك عليه بأن قلت انا اعطيتك كتابا وعباء وقباء وهكذا وبين هو أيضا منته عليك بأن قال ؛ انا اعطيتك قلمتا وقرطاسا وفرشا وهكذا فان غالبتك عليه بأن ثبت ما اعطيته ازيد واكثر ما اعطيتك تقول طاولتك زيدا فطلتك بضم الطاء اي غالبتي في المطاولة وان شئت تقول فطلبني اي صار زيد مغلوبا في المطاولة وان غالب هو بأن ثبت ان ما اعطيه هن ازيد واكثر تقول طاولتك زيدا فطالعني اي غالبني هو وان شئت تقول طاولتك زيدا فطلتك بكسر الطاء اي صرت مغلوبا في المطاولة وهذا هو المقصود في قول الشارح ونحو ذلك اى غالب في المطاولة الخ ، ولباب المقابلة احكام وشروط ليس هنا محل ذكرها ومن اراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة شرح النظام في الصرف (وما) ذكر (لباع ، اذا بني للمفعول من كسر الفاء والشمامها وضمنها قديرى نحو ، حب ، من الثلاثي) المجرد (المضاعف المدغم اذا بني للمفعول) فنحو مد ورد اذا بني للمفعول يجوز في اولهما الاشكال الثلاثة على رأى (و) لكن (او جب الجمهور الضم ،) فلا يجوز عندهم الكسر والشمام (واستدل بجيز الكسر برواية علقة عن القراء (نحو زدت اليها) ، بكسر الراء والقراءة سنة متبعه فيجوز الكسر .

يجوز في تاء اختيار وقف انقييد الاشكال الثلاثة اذا تير وقید فيها

في الاصل يعني قبل الاعلال على وزن فعل بضم فكسترة مثل قيل وبيع بلا تفاوت ولا تجوز في خاء استخير وقاف اقيم اذا ليس فيها وزن قيل وبيع لسكون الخاء والقاف فيما في الاصل اذا اصلها ، استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين وهذا هو المراد من قول صاحب كتاب الهدایة في جامع المقدمات في آخر فصل فعل مالم يسم فاعله حيث يقول ، وكذلك باب اختير وانقييد دون استخير واقيم لفقدان فعل فيما ، وهذا هو المراد أيضا من قول بعض الصرفين حيث يقول ، وكذلك بيع واختير وانقييد له وقلن ويعن ، يعني يجوز فيهن ثلاثة لغات ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لعدم ضم ما قبلها ولا يجوز بالواو لأن جواز الواو لانضمام ما قبل حرف الملة وهو ليس بموجود وكذلك قول بعض اخر منهم حيث يقول يجوز في نحو ، بعث وقلت ، الكسر والاشمام والضم وباب ، اختير وانقييد ، مثله اي باب اتفعل وانفعل من الاجوف مثل الثلاثي المجرد الاجوف في جواز الاشكال الثلاثة لأن اصلهما ، اختير وانقود بضم التاء والقاف فيما فتير وقود مثل ، قول وبيع ، فجوازه هنا اي في اختير وانقييد ما جوز هناك اي ما جوز في ، قيل وبيع من الاشكال الثلاثة بخلاف باب اقيم واستقيم اي باب الافعال والاستفعال من الاجوف ، اذا اصلهما اقوم واستقوم بسكون القاف فيما فليس فيما وزن مثل وزن قول وبيع فلا يجري فيما التكفل المذكور اي الاشكال الثلاثة انتهى كلامه بادنى تغيير لسهولة فهم المراد ومن جميع ما ذكرنا يتضح لك المقصود من قول الناظم ، وما قالها باع لما العين تلي الخ ، على ما شرحه الشارح مع توضيح مما سيتلى عليك .

(وما ثبت ، لفما باع ، اذا بني للمفعول من جواز) الاشكال

(الثلاثة فهو) اى جواز الثلاثة ثابت (لما العين تلي) اى للقاء من اختيار والقاف من انقييد ، مثلا وليس هذا الحكمختصاً باختيار وانقاد اذا بنيا للمفعول بل يجري (في كل ثلاثي معتدل العين وهو على) وزن (افتuel وانفعل) فقوله (نحو اختيار وانقاد) ، من باب المثال لامن باب الانحصار بدليل قوله ، (وشبه اى شبيهما وهو ما كان اجوفاً من باب الافتعمال والانفعال ، كاعتراض وانعاض واغتناظ وابتاع وانباع ، لا ما كان ثلاثة بجراها كباع وقال : والحاصل ان المراد من شبه (الذين) ما كان شبيها ، لاختيار وانقاد ، في كونه اجوفاً ثلاثة مزيداً فيه من البابين المذكورين لامطلق ما كان اجوفاً سواء كان ثلاثة بجراها أم مزيداً فيه حق يلزم منه دخول فاء باع في قول الناظم ، لما العين تلي ، ويلزم منه قياس العام على الخاص كما فهمه بعض المحققين من المحسنين فتكلف في تصحيح القياس ما تكلف .

بعضهم جعل (ينجلي) صفة لشبه وجعل ما الثانية المجرورة باللام خبراً لما الاولى والشارح جعل ينجلي خبراً لما الاولى وجعل ما الثانية المجرورة باللام متعلقاً بينجلي اذ لا فائدة في توصيف شبه بالانجلاء وعدم التقدير اولى من التقدير اذ على قول من جعل ينجلي صفة ، لشبه ، وما الثانية خبراً لما الاولى لابد له من تقدير متعلق لما الثانية حتى يصح خبريته لما الاولى وصفتيه ينجلي لشبه فاتضاع من ذلك ان ينجلي (خبر) لما الاولى (وهو خط حصول) فائدة (ما ، لفاء باع لما وليتها العين فيما ذكر) اى الاشكال الثلاثة ، (فيجوز عند البناء للمفعول لما تليه العين في كل فعل اجوف مزيد (فيه) يكون على وزن افتuel او انفعل نحو اختيار وانقاد (كسر التاء والقاف وضمها والاشمام

على العمل السابق ،) وكذلك شبههما (ويلفظ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بهما) اي على حسب التلفظ بالباء والكاف .

(وقابل للنهاية ثلاثة الاول (من ظرف) وهو على قسمين .

القسم الاول ما كان غير متصرف وهو على قسمين .

الاول ما يلزم النصب على الظرفية فقط ولا يخرج منه اصلا مثل،
قط وعوض واذا ومع .

الثاني ما يلزم النصب على الظرفية او الجر بمن ولا يخرج من احدهما ابدا نحو ، عند وهنا وثم ، بفتح الشاء .

القسم الثاني ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن
فيتأثر بالعوامل المختلفة وذلك نحو يوم وهذا القسم يسمى متصرفـا
كما يأتي في باب المفعول فيه عند قول النظام .

وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في المعرف
والى هذا القسم اشار بقوله (بأن كان متصرفـا) والمراد بالمتخصص
ما خص بـاـضـافـة او وصف ونحوهما فتحصل من قول الشارح ان الظرف
القابل للنهاية ما كان متصرفـا (مختصـا او غير مختصـ) (ولكن قيد الفعل
بـمـعـمـول آخر) .

الثاني (من مصدر) ويشترط فيه ايضا ان يكون متصرفـا فينبه
بـقولـه (بأن كان متصرفـا) بأن يخرج عن كونـه مـفـعـولاـ مـطـلـقاـ فيتأثر
بالعوامل المختلفة وأن يكون مختصـا والمراد من كونـه مختصـا ان يكون
للـنوـع او العـدـ لأنـ كـلاـ مـنـهـماـ مـقـيـدـ بـقـيـدـ كـماـ يـأـتـيـ فيـ بـابـ المـفـعـولـ
المـطـلـقـ بـخـلـافـ ماـ كـانـ لـلـتـأـكـيدـ فـاـنـهـ لـاـ قـيـدـ فـيـهـ كـمـاـ يـأـتـيـ اـيـضاـ فـيـ بـابـ المـذـكـورـ
والى هذا أشار بـقولـه ، (لـغـيـرـ التـوكـيدـ) ، والمراد منـ غـيـرـ المتـضـرـفـ

من المصادر مالا يستعمل الا مفعولا مطلقا ولا يخرج عنه اصلا .
 الثالث (او حرف جر مع مجروره) ويشرط في قابليته أمران
 الاول (بان لم يكن متعلقا بمحدود) والثانى ان (لا) يكون (علة)
 اي مفيدا للعلة كاللام والباء ومن وفي اذا كانت للعلة وزاد بعضهم
 شرطين اخرين ، احدهما ان يكون المجرور معرفة حتى يصير مختصا
 كاخوته وتانيهما ان لا يكون ملازما لطريقة واحدة كمذ ومنذ الملزمين
 لجر الزمان وكحروف القسم الملزمة لجر المقسم به ؟

فهذه الثلاثة مع الشرائط المذكورة (بنيابة عن الفاعل حرى ،
 او جديز نحو ، سير يوم السبت) ، مثال للمظروف المتصرف المختص
 (و) نحو ، (سير بزيد يوم) ، مثال للمظروف المتصرف الغير المختص
 وهو يوم وقد قيد الفعل بعمول آخر وهو بزيد ، (وضرب ضرب
 شديد) ، مثال للمصدر المتصرف المختص لأنه وصف بشدید فهو الغير
 التأكيد لأنه نوعي (و) نحو ، (لما سقط في أيديهم ،) مثال للجار
 ومحوروه الجامع للشرائط الاربعة المذكورة .

ان الاحتمالات في نiability الجار والمجرور ثلاثة :

الاول : ان يكون النائب هو المجرور وحده .

الثاني : ان يكون النائب هو الجار وحده وهذا باطل بالضرورة :

الثالث : ان يكون النائب الجار والمجرور معا وهذا ما حمل الشارح

كلام الناظم عليه وان كان ظاهر كلامه الثاني لأنه باطل بالضرورة
 فكيف يمكن ان يكون مراد الناظم ذلك (ونقل ابو حيان في) كتاب
 (الارتشاف اتفاق البصريين والكتوفيين على ان النائب هو المجرور)
 وحده (وان الذى قاله المصنف) على ما حمله الشارح (من انهم

معا النائب لم يقله احد) فما قاله المصنف خرق لاجماعهم .
 (وغير القابل) من الظرف والمصدر والجار والجرور (لاينوب نحو
 اذا وعند) ، مثال لغير القابل من الظرف .

لانهما غير متصرفين (و) نحو (سبحان الله و معاذ الله) مثال لغير القابل
 من المصدر لأنهما أيضا غير متصرفين (و) نحو (ضربا في ضربت ضربا)
 مثال للمصدر المؤكّد فهو أيضا غير قابل .

(وفهم من تخصيصه) ، اي المصنف (النيابة بما ذكر) اي بالظرف
 والمصدر والجار مع مجروره (انه لا يجوز نيابة التمييز) لأن النائب
 مناب الفاعل ينفي ان يكون مثله من ضروريات الفعل من حيث المعنى
 وليس التمييز كذلك (و) لعین هذه العلة (لا) يجوز نيابة (المفعول
 له) وذكروا له أيضا علة أخرى وهو أنه لو اقيم مقام الفاعل صار
 مرفوعا فيفوت النصب المشعر بالعلية (ولا) يجوز نيابة (المفعول معه)
 لأن الواو فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت الواو فاتت الدلالة على
 المصاحبة فيخرج عن كونه مفعولا معه وان لم تحذف فوجودها مانع
 من النيابة للزوم الانفصال بين العامل ونائب الفاعل ونائب الفاعل
 كالفاعل ، يجب ان يكون متصلة بالعامل مالم يمنع مانع كما سبق
 مفصلا واما الحال فأنها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيمها
 في الكلام مانعة من نيابتها عن الفاعل الذي لابد لكل فعل منه .

(وصرح) المصنف (بالاول) اي بعدم جواز التمييز (في التسهيل)
 (و) صرح ابو حيان (بالثاني) اي بعدم جواز نيابة المفعول له (في
 الارشاف) ، (و) صرح (الثالث) اي بعدم جواز نيابة المفعول معه (في
 اللباب) .

(ولا ينوب بعض هذه الثلاثة المتقدمة) اي الظرف والمصدر والجار مع مجروره وان كان جاما للشرط (ان وجد في المفعول به كما لا يكون) هذه الثلاثة (فاعلا اذا وجد اسم محض) ، والوجه في عدم نiability هذه الثلاثة اذا وجد في المفعول به ما قاله اهل المعاني من ان اسناد الفعل المبني للمفعول به الى المفعول به حقيقة والغير للالتبسة بجاز فاسناد الفعل الى غير المفعول به يحتاج الى تنزيله منزلة المفعول به فيحمل كأنه مفعول به لذلك الفعل المبني له وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمفعول به اليه فهو الى ما بني له وهو حقيقة (هذا) اي عدم جواز نiability هذه الثلاثة مع وجود المفعول به في الكلام (مذهب سيبويه وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه قد يناسبه غير المفعول به مع وجوده) مطلقا عند الكوفيين وبشرط تقدمه على المفعول به عند الاخفش (كقوله تعالى ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) فناب بما كانوا وهو جار و مجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني قوما هذا على مذهب الكوفيين دون الاخفش (و) كقول الشاعر .

(لم يعن بالغلياء الا سيدا ولا شفي ذا الغي الا سيدا) فناب بالغلياء عن الفاعل مع وجود المفعول به اعني سيدا هذا على مذهب الجميع ، (واختاره) أي جواز نiability هذه الثلاثة مع وجود المفعول به (في التسهيل) .

(وباتفاق) اي بأجماع (من جمهور النحاة قد ينوب عن الفاعل المفعول الثاني من باب كسا) قد تقدم المراد من باب كسا فتعيده مرة ثانية لأن الاعادة ليست خالية عن الفائدة فنقول ، الفعل المتعدى

بنفسه الى مفعولين على قسمين :

الاول ما ينصب مفعولين هما في الاصل مبتدء وخبر وهذاختص
بأفعال القلوب وما يلحق بها وهذا يسمى بباب ظن وان تعدد الى
الثالث بالهمزة ونحوها .

الثاني ما ينصلب مفعولين ليسا في الاصل مبتدء وخبرا وهذا ما يسمى بباب كسا نحو منحت الفقير درهما اذا عرفت ذلك ، فاعلم ان الاتفاق في المعمول الثاني من باب كسا انما وقع (فيما التباسه أمن) بأن لا يكون الثاني قابلا للفاعلية في المعنى (نحو) ، (كسي زيدا جبة) ، فباب المفعول الثاني اعني جبة لأمن الالتباس اذ لا يمكن ان يكون الجبة لابسة فليست قابلة للفاعلية في المعنى فلا يلتبس المفعول الاول بالثاني ففي هذا الفرض يجوز نياحة الثاني تقدم على الاول او تأخر فيجوز في المثال المذكور تقدم جبة على زيد بأن يقال ، كسي جبة زيدا ، وهو الاول لأن الاصل في الفاعل ان يتصل فكذا نائبه ولا ينتقض بما يأتي في فصل درتب المفاعيل من قول الناظم .

والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسج اليمن
لانه فيما بقى المفعول على مفعوليته لا فيما صار ناتجاً عن الفاعل فتحصل
ما ذكر أنه يجوز نيا به الثاني في باب كسا لكن فيما التباسه أمن (بخلاف
ما إذا لم يؤمن الالتباس) بأن يكون الثاني مثل الاول قابلاً للفاعليه
في المعنى (فيجب أن ينوب الاول نحو اعطي عمرو بشراً) فلا يجوز نيا به
بشرا تقدم او تأخر لأن كلامن ، عمرو وبشرا يصلح للأخذيه والمخوذيه
ولا يتبيّن الأخذ من الماخوذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي بشر عمراً
لتؤهم ان بشراً أخذ وعمراً ماخوذ : وهذا خلاف المراد .

(وحکى عن بعضهم منع اقامة الثاني مطلقا) سواء امن الالتباس ام لم يومن سواء كانا نكرين نحو اعطيت فقيرا درهما ، او معرفتين نحو اعطيت بثرا زيدا ؛ او كان الاول نكرة والثاني معرفه نحو ، اعطيت رجلا بشرا ، او العكس نحو ، اعطيت زيدا جبة ، وحکى (عن بعض آخر المنع) في الصورة الاخيرة اي العكس المذكور (ان كان) الثاني (نكرة والاول معرفة) كما مثلنا (ولعل المصنف لم يعتقد بهذا الخلاف) الصادر من هذا البعض في الصورة الاخيرة وال الاول ايضا ؛ فلذا ادعى الاتفاق على نياية الثاني في جميع الصور الا في نحو اعطيت بثرا زيدا ، (وقد صرخ) المصنف (بنفيه) اي الخلاف (في شرح التسهيل والكافية).

(وحيث جاز اقامة الثاني) مع كونه مفعولا في المعنى (فالاول أولى لكونه فاعلا في المعنى .

واعلم انة اذا قلت ، علمت زيدا قانما ، فالموجود في الخارج اولا هو زيد : ثم يصدر منه القيام في الزمان الثاني المتأخر عن وجوده ثم تخبر : بكرا : بقيامه فتقول ، اعلمت بكرا زيدا قانما ، فحينئذ يصير : زيدا : الذي كان اولا زمانا ثانياً مكانا : ويصير : قانما : الذي كان ثانياً زمانا ثالثاً مكانا ويصير : بكرا : الذي هو ثالث زمانا اولا مكانا وقس عليه ارى في قول الناظم فالمراد من الثاني في : ارى : الثالث المكاني وهو قانما الذي كان ثانياً زمانا والمراد من الاول في ارى الثاني المكاني وهو زيدا الذي كان اولا زمانا فليكن على ذكر منك ليفيدك في حل عبارة الكتاب .

(في باب ، ظن وارى ، المتعدية ثلاثة وما يلحق بهما ولو لم يكن من افعال القلوب نحو جعلت زيدا فاضلا النعم من اقامة) المفعول (الثاني)

الذي كان في الاصل خبراً (وجوب اقامة) المفعول (الاول) الذي كان في الاصل مبتدء (اشهر عن كثير من النحاة) سواء ظهر القصد بأن لا يلتبس الاول بالثاني او لم يظهر بأن التبس سواء كان الثاني جملة ام لا (قال الابدی في شرح الجذولية لأنه) أي المفعول الاول كان (مبتدء وهو اشبه بالفاعل) لأنه مسند اليه مثله (فأن مرتبته) أي المفعول الاول (قبل) المفعول (الثاني لأن مرتبة المبتدء قبل الخبر ومرتبة المرفوع قبل المتصوب فعمل ذلك) اي نياية المفعول الاول (للمناسبة وخالف ابن عصقو جماعة؛ وتعييم المصنف فقال: ولا أرى منعا من نياية الثاني) بشرطين الاول انه جائز (اذا القصد ظهر) بان كان الثاني غير معرفة اذ كونه غير معرفة دليل على انه المفعول الثاني وان صار نائباً (و) الثاني أن (لم يكن) المفعول الثاني (جملة وظرفاً: كما في التسليل كقولك: في جعل الله ليلة القدر خيراً من ألف شهر: جعل خير من ألف شهر ليلة القدر) فان لم يظهر القصد بأن التبس الثاني بالاول نحو ظننت زيداً عمراً، فلا يجوز نياية الثاني اي: عمداً وهكذا ان كان الثاني جملة او ظرفاً نحو، ظننت زيداً يقوم غداً، ونحو، ظننت زيداً في الدار او عندك، فلا يجوز حينئذ ايضاً نيابة الثاني لأن الفاعل ونائبه لا يكونان جملة كما تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل عند قول الناظم.

وهمز ان افتح لسد مصدر مسدهما وفي سوى ذاك اكسر هذا كله في المفعول الثاني لظن (اما الثالث المكانی من باب) ارى الذي كان خبراً وثانياً وصار ثالثاً بسبب زيادة مفعول آخر بالهمزة (ففي الارشاف ادعى ابن هشام الاتفاق على منع اقامته) ففي نحو، اريت بكرها زيداً قائماً، لا يجوز نيابة قائماً لما ذكر في المفعول الثاني من ظن

ولأنه مسند إلى المفعول الأول الزمانى استناداً تاماً فلناب عن الفاعل واستند إليه الفعل لا محالة يكون استناده أيضاً تاماً لزم كونه مسندًا ومسندًا إليه معاً مع كون كل من الاستنادين تماماً ولا ينتقض بنحو اعجني ضرب زيد ، حيث أن المصدر أعني ضرب مسند إليه لا عجبني ومسند إلى زيد لأن أحد الاستنادين يعني أسناد الضرب إلى زيد غير تمام ولا يذهب عليك أن هذا التعليل جار في ثانٍ ظن أيضاً هذا وجه الاتفاق الذي أدعاه هشام ابن في والارتفاع (و) لكن (ليس كذلك) أي ليست المسألة اتفاقية (ففي المخترع) نقل (جوازه عن بعضهم وأما الأول المكانى في ارى فلاشك في جواز نيابته بل هو أولى لأن الجار أحق بمكانه جاره ولأنه راء وعالم) .

وقد علم من المسائل السابقة أن لل فعل تسعة معمولات غير الفاعل الفاعل والمستثنى والقابل منها بعد المفعول به ثلاثة (وكما لا يكون لل فعل إلا فاعل واحد كذلك لا ينوب عن الفاعل إلا شيء واحد) مما هو قابل للنيابة ويرفع ذلك الواحد بالنيابة ويبيقى الشماينة الباقيه على نصبها سواء كان قابلاً للنيابة لم يكن وإلى هذا ينظر قوله (وما سوى النائب عنه مما علق بالرافع النائب وهو الفعل) المجهول (واسم المفعول والمصدر) من الفعل المجهول أي المصدر الذي يقدر بحرف مصدرى موصول بفعل لم يسم فاعله كما يجب في آخر باب أعمال المصدر كقوله تقالي ، وهم من بعد غلتهم سيفلتهم ، (على ظاهر قول سيبويه فإن ظاهراً كلامه الحق المصدر المجهول بالفعل المجهول في الحكم وهو كون (النصب له) أي لسوى النائب من المعمولات (محققاً لفظاً أن لم يكن) غير النائب (جاراً و مجروراً نحو ، ضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضرباً شديداً) برفع زيد نيابته ونصب البقية هذا إذا كان البقية قابلاً للنيابة والا فتحقق النصب

للبقية بطريق أولى ووجهه ظاهر نحو ضرب زيد وعمرأ تأدبيا ضربا ،
 (و)النصب لما سو النائب متحقق (محلان يكنه) أي ان يكن ما سوى
 (النائب جارا ومجرورا) نحو ، فإذا نفع في الصور نفعـة واحدة) برفع نفعـة
 لنيابته ونصب : في الصور ! محلـا وكذا ينصب محلـا غير القابل والقابل غير
 النائب ان لم ينصب لفظا نحو ، ضرب زيد هنا قبل .

باب الاشتغال

((هذا باب اشتغال العامل. عن المعمول))

ولهم في تعريفه عبارات مختلفة .

منها : الاشتغال هو (ان يتقدم اسم ويتأخر) عنه (فعل او شبيه قد
 عمل في ضميره اي ضمير ذلك الاسم (او) في (سببه) وهو المضاف الى
 ضمير الاسم السابق ؛ منها : انه اسم بعده عامل متصرف ناصب لضميره
 او متعلقة بواسطـة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك
 المعمول سلطـ على الاسم لنصبه .

ومنها : انه كل اسم بعده فعل او شبيه مشتغل عنه بضمـيره او متعلقه .

ومنها : هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره ويكون ذلك
 الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول سلطـ على الاسم الاول لنصبه .

ومنها : هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه
 ناصب لضمـيره او ملابسـ ضميره بواسطـة او غيرها ويكون ذلك العامل
 بحيث او فرغ من ذلك المعمول سلطـ على الاسم المتقدم لنصبه .

ومنها : ما في الكتاب وهو ان يتقدم اسم ويتأخر فعل او شبهه قد عمل في ضمير او سببه (لولا ذلك لعمل فيه او في موضعه) اذا عرفت ذلك فأعلم ان الغرض من ذكر هذه العبارات امران .

الاول : انه علم منها ان اركان الاشتغال ثلاثة : الاول المشغول عنه وهو الاسم المتقدم ; والثاني المشغول وهو العامل المتأخر ; الثالث المشغول به وهو الضمير او الملابس له الذي عمل الفعل فيه بنفسه او بواسطته .

الامر الثاني : انه قد علم من طي هذه العبارات ان لكل واحد من هذه الاركان الثلاثة شروطاً لا بد منها :

اما شروط المشغول عنه فخمسة :

الاول : ان لا يكون متعدداللفظاً ومعنى بيان يكون واحداً نحو ، زيداً ضربته ، او متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو ، زيداً وعمروا ضربتهما ، لأن العطف جعل الاسمين بنزلة الاسم الواحد فان تعدد في اللفظ والمعنى لم يصح نحو ، زيداً درهماً اعطيته ، الثاني : ان يكون متقدماً فأن تأخر نحو ؛ ضربته زيداً لم يكن من باب الاشتغال بل ان نصب زيداً فهو بدل من الضمير وان رفع فهو مبتدء خبره ما قبله .

الثالث : قبوله الاضماء فلا يصح الاشتغال من الحال والتمني والجرور بعرف يختص بالظاهر وسيأتي في باب حروف الجر .

الرابع : كونه مفترا على ما بعده فتحوا ، جاءك زيد فأكرمه ، ليس من باب الاشتغال لكون زيد في المثال مكتفيا بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحاً لأن يكون مبتدء فتحوا قوله تعالى ، ورهبانية ابتداعوها ، ليس من باب الاشتغال بل رهبانية معطوفة على ما قبلها وجملة ابتداعوها صفة لها .

وأما ما يشترط في المشغول فاثنان :

الاول : أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق ماله الصدر والا فليس من هذا الباب نحو ، زيد هل رأيته ، وسيأتي عن قريب .

الثاني : كونه صالح للعمل فيما قبله بأن لا يكون فعلاً جامداً أو صفة مشببة ونحوهما مما لا يعمل فيما قبله لضمهما وسيأتي أيضاً وأما الذي يجب تتحققه في المشغول به فشيء واحد وهو أن يكون ضميراً عائداً إلى المشغول عنه نحو ، زيداً ضربته ، أو مررت به ، أو اسمًا ظاهراً مضافاً إلى ضميره نحو ، زيداً ضربت أخاه ، أو زيداً مررت بغلامه ، كل ذلك يمكن استخراجه من ضمن التعاريف المذكورة .

(ان ضمیر اسماً سابق (فعل) :) لفظ فعل منصوب لأنـه (مفعول بقوله شغل) وفاعله مستتر فيه اشير اليه بقوله (اي ذلك الضمير) الاسم السابق فيصير حاصلـ المـعنى انه ان شـفـلـ الضـمـيرـ المـتـاخـرـ الـرـاجـعـ إـلـىـ الـاسـمـ السـابـقـ النـعـلـ (عنه أي عن الاسم السابق بـنـصـبـ لـفـظـهـ ايـ لـفـظـ ذـلـكـ الضـمـيرـ) نحو ، زيد ضربته ، (او محلـ ايـ محلـهـ) نحو ، زيد مررت به ، هذا بناء على ما فهمه الشارح من عود ضمير لفظه إلى الضمير المشغول به العامل فالمراد من نصب لفظه أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بلا واسطة حرف الجر نحو زيد ضربته ، ومن نصب محله أن يكون الضمير منصوباً بالعامل بواسطة حرف الجر نحو زيد مررت به ، فالضمير في به بمحروم لفظاً ومنصوب حلاً واما بناء على ما فهمه بعض آخر من عود ضمير لفظه إلى الاسم السابق يجعل الباء في بـنـصـبـ بـعـنـ كـمـاـصـرـحـ بـهـ ايـ بـعـنـ فيـ بـعـضـ الشـرـوـحـ فـمـثـالـ نـصـبـ لـفـظـهـ زـيـداـ ضـرـبـتـهـ ، وـمـثـالـ نـصـبـ المـحـلـ ، هـذـاـ ضـرـبـتـهـ ، اـمـاـ مـاقـالـهـ بـعـضـ

المحققين من ان المراد من نصب لفظه بناء على ما فهمه الشارح تصور لفظ المعمول بصورة موضوعة لنوع مقتضى العامل الى آخر ما قاله فأظن انه لا يوجد له مثال صحيح فان وجدت له مثلاً صحيحاً داخلاً في باب الاشتغال فالحقه بهذه التعليقة ليستفيد منه الطلاب اللهم الا ان يمثل له . بنحو ، زيد ما ضربت الا اياه وبنحو الزيدان لم تضرب الا اياهما وهو كما ترى وكيف كان (فالسابق ارفعه) في بعض الصور (على الابتداء او انصبه) في صور أخرى كما يأتي (واختلف في ناصبه فالجمهور وتبعهم المصنف على أنه منصوب بفعل اضمر) أي قدر (حتماً اي وجوباً) موافق لما قد اظهر لفظها كما في ، أزيداً ضربته، فيقدر ، ضربت (او معنى) كما في ، أزيداً مررت به ، فيقدر جاوزت المواقف مررت معن لا لفظاً ويقدر في نحو ، زيداً مررت بأخيه ، لابست الملائم لل فعل المذكور وفي نحو ، زيداً ضربت اخاه ، اهنت وكذلك .

وانما وجب حذف الناصب لأن الفعل المذكور مفسر له ولا يجوز الجمع بين المفسر والمفسر الا اذا كان المفسر بالكسر الجملة التفسيرية التي لا محل لها من الاعراب او عطفها بيان او كان بعد اي التفسيرية ونحوها .

(وقيل) ان الاسم السابق منصوب (بالفعل المذكور بعده ثم اختلاف فقيل انه عامل في الضمير وفي الاسم) السابق (مما وقيل) انه اي الفعل المذكور عامل (في) الاسم (الظاهر) السابق (والضمير ملغي) عن المعمولية فلا محل له من الاعراب فتأمل ؟

(واعلم ان هذا الاسم الواقع بعده ناصب لضميره على خمسة اقسام) وان لم يكن بعضها من الباب كما يأتي الاول (لافم النصب) (و)

الثاني (لازم الرفع) وهذا هو الذى ليس من الباب (و) الثالث (راجح النصب على الرفع (و) الرابع (مستوفيه الامران) (و) الخامس (راجح الرفع على النصب هكذا) اي بالترتيب المذكور : (ذكره التحويون وتبعهم المصنف) وان كان الاحسن تأخير واجب الرفع عن الجميع لما سبقني (فشرع) المصنف في بيانها) بالترتيب المذكور (بقوله والنصب) الخ ،

القسم الاول : النصب (للاسم السابق حتم) اي واجب (ان تلا الاسم السابق) لفظ السابق (بالرفع) لانه فاعل تلافي النظم (اي وقع) الاسم السابق (بعد ما يختص بالفعل كار وحيثما) الشرطيتان (نحو ، ان زيدا لقيته فأكرمه ، وحيثما عمروا تلقاء فاهمه) فيجب نصب الاسم السابق في المثالين ولا يجوز رفعه على الابتدائية لأن ادات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية (وكذلك ان تلي الاسم السابق) استفهاما غير الهمزة كأين يكرا فارقته وهل عمروا حدثته (وسيأتي حكم التالي الهمزة) وكذلك اداة التحضيض واداة العرض .
 القسم الثاني : (وان تلا السابق اي وقع بعدهما بالابتداء يختص كذا الفجاجية (فالرفع للاسم) السابق على الابتداء التزمه ابدا نحو خرجت كذا زيد لقيته لأن اذا) الفجاجية (لا يليها الا مبتدء نحو كذا هي بيضاء او تخبر نحو كذا لهم مكر في ايانتنا ولا يليها فعل ولذا قدر متعلقther بعدها اسمها كما تقدم) في باب المبتدء والخبر عند قول الناظم وآخروا بظرف او بحرف جر .

(وذكره) اي المصنف (لهذا القسم) اي واجب الرفع (افاده تمام القسمة وان كان ليس من الباب لعدم صدق ضابطة الباب عليه

لما تقدم فيه) اي في التعريف (من قولنا لو لا ذلك الضمير لعمل الفعل المشغول بالضمير (في الاسم السابق : ولا يصح هذا هنا لما تقدم من ان اذا لا يليها فعل .

قيل كل من ذكر في الاشتغال وضابطه قيد : لو لا ذلك الضمير لعمل فيه ؛ فهو لم يجعل القسم الواجب الرفع من باب الاشتغال كالشارح وجماعة ذكرنا عباراتهم في الباب ؛ وفيه نظر اذا يمكن ان يكون القيد عند بعضهم لآخر ارج فعل التعجب واسماء الافعال ونحوهما مما لا يعمل فيما قبله لضعفها كما أشرنا اليه سابقا ؛ لا لآخر ما وقع بعد ما يختص بالابتداء او قبل ماله صدر الكلام ؛ لأن العامل حينئذ صالح للعمل في الاسم السابق ذاتا لو لا ذلك الضمير وان منع من العمل بسبب أحد الامرين فالقول بـأـنـ القسم الواجب الرفع لا يعد من الباب عند الكل لا يصح عند الكل .

(وكذا يجب الرفع اذا الفعل تلا ؛ اي وقع بعد ماله صدر الكلام وهو الذي لم يردد ما قبله معمولا لما بعد وجد) وهو عشرة اشياء الاول (كادة الاستفهام) نحو ، زيد هل رأيته ، وبكرأين مررت به ؛ والثاني (ما النافية) ولاه النافية اذا وقعت جوا بالقسم نحو ، خالدما صحبته ، نحو زيد والله لا أمر به .

والثالث (أدوات الشرط) نحو ، عبد الله ان أكرمه اكرمك .

الرابع : أدلة التحضيض نحو ، زيد هلا ضربته ، وخالد الا تمرر به الخامس : أدلة العرض نحو ، زيد الا تكرمه وعمر الا تجيئه .

السادس لام الابتداء نحو ، زيد لأننا اكرمه وبكر لأننا اضربه .

السابع : كم الخبرية نحو زيد كم ضربته وخالد كم مررت به ، الثامن : الحرف

الناسخ نحو ، زيد انى علمته ، وابراهيم كأنه يحب أخيه قال الرضي في بحثكم كل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والمعنى والتنبيه وهو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فإذا جاء المغير في اخرها يوش خاطره لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوزبقاء الجملة على حالها . فيرتفق جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها .

الناسخ : الموصولات نحو ، زيد الذي احبه ، وهند التي تحبها ، العاشر الاسماء الموصوفة بالعامل المشغول نحو ، زيد رجل اكرمه ، وهند امرأة يحبها زوجها .

القسم الثالث (واختير نصب الاسم السابق اذا وقع قبل فعل ذي طلب : كالامر والنهي والدعاء : نحو زيدا أضربه وعمروا لاتهمنه ، وحالدا اللهم أغفر له ، وبشرا اللهم لا تعذبه) وعلل بعضهم اختيار النصب فيه بأنه لو رفع الاسم السابق على الابتداء للزم كون الطلب خبرا او هو خلاف الاصل لكونه لا يتحمل الصدق والكذاب : لأنه انشاء ؛ ولكن هذا علله انشاء من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدأ والخبر الذي هو مقابل الانشاء واعتبار احتمال الصدق والكذب في الثاني دون الاول نفسه فأن احتمال الصدق والكذب في الاول : انما هو في النسبة بينه وبين المبتدأ لافيه نفسه فتأمل فأن الفرق دقيق .

وعلل بعض آخر بأن الأغلب كون الطلب بالفعل : فجعل الكلام على الاغلب اولى ؛ وهذا يحصل بالنصب لا بالرفع وانما خصص الطلب بما ذكر لأن الاستفهام ونحوه تقدم حكمه .
(واختزل بقوله فعل) ذي طلب (عن اسم الفعل نحو ، زيد دراكه) أي

أدركه (فيجب) في الاسم السابق (الرفع) لأن اسم الفعل لضمه لا يحمل فيما قبله فلا يصدق عليه ضابطة الباب فهو من قسم الواجب الرفع . (وكذا) يجب الرفع (إذا كان) الاسم السابق قبل (فعل أمر يراد به العموم نحو السارق والسارقة فأقطعوا اليديهما ، قال ابن الحاجب) في تطبيقات الآية وهو قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منها مائة جلد . قال شارح كلامه : واعلم انه قد سبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان الفعل المشغل عنه بضميه او متعلقه أمراً اونهاياً فالمختار فيه النصب : فالظاهر ان قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منها مائة جلد ، داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع إلا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوه لآخر وجه عنها فقال ونحو ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منها مائة جلد الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد : لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدءاً موصولاً فقيه معنى الشرط وأسم الفاعل الذي هو صلة الشرط فخبر المبتدء كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالة على سببته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يدخل ما في حيزه فيما قبله فاما تسعين تسليط الفعل المذكور بهذه على ما قبله فتعين فيه الرفع : والأية جملتان مستقلتان عند سببويه لذ الزانية مبتدءاً محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزني فيما يتلى عليكم بعد قوله فأجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضاً لسببية أي ان ثبت زناهما فأجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزو الجملة لا يدخل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلیط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع انتهى كلام ابن الحاجب . ولم نظر شارح الالفية الى المبرد بقوله يراد

به للعموم اذا لشرط وشبيه يفيدان العموم كما بين في علم الاصول قال شارح كلام ابن الحاجب في باب المبتدء والخبر وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نجو، وما بكم من نعمة فمن الله، فيشبه المبتدء الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في خبر انتهى محل الحاجة من كلامه فتحصل من كلامه ان المانع من عمل الفعل فيما قبل الفاء اما نفس الفاء لشبيها بفاء الجزاء واما كون ما بعدها جزء جملة أخرى ومتى الشارح في المقام هو الاول بقرينه ما ذكرناه وفي كلام الفاضل المحسني في بحث المعروف باداة المريف عند قول المصنف فنبسط عرفت قل فيه النمط ما يفيدك ه هنا فراجع ان شئت . (واختير نصبه أيضا اذا وقع بعد ما ايلاته الفعل غالب) وهو خمسة . الاول (كهمزة الاستهام نحو أبشرنا واحدا تبعه) فالمختار نصب بشرنا بفعل محدوف يفسره المذكور لأن الفالب في الهمزة دخولها على الافعال وإنما لم يخت Hussein بالافعال كحقيقة اداة الاستفهام لأنها أم الباب وهم يتوسعون في امهات الأبواب مالا يتتوسعون في غيرها وهذا الحكم في الهمزة ما) دام (لم يفصل بينها وبينه) اي بين الاسم السابق (بغير ظرف) سواء لم يفصل بينهما اصلا كالأية المذكورة او فصل بينهما بالظرف نحو أيام الجمعة زيدا تكرمه لأن الفصل بالظرف يعد كلا فصل فان فصل بينهما بغير ظرف نحو أنت زيد تضربه (فالمختار الرفع) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل .

والثاني والثالث والرابع كما ولا وان النافية نحو ما زيدا رايته ونحو لا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته بمعنى ما زيدا ضربته الخامس) قال في شرح الكافية وحيث بجريدة من ما نحو حيث زيدا

تلقاء فأكرمه ، لأنها تشبه اداة الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل) تامن .
 (واختير نصبه أيضا اذا وقع) الاسم السابق (بعد حرف عاطف له) أي الاسم السابق (بلا فصل على معمول فعل متصرف مستقرا ولا نحو ضربت زيدا وعمروا اكرمنه) فالمختار نصب عمروا (قال في شرح الكافية لما فيه اي في المختار النصب (من عطف جملة فعلية على مثلها وتشاكل الجملتين المعطوفتين اولى من تخالفهما انتهى وح فالعاطف ليس على المعمول لأن) العطف على المعمول من قبيل عطف المفرد على المفرد وهذا من قبيل عطف الجملة على الجملة (كما ذكره هنا ولو قال تلي بدل على لأشخاص منه) اي من الاشكال (وخرج بقوله بلا فصل ما اذا فصل بين العاطف والاسم) السابق (فالمختار) حينئذ (الرفع نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمنه) فالمختار رفع عمرو لكونه منفصل لا عن العاطف وإن قلت ، قام زيد وأما عمرو فأكرمه ، فالمختار النصب لأن الاسم السابق وقع قبل فعل ذي طلب وقد تقدم انة المختار فيه النصب وخرج (بقولي) اي الشارح متصرف ما اذا وقع الاسم السابق بعد حرف عاطف له على معمول (افعال التعجب) نحو ، ما احسن زيدا وعمروا اكرمنه ، فليس المختار في الاسم السابق اعني عمرو النصب بل المختار فيه الرفع لأن فعل التعجب لموده قد جرى بجرى الاسماء فكأنه ليس في الكلام فعل (و) كذلك افعال (المدح والذم) نحو ، نعم الرجل زيد وعمرو اكرمنه ، وبنيت المرنة هند والنساء احبها ، (فانه لا تأثير للعاطف عليها) قد اضطرب كلام الشراح في معنى هذه العبارة فقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال متعدد اذا لامعنى له ولأن ما التوجيهية لا يقع بعدها الا افعل التعجب فتعين العطف على مجموع الجملة لا

على هذه الافعال وحدها وقال بعضهم معناه ان العطف على هذه الافعال لا يؤثر في تنصيب الاسم السابق بل لابد من رفعه سواء عطف على نفس هذه الافعال او على مجموع الجملة وقال بعض آخر معناه انه لاعطف على هذه الافعال سواء نصبت الاسم السابق او رفعته بل العطف على مجموع الجملة في كلتا الصورتين وعليك بأمعان النظر حتى تعرف المراد منها اي من الاقوال وكيف كان فالمختار فيها الرفع (كما قال الصنف في نكتة على مقدمة ابن الحاجب ولا يخفي عليك ان في المثال الذي ذكر لفعل التعجب مناقشة لانه من امثلة المسألة الآتية كما يظهر من بعض تفليلااته (وان تلا الاسم المطوف) اي الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف (فعلا متصرفا مخيرا به عن اسم (أول مبتدئه) وبعبارة اخرى اذا وقع الاسم السابق بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين صدرها اسم وعجزها فعل (نحو ، هندا اكرمتها وزيد ضربته عندها) الشاهد في زيد حيث انه اسم سابق تلا حرف العطف وتقدمه جملة هندا اكرمتها وهذه الجملة ذات وجهين اذ صدرها اسم وهو هندا وعجزها فعل وهو اكرمتها (فأعطفن) زيدا (مخيرا بين الرفع على الابتداء والخبر) مراعاة لصدر الجملة المتقدمة فيصير زيد مبتدئ وجملة ضربته عندها خبره فيعطى هذه الجملة الاسمية على مجموع الجملة المتقدمة التي تسمى كبرى لأن المجموع ايضاً اسمية وبين (النصب) مراعاة لعجز الجملة المتقدمة فيصير زيدا مفعولا لفعل محدود فيكون عطفا (على جملة اكرمتها) التي تسمى صغرى (وتسمى الجملة الاولى من هذا المثال) ايضا (ذات وجهين لانها اسمية بالنظر الى اولها) (وفعليه بالنظر الى آخرها وهذا المثال اصح كما قال الابدي في شرح المزولة من تمثيلهم ، بزيد قام

وعمرا كلامه ، بطلان العطف فيه) في صورة النصب (لعدم ضمير في المعطوفة يربطها بمبتدئه) الجملة الاولى (المطوف عليها اذ المطوف بالواو يشترك المطوف عليه في معناه) كما يأتي في اول باب عطف النسق (فيلزم ان يكون) المطوف بالواو اعني جملة عمروا كلامه (في هذا المثال خبرا عنه) اي عن المبتدء في الجملة الاولى (ولا يصح) كون جملة عمرا كلامه خبرا عن زيد في جملة زيد قام (الا بالرابطة وقد فقد) الرابطة في عمرو كلامه لأن ضمير كلامه عائد الى عمرو وليس ضمير آخر فيه يعود الى زيد الذي هو مبتدء في الجملة الاولى بخلاف المثال الذي ذكره الشارح فإن العطف فيه في صورة النصب صحيح لأن في جملة زيد ضربته عندها الرابطة موجودة وهو ضمير المؤنث في عندها (انتهى) ما قاله الابدي في شرح الجزلية .

وانما قيدنا أصحية المثال الذي ذكره الشارح بصورة نصب الاسم السابق اعني زيدا في ضربته عندها لأن صورة رفعه مستفنجية عن الرابط اذا الجملة حينئذ معطوفة على جملة هند اكرمتها باعتبار أولها فلا يحتاج المعطوفة الى رابط وهو واضح فالمثالان صحيحان من دون فرق بينهما في هذه الصورة .

ولما كان لقائل ان يقول ان الحكم بأصحية مثال الشارح يستلزم الحكم بصحة مثال التحوين للزوم أشتراك المفضل اعني مثال الشارح والمفضل عليه اعني مثال التحوين في اصل الصحة وقد حكم الشارح ببطلان مثالهم فاجاب الشارح بقوله (ولعله يقتصر في التوابع مالا يقتصر في غيرها) وحاصل ما أجاب به الشارح انا حكمنا ببطلان مثالهم مع قطع النظر عن قاعدة الاغتفار في الثنائي ولعل نظرهم في التمثيل الى قاعدة الاغتفار فيصبح التمثيل والاصحية معا المراد من قاعدة الاغتفار انهم

كثيراً ما يغتربون في الثنائي مالا يغتربون في الاولى نحو رب رجل و أخيه فأغترف عاطف أخيه على رجل وإن كان يلزم منه دخول رب على المعرفة لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه وهي مختصة بالنكرة كما يجيء في باب حروف الجر هذا هو الدائر على السنة القوم ولكن قال في المطول في بحث الفصل والوصل ما حاصله إنهم إنما تركوا الضميراً عنى عندما لأن غرضهم تعين جملة اسمية خيرها جملة فعلية وتصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير وهو إنما اعتمد وآتاه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه في الوجهين هو مجموع جملة هند أكرمتها لأنها ذات وجهين فرفع زيد بالنظر إلى اسميتها ونصبه بالنظر إلى فعليتها والمعطوف عليه في الصورتين مجموع الجملة واختلاف الأعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاظفتين ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وإن ذهل عنه أكثر القوم وخفى على كثير من الفحول وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام فكم من هفوات صدرت من بعض الإعلام وصارت مورد اللقبول عند العوام ومراهن التحقيق بها من الكرام ومن الله التوفيق وبه الاعتصام .

(والرفع في غير الذي مر رجح) على النصب وهو مالا يقع بعد ما يختص بالفعل أو بالإبتداء ولا بعد ما له صدر الكلام ولا قبل فعل ذي طلب ولا بعد ما ايلانه الفعل غالب ولا بعد عاطف على معمول فعل مستقر أولاً ولا بعد فعل مخبر به عن اسم أول وعلمون أن رفع الاسم السابق حينئذ أرجح من نصبه (لعدم موجب النصب ورجحه وعدم موجب الرفع ومستوى الامرین وعدم التقدير أول منه) اي من

التقدير الذي يلزم في صورة النصب اذ يلزم عليه تقدير فعل ناصب للاسم السابق (نحو زيد ضربته) فرفع زيد في المثال ارجح من نصبه ويجوز نصبه ايضاً لكنه مرجوح (ومنع بعضهم النصب) لتكلفة الاضمار (ورد بقوله تعالى ، جنات عدن يدخلونها) حيث قوله تعالى جنات بالنصب بالكسرة مع أنه مما نحن فيه .

(فما ابيح لك) من الاحكام في كل واحد من الصور الخمس (افعل ودع اي اترك مالم يبع لك) مثلاً لاتنصب في صورة وجوب الرفع ولا ترفع في صورة وجوب النصب وارفع في صورة مختاربة النصب لكن على المرجوحة وانصب في صورة مختاربة الرفع كذلك وانصب وارفع في صورة جواز الوجهين بلا ترجيح لاحدهما على الآخر .

(وتقديمه) اي المصنف (واجب النصب ثم مختاره ثم جائزه على السواء) اي على مستوى الوجهين (ثم مرجوحه) اي مرجوح النصب (احسن كما قال) المصنف في بعض كتبه (من صنع ابن الحاجب لأن الباب لبيان المتصوب منه انتهى) كلام المصنف في بعض كتبه وحالاته ان تقديم صور النصب سواء كان واجباً او راجحاً او مساوياً مع الرفع ثم ذكر مرجوح النصب احسن من صنع ابن الحاجب لانه قدم مختار الرفع على جميع صور النصب مع ان الباب لبيان صور النصب فقط وذكر صور الرفع من باب الملازم او تتميم الاقسام كما تقدم (وكان ينبغي ان يؤخر) المصنف (واجب الرفع عنها) اي عن صور النصب (لما ذكر) في وجه الاحسنية ولا يخفى عليك ان ابن الحاجب لم يذكر صورة واجب الرفع في كتابه فلا تفتر بما قاله بعض المحققين من المحشين وما ذكره ابن الحاجب في قوله تعالى ، الزانية والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة

جلدة ، ونحوها ليس من حيث أنها من الأقسام التي تذكر في باب الاشتغال بل من باب رد باب النقض الوارد على قاعدة اختار النصب كما صرخ به شارح كلامه وقد نقلناه بتمامه واوضح من ذلك قول ابن الحاجب في اول دخوله في رد النقض حيث يقول وليس مثل ازيدذهب به منه الى آخر ما قاله في رد النقض المذكور فراجع كلامه حتى تعرفحقيقة مرامه (وفصل ضمير مشغول به عن الفعل بحرف جر او باضافته اي بمضاف كوصل فيما مضى) أي في الاحكام الماضية (يجري) وبعبارة اخرى لا فرق في الصور الخمس السابقة بين اتصال الضمير بالفعل المشغول به نحو قيد صريته ، وبين انفصال الضمير من الفعل بحرف جر نحو ، زيد مررت به او بمضاف نحو زيد رأيت أخاه (فيجب النصب في نحو ان زيداً مررت به) اكرمك (او) ان زيداً (رأيت أخاه اكرمك) ، لوقوع الاسم السابق في المثالين بعدما يختص بالفعل اعني ان الشرطية والمثال الاول للفصل بحرف الجر والمثال الثاني للفصل بالمضاف وهكذا الامثلة الآتية (و) يجب (الرفع في نحو ، خرجت فاذا زيد مر به عمرو) (او) خرجت فاذا زيد (راي اخوه) لوقوع الاسم السابق بعدما يختص بالابتداء (ويختار النصب في نحو زيداً امر به او) زيداً (انظر أخاه) لوقوع الاسم السابق في المثالين قبل فعل ذي طلب (و) يختار (الرفع في نحو زيد مررت به او) زيد (رأيت أخاه) لعدم موجب النصب ومرجعه وموجب الرفع ومستوى الامرين وعدم التقدير أولى منه (ويجوز الامران) أي النصب والرفع (على السواء في نحو ، هند اكرمتها ، وزيد مررت به) في دارها (او) هند اكرمتها وزيد (رأيت أخاه في دارها) لكون المثالين داخلين في قوله وان تلي الملعوظ

فعلا مخبرا الخ (نعم يقدر الفعل) في صور نصب الاسم السابق وجواباً أو جوازاً (من معنى) الفعل (الظاهر لا لفظه) كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصبح معه معنى الكلام فيما كان العامل لازماً والمشغول به نفس ضمير الاسم السابق ، نحو زيد مررت به ونحوه ، يقدر جوازه أن العامل معلوماً وجيئ أن كان مجهولاً وفيما كان العامل متعدياً والمشغول به اسمأ ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو ، زيد انظر آخاء يقدر لابس ونحوه وكذا إذا كان العامل لازماً والمشغول به اسم ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو زيد مررت بغلامه يقدر لابست زيداً مررت بغلامه لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمر به والحاصل يجب أن تقدر في كل مثال فعلاً يناسب ويصبح معه المعنى كجوازه ولا بست واهنت كل على حسب ما يقتضيه المقام ويصبح معه المعنى المقصود من الكلام . (وسوفى ذا الباب وصفاً ذا عمل بالفعل فيما تقدم) اى في الأقسام الخمسة المتقدمة وغيرها من الأحكام المذكورة والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على راي مثال الاول ، زيداً انا ضاربه ، مثال الثاني ، الجبة انت مكسيها مثال الثالث ، النحو انت الآن بحاثه فسو هذه الثلاثة في الأحكام السابقة بالفعل (ان لم يك مانع) من عمله فيما قبله (حصل) وسيأتي بيان المانع (نحو ازيداً انت ضاربه الان او غداً) ، فالمختار فيه النصب لوقوع الاسم السابق بعد ما ايلائه الفعل غالب فزيداً في المثال منصوب بوصف مخدوف يفسره الوصف المذكور وتقديره ، انت ضارب زيداً ضاربه الآن او غداً ، وهكذا اسم المفعول وصيغ المبالغة وفهم من كلام النظام ان المساوى لل فعل في الأحكام المتقدمة لابد فيه من ثلاثة شروط الاول ان يكون الوصف عاماً بأن

يكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال كما مثلنا والشرط الثاني ان يكون العامل وصفا والشرط الثالث ان لا يكون مانع من عمل الوصف فيما قبله حصل وبهذا يظهر المراد من قول الشارح (بخلاف الوصف غير العامل كـ) لوصف (الذي) يكون (بمعنى الماضي) نحو ، ازيد انت ضاربه امس ، فلا يجوز نصب زيد بوصف مقدر الا عند من يجوز عمل الوصف بمعنى الماضي كالكسائي .

(او العامل غير الوصف كاسم الفعل) نحو ، زيد دراكه ، كما مثلنا سابقا فلا يجوز نصب زيد لعدم صدق صنایطة الباب على اسم الفعل لأنه لضمه ليس بحيث لولا الضمير المشغول به لعمل في الاسم السابق .

(او الحاصل فيه مانع) كالوصف الذي يكون (صلة الالف واللام) نحو ، ازيد انا الضاربه ، فلا يختار نصب زيد بل لا يجوز وان وقع بعد ما ايلاته الفعل غالب لأن الصلة اعني ضارب لا يعمل فيما قبل الموصول اعني الالف واللام .

وقد علم من التعريف التي نقلناها في أول الباب انه لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق والعلقة تحصل بأحد امور ثلاثة :

الاول : بالضمير المتصل بالفعل العائد الى الاسم السابق وهذا هو الاصل وقد مضى .

الثاني : بالضمير المنفصل عن العامل اما بحرف جر او بمضاف وقد مضى ايضا .

الثالث : بالضمير المتصل بتتابع معه العامل نحو ، ازيد اضررت

عمروا وأخاه ، حيث حصلت العلقة بسبب الضمير في أخيه الذي هو تابع عمروا وهذا القسم هو المراد بقول الناظم وعلقة حاصلة الخ .
 (وعلقة حاصلة بتابع للاسم الشاغل لل فعل كعلقة حاصلة بنفس الاسم الواقع بعد الفعل وهو (الشاغل لل فعل) وبعبارة أخرى العلقة الحاصلة بالتتابع كالعلقة الحاصلة بنفس معنول الفعل (فقولك ازيذا ضربت عمرا وأخاه) وعلقتها بالضمير المتصل بالتتابع (كقولك ازيذا ضربت أخيه) فلا فرق في الصورتين في كون المختار في زيدا هو النصب وإن كان العلقة في المثال الأول بسبب الضمير المتصل بـ التابع وفي المثال الثاني بسبب الضمير المتصل بنفس معنول الفعل .

(وشرط) المصنف (في التسهيل ان يكون التابع عطفاً بالواو كما مثلناه) والوجه في اختصاص الحكم بالعطف بالواو ما يأتي في باب عطف النسق عند قوله، واخصوص بهما عطف الذى لا يغنى لأن المقام لوم يكن من ذلك لم يصح لاحتياج للباب الى العلقة (او نعمتا ، كأزيذا رأيت رجلا محبه) الشاهد في محبه حيث العقلة به وهو نعمت تابع لرجلا والوجه في ذلك أن النعمت والمنعوت كالشيء الواحد فيحصل مالا بد منه في الاشتغال من العلقة (وزاد في الارتفاع ان يكون) التابع (عطف بيان كأزيذا ضربت عمرا أخيه) ، والوجه فيه عين ما ذكر في النعمت لأن عطف البيان في الجواب يمنزلة النعمت في المشتقات في جميع الاحكام اما البدل نحو ، اهند اتزوجت خنساء اختها ، بناء على كون اختها بدلاً من خنساء فلا يجري فيه احكام الاشتغال لأن البدل في نية تكرار العامل فيصيير التقدير ، تزوجت اختها ، فهذا المقدر جملة مستقلة واحتها من متعلقاتها وح تبقى جملة اهند تزوجت خنساء خاليها عن العائد سواء

رفعت هندا على الابتداء او نصبت على الاشتغال فيبطل الكلام على البديلية اي بديلة اختها فلا بد من ان يجعل اختها عطف بيان ليصح الكلام وحينئذ يزيد هذه المسألة على المسئلتين المستثنيةتين عن قاعدة كل ما يجوز فيه عطف البيان يجوز فيه البديلية كما يأتي في باب عطف البيان عند قول الناظم .

وصالحا لبدالية يرى في غير نحو ياغلام يعمرا واما التأكيد فلا يمكن فيه فرض الاشتغال لأن اللفظي منه نحو ازيدا ازيدا ضربت عمروا لا ضمير فيه أصلاً والمعنى منه نحو ازيدا ضربت عمروا نفسه ، وان كان فيه ضمير لكنه عائد على المؤكد أبداً فيبقى الاسم السابق بلا عائد وعلمة كذا قالوا ولكن المسألة لا تخلو عن اشكال لصحة قولنا ، ازيداً ضربت أخاه اخاه ، فلا مانع فيه من القول بالاشغال بأن يقال التقدير ألهنت زيداً ضربت اخاه اخاه ، كما بينما هذا التقدير في السابق مفصل فتأمل جداً .

باب تعدى الفعل ولزومه

(هذا باب تعدى الفعل ولزومه وفيه رتب المفاعيل)

يذكر الرتب في قوله فيما يأتي ؟

(والاصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من ذاركم نسج اليمن)
الاكثر على ان الفعل اما متعد او لازم وقال بعض ان هناك قسمان
ثالثاً وهو ما ليس بمتعد ولا لازم ومثل له بالافعال الناقصه فان المتصوب
بها اما خبر واما حال وزاد بعض آجر قسمان رابعاً ومثل له بالافعال

التي تستعمل متعدية قارة ولازمة أخرى ، نحو مساحت رأسي ، ومسحة برأسى ، ونحو شكرته ، وشكرت له لكن الحق في ذلك انه متعد وحرف الجر زائدة وسيأتي الاشارة اليه .

(علامة الفعل المدعي اي المجاوز الى المفعول به) شيئاً الاول
 ان تصل هاء تعود على غير مصدر لذلك الفعل به (بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبراً (نحو عمل فأنك تقول الخير عملته فتصل به) اي يعمل الذي هو فعل متعد (هاء تعود على غير مصدره) وهو الخير فيعرف بذلك ان عملت متعد (واحترز) المصنف (به اي بهاء غير المصدر عن هاء) العائد الى (المصدر فانها توصل بالمتعد نحو ، ضربته زيداً) فتعود الهاء المتصلة بضربيت الى المصدر (اي الضرب ونحوه قوله تعالى ولا اعذبه احداً كما يأتي في باب المفعول المطلق وتوصل الهاء العائد الى المصدر ايضاً (باللازم نحو قمته) فتعود الهاء المتصلة بقامت الى المصدر (اي القيام) وانماقلنا بشرط ان لا تكون الهاء في الاصل خبر اليخرج نحو ان يكنه فان الضمير البارز المتصل وان كان لغير المصدر لكنه ليس علامة لكون الفعل المتصل هو به متعدياً فتبصر والثاني ما ذكره الشارح في (قمة) وهو انه (من علامته) اي المتعد (ايضاً ان يصلح لأن يصاغ منه اسم مفعول تام كمقدمة فهو ممقوط قال في شرح الكافية والمراد بال تمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر يسمى لازماً ، كفضب على عمرو ، فهو مغضوب عليه) وبعبارة أخرى المراد بال تمام ان لا يحتاج بناء اسم المفعول الى تعدية الفعل او لا بحرف جر اذا لا يبني اسم المفعول من الفعل اللازم الا بعد تعديته بحرف جر اذا ليس لللازم مفعول حق يبني له اسم فيجب في اللازم او

لا ان بعدي الفعل بحرف جر حتى يصير ذا مفعول ثم يبني لفعله اسم بخلاف المتعدي فانه لما كان متعدياً بنفسه وذا مفعول فيصبح ان يبني لفعله اسم من دون افتقار الى حرف جر ولعلم ان اللازم لا يطابق موصوفه مطلقاً بل المطابق للموصوف هو الضمير المجرور العائد الى الموصوف فتقول مثلاً : رجل مفضوب عليه ، رجال مفضوب عليهم ، ورجال مفضوب عليهم وامرأتان مفضوب عليهما ، ونساء مفضوب عليهن والوجه في ذلك ان القائم مقام الفاعل اعني الجار والمجرور مركباً ومجموعاً من حيث هو مركب ليس بمؤنث ولا مشن ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل فيما وتشيته وجمعه وانما المطابق هو الضمير المجرور ومن هذا القبيل انت خير منزول : به في صلاة الميت ونحوهما فيجب مطابقة المجرور لانت المراد به الله الميت فما في بعض الرسائل العملية من انه اذا كان الميت امرأة يقال منزول بها غلط فاحش بخلاف اسم المفعول من المتعدي فانه يطابق موصوفه على تفصيل يأتي في باب النعت عند قول الناظم :

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كال فعل فاقف ما قفوا
ويشتراك الفعل المتعدي والفعل اللازم في عمومات غير المفعول به
وهي اي العمومات المشتركة فيها ثمان .

الاول ما هو بمعناه ويسمى مصدراً ومفعولاً مطلقاً ، نحو ضربت
ضربياً و نحو ، قعدت جلوساً .

الثاني : ما هو واقع فيه من زمان او مكان ويسمى ظرفاً ومفعولاً فيه
نحو ، هنا ضربت زيداً يوم الجمعة ، و نحو ، هاهنا صام زيد يوم الخميس
الثالث ما فعل فعل لتحصيله او حصوله ويسمى مفعولاً له نحو

ضربته تأديباً ونحو قعدت عن الحرب جيناً .

الرابع : التمييز الذي يرفع الابهام عن نسبة الفعل نحو : اشتعل
الرأس شيئاً ونحو طاب زيد نفسها .

الخامس : ما بين هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه او المفعول عند
وقوعه عليه نحو جاء زيد راكباً ونحو لقيت هندا ضاحكة .

السادس : المفعول معه نحورأيتك وزيداً ونحو جئت وزيداً .

السابع : المستثنى نحو جاء القوم الا زيداً ونحو اهنت الفساق
الا زيداً .

الثامن : المنصوب بنزع المضاف نحو : دخلت الدار ونحو : ضربت
زيداً الدار .

(فانصب به) اي بالفعل المتعدد (مفعوله الذي تجاوز اليه ان
لم ينبع) مفعوله (عن فاعل) سواء كان المفعول واحداً (نحو تدبرت
الكتب) ام اثنين نحو علمت زيداً قائماً ام ثلاثة نحو اعلمت بكراً زيداً
قائماً (ومعلوم انه ان ناب عن فاعل رفع) كما تقدم مفصلاً .

(و فعل لازم غير الفعل المعني وهو الذي لا يتصل به ضمير غير
مصدر) ولا يتصاغ منه اسم مفعول تام (ويقال له ايضاً قاصر وغير متعد
ومتعد بحرف) قال في شرح التصريف الفعل اما متعد وهو الفعل الذي
يتعدى بنفسه من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به كقولك ضربت زيداً
فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز من الفاعل الى زيد وإنما قيد
بقوله به لأن المتعدد وغيره متساويان في نصب ما عدا المفعول به نحو
اجتماع القوم والامير في السوق يوم الجمعة اجتماعاً نادি�باً لزيد ونحو
ذلك ولا يعترض بنحو ما ضربت زيداً لأن الفعل الذي هو ضربت قد

يتعدى إلى المفعول به في نحو ضربت زيداً وإن أريده به لفظ الفاعل والمفعول به فهذا ممدفوع بلا خلاف ويسمى أيضًا المتعدد واقعاً لوقوعه على المفعول به وبما يوازي لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم وأما غير متعدد وهو الفعل الذي لم يتتجاوز الفاعل كقوله حسن زيد فإن الفعل الذي هو الحسن لم يتتجاوز الفاعل الذي هو زيد بل ثبت فيه ويسمى غير المتعدد أيضًا لازماً للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه وغير واقع عدم وقوعه على المفعول به وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعدياً وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازماً وذلك عند تساوي الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق أنه متعدد واللام زائدة مطردة لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدد واللازم بحسب المعنى انتهى باختصار فتامل ،

(وحتم لزوم افعال السجايا جمع سجية وهي الطبيعة) والسلبية (كنهم : اذا كث اكله وظرف وكرم وشرف) قال التفتازاني في بحث التشبيه الطبيعة مملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو مملكة يصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلات في الخلق دون الغريرة وتملك الفرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك وقال المحتشم الغريرة هي الصفة الخلقية للنفس اي التي خلقت عليها كانها غررت فيها وكذلك الطبيعة في اللغة هي السجية جبل عليها الانسان وطبع عليها انتهى .

وقد يطلق الطبيعة على الحقيقة والماهية كالحيوان الناطق للانسان (وكذا حتم) ايضاً (لزوم ما كان على وزن افعلل بتخفيف اللام الاولى وتشديد الثانية ؛ كاشترع واطمأن وكذا) ما كان على وزن (افعلل

(وعد فعلا لازما الى المفعول به بحرف جر نحو عجيبة من انك
قادم وفرحت بقدومك) والوجه فيه ان حروف الخبر وضفت لتجربة معنى
الاعمال الى الاسماء .

(وعده) اي الفعل اللازم (ايضا بالهمزة نحو اذهبت زيدا) فان
قولك ذهب زيد كان لازما فلما قلت اذهبت صار متعديا .

(و) عده ايضاً (بالتضعيف) اي بتضييف العين (نحو فرحته)
فان قوله فرحت بتخفيف العين كان لازماً فلما قلت فرحته بالتشديد
صار متعدياً .

(وان حذف حرف الجر) بعد ما عدى الفعل به (فالنصب ثابت للمنجر) ويسمى هذا بالمنصوب بنزع الخاchest ويسما بالحذف والإصال ايضا ووجه التسمية في كلا الاسمين واضح (ثم هذا الحذف ليس قياسا بل نقلأ عن العرب يقتصر فيه على السماع) منها (كقوله تمرؤن الديار تمه (ثـ) كان بالديار فحذفت الباء وبقي الديار منصوبا (وقد

(يُحذف) حرف الجر (ويبقى الجر كقوله اشارت كليب بالاكسابع)
الشاهد في كليب اذا اصله الى كليب فمحذفت الى ويبقى الجر فيه .
(وتحذف حرف الجر في ان وان المصدريتين يطرد ويقاس عليه)
قال الرضي وابنا صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهم
بصلتهما انتهى

لكن (مع امن لبس) بان يتعمّن الحرف المحذوف (كعجبت ان
يدوا اي يعطوا الديبة وعجبت انك قائم) حيث ان الحرف المحذوف
متعمّن لأن التعجب يتعدى بما لا غيره فالتقدير في المثال الاول (من ان
يدوا) وفي المثال الثاني (من انك قائم) .

(و) اختلف في محل (ان وان حينئذ) وهو (نصب عند سيفويه
والفراء وجر عند الخليل والكسائي) قال الرضي وال الاول اولى لضعف
حر الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ الله الله لافعلن و نحو
قول روبة خير من قاله له كيف اصبحت و قوله اشارت كليب بالاكسابع
المصنف ، ويؤيد قول الخليل ما أنشده الاخفش) :

(وما زرت ليل ان تكون حبيبة الي ولا دين بها أنا طالبه)
(بجر المعطوف) أعني ولا دين (أن تكون فعلم) من جر المعطوف
(انها) ان تكون (في محل جر) لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف
عليه في الاعراب .

(فإن لم يؤمن (لبس) بأن لم يتعمّن الحرف المحذوف ولا مكانه
(لم يطرد الحذف نحو ، رغبت في انك تقوم) ، فلما يطرد في (اذ)
بعد الحذف (يعتمل ان يكون المحذوف عن) اذ مادة رغب قد تنتهي

بني فتكون بمعنى الميل في الشيء وقد تعمدى بعن ف تكون بمعنى الاعراض عن الشيء فلو حذف حرف الجر يحصل الالتباس ولا يعلم المراد .
 (ولا يلزم من عدم الاطراد أى القياس عدم الورود . فلا يشكل بقوله تعالى ، وترغبون ان تنكحون) ، حيث حذف حرف الجر من ان تنكحون وهو غير معين اذ لا يدرى هل المذوق في او عن (فتأمل) قيل في وجه التأمل وجوه منها ان الآية ليس من باب الالتباس بل الآية من باب الاجمال والفرق بينهما ان الالتباس عبارة عن دلالة الكلام على غير المراد والاجمال عبارة عن خفاء المعنى المقصود بحيث لا يفهم الا الذكي المتوقد والأية الشريفة من باب الاجمال بهذا المعنى .
 ومنها ان الحذف في الآية لعله لقرينة رافعة للبس معلومة للمخاطبين وان كانت بجهولة لنا .

ومنها ان الحذف لقصد الابهام ليتردع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن . وحاصل هذا الوجه ان الحذف لقصد ان يفهم الفريق الاول ان المذوق عن ويفهم الفريق الثاني ان المذوق في فيتنظم امر التزويج الموجب لبقاء سلسلة البشر ومنها ان الحذف لقصد الابهام على الرجال والنساء لقصد ان يفهم الرجال ان المذوق في فيهيون الصداق وبقية مقدمات الكناح وتفهم النساء ان المذوق عن فيقللن الصداق ولا يطلبن ما يمسر على الرجال تحصيله ليتنظم امر التزويج كذلك .

ومنها ان الحذف في الآية لوجود القرينة المعلومة وان اختلف العلماء في المذوق فالكل متافقون في وجود القرينة المعتبرة للمذوق وانما الاختلاف في نفسها اى القرينة لا في وجودها وسبب الاختلاف

فيها الاختلاف في سبب نزول الآية .

(فصل في رتب المفاعيل وما يتعلق بذلك) من وجوه العمل بالاصل تارة ووجوب تركه تارة اخرى على حسب ما يفصل الى آخر الفصل .

(و) اذا تعدى الفعل الى مفعولين الثاني منها غير الاول بأن لا يكون خيراً في الاصل وقد تقدم في باب النائب عن الفاعل انه يسمى بباب كسى وقد يسمى بباب اعطيت فح (الاصل سبق مفعول هو فاعل معنى مفعولاً ليس كذلك) أي ليس فاعلاً من حيث المعنى (كمن) الموصولة (من قوله ، البسن من زاركم نسج اليمن) ، فمن الموصولة مفعول اول و نسج مفعول ثان والاصل تقديم من الموصولة على نسج اليمن لأنه لابس والنسيج ملبوس فعلى هذا لابد من أن يتأمل في عقد النكاح في ان الفاعل في المعنى ، أهو الرجل ام المرأة ، فيقدم حين اجراء العقد في المعنى منها على الآخر .

وقد تقدمان الاصل قد يكون بمعنى ما ينبغي أن يكون عليه الشيء والمراد منه هنا هذا المعنى فيجوز تركه وتقديم ما ليس فاعلاً على ما هو فاعل في المعنى لكنه خلاف الاصل لا يحسن استعماله عند الفصحاء .
واذا كان الفعل متعدياً الى مفعولين ثانיהםا عين الاول بأن يكون خيراً في الاصل ويكون الاول مبتدأ في الاصل وقد تقدم ايضاً في ذلك الباب ان هذا يسمى بباب علمت وظنت فح الاصل تقديم ما كان مبتدئ في الاصل على ما كان خيراً في الاصل على حسب ما فصل في باب افعال القلوب وما يكون منها متعدياً الى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فالاصل فيه تقديم المفعول الذي زيد بواسطة الهمزة على المفعولين الذين هما في

الاصل مبتدء وخبر وقد بينا لك هذا في باب افعال الفلوب متصلا
ونزيدك هنا فنقول ان علم ورأى المتعديين الى اثنين يتعديان الى
ثلاثة بالاتفاق فيزيد لهم بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان
فاعلا قبل دخول الهمزة كالثاء في علمت مثلا ومعلوم ان موضعه الاصل
قبل دخول الهمزة قبل المفعولين فكذا بعد دخولها .

(ومن ثم) اي من أجل ان الاصل في المفعول الذي هو فاعل
معنى التقدم والسبق (جاز ، البسن ثوبه زيدا) فانضمير ثوبه وان
كان عائدا على متاخر وهو زيد لكنه ليس متاخرا لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط
لانه متقدم رتبة اذ هو فاعل معنى (و) من ثم (امتنع ، اسكن ربها
الدار) لمود ضمير ربها على متاخر لفظاً ورتبة اذ الدار : ليس فاعلا
معنى وذلك لا يجوز الا في مواضع معينة قد سبق ذكرها ليس هذا منها .
(ويلزم) اي يجب العمل بمقتضى هذا (الاصل) اي تقديم الفاعل في
معنى اي المفعول الاول في باب كسا (لوجب عرى اي وجد) والوجب
ثلاثة اشياء :

الاول : (كان خيف لبس) المفعول (الاول) بالمفعول (الثاني)
وذلك اذا صلح كل واحد من المفعولين ان يكون فاعلا في المعنى (نحو
اعطيت زيدا عمرا) وقد سبق تحقيق هذا المثال في نظر المقام فلا نعيده .
الثاني : (او كان) المفعول (الثاني مخصوصا) فيه (نحو ما اعطيت
زيدا الا درهما) وقد سبق تحقيق المثال في نظر المقام فلا نعيده ايضا .
الثالث : (او) كان المفعول الثاني (سما) (ظاهرا) والمفعول (الاول
مضمرها) متصلا (نحو اعطيتك درهما) وهذا المثال ايضا كسابقيه .
(وترك ذلك الاصل) وتأخير الفاعل معنى (حتما قد يرى لوجب)

والمحجوب هنا ايضاً ثلاثة :

الاول كان (كان) المفعول (الأول محصوراً) فيه (نحو ما اعطيت الدرهم الا زيداً) .

الثاني : (او) يكون المفعول الاول اسماء (ظاهراً والثاني ضميراً) متصلاً (نحو الدرهم اعطيته زيداً) .

الثالث : (او) يكون (فيه) اي في المفعول الاول (ضمير يعود على) المفعول (الثاني كما تقدم) يعني اسكن ربيها الدار اذ قلنا ان تقديم ربيها يوجب عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبة فيجب ترك تقديمها وان كان فاعلاً معنى والاصل تقديمها فيجب ان يقال اسكن الدار ربيها (وتحذف مفعول فضلة بان لم يكن احد مفعولي) باب (ظن لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل) اي اواخر الآيات القرآنية (وكالايجاز) اي الاختصار (واما) لغرض (معنوي كاحتقاره) اي المفعول (الجز) المدف (نحو ما ودعك ربك وما قن) مثال لتناسب الفواصل والشامد في قلي كان في الاصل قلاك فتحذف المفعول وهو الكاف ليتناسب قلي مع سجي واول ونحو (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) مثال للایجاز والاختصار اذ الاصل تفعلوه فتحذف الضمير الذي هو المفعول في الفعلين للایجاز والاختصار ونحو (كتب الله لاغلبين اانا ورسلي والاصل لاغلبين الكافرين فتحذف المفعول اعني الكافرين لتحقيرهم واحتقارهم بحيث لا قابلية ولا شأن لهم بحيث لا يتناسب ذكرهم مع الله ورسله .

(وهذا) اي جواز حذف الفضلة ثابت (ان لم يضر) لفظ يضر فهل مضارع واجوف ياني وهو (بفتح اوله وتخفيف الراء) بمعنى يضر المضاعف بتشدید الراء (فان ضار اي ضر) حذف المفعول (كحذف

ما) اي مفعول (سبق جوابا للسائل او ما) اي مفعول (حصر) اي كان محصورا فيه فحينئذ (لم يجز) الحذف (كقولك زيدا لمن قال من ضربت و نحو ما ضربت الا زيدا فلو حذف المفعول) وهو زيدا (في) المثال (الاول لم يحصل جواب) للسائل (ولو حذف) المفعول وهو ايضا زيدا (في) المثال (الثاني لزم نفي الضرب مطلقا) اي عن زيد وغيره (و) الحال ان (المقصود نفيه مقيدا) بغير زيد واثباته لزيد .

الى هنا كان الكلام في حذف المفعول جوازا وامتناعا وان كان ناصبه في بعض الصور ايضا مخدوفا لكن لم يكن الكلام فيه ولما فرغ من الكلام في المفعول شرع في بيان حذف ناصبه جوازا او وجوبا ،

(ويحذف الفعل الناصبها اي الناصب الفضلة جوازا ان علم) اي عين المفعول المخدوف كان (كان ثمة قرينة) معينة لل فعل (حالية كانت) القرينة (كقولك لمن تذهب) اي تهيا (للحجج مكة اي ت يريد مكة) فحذف ت يريد لدلالة القرينة الحالية على تعين ت يريد اذ حالة المخاطب المتأهب للسفر الى مكة وتهيئة الزاد والراحلة وسائر ما يجب تحصيله لمن يريد السفر الى مكة من اخذ جواز السفر من الحكومة واخذ بطاقة الطيارة او السيارة ونحوهما مما يلزم شرعا او قانونا او عرفا قرينة قطعية دالة على انه يريد السفر الى مكة فتقول له مكة بحذف ت يريد لدلالة القرينة على المخدوف (او) كانت القرينة (مقالية) كقولك (زيدا لمن قال من ضربت) والاصل ضربت زيدا فحذف ضربت بضم النساء من قولك بقرينة ضربت بفتح النساء في قول السائل فالقرينة مقالية وهذا واضح لا يحتاج الى التطويل والبيان .

(وقد يكون حذفه) اي الناصب للمفعول (ملتزما) اي واجبا في

مواضع كثيرة كباب الاغراء والتحذير والنعت المقطوع (المنصوب) على المدح او الذم او الترحم وسيأتي كل في بابه انشاء الله تعالى (وكما في باب الاشتغال) وقد تقدم مفصلاً ومشروحاً (او كان نداء) وسيأتي ايضاً في بابه انشاء الله تعالى (او) كان (مثلاً) وهو كل كلام استعمل اولاً بطريق الحقيقة ثم استعمل بجاز في موارد كثيرة تشبيهاً لكل واحد من تلك الموارد بالمورد الاول الذي كان استعماله فيه بطريق الحقيقة كقولهم في الصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب فانه استعمل اولاً في امرأة كانت زوجة رجل وكان شيخاً كبير السن لكنه ذو مال ومواش فسألته الطلاق فطلقتها فتزوجها رجل شاب قوي لكنه كان فقيراً معدماً لا مال له ولا مواشي ذاشت يوماً لبنا فأرسلت الى الشيخ زوجها الاول تستسقيه لبناً فقال الشيخ للرسول قل لها في الضعف ضيعت اللبن فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها الشاب وقالت هذا ومدق خير يعني هذا الشاب الجميل القوى مع اللبن القليل المذوق اي المزوج بماء خير منه ومن لبنة الكثير ولنعم ما قيل في المقام بالفارسية :

زن نکردد کرد مردیک بخت کردان کردد که دارد ضرب سخت
وقيل ايضاً بالفارسية (زن جوان را تیری در پهلو نشیند به که پیری)
وانما خعن الشيخ الصيف لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف هذا
مورد الاول لهذا الكلام ثم كث استعماله في كل مورد طلب رجل شيئاً
ضعيه قبل فيقال له هذا الكلام بكسر تاء الخطاب ايضاً لكنه بجاز ولا
يلتفت في تلك الموارد الى التذكير والافراد وفروعهما بل يكسر تاء
الخطاب ويؤتي بصيغة المفرد وان كان المورد على خلاف ذلك فيجب

ان لا يغير المثل عما كان او لا فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي استعمل في المورد الاول حقيقة بل غيره وهذا غير المعهود في الاستعمالات المجازية اذ المعهود فيها استعمال نفس اللفظ الذي وضع للمعنى الحقيقي في غيره فإذا عرفت ذلك يتضح لك وجه وجوب حذف الناصب في قولهم (الكلاب على البقر قال في تاج العروس وفي المثل الكراب على البقر لانها تكرب الارض اي لا تكرب الارض الا بالبقر ومنهم من يقول الكلاب على البقر اي او سد الكلاب على البقر الوحش وقال ابن السكikt المثل هو الاول انتهى وقال الجوهري واو سدت الكلب اغريته بالصيد مثل اسدته وكيف كان فالكلاب هنا منصوب بفعل محذوف وجو با (اي ارسل) ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير لفظ المثل والامثال لا تغير لانها تستعمل في غير معناها الحقيقي بجازا على سبيل الاستعارة لأن العلاقة فيها شبهة المعنى المجازي بالمعنى الحقيقي وكل بجاز كان العلاقة فيه الشباء فهو استعارة والا فهو بجاز مرسل وفي الاستعارة يجب ان يكون المستعار نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلو تغير اللفظ لما كان نفس اللفظ الذي استعمل في المعنى الحقيقي فلا يكون استعارة وهذا خلف . قال بعض المحققين في حاشية له على كلام النفتازاني في بحث التمثيل انهم مصرحون بامتناع ادنى تغيير في التمثيل ولو بتبدل حركة باخرى تقتضيها المضارب معلمين بانها تخرج بهذا عن كونها استعارة ويجب حذف الناصب ايضا اذا كان جاريها مجرى المثل في كثرة الاستعمال والفرق بين المثل وبين قوله (او جاريها مجراه) ان المثل حقيقة في المورد الواحد وبجاز في سائر الموارد كما بينا بخلاف ما كان جاريها مجراه فانه حقيقة في جميع الموارد والحاصل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما

وضع له واما ماجرى بجراه فهو كلام مستعمل دائمًا في ما وضع له كثير الدوران في الألسنة كانتهوا خيرا لكم فخيرا منصوب بفعل مجذوف وجوبا اي واتو خيرا اي وقصدوا خيرا ولا يجوز ذكر الفعل فيه لما ذكرنا في المثل وهذا الكلام يستعمل في كل مقام يراد فيه نصح المخاطبين ونهيهم عما يريدون ان يفعلوه او عما هم فاعلوه وهو مصدر بحالهم فتقول لهم (انتهوا) اي تقبلوا النهي وآتوا وقصدوا فعل اخر الذي يكون (خيرا لكم) وهذا الكلام بهذا المعنى حقيقة في جميع الموارد كما هو واضح جدا.

باب التنازع

(هذا باب التنازع في العمل)

(ويسمى باب الأعمال ايضا) لأعمال ما يهمل منها عن العمل في المتنازع فيه في الضمير .

(وهو) اي التنازع في الاصطلاح (ك بما يؤخذ مما سيأتي) من كلام النظام (ان يتوجه عاملان) سواء كانوا فعلى او اسمين او مختلفين كما يصرح الشرح بهذا التعريف (ليس احدهما مؤكدا للآخر الى معمول واحد) يكون اسمه ظاهرا (متاخر عنهما نحو ضربت واكرمت زيدا وكل واحد من ضربت واكرمت يطلب زيدا بالمعنى) اما المحرفان فالذى يظهر من كلام الرضى في بحث الفرق بين لم ولما انه لا تنازع بينهما بل العامل في نحو ان لم يضرب زيد هو السابق وانما قال عاملان تبعا للنظام اقتضادا على اقل ما يحصل به التنازع والا فقد يقع التنازع بين اكثر من العاملين مثل ما في بعض الادعية اللهم صل على

محمد وال محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وال ابراهيم وإنما قال ليس احدهما مؤكدا للآخر لانه لو كان كذلك لكان العمل لل الأول وال الثاني تاكيدا له نحو ضرب زيد وإنما قال الى معمول واحد لانه زعم ان التنازع لا يقع في اكثر من معمول واحد وهو خلاف التحقيق فتأمل .

وانما قلنا يكون اسما ظاهرا لعدم امكان التنازع في الضمير اذا كان متصلة لانه معمول لما يتصل به اذ الضمير لا يتصل الا بعامله وهو يتصل في المقام بالثاني فقط نحو زيد لقيت وأكرمه فلابد من تقديره مفعول لل الأول لأنه لا يصح أن يتوجه الى الضمير المتصل بالثاني وإنما الضمير المنفصل نحو ما أكرمت واعطاك إلا أنا فيمكن فيه التنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو معهود عندهم من اضمار الفاعل في الاول أو الثاني لأنه لو اضمر بدون الا ينقلب المعنى الى النفي والمقصود اثباته ولو اريد اضماره مع الا لا يمكن لأن الاحرف والحرف لا يضمون في شيء فلا بد من القول بقول الكسائي من جواز حذف الفاعل من المهمل أو الذهاب الى مذهب الفراء من أعمالهما معا في الضمير والا فيبقى النزاع الى الأبد لأن الطريق المعهود عندهم وهو الاضمار في المهمل غير يمكن فتبيّن .
وانما قال متاخر عنهما اذ المتقدمة عليهما والمتوسط بينهما معمول للأول اذ هو يستحقه قبل الثاني فتأمل ،

(ان عاملان فعلان) كالأمثلة الآتية (او اسمان) نحو انت مكرم ومعطر العلماء (او اسم و فعل) نحو ها فم اقرؤا كتابيه (اقتضيا اي طلبها في اسم عمل) بالوقف على السكون على لغة ربى وقد تقدمة نظيره في باب العلم (رفما) نحو ضرب و قعد زيد (او نصبا) نحو ضربت وأهنت

زيداً (او طلب احد هم امار فعما) والاخر نصباً) نحو ضربني واهنت زيداً او نحو ضربت واهانني زيداً (وكانا اي العاملان) قبل) يقتضيان فيه العمل بأن يكون الاسم المتنازع فيه متأخراً عنهما وقد ذكرنا وجهه (فلما واحد منها العمل بالاتفاق اما الاول او الثاني) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين في انه يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم المتأخر ولكن اختلف الفريقيان في الاولى منهما كما يأتي .

(مثال ذلك على اعمال الاول قام وقعدا اخواك) هذا مثال لاقتضائهما الرفع (ورأيت واكرمتهم ابويك) هذا مثال لاقتضائهما النصب (ضربني وضربتهم الزيدار) هذا مثال لاقتضاء الاول الرفع والثاني النصب وضربت وضربوني الزيددين) هذا مثال عكس ما قبله .

ففي جميع هذه الامثلة اعمل الاول في الاسم الظاهر المتأخر واضمر في الثاني ولا مخدر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة بل لفظاً فقط .

(ومثاله على اعمال الثاني قاما وقعدا اخواك) مثال لاقتضائهما الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول ولم يبال بالاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة لكونه عمدة وللحاجة اليه وهذا الباب من الموضع ستة التي جوزوا فيها الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة ووجه كونه اضماراً قبل الذكر لفظاً ورتبة ان الاسم الظاهر المتنازع فيه جزء الجملة الثانية وهي معطوفة على الجملة الاولى التي الضمير جزئها وملووم ان الجملة المعطوفة متأخرة رتبة عن الجملة المعطوف عليها كتائهما عنها لفظاً بالحس والعيان .

(ورأيت واكرمت ابويك) مثال لاقتضائهما النصب فاعمل الثاني

في الاسم الظاهر وحذف المفعول من الاول ولم يضمر للزوم التكرار لو ذكر والاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة في الفضلة لو اضمر وذلك غير جائز (وضرباني وضربيت الزيدين) هذا مثال لاقتضاء الاول الرفع والثاني النصب فاعمل الثاني في الاسم الظاهر واضمر في الاول لما ذكر في المثال الاول من هذا القسم (وضربتي وضربني الزيدون) هذا مثال لاقتضاء الاول النصب والثاني الرفع فاعمل الثاني في الاسم الظاهر ولم يضمر في الاول لما ذكر في المثال الثاني من هذا القسم .

(هذا) اي جواز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر (في غير فعل التعجب اما هو فيتعين فيه اعمال الثاني كما اشترطه) اي اعمال الثاني (المصنف في شرح التسريب في جواز التنازع فيه خلافاً لمن منه) اي التنازع فيه (كما احسن واعقل زيداً) فاعمل الثاني في زيداً ولم يضمر في الاول لما ذكر .

(واعمال الثاني اولى من اعمال الاول عند أهل البصرة لقربه) ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي اللازم من اعمال الاول ومن العطف على الشيء قبل تمامه .

(واختصار عكساً وهو اعمال الاول لسبقه) ولسلامته من التكرار او حذف العمدة او الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة اللازم احدهما من اعمال الثاني (غيرهم اي اهل الكوفة حال كونهم ذا اسرة اي صاحب جماعة قوية) .

(واعمل المهمل من العمل في الاسم الظاهر في ضمير ما تنازعاه وجوهاً ان كان ما يضمر مما يلزم ذكره) بان يكون عمدة (كالفاعل والتزم) في الضمير (ما التزم من مطابقة الضمير) للاسم (الظاهر)

المنتزع فيه (في الأفراد والتذكير وفروعهما) اي التشية والجمع والتأنيث مثل الباب على رأي البصريين قول الناظم (كيحسنان ويسىء ابناك فابناك تنازع فيه يحسن ويسىء فاعمل يسيئه فيه) اي في ابناءك (واضمر في يحسن الفاعل) وقيل يحسنان (ولم يسأل بالاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة لكونه عدمة (وللحاجة اليه كما) لم يبال (في ربه رجلا زيد) ونعم رجلا زيد على احد القولين ولعلم انه استشكل في المقام بأنه قياس مع الفارق لأن جواز الاضمار في ربه رجل ونحوه للتفسير بعد الایهام ليكون اوقع في النفس ففيهفائدة كما بين في علم المعانى بخلاف ما نحن فيه فإنه خلو عن الفائدة واجيب بأن المقصود من القياس اثبات الامكان في مقابل الانتزع الذاتي لا المساواة من كل وجه فلا اشكال (ومنع جواز مثل هذا) المثال الذي يقتضى العاملان الرفع (الكوفيون) هربا من الاضمار قبل الذكر ولو كان عدمة (وجوز الكساني) وهو من الكوفيين مثل هذا المثال لكن بشرط ان يحذف الفاعل من الاول ولا يضمر فيه بان يقال (يحسن ويسىء ابناك بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل) من دون ان يسد مسده شيء (وجوزه) اي مثل هذا المثال (الفراء) وهو ايضا من الكوفيين وتلميذ الكساني (بناء على) جواز (توجيه العاملين معا الى الاسم) الظاهر اذا كانا موافقين في الاقتضاء وكان العطف بالواو كمثال المثال المذكور لما تقدم من ان المتطابفين بالواو بمنزلة العامل الواحد واستشكل عليه بأنه يتلزم من ذلك اجتماع علتين على معلول واحد واجيب عن ذلك بان العوامل في الحقيقة علامات لا مؤشرات واجيب بعين هذا الجواب عن الاشكال الوارد في موجبات الوضوء والغسل .

(وجوز الفراء ايضا ان يؤتى بضمير الفاعل) متضلا (مؤخرا) عن المتنازع فيه هربا من اجتماع العاملين في معمول واحد ومن الاضمamar قبل الذكر ومن حذف الفاعل من دون ان يسد مسده شيء (نحو يحسن ويسينه ابناكهما) .

(و) مثال الباب على رأي الكوفيين (قد بغي واعتدى عبداك فعبداك تنازع فيه بغي واعتدى) وكلامما يقتضيان الرفع (فاعمل فيه) اي في عبداك (الاول واضمر في الثاني ولا محذور) فيه (لرجوع الضمير الى متقدم في الرتبة) نعم فيه المطف قبل الاستكمال وهو سهل هذا اذا احتاج الثاني الى مرفع (فان اعملت الاول واحتاج الثاني الى منصوب وجب ايضا اضماره) في الثاني لأن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطنه عنه وهو غير جائز (وندر) حذف المنصوب عن الثاني (كقوله بمحاظ يغشى الناظرين اذا هم لمعوا شعاعه) فشعاعه تنازع فيه يغشى لاحتياجه الى الفاعل ولمعوا لاحتياجه الى المفعول فاعمل في شعاعه الاول وحذف الضمير من الثاني اعني لمعوا اذ الاصل ان يقان لمعوا فحذف الضمير وهو نادر قال في المصباح عكاظ وزان غراب سوق من اعظم اسواق الجاهلية ورأت قرن المنازل بمرحلة من عمل الطائف على طريق اليمن وقال ابو عبيدة هي صحراء مستوية لا جبل بها ولاعلم وهي بين نجد والطائف وكان يقام فيها السوق في ذي القعدة نحو امن نصف شهر ثم يأتون موضعا دونه الى مكة يقال له سوق بمنة فيقام فيه السوق الى اخر الشهر ثم يأتون موضعا قريبا منه يقال له ذو المجاز فيقام فيه السوق الى يوم التروية ثم يصدرون الى مني والثانية لفة المحجاز والتذكير لفة تميم .

(ولا تجيء مع اول قد اهمل من العمل بمضمر لغير رفع او هلا)
وبعبارة اخرى اذا اعملت الثاني واهملت الاول فان احتاج الاول الى
ضمير منصوب او الى ضمير مجرور فلا تجيء مع الاول بالمضمر المنصوب
او المجرور (بل حذفه اي مضمر غير الرفع) اي المنصوب والمجرور
(الزم ان يكن) مضمر غير الرفع (فضلة) ،
واعلم ان الفضلة قسمان الاول الفضلة بالمعنى الاعم وهو ما لم يكن ركنا
للكلام سواءاً وقع حذفه في لبس ام لا .

والثاني الفضلة بالمعنى الاخص وهو (بان لم) يكن ركناً للكلام ولا
(يوقع حذفه في لبس) فالجار والمجرور في نحو رغبت في الشيء ورغبت
عن الشيء والمثال الثالث من الامثلة الآتية فضلة بالمعنى الاول الاعم
دون المعنى الثاني الاخص ويعلم من ذلك بطريق المقابلة ان العمدة
ايضاً قسمان الاول العمدة بالمعنى الاعم وهو ما اوقع حذفه في لبس او
كان ركناً للكلام .

والثاني العمدة بالمعنى الاخص وهو خصوص ما كان ركناً للكلام فالجار والمجرور
في رغبت ونحوه عمدة بالمعنى الاول الاعم دون المعنى الثاني الاخص
ومراد من الفضلة في المقام هو الثاني من قسميهما ومراد من العمدة
القسم الاول من قسميهما فتدبر جيداً حتى تعرف المراد من بيان الشارح
بان لم يوقع حذفه او حذف الضمير غير الرفع في لبس (وكان)
الضمير (غير خبر وغير مفعول اول) لباب (ظن) وبالجملة لا يكون
ركناً للكلام (نحو ضربت وضربي زيد فان اعملت الثاني في زيد لا تجيء
مع الاول اعني ضربت الضمير لأنه ضمير غير رفع وفضلة لانه ليس
ركناً للكلام ولا يوقع حذفه في لبس ولا ضرورة تلجننا الى الاضماء)

قبل الذكر مع كونه مستغى عنه لانه فضلة ولا يقع حذفه في لبس (وندر المجيء به) أي بالضمير غير الرفع الفضلة (في قوله اذا كنت ترضاه ويرضيك صاحب) حيث اعمل الفعل الثاني في صاحب واضمر مع الاول مع كونه ضمير غير رفع وفضلة .

(واضمنه) أي جيء بضمير غير الرفع (واخره) أي الضمير عن المتنازع فيه (وجبأا ان يكن ذلك الضمير عبدة) بالمعنى الاول الاعم وكونه عبدة بهذا المعنى يحصل بأمررين كما اوضحتناه .

الاول بأن يكون ركتنا للكلام (بأن كان هو الخبر أو) مفعولا ثانيا (لظن او) كان (المفعول الاول لظن) والثاني (أو اوقع حذفه في لبس) مثال كونه خبرا الكان كقولك (كنـت و كان زيد صديقا ايـاه) فال فعلان تنازعا في صديقا على الخبرية فأعلمنا الثاني فيه وجتنـا بالضمير مؤخرا عن صديقا خبرا للـاول ولم نـحـذـفـه لـكونـهـ عـبـدـةـ (و) مثال كـونـ الضـمـيرـ مـفـعـولـاـ ثـانـيـاـ لـظنـ (ظـنـيـ وـظـنـتـ زـيـداـ عـالـمـاـ ايـاهـ) فالـفـعـلـانـ تـنـازـعـاـ فيـ زـيـداـ عـالـمـاـ لـانـ الاـولـ يـطـلـبـ زـيـداـ فـاعـلاـ وـعـالـمـاـ مـفـعـولـاـ وـالـثـانـيـ يـطـلـبـهـاـ مـفـعـولـينـ فـاعـلـمـاـ الثـانـيـ فـيـ زـيـداـ وـعـالـمـاـ مـفـعـولـينـ لـهـ وـبـقـيـ الاـولـ يـحـتـاجـ إـلـىـ فـاعـلـ وـمـفـعـولـ ثـانـ فـاضـبـرـنـاـ فـاعـلـ فـيـ مـقـدـمـاـ لـكونـهـ عـبـدـةـ وـجـتنـاـ لـلـاـولـ بـضـمـيرـ مـنـصـوبـ مـؤـخـرـ عنـ المـتـنـازـعـ فـيـهـماـ لـثـلـاـ يـلـزـمـ الـاضـمـارـ قـبـلـ الذـكـرـ فـيـهـاـ فـضـلـةـ بـأـحـدـ المـعـنـيـنـ وـلـمـ نـحـذـفـهـ لـكونـهـ عـبـدـةـ بـأـحـدـ المـعـنـيـنـ اوـ لـعدـمـ جـواـزـ حـذـفـ أـحـدـ مـفـعـولـ بـاـبـ ظـنـ كـمـ تـقـدـمـ هـنـاكـ عـنـ قولـ النـاظـمـ وـلـاـ تـجـزـ هـنـاـ بـلـ دـلـيلـ سـقـوـطـ مـفـعـولـينـ اوـ مـفـعـولـ وـقـلـنـاـ فـيـهـ انـ عـدـمـ الحـذـفـ لـكـونـ مـضـمـونـ المـفـعـولـ المـقـرـئـ لـانـ المـعـلـومـ وـالـمـقـسـودـ فـيـ قولـكـ عـلـمـ زـيـداـ شـارـبـاـ مـصـدـرـ شـارـبـاـ مـضـافـاـ إـلـىـ زـيـداـ ايـ عـلـمـ شـربـ

زيد فلو انتصرت على أحد المفعولين ضيئت المعلوم والمقصود من الكلام وهو الاخبار عن علمك الماصل بشرب زيد .

مثال كون الضمير مفعولاً او لا لظن (ظننت منطلقة وظنتي منطلقاً هند ايها) فتنازع الفعلان في هند فالاول يطلبها مفعولاً اولاً والثاني يطلبها فاعلاً فاعلمنا الثاني وجتننا للاول بضمير منصوب مؤخر عن المتنازع فيها لما قلنا فيما قبله حرفاً بحرف فلا نعيده (و) مثال الضمير الموقع حذفه في لبس (استعنت واستعان على زيد به) فتنازع الفعلان في زيد فالاول يطلبها بجروراً بالباء اذا كان هناك قرينة على ان مطلوبه ذلك والثاني يطلبها فاعلاً لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعلمنا الثاني واضمرنا للاول ضميراً بجروراً بالباء راجعاً الى زيد مؤخراً عنه لثلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولم نحذفه لان حذفه موقع في اللبس اذ لا يعلم حيثية هل زيد مستعان به للاول او مستعان عليه له لان المتبار بقرينة على في الثاني ان زيداً مستuan عليه للاول والمراد بقرينة المقام وحسب الفرض انه مستuan به له فعلم من جميع ذلك ان الحذف في المثال موجب للالتباس بسبب علي في الفعل الثاني لا الاجمال كما توهمنه بعض والفرق بين الاجمال والالتباس قد تقدم فلا نعيده .

(وذهب بعضهم في) ما كان الضمير (الخبر) لكان او مفعولاً ثانياً لظن (والمفعول الاول) لظن (الى جواز تقديمها) لأنها عمسدة في الصور الثلاث (كالفاعل) فلم يبال بعد الضمير الى المتأخر لفظاً ورتبة (و) ذهب بعض (اخر) فيها (الى جواز حذفه) في الصور الثلاث (ان دل) دليل (عليه) لأن حذف ما يعلم جائز كما تقدم وقد صرخ بجواز الحذف في صورة الثانية والثالثة ان دل (دليل) عند قول الناظم

المذكور آنفاً (و) ذهب (ابن الحاجب) في الصور الثلاث (الى الاتيان به) أي بعمول الفعل الاول (اسماً ظاهراً) وليعلم ان عبارة متن الكافية في المسألة هكذا فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول الى ان يقول وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت فهذه العبارة أي والا اظهرت تشمل جميع الصور الثلاث كما هو واضح ولكن الشارح طبقها على صورتين منها أنه قال في شرحها نحو حسبي منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لثلاث يلزم الا ضمار قبل الذكر في الفضلة انتهى موضع الحاجة من كلامه فظاهر هذا التعليل لا ينطبق الا على صورتين فالحق ما فهمه شارحننا من التعميم ولكن لا يخفى عليك ان متن الكافية بجملة اذ لم يعلم منه ان الاظهار هل فيما لم يدل دليل وقرينة على المحذوف او مطلقاً وان حمله شارحننا على الثاني بدليل قوله (والاحسن انه ان وجدت قرينه حذف) اي عمول الفعل الاول (والا أتني به اسماً ظاهراً) .

هذه الاحكام والاقوال المذكورة كانت في موضع يمكن أعمال أحد الفعلين والمحذف أو الاضماء في الآخر لا فيما امتنع المحذف أو الاضماء فانه اذا امتنع المحذف أو الاضماء لابد حينئذ من الاظهار في الفعل المهمل والمانع في المقام كما يذكره الشارح كون المفسر بكسر السين اي المتنازع فيه مثلاً والضمير المفسر بفتح السين الراجع اليه لو جئنا به للمهمل مفرداً مع كونه عمدة فحينئذ لا يمكن المحذف لانه عمدة ولا الاضماء لعدم مطابقة المفسر بكسر السين اعني المتنازع فيه مع المفسر بفتح السين اعني الضمير في المهمل او جئنا به واذا لا يمكن المحذف والاضماء بفتح السين اعني الضمير في المهمل او تضمنه (ولا تضمن) اي لاتجيئ

بالضمير (بل اظهر مفعول الفعل المبهم) اعني الفعل الثاني في مثال الناظم (ان يكن ضمير لو اضمر خيراً في الاصل لغير ما) اي مبتدء (يطابق المفسر بكسر السين وهو) اي المفسر بالكسر (المتنازع فيه) وما اظهر هو اخا حاصله ان يكون الضمير في الاول لو جئنا به خيراً في الاصل لمبتدأ غير مطابق للمتنازع فيه وهو اخوين في المثال (بأن كان المتنازع فيه الذي اعملنا فيه الثاني (مثنى والضمير) لو جئنا به (خبراً) في الاصل (عن) مبتدء (مفرد) وهو زيداً في المثال وذلك (نحو اظن ويظنانى اخا زيداً وعمراً اخوين في الرخام) محل الشاهد اخا واحوين (فاخوين تنازع فيه اظن لأنه يطلبه مفعولاً ثانياً اذ مفعوله الاول زيداً) (و) يطلبه اي اخوين (يظنانى) ايضاً (لأنه كما قيل يطلبه مفعولاً ثانياً) وان كان مخالفـاً لمفعوله الاول اعني ياء المتكلم (فاعمل فيه) اي في اخوين الفعل (الاول وهو اظن) فكمل مفعولاـه اذ صار مفعولـه الاول زيداً وعمراً ومفعولـه الثاني اخوين (وبقى يظنانـي يحتاج الى المفعولـ الثاني) اذ مفعولـه الاول ياء المتكلم (فلو اتيت به) اي بالمفعولـ الثاني المحتاج اليـه يظنانـي (ضميراً مفرداً فقلـت اظن ويظنانـي ايـاه زيداً وعمراً اخـوين لـكان) الضمير المـأتـى بـه اعني ايـاه (مطابقاً لـليـاه غير مـطابـق لما يـعود عـلـيـه وـهـوـ اـخـوـيـن) المـفسـر بالـكـسـرـ للـضمـيرـ (ولو أـتـيـتـ بـهـ) ايـ بالـضمـيرـ (ضـمـيرـ مـثـنـيـ) ليـطـابـقـ اـخـوـيـنـ (فـقـلـتـ اـظنـ وـيـظـنـانـيـ اـيـاهـماـ (زـيدـاـ وـعـمـراـ اـخـوـيـنـ لـطـابـقـهـ) ايـ ماـيـعودـ عـلـيـهـ (وـ) هوـ اـخـوـيـنـ وـلـكـنـ (لـمـ يـطـابـقـ الـيـاهـ الـذـيـ هوـ) ايـ الضـمـيرـ فيـ الاـصـلـ (خـبرـ عـنـهـ) وـبـالـجـمـلـةـ لـاـ يـمـكـنـ الـاضـمـارـ لـلـفـعـلـ الـاـولـ لـأـنـهـ لوـ اـضـمـرـ مـفـرـداـ خـالـفـ الـمـرـجـعـ وـهـوـ اـخـوـيـنـ وـلـوـ اـضـمـرـ مـثـنـيـ خـالـفـ الـمـبـتـداـ

وهو الياء وكل غير جائز وكذلك الحذف لأنه عادة (فتعين الظهور) أي اتياً اسم وهو أخا فلا ضمير ولا حذف لوجود المانع من كل منها كما أوضحتنا لك (وقد علمت) أن (المسألة حينئذ ليست من باب التنازع لأن من شرائط الباب أن يكون رفع النزاع بالحذف أو الاضمار في أحد الفعلين والمسألة ليست كذلك لأن (كلا من العاملين) فيها (قد عمل في) اسم (ظاهر) وليعلم أنه لا بد في المسألة من فرض المتنازع فيه اسماء دالا على مجرد الاخوة بمحضها عن الدلالة على الأفراد او الثنوية والا فلا يكون المسألة من الباب لأن الفعل الاول في المثال يقتضي ثنوية والثاني يقتضي مفردانا فلا يعقل ان يتوجهما الى شيء متصف بالأفراد بالخصوص او الثنوية كذلك ولعل قول الشارح كما قيل اشارة الى ذلك .

المفعول المطلق

(فصل المفاعيل) على المشهور (خمسة احدهما المفعول به وقد سبق حكمه) في باب الفاعل (الثاني المفعول المطلق وهو كما يؤخذ مما سيأتي) في كلام الناظم (المصدر الفضلة) بالمعنى الاخص في التقييد بكونه مصدراً كلام تقدم في الجمجم المؤنث بالالف والثاء في خلق الله السموات فراجع وهو ثلاثة اقسام .

الاول : (المؤكدة لعامله) وسيأتي بيانه عن قريب .

الثاني (او المبين لنوعه) وسيأتي بيانه ايضاً في محل المذكور .

الثالث (او) المبين (لعدده) وسيأتي بيانه ايضاً فيه .
 (ويسمى) مفعولاً (مطلقاً لانه يقع عليه اسم المفعول من غير
 تقييد بحرف جر) او لفظ مع بخلافسائر المفاعيل لانه لا يقع عليها
 اسم المفعول الا مع التقييد بحرف جر او لفظ مع فيقال المفعول به
 او فيه او له او معه (ولهمذه العلة) اي لأجل انه يقع عليه اسم
 المفعول من غير تقييد بحرف جر (قدمه على المفعول به الزمخشري وابن
 الحاجب) هذا الكلام يشبه رجماً بالغيب اذ لا تصريح لابن الحاجب
 في وجه تقديمه على المفعول به ولذا علل التقديم بعض شراح كلامه
 بغير ما علمه به شارحنا وهذا نصه قدم المفعول المطلق لانه المفعول
 الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا
 المفعول به صار فاعلاً لان ضاربية زيد في قوله ضرب زيد ضرباً بالاجل
 حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيداً او المفعول
 فيه نحو ضربت قدامك يوم فليس بما فعله الفاعل المذكور واؤجده وكذا
 المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولاً للفاعل وصادراً منه الا
 ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا يرى ان تكون المتكلم ذائراً
 في قوله زرتك طبعاً ايس لاجل قيام الطمع به لاجل الزيارة فبان
 ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره
 وايضاً لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول
 له فرب فعل بلا علة انتهي كلامه نقلناه بطوله لغوايد يتفطنها الامعي
 والله الموفق لهم الدقائق (واعلم ان الفعل يدل على شيئاً من الحدث والزمان) هذا
 ما يفهم من ظاهر كلام الشارح واما عند المشهور فهو يدل على ثلاثة معانٍ
 الاول الحدث والثاني الزمان الثالث النسبة الى فاعل ما او فاعل معين

على ما في حاشية الجامي عند تعريف الفعل وهذا نصه اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولاشك انها على الثاني معنى حرف لا يفهم مالم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق ما اجمالا منفهم من غير ذكره انتهى وزاد بعضهم رابعا وخامسا وهما تقيد الحدث وال نسبة بالزمان وهذا افراط كما ان ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من دلالته على اثنين تفريط فغير الاقوال او سطحها وهو قول المشهور (واما المصدر فهو اسم يدل على ما سوى الزمان من مدلولي الفعل) بل مدلولات الفعل على ما حققنا (وهو) اي ما سوى الزمان الحدث وليعلم ان كل دال على (الحدث) ليس مصدرا اذا الدال على الحدث ان كان علما كبيرة للمبرة وسبحان للتبسيح وفيه للفجرة ويسار للميسرة او على زنة مصدر من مصادر الثلاثي وهو غير جار على الفعل نحو غسلا و نحو وضوء في توضأ وضوء او كان مبدوا بيميم زائدة لغير المفاعة نحو نحو المقتل بمعنى القتل فهو اسم مصدر والا فمصدر (كامن من ان) قال بعض المحققين في حاشيته على الجامي وانما سمي المصدر مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفيه انتهى فما في شرح الامثلة من تعريفه بيان المصدر ما يتصدر عنه الفعل او شبهه ينطبق على المذهب الاول لا الثاني بقرينة عن واعلم ان للجريان عندهم معان منها ما اريد هاهنا وهو ان يكون الدال على الحدث مصدرأ قياسيا فتحو غسلا ووضوء ليسا جاريين على اغتسل وتوضأ بل

الجاري عليهما الاغتسال والتوضوء .

ومنها ان يقع المصدر بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده وهم بهذا المعنى جاريان على الفعل كما لا يخفى .

ومنها موازنة شيء لشيء كموازنة اسم الفاعل لفعل المضارع موازنةعروضية نحو ناصر وينصر وضارب ويضرب اذا الموازنة العروضية عبارة عن مطابقة شيء لشيء في الحركات والسكنات وترتيبها سواء كانا مطابقين في شخص الحركات كضارب ويضرب ام لا كناصر وينصر .

ومنها جريان التبر على المبتدأ والنعت على المぬوت والحال على ذي الحال سواء كان اسنادها حقيقة نحو زيد قائم وزيد القائم وزيد قائما او صورة نحو زيد قائم أبوه وزيد القائم أبوه وزيد قائما أبوه فاحفظ ذلك فإنه يفييك في مسائل كثيرة .

والفرق بين المصدر واسميه زائدا على ما تقدم ان مدلول المصدر معنى ومدلول اسمه لفظه كأسماء الأفعال على المذهب الاصح فقولنا ان اسم المصدر دال على الحدث مساحة فتأمل وزاد بعض المحققين فرقا آخر وهو ان المصدر يدل الحدث القائم بالفاعل بحيث يصبح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجودا اياه فلا يرد النقض عليه بمثل ماتعونا ومرضنا واسميه يدل على الهيئة بسببه والى هذا المعنى يرجع ما يقال ان المصدر موضوع لنفس ما يصدر من الأفعال كفسل الرأس والرقبة والطرفين وكفسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين واسم المصدر موضوع للحاصل من الأفعال وهو الأمر المعنوي الحاصل للعكاف بعدها اعني الطهارة في لسان الفقراء .

ولما كان المفعول المطلق من المتصوبات ولابد له من ناصب فقال
ان نصبه بثلاثة اشياء :
الأول : (بمثله اي ب مصدر) سواء كان مثله لفظاً ومعنى او معنى
فقط .

الثاني : (او فعل) كذلك .

الثالث : (او وصف) كذلك (نصب) المفعول المطلق .

مثال المصدر المماثل له لفظاً ومعنى (نحو) قوله تعالى (فان جهنم
جزائكم جزاء موفوراً) فنصب الجزاء الثاني بالجزاء الاول وهو مثله
لفظاً ومعنى ومثال المماثل له معنى فقط اعجبني قعودك جلوساً بناء على
تراد فهماً وفيه كلام .

مثال الفعل نحو قوله تعالى (و كلم الله موسى تكليماً) و تعمدت جلوساً
ومثال الوصف نحو قوله تعالى (والصفات صفاً) والجالسات قعوداً (وهو
مضروب ضرباً) وهو مبرور به بجازوة

واختلفوا في ان الاصل هل هو المصدر أم الفعل والوصف ف قال
المصنف (وكونه اي المصدر أصلاً لهذين اي لل فعل والوصف وهو
مذهب اكثر البصريين وهو الذي انتخب اي اختير) عند الناظم والشارح
وصاحب شرح الامثلة لأن كل فرع (يتضمن الاصل وزيادة) كزيد
وزيدان وزيدون فان التثنية والجمع فرعان للمفرد متضمنان لما تضمنه
المفرد وزيادة اعني العلامة او التعدد وكامره وامرأة ورجل ورجلة وقائم
وقائمة فان المؤنث فرع للذكر متضمن لما تضمنه المذكر وزيادة اعني
علامة التأنيث او الانوثية فتامل (والفعل والوصف بالنسبة الى المصدر كذلك)
لأن كل واحد منها متضمن للمصدر اعني الحدث وزيادة اعني الزمان
والنسبة في الفعل والنسبة فقط في الوصف مع الدلالة على فاعلية

الموصوف ونحوها (وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل للفعل لاشتقاق غالب الافعال منه (والفعل اصل للووصف) لاشتقاق اسم الفاعل والمفعول ونحوهما منه (و) ذهب بعض (آخر) من البصريين (الى ان كلا من المصدر والفعل اصل برأسه) لأن بعض المشتقات يشتق من المصدر المجرد وبعض المشتقات يشتق من الفعل كما تقدم والفعل لا يشتق من المصدر لأنه قد جاءت أفعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلاً للفعل فرعاً لما وجد الفرع بدون الاصل ولا شيء آخر يشتق الفعل منه باجماع القوم فالفعل اصل برأسه ذهب (الكوفيون الى ان الفعل اصل للمصدر) واستدلوا بوجوه منها ان اعلال الفعل مدار لاعلال المصدر وجوداً كيبعد وعدة وقام وقيام وعد ما كيؤجل ووجلاً وقاوم قواماً فاعلاً المصدر حيث اعلى الفعل ولم يعل حيث لم يعل فمداريته تدل على اصالته واجيب عن ذلك بان اعلال المصدر للمشاكلة في المعنى اذ كل من الفعل والمصدر يدل على حدث واحد لا للمدارية كمحذف الواو والهمزة في تعد وتكرم ومنها ان الفعل يؤكّد بالمصدر نحو ضربت ضرباً وهو بمنزلة ضربت ضربت ومعلوم ان المؤكّد بالفتح اصل بالنسبة الى المؤكّد بالكسر واجيب عن ذلك بان المؤكّدية بالفتح لا تدل على اصالة الفعل في الاشتغال بل في العاملية والاعراب بل يمكن ان يقال علاوة على ذلك ان الفعل ليس مؤكّداً بالفتح للمصدر بل المؤكّد عند التحقيق هو المصدر الموجود في ضمن الفعل فان معنى ضربت او وجدت ضرباً فلما ذكرنا ضرباً آخر صار معنى ضربت او وجدت ضرباً ضرباً فهو لنا ضرباً تاكيد للفعل بجاز من باب اسناد ما للجزء الى الكل او من باب اسناد ما للمظروف الى الطرف فتبصر واحفظه فإنه يفيدك فيما سيأتي .

ومنها انه يقال للمصدر هو مصدر لكونه مصدراً عن الفعل كما يقال في الماء مشروب عذب اي مشروب عذب وفي الفرس مركب فاره اي مركوب فاره فانضم المشروب بالمشروبية والمركب بالمركوبية واجيب عن ذلك بان المشروب والمركب ليسا بحقيقة في معنى المشروب والمركب حتى يكونا مرادفين للمشروب والمركب في المعنى والاشتقاق حتى يلزم منه ان يكون لفظ المصدر ايضا بمعنى المصدر بل استعمال مشروب عذب ومركب فاره كاستعمال نهر جار استعمال بجازي على ما بين في علم المعاني .

ومنها ان الفعل عامل في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول واجيب عن ذلك بأنه لا يلزم من كونه عامل لكونه اصلاً فان الحروف عاملة في الاسماء وليس اصلاً لها .

ومنها ما تقدم في قول بعض البصريين من انه قد جاءت افعال لم ينطلي لها بمصدر قط ولو كان المصدر اصلاً للفعل للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد المصدر واجيب عن ذلك بوجهي !

الوجه الاول : ما اجا بوا به عن دليل القائل بان الفعل المجهول ايضا من الاصول كأقسام فعل المعلوم كما يأتي في باب التصريف وقد اشرنا اليه سابقاً من ان العرب قد يستغلي بالفرع عن الاصل الا ترى انه قد جاءت جموع لم ينطلي لها بمفرد اصلاً كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات .

الوجه الثاني ان المتنازع فيه الافعال التي لها مصادر ومنها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل كما بين اتفا والكل اصل بالنسبة الى الجزء واجيب عن ذلك بأنه على عكس المقصود ادل لأن الجزء مقدام على السكل واصل

لوجوده فيكون أصلاً لاشتقاقه وإنما اطبقنا الكلام في المقام تشيرحاً لأذهان المبتدئين الكرام وتكميلاً لما يعرفونه من الأقوال .
والمفعول المطلق ثلاثة أقسام :

الأول : انه (توكيداً بين المصدر) والمراد على ما حقيقنا سابقاً انه يؤكد مصدر الموجود في عامله ان لم يكن العامل مصدراً ولا يؤكده بنفس العامل والوجه في ذلك ان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث ولا بد من الاتحاد في المؤكد والمأكدة حتى يفيض ما افاده المؤكدة بالفتح وذلك اي كون المصدر مؤكداً (اذا ذكر مع عامله) اذا لا يجوز حذف عامله حينئذ كما يأتي عن قريب لأن الحذف مشعر بعدم الاهمية والتاكيد مشعر بالأهمية فيتناولان مثال ذلك (كاركع ركوعاً) .

الثاني : (او نوعاً بين) المصدر وذلك في ثلاثة مواضع الاول (اذا وصف) نحو شربت ضرباً شديداً والثاني (او اضيف) مثاله مذكور في النظم وهو سير ذي رشد والثالث (او اضيف اليه) اي الى المصدر شيء ذكر الشارح مثاله وهو رجعت القهقري لأن القهقري مفعول مطلق يبين نوع العامل والمضاف اليه مذوف اصله رجوع القهقري فهو من قبيل ضربته بعض الضرب من جهة ومبين للنوع من جهة اخرى ولا منافاة فلا وجه لما زعمه بعض ارباب الحواشى من ان هذا تتميم لمثال المصنف للمضاف ولم يمثل للمضاف اليه .. الخ . لأن صدر كلامه ينافق ذيله .

الثالث : من اقسام المفعول المطلق (او) بين المصدر (عدد) الفعل الوقف على لفظ عدد في النظم بالسكون على لغة ربيعة فلا تنفل مثال

المبين للعدد (كسرت سيرتين) واما (سير ذي رشد ورجعت القهقري) فقد قلنا انهما مثالان للمبين للنوع .

ولفظ او في النظم لمنع الخلو لا لمنع الجمع فلا غزو ان يكون كل واحد من المبين للنوع والعدد مؤكدا ايضا بل يمكن ان يكون مصدر واحد مؤكدا ومبينا للنوع والعدد جميعا نحو ضربت ضرب الامير فتدبر . (وقد ينوب عنه) اي عن المفعول المطلق (ما) اي شيء (عليه دل) وهو تسعه اشياء الاول (ككل مضاف اليه كجد كل الجد) قيل اصله جد جدا كل الجد وفيه نظر لوجهين الاول لزوم عدم مطابقة الوصف لموصوفه والثاني لزوم كونه من قبيل نيابة الوصف لا قسما برأسه وكذا الكلام في الثاني والثالث بل غالب التسعة (و) الثاني (بعض) مضاف اليه (كما في الكافية كضربته بعض الضرب) فالاول فيهما ان يقال ان لفظ كل وبعض مصدر لا انهما نائبان عن مصدر ومصدريتها باعتبار المضاف اليه كما قيل ذلك في خير مقدم هذا اذا قيل ان المصدر المحذوف نكرة وان قيل انه معرفة فلا يرد الا الوجه الثاني من النظر ويمكن حينئذ ايضا ان يقال مصدريته باعتبار الموصوف المحذوف كما قيل ذلك في خير مقدم ايضا .

الثالث من التسعة (وكذا مرادفة نحو افرح الجذل) (با) الثالث (المجمعة) اي (الفرح) قيل اصله افرح فرحا الجذل والكلام والنظر فيه كسابقيه حرف بحرف فلا نعيده ولهم في هذا القسم من المفعول المطلق اي ما كان من معنى الفعل لا من لفظه اقوال ثلاثة الاول انه مفعول مطلق لنفس الفعل المذكور السابق وهذا هو الظاهر من كلام الناظم وقيل انه مفعول مطلق لفعل محذوف من لفظ المصدر يدل عليه

ال فعل المذكور .

الثاني من الاقوال انه مفعول له فمعنى افرح الجذل افرح للجذل .

الثالث انه حال من قبيل زيد عدل .

(و) الرابع من التسعة (وصفه) (و) الخامس (الدال على نوع منه) ،

(و) السادس (و) الدال (على عدده) والسابع (او) الدال على (الـهـ) والثامن (ضميره) والتاسع (او اشارة اليه كما في الكافيه نحو سرت احسن السير) مثال لوصف النائب عنـة (واشتمـل الصـماء) والمشـهور انه الـاتـحـافـ بالـازـارـ حـالـ كـوـنـ طـرـفـيـهـ تـحـتـ الـيـدـ وـجـمـعـهـماـ عـلـىـ مـنـكـبـ واحدـ وـقـيـلـ هوـ انـ يـجـعـلـ الثـوـبـ عـلـىـ الـمـنـكـبـيـنـ ثـمـ يـرـدـ ماـ عـلـىـ الـاـيـسـرـ عـلـىـ الـايـمـنـ وـقـيـلـ هوـ انـ يـتـخـلـلـ بـثـوـبـ عـلـىـ جـمـيـعـ بـدـنـهـ وـيـضـمـ طـرـفـيـهـ وـقـيـلـ الصـماءـ اـشـتـهـالـ الرـدـاءـ وـنـحـوـ لـلـابـسـ مـعـكـوسـاـ وـقـالـ بـعـضـ آـخـرـ الـحـقـ انـ كـلـامـهـمـ مـشـوشـ فـيـ بـيـانـ مـعـنـىـ الشـمـلـةـ الصـماءـ وـالـحـقـ مـعـهـ اـذـ فـيـ كـيـفـيـةـ هـذـاـ اـشـتـهـالـ خـلـافـ بـيـنـ الـلـغـوـيـيـنـ وـالـفـقـهـيـيـنـ فـيـ بـحـثـ لـبـاسـ الـمـصـلـيـ ثـمـ اـنـهـ اـضـطـرـبـ كـلـامـ النـحـويـيـنـ فـيـ هـذـاـ المـثـالـ مـنـ حـيـثـ الـمـمـثـلـ وـالـحـقـ اـنـهـ مـثـالـ لـلـوـصـفـ النـائـبـ عـنـ الـمـوـصـفـ وـاـصـلـهـ اـشـتـهـالـ الشـمـلـةـ الصـماءـ فـحـذـفـ الـمـوـصـفـ وـنـائـبـ صـفـتـهـ مـنـاـبـهـ فـهـوـ كـسـابـيـهـ مـنـ حـيـثـ الـمـمـثـلـ (و) اـمـاـ (دـجـعـ الـقـهـقـريـ) فـهـوـ مـثـالـ لـلـدـالـ عـلـىـ نـوـعـمـنـهـ كـمـاـ اوـضـحـنـاهـ آـنـفـاـ اـضـافـةـ رـجـوعـ الـمـحـدـوـفـ إـلـىـ الـقـهـقـريـ بـيـانـيـةـ وـقـيـلـ اـصـلـهـ الرـجـوعـ الـقـهـقـريـ بـالـتـوـصـيفـ فـلـاـ اـضـافـةـ وـلـكـنـ يـشـكـلـ عـلـىـ هـذـاـ تـطـبـيـقـهـ عـلـىـ الـمـمـثـلـ فـلـاـ تـغـفـلـ (وـفـاـ جـلـدـوـهـمـ ثـمـانـينـ جـلـدـةـ) مـثـالـ لـلـدـالـ عـلـىـ عـدـدـهـ وـهـوـ وـاضـحـ (وـضـرـبـتـهـ سـوـطاـ) مـثـالـ لـلـدـالـ عـلـىـ آـلـهـ وـهـوـ أـيـضاـ وـاضـحـ (وـلـاـ أـعـذـبـهـ أـحـدـاـ) مـثـالـ لـضـمـيرـهـ

والأصل لا اعذب التعذيب الخاص أحداً غير هذا الكافر (وضربت ذلك الضرب) مثال للإشارة اليه ففي جميع هذه الامثلة النائب عن المصدر هو المفعول المطلق لا المصدر على ما توهبه بعض من لفظ ينوب نعم مصدرية النائب باعتبار المتوجب عنه حسب ما أشرنا اليه فتصيب النائب بالاصالة لا بالنيابة نعم كونه مصدرأً ومفعولاً مطلقاً بالنيابة فاحفظ ذلك واغتنم . (وينوب عنه أيضاً ما شاركه في مادته) أي في حروفه الاصلية (وهو) أي ما شاركه في مادته (ثلاثة) الاول (اسم مصدر نحو اغتصل غسلا) فغسلا ناب عن اغتصالا واشتراكمـا في المادة واضح (و) الثاني (اسم عين) وهو ما دل على ذات (نحو والله انتـكم من الارض نباتـا) فنباتـا ناب عن انباتـا وهمـا مشترـكـان في المادة وفي اشتراـكه وفي المسـادة عند الكل نظر يظهر وجهـه من المسـلة الـآتـيـة في السـمـوـاتـ (و) الثالث (مصدر لفعل آخر نحو وتبـتلـ اليـه تـبـتـيلاـ) فـتـبـتـيلاـ مصدر تـبـتلـ من بـابـ التـفـعـيلـ نـابـ عن تـبـتلـ مصدر بـابـ التـفـعـيلـ لأنـ الفـعـلـ فيـ الآـيـةـ العـاـمـلـ فيـ المـصـدـرـ أـمـرـ منـ هـذـاـ الـبـابـ والاـصـلـ كـوـنـ كـلـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ مـنـ بـابـ عـاـمـلـهـ وـالـظـاهـرـ انـ السـمـوـاتـ فيـ خـلـقـ اللهـ السـمـوـاتـ عـلـىـ القـوـلـ بـاـنـهاـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ لـاـ مـفـعـولـ بـهـ منـ فـبـيلـ الـقـسـمـ الثـانـيـ مـنـ هـذـهـ الثـلـاثـةـ لـاـنـهاـ ايـضاـ اـسـمـ عـيـنـ كـالـنـبـاتـ وـاـسـتـدـلـ القـائـلـوـنـ بـاـنـهاـ مـفـعـولـ مـطـلـقـ لـاـ مـفـعـولـ بـهـ وـهـمـ مـنـ اـكـبـرـ التـحـوـيـنـ بـاـنـ المـفـعـولـ بـهـ مـاـ كـانـ مـوـجـودـاـ قـبـلـ الفـعـلـ الذـيـ عـمـلـ فـيـهـ ثـمـ اوـقـعـ الفـاعـلـ بـهـ فـعـلاـ كـضـرـبـتـ زـيـداـ فـزـيـداـ كـانـ مـوـجـودـاـ قـبـلـ الضـرـبـ وـاـنـتـ فـعـلتـ بـهـ الضـرـبـ وـالـمـفـعـولـ مـطـلـقـ ماـكـانـ فـعـلـ الـفـاعـلـ فـيـهـ هوـ فـعـلـ اـيـجادـهـ كـالـسـمـوـاتـ فيـ خـلـقـ السـمـوـاتـ فـاـنـهاـ لـمـ تـكـنـ مـوـجـودـةـ بلـ كـانـ عـدـمـاـ عـجـنـاـ وـاـشـأـوـجـدـهـاـ وـخـلـقـهـاـ مـنـ الـعـدـمـ فـكـانـتـ مـفـعـولـاـ مـطـلـقـاـ لـاـ مـفـعـولـ بـهـ وـاجـابـ الجـمـهـورـ بـاـنـ

المفعول به بالنسبة الى فعل غير الایجاد يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه واما المفعول به بالنسبة الى الایجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل فالالتزام كون المفعول به موجودا في مطلق الافعال دعوى بلا دليل هذا فظاهر من ذلك ان نباتا ليس مفعولا مطلقا بل مفعولا به فتأمل قال ابن هشام قوله في نحو خلق الله السموات ان السموات مفعول به الصواب انه مفعول مطلق لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربي زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بأنه يصاغ نحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات خلقة وذلك مختص بالمفعول به انتهى .

(وما لتوكييد فوحد ابدا) فلا يجوز تثبيته ولا جمعه (لانه بمنزلة تكرير الفعل) (و) قد تقدمن انه اي (الفعل) (لا يشى ولا يجمع) وقولهم في يضربان ويضربون تثبيته وجمع مساحة اذ المثنى والجمع فاعلهما لا هما نفسهما هذا لكن هذا التعليل في المقام عليل لأن العلة في المقام ما أسلفنا سابقا من ان المصدر المؤكّد بمنزلة تكرير المصدر لأنّه يؤكّد المصدر الموجود في الفعل وهو مجرد عن جميع المخصوصيات والدلالات غير الدلالة على الحدث من حيث هو هو ولذا لا يشى ولا يجمع .

(وئن واجمع غيره) اي غير ما لتأكيد (وافردا) وهو المبين للعدد والنوع اما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثبيته وجمعه نحو ضربتين

وضربات واما المبين للنوع فالمشهور انه يبني ويجمع اذا اختلفت انواعه نحو ضربت ضرباً زيد الشديد والضعف واستدلوا بذلك بقوله تعالى وقطنون بالله الظنو نا يجعل الفه زائدة تشبيهاً للقواعد بالقوافي وقيل انه لا يجوز تشبيهه ولا جمعه قياساً بل يقتصر فيه على السماع واليه اشار البهائى بقوله وفي النوع خلاف (وحذف عامل المصدر المؤكّد يمتنع قال في شرح الكافية لابنه يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه) اي العامل (مناف لذلك) ورد ذلك بان المذوق لدليل المذكور ولذلك علل بعضهم بان مقام التأكيد مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار فالجمع بن التأكيد والخذف جمع بين امرتين متناقضتين (ونقضه انه بمجيئه) اي حذف العامل (في نحو سقيا ورعايا) فادعى ابن المصنف ان كل واحد من سقيا مصدر مؤكّد حذف عامله (ورد) ابن المصنف (بأنه ليس من التأكيد في شيء وانما المصدر فيه) أي في نحو سقيا ورعايا (نائب عن العامل دال) هذا المصدر (على ما يدل) الفعل (عليه فهو) أي المصدر (عوض عنه) أي عن الفعل (ويدل على ذلك) أي على كون هذا المصدر عوضاً عن الفعل (عدم جواز الجمع بينهما) أي بين العامل وهذا المصدر (ولا شيء من المؤكّدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكّد) بل قد يجب الجمع بينهما .

(وفي حذف عامل سواء) أي سوى عامل المصدر المؤكّد (لدليل) أي القرينة (عليه متسع) أي جائز (فيبقى) المصدر بعد حذف عامله (على نسبة) سواء كانت القرينة لفظية (كقولك ان قال) لك سائلة (أي سيد سرت سيراً سريعاً) فسيراً سريعاً مصدر نوعي حذف عامله لفظية وهو قول السائل وأصله سرت سيراً سريعاً أم كانت القرينة

معنوية (و) ذلك كقولك (ملن قدم من سفره قد وما مباركا) أي قدمت قدوماً مباركاً فحذف العامل وهو قدمت للقرنية المعنوية وقيل القرنية في المثال حالية أدلة حالة القادر على المخدوف فتأمل (والحدف للعامل حتم) أي واجب (مع مصدر آت بدلًا من فعله) فحذفه واجب (سماعاً في نحو حمداً وشكراً) وحذفه واجب (قياساً) في مواضع : منها (في الأمر) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل الأمر (كنداً اللذ في قول الشاعر)

(على حين إلئى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الشعالي)
الشاهد في ندلا الاول (فهو كاندل) لانه نائب عنه فيجب حذف اندل لانه لا يجوز الجمع بين الموضع والمغوض .

(و) منها (في النهي) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل النهي (نحو قياما لا قعودا) الشاهد في قعوداً أما قياما فهو نظير ندللا فناب لاقعودا مناب لا تقدر فوجب حذفه لما ذكر فيما قبله .

(و) في (الدعاء) أي فيما كان المصدر نائباً عن فعل اريد به الدعاء سواء كان دعاء خير نحو سقيا ورعايا أي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعايا أو كان دعاء شر نحو فسحة لأصحاب السعير أي سحق سحقة .

(و) منها (الاستفهام للتوضيح) وهو ما كان المستفهم عنه واقعاً وكان فاعله ملوماً (نحو أتوانيا وقد جد قرنائك المشيب) أي اتواني توانياً فالتواني واقع من المخاطب لكنه ملوم في صدور التوانى منه .

(ولا فرق فيما ذكر) من المواضع (بين ماله فعل) من لفظه فيقدر له فعل من لفظه (كما تقدم وما ليس له فعل) من لفظه (نحو بله الاكف) بجر الاكف (فيقدر) له (فعل من معناه أي اترك) بله

الاکف فيصير نظير اجلس قعودا و اذا نصب الاکف قبله اسم فعل لا مصدر فيخرج عما نحن فته .

(و) يجب ايضا حذف عامل المفعول المطلق في ستة مواضع الاول (مالتفصيل لعاقبة) مضمون (ما قبله) والمراد بالمضمون ما يؤول به الجملة مثلا مضمون اضرب زيدا ضرب زيد ويشرط في وجوب حذف العامل حينئذ ثلاثة شروط :

الأول ان يكون المقصود من المفعول المطلق بيان عاقبة ما قبله وبيان القاعدة المترتبة عليه كما في الآية لأن الغرض من شد الوثائق اما المن او الفداء ففصل هذا الغرض بمننا ونداء .

الثاني ان يكون ما قبله الذي يراد تفصيل عاقبة مضمونه بالمفعول المطلق جملة لا مفردا .

الثالث ان يكون المفعول المطلق مدخولا لاداة التفصيل اذ التفصيل يحصل من اداته لا من المفعول المطلق كقوله تعالى (امامنا بعد واما فداء) والشاهد في منا وفداء فكل منها (عامله يحذف حتما قياسا حيث عن اي عرض) لكونه جاما للشرائط الثلاثة المذكورة (فالتقدير في الآية والله اعلم اما تمنون منا واما تقدون فداء) فحذف تمنون وتقدون وجويا لما ذكر وقدر بعضهم تمنوا وتقدوا بدون ان وبحذف النون وهو لغة جاء عليها أبيت اسرى وتبني تدللكي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك والموضع الثاني ما يذكره بقوله (كذا في الحكم) مصدر (مكرر) يعني كذا يجب حذف عامل المصدر اذا اجتمع فيه ثلاثة شروط الاول ان يكون المصدر مكررا الثاني انه (ورد نائب فعل مسند) والثالث ان

يكون أسناد هذا الفعل (الى) مبتدأ هو (اسم عين) وبعبارة أخرى ان يكون الفعل خبراً عن مبتدأ هو اسم عين (نحو زيد سيراً سيراً اي يسير سيراً) فسيراً الأول مكرر ناب عن يسير ويسير خبر عن اسم عين وهو زيد فوجب حذف يسير لعدم جواز الجمع بين العوض والموضع .

الموضع الثالث ما يذكره بقوله (وكذا) مصدر (ذو حصر بالا او بانما ورد) ايضاً (نائب فعل) ايضاً (لاسم عين استند نحو ما انت الا سيراً اي ما انت الا تسير سيراً (و) نحو (انما انت سيراً) اي انما انت تسير سيراً وهذا الموضع كسابقه شروطاً وبياناً الا ان في هذا الموضع يكون الحصر بمنزلة التكرار لما بين في علم المعاني ان الحصر فيه تاكيد للتكرار (فان استند) المصدوق المكرر او ذا الحصر (لاسم معنى وجب الرفع على الحبرية في الصورتين) لصحة جعل المصدر في الموضعين خبراً للمبتدأ والتقدير خلاف الاصل لا يصار اليه الا في مقام الضرورة (نحو أمرك سير سير وانما سيرك سير البريد) فالسيء الثاني في المثالين خبر عن الأول فلا حذف ولا تقدير وسيجيئ معنى البريد في باب المفعول فيه والموضع الرابع والخامس ما يذكره بقوله (ومنه اي من المصدر الذي حذف عامله حتىما) اي وجوباً ما (يدعونه اي ما يسمونه) في الاصطلاح (مؤكداً) وهو قسمان لانه (اما) مؤكداً (لنفسه) وهو الموضع الرابع (او) مؤكداً (لغيره) وهو الموضع الخامس (فالمبتدأ به اي فا) لقسم (الاول) من قسمي المؤكداً (وهو المؤكداً لنفسه ما وقع) اي مصدر وقع (بعد جملة لا محتمل لها) اي لهذه الجملة (غيره) اي غير المصدر (نحو له على الف درهم عرفاً) اي اعترفت عرفاً فمرة وقع بعد جملة وهي له على الف درهم ومضمونها

الاعتراف بالدين المذكور لأن اقرار العقلاء على أنفسهم جائز وحججة عليهم فلا يحتمل لهذه الجملة غير الاعتراف فالجملة نفس عرفا فعرفا مؤكد لنفسه لأن الاعتراف المفهوم من الجملة وعرفا متعددان من حيث الوصف العنوانى اعني المنصوصية والاعتراف ومن حيث الذات .

(والثاني وهو المؤكـد لغيره) الذي جعلناه موضعا خامسا (ما) اي مصدر (وقع بعد جملة لها يحتمل غيره) اي غير المصدر (كابـي انت حقـا صرـفا) فجملة ابـي انت تحـتمـلـ الحـقـيـقـةـ بـاـنـ يـكـوـنـ المـخـاطـبـ اـبـنـ المـتـكـلـمـ حـقـيـقـةـ وـتـحـتـمـلـ المـجـازـ بـاـنـ يـكـوـنـ المـخـاطـبـ بـمـنـزـلـةـ اـبـنـ المـتـكـلـمـ حـقـيـقـةـ وـيـثـبـتـ اـنـهـ حـقـيـقـةـ وـاـنـمـاـ سـمـيـ المـصـدـرـ حـيـنـيـذـ مـؤـكـدـاـ لـغـيرـهـ لـأـنـهـ يـؤـثـرـ فيـ جـمـلـةـ وـيـجـعـلـهاـ نـصـاـ فيـ الحـقـيـقـةـ بـعـدـ مـاـ كـاـنـتـ يـحـتـمـلـ لـهـاـ وـلـمـجـازـيـةـ وـالـمـؤـثـرـ فيـ الشـيـءـ غـيرـ الشـيـءـ ضـرـورـةـ وـبـتـقـرـيرـ اـخـرـاـنـاـ سـمـيـ مـؤـكـدـاـ لـغـيرـهـ لـأـنـ الـحـقـ المـفـهـومـ مـنـ اـبـيـ اـنـتـ حـقـ يـحـتـمـلـ وـالـمـصـدـرـ مـؤـكـدـ حـقـ مـنـصـوصـ فـهـمـاـ مـتـفـاـيـرـاـنـ مـنـ حـيـثـ الـوـصـفـ عـنـوانـيـ اـيـ الـمـحـتمـلـيـةـ وـالـمـنـصـوصـيـةـ وـاـنـ كـانـاـ مـتـعـدـدـيـنـ ذـاتـاـ .

(قال في التسهيل ولا يجوز تقدم هذا المصدر) سواء كان مـؤـكـدـاـ لنـفـسـهـ اوـ لـغـيرـهـ (عـلـىـ جـمـلـةـ الـتـيـ قـبـلـهـ وـفـاقـاـ لـلـزـجاجـ) وـالـوـجـهـ فـيـهـ انـ الجـمـلـةـ حـيـنـيـذـ عـاـمـلـ فـيـ المـصـدـرـ لـكـوـنـهـ بـمـعـنـيـ الـعـاـمـلـ المـحـذـوفـ فـتـشـبـهـ اـسـمـاءـ الـاـفـعـالـ وـنـحـوـهـ فـيـ الـضـعـفـ فـلـاـ تـعـمـلـ فـيـ مـاـ تـقـدـمـ عـلـيـهـ وـالـمـوـضـعـ السـادـسـ مـاـ يـذـكـرـهـ بـقـولـهـ (كـذـاكـذـوـ التـشـبـيـهـ) اـيـ مـصـدـرـ يـكـوـنـ مـشـبـهـ بـهـ (الـوـاقـعـ بـعـدـ جـمـلـةـ مـشـتـمـلـةـ عـلـىـ اـسـمـ بـمـعـنـاهـ) اـيـ بـمـعـنـيـ المـصـدـرـ (وـ) مـشـتـمـلـةـ عـلـىـ (صـاحـبـهـ) اـيـ عـلـىـ فـاعـلـ المـصـدـرـ وـالـظـهـرـ اـرـجـاعـ الضـمـيرـ إـلـىـ اـسـمـ

اى على صاحب الاسم في الجملة فتامن جيدا ،
 (كلي بكاء بكاء ذات عضلة اى صاحب داهية) تفسير ذات بصاحب
 المذكور غريب والشاهد في البكاء الثاني اذ نصب بعامل مخزوف وجوبا
 لانه وقع بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وهو البكاء الاول ومشتملة
 ايضا على فاعل البكاء الثاني وهو ياء المتكلم .

ان قلت لم يعمل في الثاني الاول وقد تقدم ان المصدر ينصب بمثله
 قلنا قد تقدم وسيأتي ان عمل المصدر مشروط بان يجعل محله فعل مع ان ومهما هنا
 لا يجعل محل المصدر الاول فعل لا مع ان ولا بدونها لفساد المعنى
 بالحلول لأن معنى الجملة ان له بكاء لا انه يحدث البكاء فإذا لم يمكن
 ان يعمل المصدر الاول في الثاني فلا بد من ان يكون المصدر الثاني
 منصوبا بفعل مخزوف وجوبا وهو أبكي لدلالة الجملة على هذا الفعل
 (بخلاف) المصدر (الواقع بعد مفرد كصوته صوت حمار) (و) بخلاف
 المصدر (الواقع بعد جملة لم تشتمل على ما ذكر كهذه بكاء الثكلى)
 ففي كلا المثالين ليس المصدر الثاني مفعولا مطلقا ولا منصوبا بل المصدر
 الثاني في المثال الاول مرفاع خبر للمصدر الاول وفي المثال الثاني
 مرفاع بدل عن المصدر الاول الذي هو خبر عن هذه الوجه فيما
 كونهما غير مستوفيين للشروط لأن المثال الاول ليس فيه تقدم الجملة
 والمثال الثاني ليس فيه الاستعمال على الفاعل بل على اسم بمعنا المصدر
 ان قلنا بتقييد البكاء بالثكلى لأن البكاء الاول ليس بمعناه حينئذ فتامن
 (تامة كالمصدر في حذف عامله) وجوبا وجوازا (ما وقع موقعه نحو
 اعتصمت عاذأ بك) فناب اسم الفاعل مناب المصدر اعني عوذأ
 والتقدير عذت عوذأ فحذف العامل اعني عذت جوازا وناب عاذأ عن

عوذا (قاله في شرح الكافية وفيه نظر اذ يمكن ان يكون المثال من قبيل قعدت جلوسا بناء على كون الاعتصام بمعنى الاستعاذه ولو بجزا فتأمل .

المفعول له

(الثالث من المفاعيل المفعول له)

(ويسمى المفعول لأجله) وتحصيليا اذا كان المقصود ايجاده نحو ضربته تاديا (و) يسمى المفعول (من اجله) وحصوليا اذا كان وجوده منشأ وسببا للفعل نحو قعدت عن الحرب جبنا اي تواني وتأخرت عن الحرب والمنشأ والسبب للتواني والتأخر عن الحرب هو الجبن اي الفزع وضعف القلب والخوف فمن في من اجله نشوية كما قيل ذلك في قوله تعالى وكانت من القاتين اي كانت مريم (ع) منشأها القوم القاتين لأنها من أعقاب هارون (ع) أخي موسى (ع) ويحتمل ان يكون من في ما نحن فيه للتعليل كما انه احتمل في الآية ان يكون للتبعيض حتى تكون الآية من باب التقليل هذا هو المناسب لوجه التسمية لكن قد يستعمل احد الاسمين في مكان الاخر مساحة فيسمى تاديا مفعولا من اجله وجبنا مفعولا لاجله واما المفعول له فيسمى به كلامهما (وهو) اي المفعول له (كما قال ابن الحاجب مافعل لاجله) اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج بهذا القيد سائر المفاعيل الاربعة (فعل مذكور) نحو ضربت تاديا او فعل مقدر كما اذا قلت تاديا في جواب من قال لم ضربت زيدا .

(ينصب حال كونه) الضمير يرجع الى المصدر المتقدم رتبة لأنه

نائب الفاعل لينصب ذو الحال والحال قوله (مفعول له) والحاصل انه ينصب (المصدر) حال كونه مفعولا له باربعة شروط :
الاول : ان يكون مصدرأً وقد علم .

الثاني : (ان ابان تعليلا للفعل كجده شكرها ودن) فشكرا مصدر يبين تعليلا للجود ودن أمر من دان يدين اي خذ الجود عادة لك واجعله شيمتك كذا قيل ولكن الاظهر انه بمعنى الجزاء كما هو كذلك في قوله كما تدين تدان وفي قوله تعالى مالك يوم الدين على اقوى التفاسير فهو اشارة الى قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فالمراد منه احسن كما احسن الله اليك فان جزاء الانعام شكر المنعم وهو واجب عقلا وشرعا وعرفا ولعمري هذا هو المراد وان غفل عنه المعتنين بشرح النظم ولا يخفى ان المراد من الاحسان الاحسان الى عباده كما اشير اليه في الحديث القديسي بقوله الفقراء عيالي والمراد من الفقير ليس خصوص المعنى المتعارف منه بل مطلق من كان يحتاجا الى شيء فطالب العلم يحتاج الى الدرس فقير يجب على من يقدر تدریسه وقس عليه بقية ما يحتاج اليه العباد وأنت قادر عليها والى هذا اشير بقوله عليه السلام لكل شيء ذكرة وذكرة لوجه الشفاعة والكلام تحتاج الى بسط ليس هنا مقامه والاعقل يكفيه هذا المقدار من الاشارة .

والثالث والرابع من الشروط ما ذكره بقوله (وهو بما يعمل فيه وهو الفعل متعدد وقتاً وفاعلاً) نحو قنعت تعففاً فتعففاً مصدر متعدد مع قنعت وقتاً وفاعلاً ولا مغایرة بينهما الا بالاعتبار ومثله اذا كان زمان الفعل بعض زمان المصدر نحو قعدت عن الحرب جنباً فان زمان القعود بعض زمان الخوف او بالعكس نحو شهدت مجلسكم لايقاع الصلح بينكم

(وان شرط ما ذكر فقد) بان لا يكون مصدرا او لا يكون مبيينا للتعليق او لا يكون متخدما مع العامل وقتا او فاعلا (فأجره باللام ونحوها ما يفهم التعلييل وهو من وفي) والباء مثل الفاقد لابانة التعلييل نحو لدوا للموت واينوا للخراب) فالموت والخراب جرا باللام لكونهما غير مبيين للتعليق لأنهما ليسا غايتين للولادة والبناء .

ومثال القائد لاتحاد الوقت نحو (فجئت وقد نضت لعوم كيابها) فالنوم جر باللام لانه وأن كان مصدرا وعلة لغض الشاب اي خلعها لكنه متاخر عن الحلم وقتا فليسوا متهددين وقتا .

ومثال الفاقد لاتحاد الفاعل (واني لتعروني لذكراك هزة) فذكرراك
جر باللام لأنها وان كانت مصدرا وعلة للعرو لكنها ليست متحدة مع
العرو فاعلا لأن فاعلها آلتتكلم وفاعل العرو هزة .

(قال في شرح الكافية فإن لم يكن ما تقصده به التعديل مصدراً فهو أحق) ان يجر (باللام او ما يقوم مقامها) لأنه حينئذ فاقد لما هو كالصلة المادية للشروط الثلاثة الأخرى .

مثال الباقد للمصدرية المجرور باللام (نحو سرى زيد للماء والعشب)
فجر الماء والعشب باللام لأنهما ليسا مصدرين .

(و) مثال الفاقد للمصدرية المجرور بمن (كلما ارادوا ان يخروا منها من غم) فالغم جر يمن لأنّه ليس بمصدر ولكن في كون الغم غير مصدر نوع خفاء فلا بد من تتبع كتب اللغة فان قلت لعمل اقتران الزمان فيه مفقود قلت يكفي في الاقتaran وجوده في بعض اجزاء الوقت او يقال ان هذا المثال داخل في قوله وليس يمتلك النـ فـ تـ اـ مـ لـ .

ومثال الفاقد للمصدريّة المجرور بـ(ان) امرأة دخلت النار في

هرة) فالمهرة جرت بغير لأنها ليست بمصدر .
ومثال الفاقد للمصدرية المجرور بالباء ضربته بسوء أدبه فجر السوء
بالباء لأنها ليس بمصدر فتامل .

(وليس يمتنع الجر) بأحد المروف الاربعة (مع وجود الشروط
الاربعة (المذكورة بل يجوز) الجر بها (كلزهد ذا قنع) فالزهد جر
باللام مع وجود الشرائط فيه اذ هو مصدر مبين للتعليل ومتعدد مع
قمع وقتاً وفاعلاً .

(ثم جواز ذلك) الجر مع وجود الشرائط (على اقسام) ثلاثة
(ذكرها) المصنف (بقوله وقل أن يصحبها) الخ وحالاته ان المصدر
ثلاث حالات باعتبارها يصير ثلاثة أقسام :

الأول : ما قبل أن يصحبها (أي اللام) أو غيرها من حروف
التعليل وهو المصدر (المجرد من أى والاضافة وكثير نصبه) نحو ضربت
تأديباً فقل جر تأديباً باللام ونحوها وكثير نصبه (وأوجهه) أي نصب
هذا المصدر (الجزولي قال الشلو بين) الذي هو (شيخ المصنف) يعني
استاذه (ولا سلف له) أي للجزولي (في ذلك) أي في وجوب نصب
هذا المصدر .

(و) القسم الثاني : ما هو (العكس) من القسم الأول (وهو)
أي العكس (كثرة صحبتها) أي اللام أو سائر حروف التعليل (ثابت)
في كلامهم (في) مصدر (مصحوب ال) وهو القسم الثاني (وقل نصبه)
(وانشدوا عليه) أي على نصب هذا المصدر وجوازه (قول بعضهم)
ولم يعرف ذلك البعض (لا أقدر الجبن اي الخوف اي لاجله عن
الهيجة بالمد ويجوز القصر) أيضاً (أي الحرب ولو توالت زمرة الاعداء)

زمر (جمع زمرة) كفرن وغرفة (وهي أي الزمرة) الجماعة من الناس) فثبت بهذا البيت ان النصب جائز في هذا القسم لكنه قليل واما القسم الثالث فهو ما اشار اليه بقوله (وفهم من كلامه استواء الأمرين) أي مصاحبة المصدر اللام ونحوها وعدم مصاحبتة لها (في) المصدر (المضاف) اذ حكم في المصدر المجرد من ال والاضافة بقلة مصاحبة اللام ونحوها وحكم في المصدر المصحوب ال بالعكس وسكت عن حكم المصدر المضاف فيهم من ذلك استواء الأمرين في المصدر المسكون عنه والا لكان الواجب عليه أن يبين الحكم فيه (وصرح به) أي باستواء الأمرين في المصدر المضاف (في التسهيل) مثال النصب قوله تعالى لا تقتلوا أولادكم خشية املاق فخشية مفعول له وهو مضارف منصوب ومثال الخبر وان منها لما يهبط من خشية الله فخشية مفعول له وهو مضارف بمحضه.

المفعول فيه

(الرابع من المفاعيل المفعول فيه)

(وهو المسنى ظرفاً أيضاً) ، وبعضهم يسميه محل وبعض آخر يسميه صفة ولا مشاحة في التسمية والاصطلاح .

(الظرف في اصطلاحنا) معاشر النحوين لا في اللغة لأنه فيما الوعاء وهو مقتاهي الاقطار كالكأس والدار وظرف المكان عندنا ليس كذلك كخلاف والاما (وقت أو مكان) بالأصل أو بالعارض وهو ما ناب عنهما كما يأتي في آخر الباب (ضمن في) الظرفية (باطراد كهنا امكث ازمنا) .

قيل على قوله ضمن في بأن هذا يقتضي بناء الطرف لتضمنه معنى الحرف كما بني اسم لا التي لنفي الجنس والمنادي وأمس لذلك واجيب عن ذلك بوجوهين :

الاول ان المقتضى للبناء إنما هو التضمن الاصلية كما في مقى وفي هنا لا العارضي كما في ما نحن فيه ورد هذا بأن ذلك يوجب عدم بناء اسم لا التي لنفي الجنس والمنادي وأمس اللهم الا ان يقال ان بنائهما ليس لتضمنها معنى الحرف بل لعلة أخرى فتأمل ؟

والثاني ان التضمن مقتضى للبناء اذا كان المتضمن بالفتح معنى الحرف دون لفظه بحيث لا يكون اللفظ ملحوظاً أبداً نظير المنوي في الأفعال التي يجب استثار الضمير فيها لا اذا كان المتضمن معنى الحرف ملحوظاً معه اللفظ نظير المقدر من أجزاء الكلام والتضمن في الطرف من قبيل الثاني ، وفي اسم لا ونظائره من قبيل الاول وسيأتي في باب حروف الجر كلام من الكشاف يفيدك فراجع .

وليس بناء هنا من حيث انه مفعول فيه ومتضمن معنى في الظرفية بل من حيث انه متضمن للإشارة التي هي من معاني الحروف كما تقدم سابقاً في باب المعرفة والمبني .

وفهم من كلام المصنف ان المفعول فيه في الاصطلاح هو ما كان بتقدير في فان ظهر فيه في فليس مفعولاً فيه في الاصطلاح بخلاف ابن الحاجب لأنه جعله أعم فقال وهو ضربان مجرور ومنصوب ولذا استشكل عليه شارح كلامه بما هذا نصه وهذا خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المتصوب بتقدير في ، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه ، وخالفهم المصنف

حيث جعل المجرور أيضا مفعولا فيه انتهى كلام الشارح وكذلك خالف ابن الحاجب القوم في المفعول له لانه قال وشرط نصبه تقدير اللام وإنما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود وقال شارح كلامه أي شرط انتساب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالاسم والاكرام في قوله جستك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعولا له الى أن قال وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم انتهى محل الحاجة من كلام الشارح .

— الاطراد هنا عبارة عن كون الظرف بعده لا يتعدى اليه فعل سواء كان لازما أو متعديا الا بتقدير في فالبيت والبلد والدار ونحوها لا اطراد فيها اذ يمكن تعيين الفعل اليها بدون تقدير في فتقول في فتقول اشتريت البيت ورأيت البلد ودخلت الدار بدون تقدير في بخلاف نحو ازمنا وهنا وامثالهما فلا يتعدى اليها فعل الابتدئ في كمثال المصنف وكقولنا نمت فوق السطح وصمت دهرآ وجلست امام الامير ولا يخفى ان هذا الفرق فيما كان في الكلام فعل او شبهه فقول الشارح (بخلاف ما لم يتضمنها نحو يوم الجمعة مبارك) في غير محله لان الكلام في الظرف الاصطلاحي لا اللغوي والظرف الاصطلاحي لا بد فيه من ان يكون في الكلام فعل او شبهه واقع فيه ليعمل فيه كما صرخ به ابن الحاجب وغيره وعدم تصريح المصنف بذلك ليس من اجل انه لا يرى هذا شرطا بل من اجل معلوميته فتقدير ؟

وكذلك قول الشارح (او تضمنها بغير اطراد وهو المتصوب على التوسيع نحو دخلت الدار) اذ كون الدار في المثال متضمنا في بغير اطراد غير مسلم عند الكل لان لهم في المثال ونحوه نحو سكنت الدار اربعة اقوال :

الاول : ان الظرف فيه منصوب على الظرفية الاصطلاحية الا ان ذلك شاذ لا يقاس عليه فالظرف حينئذ ضمن في باطراط اذ ليس المراد من الاطراد القياس حق يلزم عدم اطراده لشذوذه بل المراد من الاطراد ما اسلفناه فراجع .

الثاني : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب بنزع الخافض الذي يسمى بالحذف والايصال ايضا وهذا ليس من اقسام التوسيع في الظروف كما زعمه بعض .

الثالث : انه منصوب على التشبيه بالمفعول والمراد به ان يشبه الفعل اللازم بالفعل المتعدي ثم ينصب به الاسم بعده كما فعلوا بذلك في الصفة المشبهة أيضا ونصبوا الاسم بعدها بها على التشبيه بالمفعول لتشبيهها باسم الفاعل المتعدي وهي لا تنساق الا من فعل لازم كما يأتي عند قول الناظم :

وصوغها من لازم حاضر كطاهر القلب جميل الظاهر
وهذا ايضا ليس من اقسام التوسيع في الظروف كما توهمه بعض المحققين من المحشين وستنتقل كلامه بل هذا من التوسيع في العامل لا في المعمول فتدبر جيداً .

الرابع : ان الظرف في المثال ونحوه منصوب على انه مفعول به حقيقة لأن دخل وسكن ونحوهما قد يتعدى بنفسه وقد لا يتعدى وقد تقدم في باب تعدى الفعل ولزومه ما يفيدك هنا فظير لك من نقل الاقوال ان الدار في المثال اما متضمن لفي باطراط كما في القول الاول على ما بينا لك من معنى الاطراد واما لا تضمن اصلا حتى يطرد او لا يطرد كما في سائر الاقوال وظاهر لك ايضا ان التوسيع في المثال ليس

من اقسام التوسع في الظروف اصلاً كما توهّمـه بعض المحققـين من المحسـين وهذا نص عبارـته في بـاب الافعـال الناقـصـه : الاتـساع في الظـروف ثلاثة اقـسام :

الاول : الاتـساع من حيث المـكان بأن يستعملـ في مـكانـه الاـصـلي وغـيرـه وهو المرـاد بالتوـسع المـجوز للـتقـدم كما في ما نـحنـ فيه ، ومرـادـهـ ما نـحنـ فيهـ بـابـ الـافـعـالـ النـاقـصـهـ لأنـهـ ذـكـرـ هـذـهـ العـبـارـةـ هـنـاكـ .

الثـانيـ : الـاتـساعـ منـ حيثـ المـعـنىـ بـأنـ يـسـتـعـمـلـ فيـ المـعـنىـ الـظـفـرـيـ وـماـ يـشـبـهـ وـهـوـ المـرـادـ بـالـتوـسـعـ المـجـوزـ لـنـحـوـ هـذـاـ فـيـ مـلـكـيـ .

الـثـالـثـ : الـاتـسـاعـ منـ حيثـ الـآـلـةـ بـأنـ يـسـتـعـمـلـ معـ آـلـةـ الـظـفـرـيـ ايـ فيـ وـبـدـونـهـاـ وـهـوـ المـرـادـ بـالـتوـسـعـ المـجـوزـ لـنـحـوـ مـالـكـ يـوـمـ الدـيـنـ ; وـدـخـلـتـ الدـارـ عـلـىـ كـوـنـهـمـاـ مـفـعـولـاـ بـهـمـاـ اـنـتـهـيـ كـلـامـهـ .

— وـلـيـسـ المـنـصـوبـ بـنـزـعـ الـخـافـضـ مـنـ اـقـسـامـ التـوـسـعـ فيـ الـظـفـرـوـفـ بلـ هوـ قـسـمـ بـرـأـسـهـ لـأـنـ سـقـوـطـ الـخـافـضـ لـاـ يـقـتـضـيـ النـصـبـ مـنـ حيثـ هـوـ سـقـوـطـ خـافـضـ بـلـ مـنـ حيثـ انـ الـعـاـمـلـ الـذـيـ كـانـ الجـارـ مـتـعـلـقاـ بـهـ لـمـاـ زـالـ الجـارـ مـنـ الـلـفـظـ ظـهـورـ أـثـرـهـ لـزـوـالـ ماـ كـانـ يـمـنـعـ مـنـ ظـهـورـهـ .

وـإـذـ عـرـفـتـ انـ الـظـرفـ الـاـصـطـلاـحـيـ مـاـ ضـمـنـ فـيـ (ـ فـاـنـصـبـهـ بـالـوـاقـعـ فـيـ وـهـوـ المـصـدـرـ)ـ نـحـوـ عـجـبـتـ مـنـ ضـرـبـكـ زـيـداـ يـوـمـ الـجـمـعـةـ عـنـدـ الـامـيرـ وـمـثـلـهـ الفـعـلـ نـحـوـ اـمـكـثـ هـنـاـ اـزـمـنـاـ وـمـثـلـهـ اـيـضاـ الـوـصـفـ نـحـوـ اـنـ ضـارـبـ زـيـداـ الـيـوـمـ عـنـدـكـ .

— وـالـذـيـ يـقـعـ فيـ الـظـرفـ هوـ نـفـسـ الـمـصـدـرـ ، مـثـلاـ اـذـ قـلتـ ضـرـبـتـ زـيـداـ اـمـامـ الـامـيرـ فـالـضـرـبـ هوـ الـذـيـ وـقـعـ اـمـامـ الـامـيرـ وـكـذـلـكـ اـذـ قـلتـ اـنـ ضـارـبـ زـيـداـ الـيـوـمـ اـمـامـ الـامـيرـ وـكـذـلـكـ اـذـ قـلتـ كـانـ ضـرـبـيـ

زيداً امام الامير ففي كل واحد من هذه الامثلة الواقع امام الامير هو الضرب وهذا ما لا شك فيه ولا كلام ، وانما الكلام في ان الاصل في العمل فيه هل هو المصدر والفعل والوصف ملحقان به كما اختاره الشارح على ما يظهر من قوله (ومثله الفعل والوصف) او ان الاصل هو الفعل والمصدر والوصف ملحقان به وهذا هو الظاهر لذ الاصالة في الواقع فيه لا يقتضي الاصالة في العمل والا يتلزم القول باصالة المصدر في العمل في بقية المعمولات ايضاً اذ لا خصوصية للتعلق بنحو الواقع في الشيء فلا فرق بين اقسام التعلق من الواقع في الشيء وعلى الشيء وللشيء ووقوع نفس الشيء لأن جميع هذه التعلقات لنفس المصدر وقس عليها التعلق في الحال والتمييز الراهن لابهام النسبة والجار وال مجرور والظرف فلا بد اما من القول باصالة الفعل في المقام او اصالة المصدر في كل مقام .

— وان قلت ما اختاره الشارح هو مفهوم من كلام الناظم لانه قال : فانصبه بالواقع فيه فان الدال على الواقع فيه مطابقة هو المصدر اذ الفعل والوصف يدلان عليه بالتضمن قلت نعم لكن الناظم لم يصرح بأن الناصب هو الدال بالمطابقة على الواقع فيه فيصح ان يجعل كلامه على مطلق ما يدل على الواقع فيه سواء كان دالاً بالمطابقة او غيرها فتدبر ؟

— فظاهر لك ان ناصبه مطلق ما وقع فيه (مظهراً كان كما تقدم) في قوله : كهنا امكت ازمنا (والا) أي وان لم يكن الواقع فيه مظهراً (فأنوه مقدراً) جوازاً (نحو) قولك (فرسخاً من قال كم سرت) تقديره سرت فرسخاً .

ويجب حذف العامل فيه في مواضع لم يذكرها الشارح هنا لأنها ذكرت في أبواب متفرقة : منها اذا وقع الظرف خبراً وقد تقدم هذا في باب المبتدأ والخبر في قوله وآخروا بطرف الخبر .

ومنها اذا وقع الظرف صلة وقد تقدم في باب الموصولات في قوله وجملة أو شبهها الذي وصل .

ومنها اذا وقع الظرف صفة وقد ذكره الشارح في باب النعت في شرح قول الناظم فاعطيت ما اعطيته خبراً .

ومنها اذا وقع الظرف حالاً وقد ذكره الشارح في شرح قوله وموضع الحال يجيء جملة .

ومنها اذا وقع الظرف مشغولاً عنه العامل ويمكن استخراجـه من احكام باب الاشتغال نحو يوم الجمعة ساقت فيه ذالعامل في هذه الموضع مخدوف وجوياً ثلاثة يلزم الجمع بين العوض والموضع والعامل المخدوف فيها اما فعل او وصف الا في الصلة لان العامل فيها فعل لا غير لان صلة غير اللاتكون الا جملة والوصف مع معموله ليس بجملة كما اشير اليه سابقاً .

(وكل وقت سواء كان مبهمـاً) وهو ما لا حد له ينتهي به كالمين والساعة اللغوية والزمان والوقت والضابط فيه ان لا يقع جواباً لمقـ ولا لكم (او مختصـاً) وهو ماله حد ينتهي به وحد ينتهي اليه نحو : اليوم والاسبوع والشهر والسنة والقرن والساعة المتعارفة والضابط فيه وقوعـه جواباً لاحـد المسؤولين المذكورين (قابل ذاك النصب اي) النصب بتقديرـ في الواقع فيه ولنعم ما قيل بالفارسي :

(ظرف زمان مبهم ومحدود وي) (قابل نصيبيت بتقدير في)
 (وأستثنى) المصنف (منه) أي من ظرف الزمان المختص (في نكتة
 على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ) وسيجيئ وجه الاستثناء في باب
 حروف الجر عند قوله ومنذ اسمان حيث رفعا (وما يقبله) أي
 النصب بالواقع فيه (المكان الا إن كان مبهما) ولهم في بيان معنى الابهام
 في المكان تعبيرات .

منها انه ما لا وجود له منفردا نحو خلف وقدام فان كل واحد
 منها ينقلب الى الآخر بانقلابك في الجلوس أو القيام وينعدمان بذها بك
 من ذاك المكان بل يمكن أن يكون جهة واحدة خلفا لك وقداما لغيرك
 ويمينا ثالثاً ويساراًرابعاً وتحتها خامساً فوقاً السادس ولكن في انقلاب
 الاخرين كلام يذكر في محله .

ومنها انه ما يختلف باختلاف الكائن ولعمري هذا راجع الى ما
 قبله بل هو عينه بعبارة أخرى .

ومنها انه ما لا أمد له معلوم نحو امامك فانه اسم لقدمتك الى
 آخر الارض فانه يتناول جميع ما يقابل وجهك الى انقطاع الارض فلا
 يعلم في جلس زيد امامك انه في اي قطعة من الارض جلس فيكون
 مبهماً ويأتي بيانه بعبارة اخرى عن قريب .

ومنها ما ذكره الشارح بقوله (بأن افتقر الى غيره في بيان صورة
 مسماه) وبعبارة اخرى ما لا تعرف حقيقته ولا تعين بنفسه بل بما
 يضاف اليه مثلاً لو قلت ضربت زيداً امام بدون القرية على المضاد
 اليه لا يعرف ولا يعين المكان الذي ضربت فيه زيداً أصلاً بخلافه لو
 قلت امام الامير أو كانت القرية على ان المضاف اليه المحذوف هو الامير فانه

يحصل معرفة ما بالمكان الذي ضربت فيه زيداً الوجه في كون الزمان بقسميه قابلاً للنصب على الظرفية دون المكان لأن المبهم من الزمان جزء من مدلول الفعل كما تقدم في المفعول المطلق في قوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن فيصبح انتصابه بالفعل وشبهه بلا واسطة كالمصدر وحمل الزمان المختص عليه لاشراكهما في الزمانية وكذلك حمل المكان المبهم على الزمان المبهم لاشراكهما في وصف الابهام بخلاف المكان المختص فانه لا يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتاً وصفة و قريب بما ذكرنا ما قيل في ذلك ان الفعل يدل على الزمان بالتضمن وعلى المكان بالالتزام لأن كل فعل لابد فيه من ان يكون وقوعه في مكان والدلالة التضمنية اقوى من الدلالة الالتزامية فلذلك عمل الفعل في الزمان بنوعيه المبهم والمختص ولم يعمل في المكان الا في المبهم منه لكونه دالاً عليه في الجملة بخلاف المختص منه فان الفعل لا يدل عليه أصلاً الا اذا كان المكان المختص مأخوذاً من مادته فانه يعمل فيه كما سيجيء عن قريب لأنه يقوى لاشراكه معه في المادة نحو رمي زيد .

فتحصل عما تقدم ان المكان لا يقبل النصب الا اذا كان مبهماً ولنعم ما قيل أيضاً بالفارسي :

ليك مكان انيقه معين بود چاره در او نیست بجز ذکر في او كان مختصاً مشتقاً من مادة الفعل العامل فيه اما المكان المبهم (نحو الجهات الست وهو الفوق وتحت وخلف وامام ويمين ويسار) وما رادفها من الالفاظ كقدم ووراء ونحوهما وان اختفت وانها حكم بابها فان امام زيد مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع

الارض بل اخر تلك الجهة فيكون مبهمما وقس عليه سائر الجهات واما وجه كونها ستة فامر ان على ما في المبدي عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان يحيط به الجثمان عليهم اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب الذي هو الاقوى في الغائب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يحاذى وجهه قداما ومقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوا ما ذكرت وقفت اوهامهم على هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفرق ما يلي ظهورها بالطبع والتحت ما مقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاصي فهو ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقطعة على زوايا قوائم وكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو قائم بالنفق والتحت وطرفها الامتداد العرضي يسميهما باعتبار عرض قامته باليمن والشمال وطرفها الامتداد العميق يسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدم والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار العامي مع زيادة هي تقاطع الابعاد على قوائم ولاشك ان العامة غافلون عنها وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها انتهى .

(وما اشبهها) اي الجهات الست (كجانب وناحية والمقادير) المساحتية لا الوزنية والزمانية والكمالية (كالميل والفرسخ والبريد) وهو اربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف ذراع بذراع انسان عادي وقد تقدم ان المكان المختص يقع مفعولا فيه ان كان مشتقا من مادة العامل واليه أشار بقوله (والا ان كان من ما صيغ) اي اشتقت (من الفعل اي

من مادته كمرمى من رمي وشرط كون ذا مقىساً) نصبه (ان يقع ظرفاً لما اي لفعل في أصله اي المروف الاصلية معه اجتماع) حاصله ان يكون ناصبه من لفظه (كجلست مجلس زيد ورميit مرماه فان لم يقع كذلك) اي لم يكن عامله من لفظه (كان) نصبه (شاداً يسمع كقولهم هو عمرو مزجر الكلب) معناه ان عمراً بعيد كبعد المكان الذي يزجر اليه الكلب ويراد بهذا ذم عمرو .

وفي كتاب ثمار القلوب يقال فلان بمزجر الكلب وفي صف النعال اذا كان بالبعد من مجلس الناس ثم قال وفي كتاب المبهج الكريم في مركز القلب واللثيم بمزجر الكلب انتهى .

(و) كقولهم (عبد الله مناط الثريا) معناه ان عبد الله في مكان بعيد بحيث لا يقدر احد ان يصل اليه وهذا كنایة عن كونه في نهاية الشرف والرفة وكقولهم (هو مني مقعد القابلة) معناه انه قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة وهذا كنایة عن كمال المحبة والاتصال بينهما والتقدير استقر او مستقر في مزجر الكلب وفي مناط الثريا وفي مقعد المقابلة قال الرضي ان المكان يستعمل قياساً في تعين القرب او البعد وما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخائن وهو من مناط الثريا اي بعيد ثم قال ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار يجعله ظرفاً اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى انتهى .

(وغير ما ذكر من الامكنة لا يقبل الظرفية كالدار والمسجد والسوق والطريق) ويعلم الوجه فيها بما تقدم .

(وما يرى ظرفاً) اصطلاحياً (وغير ظرف كان يرى مبتدأ او خبراً او فاعلاً او مفعولاً او مضاداً اليه نحو يوم وشهر فذاك ذو تصرف) يسمى (في العرف) اي في الاصطلاح (و) ما يسمى (غير ذي التصرف) هو (الذي لزم ظرفية) اصطلاحية (فقط) لاستفراغ الماضي (وعوض) لاستفراغ المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي نحو ما فعلته قط ولا افعله عوض ومعنى الاول ما فعلته منذ خلقني الله الى الان ومعنى الثاني لا افعله منذ الان الى اخر عمري وهما مبنيان للتضمين معنى من والي وبنية قط على الحركة لالقاء الساكنين وكانت ضمة حملاً على قبل وبعد وعوض يبني على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضاداً والا فينصب بالفتحة اعراباً (او) لزム (شبهها كالجر بالحرف كعند ولدى) فانهما لا يشترجان من الظرفية الا اذا جرا بمن الجارة (ومن الكلم بيان للذى) وهو خبر لغير ذي التصرف .

(وقد يتوب) بقلة (عن ظرف مكان مصدر كان) في الأصل (مضاداً اليه) الظرف (فحذف) الظرف المضاف (واقيم هو) اي المصدر المضاف اليه (مقامه) اي مقام الظرف (نحو جلست قرب زيد) اصله مكان قرب زيد فحذف الظرف وهو المكان واقيم المصدر وهو القرب مقامه (وذاك) اي نيابة المصدر (في ظرف الزمان يكثر نحو انتظره صلة العصر) اي وقت صلة العصر فحذف الوقت وهو ظرف زمان واقيم الصلة وهو مصدر مقامه (و) نحو (امهلتني نحر جزورين) اي مدة نحر جزورين فحذف الظرف وهو المدة واقيم المصدر وهو النحر مقامه ووجه القلة في نيابة المصدر عن ظرف المكان والكثرة في نيابة المصدر عن ظرف الزمان ما تقدم من دلالة الفعل على المكان التزاماً وعلى الزمان

تضمننا قال في التصريح وإنما كان ذلك كثيراً في ظروف الزمان وقليلًا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه إلا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصفته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ولم يقع في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة انتهى (وقد يجعل المصدر ظرفاً) بجازياً (دون تقديره) اي الظرف (ومنه ذكرة الجنين ذكرة امه) برفع ذكرة الاولى على الابتدائية ونصب الثانية على الظرفية من دون تقدير ظرف محذوف .

قال في السفينة في باب الجيم بعده النون قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام قال علي بن ابراهيم القمي في تفسيره الجنين في بطنه امه اذا اوبراوا شعر قد كاتنه ذكرة امه فذلك الذي عناء الله وفي الدعائم عن الصادق ع مثله بزيادة قوله وان لم يشعر ولم يؤبر فلا يؤكل ثم اعلم ان قوله ذكرة الجنين ذكرة امه مما روت له المخاضة والعامة واختلفوا في تفسيره وال الصحيح ان ذكرة الثانية مرفوعة خيراً عن الاول فتنحصر ذكاته في ذكاتها لوجوب انحصر المبتدء في خبره ومن نصبهما كان التقدير ذكاتها كذلك امه فلا بد عنده من ذبح الجنين اذا خرج حيا انتهى ثم ذكر في باب النون بعده العين ما يناسب المقام فراجع ان شئت .

(وقد يقام اسم عين مضارف اليه) المضارف اليه (الزمان مقامه نحو لا اكلمك هبية بن قيس) بنصب هبية (اي مدة غيبته) اي هبية فمحذف المدة المضافة الى الغيبة المضافة الى هبية واقيم هبية مقامها

اى مقام المدة لكن بعد اقامة الغيبة مقام المدة ومحذفها اي الغيبة
فتذهب جدا .

المفعول معه

(الخامس من المفاعيل المفعول معه)

(واخره عنها) اي عن بقية المفاعيل اي عن الاربعة المتقدمة (الاختلافهم فيه هل هو قياسي) ام لا بل هو سماعي (دون غيره) فانه لا خلاف في غيره من المفاعيل انه قياسي وان اختلفوا في بعض افرادها من حيث القياسية والسمعية كقولهم : هو مني مقدم القابلة ونحوه فقيل انه قياسي خلافا للجمود لانه عندهم سماعي (ولوصول العامل اليه بواسطة حرف) ظاهر (دون غيره) فخرج بقيمة ظاهر المعمول فيه والمعمول معه على رأى المصنف واما على رأى ابن الحاجب فاخراجهما يعتمد الى مزيد تكلف ولا حاجة اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه (ينصب اسم قالي الواو التي بمعنى: مع التالية لجملة ذات فعل او) ذات (اسم فيه معناه وحروفه حال كونه مفعولاً معه) .

فخرج بقوله : اسم الفعل نحو تشرب في قوله لا تأكل السمك
وتشرب اللبن وان نصبه بـان المصدرية المقدرة وأولته بال المصدر لأن
الاسم المؤول لا يسمى مفعولا معه وان كانت الواو الداخلة عليه بمعنى
مع ومثله تظهر في لا تكن جلدا وظهور الجزع كما تأتي في نواصـب الفعل
المضارع في قوله :

والواو كالفاء ان تقدِّم مفهوم مع كلا تكن جلدا وتنظر الجزع

ويجوز في هذا الفعل الواقع بعد هذا الواو ثلاثة اوجه .

الاول : الجزم فتكون الواو عاطفة تقييد التشريح بين الفعلين في

الاعراب وفي النهي فيكون كل واحد منها منهما اجتماع مع الاخر اما

الثاني : النصب فيكون الواو للمعية فتفييد النهي عنهمما مجتمعما لامنفردا

فيصيير المعنى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن ولا تخرج الواو حينئذ
عن كونها عاطفة .

الثالث : الرفع فيكون الواو للاستينافية فتفييد اباحة شرب اللبن

مع بقاء النهي عن اكل السمك بحاله واعلم ان الفرق بين حالتي الجزم
والنصب ان العطف على الاول من عطف الفعل على الفعل وعلى الثاني

من عطف الاسم المؤول على الاسم المتضيد من الفعل السابق لئلا يلزم
عطف المصدر على الفعل فانه غير جائز عند المحققين كما يظهر بالتأمل

في قوله في آخر باب عطف النسق :

واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا

فيصيير حاصل المعنى لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن؛ وقس

عليه قولنا لا تكن جلدا وتنظر الجزع حرفا بحرف واعلم ان بعضهم
قدر في حالة الرفع مبتدأ وقال التقدير وانت تشرب اللبن فتنقلب الواو

حينئذ من الاستينافية الى الحالية فتأمل .

وخرج ايضا بقوله : اسم الجملة بعد الواو نحو سرت والشمس طالعة

لأن الجملة لا تقع مفعولا معه الا عند بعض فالجملة حالية او استينافية

على الاختلاف فيها حينئذ .

وخرج بقوله : قالي الواو قالي لفظ مع نحو جئت مع زيد فان زيد

حييند بجور و مضاد إليه لامفعول معه ..

وخرج بقوله بمعنى مع تالي وأو لا تكون بمعنى مع بل تكون للتشريك في الأعراب والحكم نحو ضربت زيداً وعمراً قبله أو بعده أو معه فان عمروا في كل واحدة من الصورة الثلاث حتى في الصورة التي يراد بها المعية ليس مفعولاً معه بل هو معطوف على زيداً ولو او حبيئن عاطفة كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

فاعطف يا و سابقاً ولا حقاً في الحكم او مصاحباً موافقاً

وخرج بقوله : التالية الجملة التالية لمفرد نحو كل رجل وضيئته برفع ضيئعة عطفاً على كل فالضيئعة ليست مفعولاً معه لعدم تقدم الجملة إلا عند بعض .

وخرج بقوله : ذات فعل إلى آخره نحو هذا لك وزيد بناء على جواز مثل هذا كما يأتي في باب عطف النسق في قوله :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً اذ قد اتي في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

وينبغي زيادة قيد الفضلة ليخرج عمرو من تشارك زيد وعمرو وليس بهم خروجه بقيد الحبيبة وقرينة المقام كما قيل بذلك في غير المقام كتعريف الدلالات الثلاث ونحوه فتامل .

ويشمل هذا التعريف لما كان المفعول معه غير مشارك لما قبله في الفعل (ومثال ذلك موجود في نحو سيرى والطريق مسرعة) ونحو استوى الماء والخشب لأن الطريق مفعول معه ولا يشارك المخاطبة في السير وكذلك الخشب مفعول معه ولا تشارك الماء في الارتفاع والاستواء ولا يحتاج الكلام إلى التكلفات التي ارتكبها بعض ظنا منه أنه لا يجوز ان

يكون ما بعد الواو مفعولاً معه الا اذا كان بحيث يصح اشتراكه مع ما قبلها في الفعل وهذا الظن فاسد لأنه قد ورد عنهم مالا يصح فيه الاشتراك الا بالتاويل والتلطف وكلاهما خلاف الاصل والمستند نفس المثالين وليس هذا بمصادره كما توهם بل القول بالتاويل والتلطف مصادرة بل دور والمراد من التاويل ما يظهر من قول البيانيين في نحو طريقسائر ان السير مسند الى الطريق مجازا كما صرخ بذلك في الكشاف في تفسير قوله تعالى ختم الله على قلوبهم فراجع ان شئت واختلفوا في ناصب المفعول معه فقال المصنف (بما من الفعل) المذكور كالمثال المذكور وقد يكون مقدراً كما يأتي عن قريب بيانه في كيف انت وقصة من الزيد (وشبهه) نحو انا سائر والطريق ونحو حسبك وزيدا درهم اي كافيتك وزيدا درهم (ذا النصب) اي نصب تالي الواو (لا بالواو في القول الاحق بالتجريح الذي نص عليه سيبويه) واستدل لذلك بانفصال الضمير بعد الواو نحو جلست واياك فلو كان النصب بالواو لوجب اتصال الضمير بها فقيل : وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك وفيك فلما لم يقع الضمير بعد الواو الا منفصل اعلم انها غير عاملة وان النصب بعدها بما سبق من الفعل وشبهه .

(وقال الجرجاني) ان ذاك نصب (بالواو) واستدل له بان الاعراب ما جاء به لبيان مقتضى العامل والمقتضى للمعية هنا الواو لا ما سبق من الفعل وشبهه فالعامل هو الواو ورد هذا بما استدل للقول الاول ورد هذا الرد بان هذه الواو حملت على الواو العاطفة التي هي اصلها نحو ولقد وصينا الذين اتوا الكتاب من قبلكم واياكم واستدل له ايضا بان الواو المعية مختص بالاسم كما علم ذلك من التعريف وما يختص

بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل فيه بخلاف ما كان كالجزء منه كالالف واللام فانه لا يعمل ورد ذلك اولاً : بعدم الاطراد فان لام الابتداء ونحوها مختص بالاسم ولا يعمل فيه وثانياً بان الحرف المختص بالاسم ان يعمل يعمل الجر لا غيره الا ان يمنع مانع من عمل الجر كما سبق في اسم لاء نفي الجنس واما الحروف المشبوبة بالفعل ونحوها فانها ليست من مختصات الاسم بل هي من مختصات الجملة فتامل (و) قال (الزجاج) ان ذاك النصب (بفعل مضمر) اعم من جميع الافعال مشتق من الملابة مثلاً يقدر في استوى الماء والخشبة لابس الماء الخشبية وفي جئت وزيداً لابست زيداً ورد بأنه يوجب كون المفعول معه مفعولاً به . وقال بعض اخر ان الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما او اوا لما قبلها في اسناد الحكم السابق ورد ذلك بان المخالفة لو كانت تقتضي ذلك لجاز النصب في نحو ما قام زيد بل عمر فتامل . (وفهم من قوله سبق انه) اي المفعول معه (لا يتقدم عليه) اي على الناصب (وهو كذلك بلا خلاف) يعتمد به والا ففي المسألة خلاف ظاهر واستدل المخالف بدليلين :

الاول : ما استدل به المجمعون على عدم التقدم وهو ان المفعول معه يشبه المعطوف بالاو لأن اصل او المعيية او العطف والمعطوف بالاو يجوز تقديمها على المعطوف كما ثبت في علم المعاني ومثل له يقول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فقدم : رحمة الله وهو معطوف بالاو على المعطوف عليه وهو السلام والشيء اذا اشبه الشيء اخذ حكمه فيجوز تقديم المفعول معه كالمعطوف بالاو الثاني : انه ورد عن العرب المؤثوق بعربيتهم المحتج بكلامهم في اثبات

أمثال هذه القواعد تقديم نفس المتنازع فيه اعني المفعول معه كقول الشاعر وهو من المختضرمين :

جمعت وفحشا غيبة ونسمة ثلث خصال لست عنها بمرعوي
والاصل ؛ نسمة وفحشا ؛ وكقول الشاعر الآخر وهو من شعراء الحماسة : اكتنيه حين انادي لا كرمه ولا القبه والسوءة اللقبا
والاصل ؛ اللقبا والسوءة ؛ ورد الاول ؛ بأنه لا نسلم ان المعطوف يجوز ان يتقدم على المعطوف عليه لأن كونه تابعاً يوجب امتلاعه كما بين ذلك في علم المعاني واما البيت فضرورة او مؤل .

ورد الثاني ؛ بان البيتين بعد تسليم صحة الرواية يجوز ان تكون الواو فيما للعطف والتقديم للضرورة واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال وبعد في المقام ابحاث شريفة فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بمراجعة كلام التفتازاني في المطول .

(وان قلت قد روی النصب بعد ما استفهم او كيف نحو ما انت وزيداً و) نحو (كيف انت وقصة من ثريد فبطل ما قرر من انه لابد) في النصب من (ان يسبقه فعل او شبهه فالجواب) عن ذلك بوجهين الاول (ان اكثراهم) اي العرب (يرفعه) اي زيداً في المثال الاول ونحوه و : قصة في المثال الثاني ونحوه على ان يكون معطوفاً على ما بعد ما وكيف (و) الثاني انه (قد نصب هذا بفعل) او وصف مشتق (من كون مضمر بعض العرب فتقديره ما تكون وزيداً) او ما كائن انت وزيداً (و) كيف تكون وقصة من ثريد) او كيف كائن انت وقصة من ثريد . والاسم الواقع بعد الواو خمسة اقسام لا اربعة كما توهمه الشارح لأن قول الناظم او اعتقاد اضمار عامل تصب قسم برأسه اذ لا يجوز

فيه العطف ولا النصب كما سنتين :

القسم الاول : ما ذكره بقوله (والطف ان يمكن بلا ضعف فيه) لفظا اي ما تقتضيه قواعد النحو ولا معنا اي ما تقتضيه صحة المعنى وسيجيء مثال كلا الصنفين في القسم الثاني (احق من النصب على المفعوليـه : نحو : كنت أنا وزيد كالاخوـين) : فعطف زيد : على الضمير المتصل المرفوع احق من نصبه مفعولا معه لأن العطف يمكن للفصل بالمنفصل والتشربك في الحكم أولى لأنه الاصل في الواو ، وكذلك : جاء زيد وعمرو : فعطف عمرو أولى من نصبه لعدم المانع من العطف لا لفظا ولا معنا .

القسم الثاني : ما ذكره بقوله (والنـصب على المـفعوليـة مختار عند المـصنـف لـدى ضـعـف عـطـف النـسـق) اما لـفـظـا (نحو جـشتـ وزـيدـا) فـعـطفـ زـيدـاـ عـلـى الضـمـير ضـعـيفـ من جـهـةـ قـوـاعـدـ النـحـوـ لـأـنـهـ لـاـ يـحـسـنـ الـعـطـفـ عـلـى الضـمـير المرـفـوعـ المتـصـلـ الاـ بـعـدـ توـكـيـدـهـ بـمـنـفـصـلـ اوـ فـاـصـلـ ماـ كـمـاـ سـيـاتـيـ فـيـ بـابـ عـطـفـ النـسـقـ عـنـدـ قولـهـ :

عطفت فاصل بالضمير المنفصل
وان على ضمير رفع متصل او فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقاد

واما معنا نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها اذ لو عطف الفصيل على الناقة لصار المعنى ان الرضاع يوجد بمجرد تركهما ولو في مكانين بان تكون الناقة في مكان والفصيل في مكان آخر وهذا المعنى غير صحيح فلا بد حينئذ من تصحيح الكلام بان يقال ان التقدير لو تركت الناقة وتركـتـ فـصـيـلـهاـ لـرـضـعـتـهاـ فـيـقـدـرـ تـرـضـعـهـاـ لـتـصـحـحـ الـكـلـامـ وـمـعـنىـ

ترضى بها تتمكن من رضاعها ولو نصب الفصيل على انه مفعول معه انصار المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لأن واو المعية تدل على الاجتماع كلفظ مع كما يجيء في باب الاضافة فيصح الكلام ويؤدي المقصود من دون تكلف وتقدير كان في العطف فالتكلف الذي كان في العطف جعله ضعيفاً معنا فالنصب اول وهو اختيار عند المصنف لسلامته من الضعف ولكن لا يخفى انه لا بد في صحة المعنى من اتحاد الزمان ايضاً لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يررض الناقة ولدهما وهو واضح .

(وأوجهه) اي النصب على المفعول معه (السيرا في نباء على قاعدته ان كل ثان كان مؤثراً) بفتح التاء (لأول اي مسبباً) ومعلولاً (له) اي للاول (لا يجوز فيه الا النصب) على المفعول معه (اذ قوله جئت وزيداً ممناه كنت السبب في مجئه) بعثيث لوم اكتن انا لما جاء .

القسم الثالث : ما ذكره بقوله (والنصب على المفعولية ان امكن ولم يجز العطف مانع) لفظاً (يجب نحو مالك وزيداً بالنصب) اي نصب زيد على المفعول معه (لأن عطفه على الكاف لا يجوز) في صنعة النحو (اذ لا يعطف على ضمير الجر الا باعادة الجار قوله في شرح الكافية) (و) لكن (سياتي) في هذا الكتاب (في باب العطف اختيار جوازه) في قوله :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً اذ قد اتي في النظم والنثر الصحيح مثبتاً
او لم يجز العطف معنا وان لم يكن في الكلام مانع لفظاً نحو مات
زيد وطلع الشمس فلا مانع صنعة من عطف طلوع الشمس على زيد

وهو واضح لكنه لا يجوز معنى لأن العطف يقتضي التشيرك في المعنى والظلوع لا يمكن انتصافه بالموت .

القسم الرابع : ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه ولا يجوز شيء منها والى هذا القسم اشار بقوله (او اعتقاد اذا لم يمكن النصب على المفعولية) ايضا اي على المفعول معه (اضمار عامل ناصب) مناسب (له) ليصح المعنى تصب (نحو علقتها تبنا وماء باردا) فلا يجوز في ماء العطف ولا المفعول معه اما العطف فلعدم المشاركة لأن الماء لا يشارك التين في التعليف كما هو واضح عند اهله واما المفعول معه فلأن الماء لا يصاحب التين المعلوم لأن سقي الماء يقدم على تعريف التين او يؤخر وذلك ايضا معلوم عند اهله فيقدر للماء ناصب مخدوف معطوف على الفعل المذكور (اي وستقيتها) ماء باردا فيصح المعنى من دون ان يجعل ماء معطوفا على التين او يجعل مفعولا معه لفساد المعنى في كلتا الصورتين قيل في احديهما من حيث القواعد النحوية وفي الاخرى من حيث المعنى على حسب ما فصلنا فتامل .

القسم الخامس : ما ذكره الشارح بقوله (تتمه يجب العطف ان لم يجز النصب نحو تشارك زيد وعمرو لافتقاره) اي باب التفاعل (الى فاعلين) بمادته بل بهيئته كما بين في علم الصرف ويجب النصب ايضا في نحو ضربت زيدا وعمرا لأن الاصل في هذا الواو كما اشرنا اليه العطف وانما يعدل عنه للنص على المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التفصيص بالنصب على المعية والمصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى (فالاقسام حينئذ) خمسة كما بيانا لا (أربعة) كما زعم الشارح الأولى (راجح العطف) (و) الثاني (واجبه) اي

واجب العطف وهو القسم الخامس الذي ذكره الشارح بقوله تتمة
 (و) الثالث (راجح النصب) وهو الذي ذكره المصنف قسما ثانيا
 (و) الرابع (واجبه) اي واجب النصب وهو الذي ذكره المصنف
 قسما رابعا ولا يخفى عليك وجه ذكرها مشوشا فانه يعرف بادنى تأمل

الاستثناء

(هذه خاتمة المفاعيل) عند الجمود (وعقبها المصنف بما هو مفعول
 في المعنى فقال : الاستثناء وهو اخراج بالا) غير صفة (او احدى اخواتها
 حقيقة او حكما من متعدد) .

وانما قيدنا : الا بكونها غير صفة لأن الواقع بعد الا التي للصفة
 ليس مستثنى ولا هي من ادات الاستثناء نحو لو كان فيهما الله الا الله
 لفسدتا فالا في الآية صفة لا الله نقل اعرابها الى ما بعدها كما نقل اعراب
 ال المؤولة الاسمية الى ما بعدها في نحو جاءني الصارب زيدا كما
 مر في المؤولات عند قوله وصفة صريحة صلة الـ ولبيست الا في الآية
 اداة الاستثناء لتعذر الاستثناء فيها لعدم دخول الله تعالى في آلية يقينا
 ليكون المستثنى متصلا فلم يتحقق الدخول وهو شرط في صحة الاستثناء
 المتصل وعدم خروج الله عنها ليصير منقطعها على ان وجود الاستثناء المنقطع
 في فصح الكلام اول الكلام ولأنه لو جعلت : الا ، اداة الاستثناء لصار
 معنى الآية حينئذ لو كان فيهما آلية خارج عنها الله لفسدتا وهذا المعنى
 لا يدل الا على انه ليس فيما آلية خارج عنها الله وبهذا لا يثبت الوحدانية
 المقصودة من الآية لأن هذا المعنى لا ينفي احتمال ان يكون حينئذ

فيهما آلة غير خارج عنها الله بخلاف ما اذا كانت الا صفة لآلة بمعنى غير فانها تدل على انه ليس فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة موصوفة بانها غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة لأن التعدد يستلزم المعايرة والمعنى حينئذ ينفيها فيثبت الوحدانية المقصودة من الآية والاحتمالات في قوله حقيقة او حكما ثلاثة :

الأول : ان المراد منها بيان قسمى الالخاراج فالاول اشارة الى الالخاراج من كلام موجب نحو جاءني القوم الا زيدا فزيدا خارج عن القوم حقيقة لأنه لو لا الاستثناء لكان داخلا في القوم عند نسبة المجرى اليهم لأنه من جملة القوم والثاني اشارة الى الالخاراج من كلام غير موجب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فليس زيدا خارجا عنهم الا حكما اذ ليس للقوم حينئذ بجهة حتى يدخل زيد فيهم عند اسناده اليهم وهذا الاحتمال هو الذي يظهر من كلام اكثرهم .

الثاني ! ان المراد منها بيان قسمى المستثنى فالاول يكون اشارة الى الاستثناء المتصل نحو جاءني القوم الا زيدا ; والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المنفصل اي المنقطع نحو جاءني القوم الا حمارا والوجه فيما حينئذ ظاهر وهذا هو الذي يظهر من كلام بعض المحققين .

والثالث : وهو أبعد الاحتمالات ان المراد بيان قسمى الاستثناء فالاول يكون اشارة الى الاستثناء التام نحو جاءني القوم الا زيدا والثاني يكون اشارة الى الاستثناء المفرغ نحو ! ما جاءني الا زيد وهو الذي توهمه بعض ودفمه واضح .

وفي المقام احتمال رابع وهو ان يكون المراد منها بيان قسمى المتعدد فالاول يكون اشارة الى المتعدد الحقيقى نحو جاءني القوم الا زيدا :

والثاني يكون اشارة الى المتعدد الحكمي كالمصدر الذي يقع مستثنى منه للمفعول المطلق الذي وقع مستثنى نحو ان نظن الا ظنا حيث يقدرون المستثنى منه مصدرا قابلا للشدة والضعف ونحوهما ويجعلون المفعول المطلق الواقع بعد الا قسما منها دفعا للزوم استثناء الشيء عن نفسه وقد بين هذا في علم المعاني وفي بعض كتب النحو مفصلا فعليك بمراجعتهما .

والاستثناء اما بالا او بغيرها من الادات وفي الصورتين اما تام وفي جميع الصور الاربع اما في كلام موجب او غير موجب وفي جميع هذه الصور المستثنى اما متعدد واما غير متعدد واما مقدم واما مؤخر اما متصل واما منقطع وفي جميع هذه الصور : الا اما مكرر واما غير مكرر واما ذات توكييد واما غير ذات توكييد وفي جميع هذه الصور اما يمكن استثناء كل مستثنى عما قبله واما لا يمكن فيحصل من ضرب كل سابق في لاحقه خمسة واثني عشر قسما بعضها صحيح وبعضها باطل وبعضها مجرد تصور مثلا كون المستثنى بافعال الاستثناء منقطعا باطل وكون المستثنى في المفرغ مقدما مجرد تصور فعليك بمعرفة الصحيح والباطل وما لا وجود له الا تصورا لأن المصنف يبين احكام الصحيح من هذه الاقسام فيبين ان بعضها منصوب وبعضها مرفوع وبعضها مجرور على تفصيل يذكر في المباحث الآتية :

(ما استثنى الا مع تمام) بان يذكر المستثنى منه (وايجاب) اي مع كون الكلام موجبا (يتتصب) وجوبا عند الجميع سواء كان متصلة او منقطعا ثم انهم اختلفوا فيما يتتصب به على اقوال ثمانية :
الاول : انه يتتصب بنفس الا واختار المصنف هنا هذا القول كما

يظهر من قوله بعد عدة أبيات :

والغ الا ذات توكيـد كلا تمرد بهـم الا الفـى الا العـلـى
والـيـه اـشـارـ الشـارـح يـقـولـه (بـها عـنـدـ المـصـنـفـ) .

(و) الثـانـي انه يـنتـصـبـ (بـما قـبـلـهـاـ)ـ من فـعـلـ وـشـبـهـهـ بـواسـطـةـ الاـ
فيـكـونـ الاـ كـالـخـرـوفـ الـجـارـةـ الـمـعـدـيـةـ لـلـفـعـلـ الـلـازـمـ وـهـذـاـ هوـ الـمـرـادـ ماـ ذـكـرـهـ
فيـ وـجـهـ التـاـخـيـرـ مـنـ انـ وـصـوـلـ الـعـاـمـلـ الـيـهـ بـواسـطـةـ حـرـفـ وـهـذـاـ القـوـلـ
هوـ الـمـخـتـارـ (عـنـدـ السـيـرـافـيـ) .

والـثـالـثـ : انه يـنتـصـبـ بـما قـبـلـهـاـ من فـعـلـ وـشـبـهـهـ بلاـ وـاسـطـةـ الاـ وـنـسـبـ
هـذـاـ القـوـلـ الـىـ اـبـنـ خـرـوفـ .

(و) الـرـابـعـ : انه يـنتـصـبـ (بـمـقـدـرـ)ـ تـدـلـ عـلـيـهـ الاـ وـهـوـ اـسـتـثـنـيـ وـهـذـاـ
الـقـوـلـ دـوـ المـخـتـارـ (عـنـدـ الزـجاجـ)ـ هـذـاـ هوـ الـاـقـوـالـ الـىـ ذـكـرـهـ الشـارـحـ
هـنـاـ بـنـاءـ عـلـىـ شـمـولـ قـوـلـهـ بـما قـبـلـهـاـ للـثـانـيـ وـالـثـالـثـ .

الـخـامـسـ : انه يـنتـصـبـ بـتـعـامـيـةـ الـكـلـامـ كـمـاـ يـنتـصـبـ الـتـمـيـزـ بـتـعـامـيـةـ
الـمـيـزـ فـيـ نـحـوـ خـاتـمـ فـضـةـ وـعـشـرـينـ درـهـماـ .

الـسـادـسـ : انه يـنتـصـبـ بـاـنـ المـشـبـهـ بـالـفـعـلـ الـمـفـتوـحةـ الـهـمـزـةـ الـمـحـذـوـفـةـ
هيـ وـخـبـرـهاـ فـيـكـونـ الـمـسـتـثـنـ اـسـمـاـ لـهـاـ فـالـتـقـدـيرـ فـيـ جـاءـنـيـ الـقـوـمـ الاـ زـيـداـ
اـلـاـ انـ زـيـداـ لـمـ يـجـيـءـ فـحـذـفـ انـ وـلـمـ يـجـيـءـ وـبـقـىـ زـيـداـ وـحـدهـ .

الـسـابـعـ : انه يـنتـصـبـ بـعـاـمـلـ مـعـنـوـيـ وـهـوـ مـخـالـفـةـ ماـ بـعـدـ الاـ لـمـ قـبـلـهـاـ
الـثـامـنـ : انـ الاـ مـرـكـبـةـ مـنـ انـ الـمـخـفـفـةـ مـنـ الـمـشـدـدـةـ وـلـاـ النـافـيـةـ الـعـاطـفـهـ
فـاـذـاـ نـصـبـ الـمـسـتـثـنـ فـالـعـاـمـلـ انـ الـمـخـفـفـةـ وـاـذـاـ رـفـعـ الـمـسـتـثـنـ فـالـعـاـمـلـ هوـ
الـعـاطـفـ وـالـنـافـيـةـ اوـ الـعـاـمـلـ فـيـ الـمـسـتـثـنـ مـنـهـ عـلـىـ اـخـتـلـافـ الـاـقـوـالـ فـيـ عـاـمـلـ
الـتـوـابـعـ هلـ هوـ مـعـنـوـيـ اـمـ لـفـظـيـ (ـنـحـوـ فـسـجـدـ الـمـلـائـكـةـ كـلـهـمـ اـجـمـعـونـ الاـ

(ابليس) فيجري في ناصب ابليس كل واحد من الاقوال الثمانية المذكورة ويمكن جعل الآية مثلاً المتصل والمنقطع ولذا لم يمثل الشارح لكل واحد منها على حدة واكتفى في التمثيل بالآية .

(وان وقع) المستثنى بالا بعد (نفي او ما هو كثفي وهو النهي والاستفهام انتخب) فعل أمر لا ماض بجهول فهو (بفتح التاء اتباع ما اتصل للمستثنى منه) حاصله انه يختار جعل المستثنى المتصل تابعاً للمستثنى (في اعرابه) لا في معناه لكن هذا اذا لم يقدم المستثنى على المستثنى منه والا فالمختار النصب كما سيأتي واختلف فيه في انه من اي قسم من التابع فالشارح (على انه بدل منه) اي المستثنى منه (بدل بعض من كل) وأخرون على انه عطف نسق لأن الا عندهم حرف عطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم كلام العاطفة من حيث العطف لفظاً لا معنى كما يجيء في باب عطف النسق في قوله :

واتبعتم لفظاً فحسب بل ولا لكن كلام يبد امره لكن طلا
ويمكن ان يكون القائل بهذا القول من القائلين بتركيب الا كما
أشرنا اليه آنفاً فتامل؟ مثال الواقع بعد النفي (نحو) قوله تعالى
(ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم) فانفسهم مستثنى متصل تابع لشهداء
لفظاً على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد النهي
قوله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) مستثنى متصل تابع
ل احد لفظاً على انه بدل بعض من كل او عطف نسق ومثال الواقع بعد
الاستفهام قوله تعالى (ومن يقْنَطْ من رحمة) ربه(١) (الا الضالون)
(١) وفي بعض النسخ ومن يقْنَطْ من رحمة (الله) الا الضالون وهو
سوه من الكاتب .

فالضالون مستثنى متصل تابع للضمير المستتر في يقنت على انه بدل بعض من كل او عطف نسق (ويجوز) في هذا القسم اي في المستثنى المتصل الواقع بعد النفي و شبهه (النصب) على الاستثناء (قال المصنف وهو) اي النصب على الاستثناء (عربي جيد) ولذا ورد في بعض القراءات نصب انفسهم و امرأتك والضالون في الآيات المذكورة (قال ابن النحاس كل ما جاز فيه الاتباع جاز فيه النصب على الاستثناء ولا (عكس) كلياً اي ليس كل ما جاز فيه النصب على الاستثناء جاز فيه فيه الاتباع ولكن لا يخفى ان بطلان العكس انما هو فيما لم يقول الكلام والا فيجوز العكس ايضاً كلياً قال ابن هشام في القاعدة الاولى من الباب الثامن قد يعطى الشيء حكم ما شبهه في معناه او في لفظه او فيما الى ان قال العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه لم يكونوا منه اي من طالوت بدليل فمن شرب منه اي من النهر فليس مني وقيل الا وما بعده صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازماً لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا انتهى موضع الحاجة من كلامه والغرض من نقل هذا الكلام رفع الاشكال الوارد على الحديث المنقول عن المعموم عليه السلام في فضل البكاء على الحسين عليه السلام وهو كل عين باكية يوم القيمة الا عين بكث على الحسين برفع عين الواقع بعده الا في الكلام الموجب فالحديث الشريف كالأية الشريفة اشكالاً وتأويلاً فالتأويل الاول في الحديث لا يكون عين غير باكية ومسروراً فرحاً يوم القيمة الا عين بكث على الحسين

عليه السلام والتأويل الثاني فيه كل عين باكية يوم القيمة متصف بكونها غير باكية على الحسين عليه السلام هذا على كون الا صفة واما على العطف فالتأويل هكذا كل عين باكية يوم القيمة والعين الباكية عبارة عن عين غير باكية على الحسين والتأويل الثالث ان عين بكت على الحسين مبتدء حذف خبره اي لم تبك ولكن على هذا التأويل يصيير المستثنى منقطعنا والمجملة منصوب الم محل ان لم يقول الكلام بالمعنى والا فيجوز كونها مرفوع الم محل على لغةبني تميم كما سيأتي عن قريب . وقس على هذا الحديث المشهور الناس كلهم هلكى الا العالمون وامثاله قال في المفتاح في جملة كلام له ونشدتك بالله او اقسمت عليك او عزمت عليك الا فعلت كذا مرادهم بما قبل الا ه هنا النفي وهو ما اطلب منك جاز ان تنصب وان تشرك المستثنى في اعراب المستثنى منه ويسمى هذا بدلًا انتهاء .

وإذا تعذر الاتباع على اللفظ لمانع اتبع على الم محل نحو لا الله الا الله فرفع اسم الجلالة تابعاً لم محل اسم لا النافية للجنس لانه في محل رفع بالابداء ولم يحمل على اللفظ لأن الجنسية لا تعمل في المعرفة ولا في الموجب وأعلم ان في هذه الكلمة الطيبة اقوالاً متشتة ووجوهاً متفرقة لا يسع المقام لذكر جميعها فلنقتصر على ما ذكره في شرح خطبة اللمعنة الدمشقية وهذا نصه لا فيها هي النافية للجنس واله اسمها قيل والخبر مخذوف تقديره موجود ويضعف بأنه لا ينفي امكان الله معبد بالحق غيره تعالى لأن الامكان اعم من الموجود وقيل يمكن وفيه ان لا يقتضي وجوده بالفعل وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفي التعدد مطلقاً وذهب المحققون الى عدم الاحتياج الى الخبر وان الا الله مبتدء

وخبره لا الله اذ كان الاصل الله الله فلما اريد المحصر زيد لا والا ومعناه الله الله ومعبود بالحق لاغيره او انها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن الله سوى الله مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة انتهى وهذا الاخير هو الحق كما بياناه في شرح الصمدية .

(وانصب ما انقطع) أي انصب المستثنى المنقطع (وجوبا) عند الحجازيين ولا يجوز عندهم الاتباع اذ لا يتصور فيه حينئذ الا بدل الغلط وهو كما قال البيانيون لا يقع في كلام المتكلم الفصيح لأن الغلط لا يصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر منه بطريق الروية والتفكير فتاملا (نحو ما لهم به من علم اتاباع الظن) بنصب اتاباع الظن لأن الظن ليس من افراد العلم بالمعنى المترافق فهو مستثنى منقطع فيجب نصبه (وعن تميم فيه ابدال وقوع قال شاعرهم) :

(وبلة ليس لها انيس الا اليافير والعيس)
برفع اليافير والعيس لأنها غير ذوات العقول فليست من افراد الأنيس اذ المراد به ذواوا العقول .

هذا الحكم أي وجوب نصب المستثنى في الموجب مطلقا واختياره في المبني وشبهه اذا كان متصلة ووجوبه في المبني اذا كان منقطعا وكل هذه الاحكام انما تجري فيما يكون المستثنى مؤخرا عن المستثنى منه ، واما اذا قدم المستثنى على المستثنى منه فله حكم ذكره بقوله (وغير نصب) مستثنى (سابق على المستثنى منه أي اتاباعه في النفي قد يأتي) عند الحجازيين اذا كان متصلة (كقول حسان) وهو من الحجازيين .

(لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع)

فاتبع النبیون وهو مستثنی متصل قدم على المستثنی منه وهو : شافع (ولكن نصبه اختر ان ورد كقوله) :

(وما لا آل احمد شیعة وما لا مذهب الحق مذهب)
بنصب آل ومذهب الاول وهم مستثنینان مقدمان والمحتار نصبهما هذا حکم المستثنی المقدم في الكلام المفتی ، (ولما) المستثنی المقدم (في الایجاب فلا يجوز) فيه (غير النصب نحو قام الا زیدا القوم) بنصب زیدا وجوبا .

(وان يفرغ سابق) أي ان حذف المستثنی منه من الكلام السابق على (الا) فجینئن يكون الا وجوده كعدمه بالنسبة (لما بعد) الا (اي للعمل فيه) اي فيما بعد والحاصل ان يفرغ سابق اي الكلام بأن يحذف منه المستثنی منه فجینئن (يكن) حکم (ما بعد) الا (كما لو الا عدما فيعرب) ما بعد الا اي المستثنی (على حسب ما يقتضيه ما قبلها) فان كان ما قبلها يتطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يتطلب منصوبا نصب (وذلك) اي المستثنی المفرغ (لا يقع الا بعد نفي او شبهه) ووجهه ما قاله علماء المعانی من انك لو قلت ضربت الا زیدا لكان المعنی انك ضربت جميع الناس الا زیدا وذلك مستحيل (كلام تزد الا فقی) ففی منصوب على حسب اقتضاء ما قبل الا اذا لا تزد يتطلب منصوبا بالمعنى و نحو (لا يتبع الا الهدی) فرفع الهدی لأن ما قبل الا فعل مجهول يتطلب نائب الفاعل (و) نحو (هل ذکر الا الورع فرفع الورع لأن ما قبل الا فعل معلوم يقتضي فاعلا .

فان قلت قد جاء مستثنی المفرغ في الایجاب نحو قوله تعالى وانه لکبيرة الا على المخاشعين وقوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فكيف

قول الشارح وذلك لا يقع الا بعد نفي او شبهه .
 قلت قد اولوا الآيتين وأمثالهما بالنفي ، فقالوا في الآية الاولى ان
 المعنى وانها ليست سهلة الا على الخاشعين ، وفي الثانية ان المعنى لا يريد
 الله الا أن يتم نوره فصح قول الشارح ولا غبار عليه والى توجيه الآية
 يشير بعضهم حيث يقول يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب بشرطين
 الاول أن يكون ما بعد الا فضلة والثاني ان تحصل فائدة نحو قرأت
 الا يوم الجمعة اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم الجمعة لظهور انه لا
 يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او نحو ذلك
 فان كان عمدة او لم تحصل فائدة لم يجز .

(والغ الا ذات توكيده) أى مكرر (وهي التي تلها اسم ماثل لما
 قبلها) معنى بحيث يمكن جعله عطف بيان لما قبلها (أو تلت) الا
 (عاطفها) بحيث يمكن عطف ما بعدها على ما قبلها واذا كانت على أحد
 الوجهين (فاجعلها كالمعدومة) ثم اجعل ما بعد الا الثانية في الصورة
 الاولى عطف بيان او بدلا لما بعد الا الاولى واجعل ما بعد الا الثانية
 في الصورة الثانية عطف نسق على ما بعد الا الاولى مثال الصورة الاولى (كلام
 تمرد بهم الا الفقي الا العلى) والاصل الا الفقي العلى فالعلى عطف بيان
 للفقي او بدل له لأن الا الثانية لم تحدث معنى جديدا لم يكن قبل
 دخولها لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج والفقى والعلى
 اسمان لشخص واحد او لفظان مترادا فان ولو بالالتزام لأن الفتوة وعلوا
 لهم مترادفات غالبا ولا عمل لا لا الثانية بل هي ملغا عن العمل
 والعلى معمول لما يعمل في التابع على اختلاف الأقوال (و) مثال الصورة
 الثانية (كقوله) :

(مالك من شيخك الا عمله الا رسميه والا دمله)

فرسيمه من قسم الصورة الاولى فهو عطف بيان او بدل لعمله و :
عمله معطوف على رسيمه والا فيهما مكررة ملغاًة لأنها لم تخرج شيئاً
ولم تحدث معنى جديداً لأن ما بعدها تابع لما قبلها في الاعراب والخروج .

(وان تكرر الا لا لتوكيده) بل لاحداث معنى جديد لم يكن قبل
دخولها بأن تخرج ما بعدها مثل ما تخرج ما قبلها حاصله ان يكون
كل واحدة من المكررتين او المكررات لاخراج شيء على حدة كالمثال
الاتي لا ان يكون المخرج بكل واحدة منها عين المخرج بالاخرى او
معطوفاً على المخرج بالاخرى كالصورتين المتقدمتين (فمع تفريغ من
المستثنى منه بأن حذف فالتأثير) اي العمل (بالعامل الواقع قبل الادع
في واحد ما بالاستثنى) سواء كان مقتضى العامل في ذلك الواحد النصب
ام الرفع سواء (مقدماً كان) ذلك على بقية المستثنىات (او لا) بأن
كان مؤخر عنها او في اثنائها (وليس) تأثير العامل في الواحد من
المستثنات (عن نصب سواء) اي سوا ذاك الواحد اي بقية المستثنىات
(معنى) وذلك لأن العامل لا يعمل من جهة واحدة في ازيد من معمول
واحد كما بيناه في شرحنا على الصمدية في باب التوابع .

واعلم انا جربنا في شرح هذه الجملة على تركيب خالد لا على تركيب
بعض المحققين من المحشين لأن تركيبه بعيد عن الصواب الا مسألة لغة
ربيعة في الوقف على السكون في لفظ معنى .

مثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه الرفع (نحو ما قام
الا زيد الا عمرا الا بكر) فتركنا العامل ان يؤثر في زيد وهو مقدم
على بقية المستثنىات ومقتضى العامل الرفع وان شئت اترك العامل ان

يؤثر في الثاني او الثالث وهكذا ، ومثال تأثير العامل في الواحد اذا كان مقتضاه النصب نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا الا يكررا فاترك العامل اى يؤثر في واحد من المستثنias النصب وانت بالختيار في ان تجعل ذاك الواحد الاول او الثاني او الثالث ويعرف ذاك الواحد بالقرنية ان احتجنا الى معرفته هذا كله اذا كان الاستثناء مفرغا .

(ودون تفريغ مع التقدم لجميع المستثنias على المستثنى منه نصب الجميع احکم به) اي بالا لا بالعامل (ولا تدع العامل يؤثر في شيء منها نحو قام الا زيدا الا عمرا الا خالدا القوم) فنصب جميع المستثنias المتقدمة على المستثنى منه اعني القوم ، (وانصب لتأخير المستثنias عن المستثنى منه) انصب (كلها غير ما ذكر في قوله وجيء بواحد منها معربا كما لو كان وحده دون زائد عليه فانصبه) اي ذلك الواحد مطلقا سواء كان متصلا او منقطعا حيث يتقتضي ذلك اي اذا كان الكلام موجبا على ما تقدم في اول الباب من قول الناظم ما استثنى الا مع تمام ينتصب وحيثئذ ينتصب بقية المستثنias أيضا (وارفعه حيث يتقتضي ذلك) اي اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى متصلا (على ما تقدم) من قوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتياع ما اتصل وانصب ما انقطع (كلام يفوا الا امره الا علي) (برفع) المستثنى (الاول) وهو امره علي انه بدل من ضمير الجمع اعني الواو في يفوا وأصله ، يفون حذفت نونه بدخول لم (ونصب) المستثنى (الثاني) على لغة ربيعة ويجوز العكس أيضا بأن ترفع الثاني وتنصب الاول هذا اذا كان الكلام غير موجب ، (واما) اذا كان الكلام موجبا فنحو قوله (قاموا الا زيدا الا عمرا الا خالدا بنصب الجميع اذ لو لم يكن الا) المستثنى (الاول

لوجب نصبه) ، حاصل الكلام في المقام ان التكرار لا يوجب الفرق في الحكم من حيث الاعراب فحكم المستثنى مع التكرار مثل حكمه مع عدم التكرار .

(وحكمها اي ما بعد المستثنى الاول من المستثنىات اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض في القصد) اي في الارجاع والادخال (حكم المستثنى الاول) فيثبت لها ما يثبت للمستثنى الاول (فان كان) المستثنى الاول (خارجا بان كان الاول استثناء من موجب فما بعده كذلك) يكون خارجا ففي قوله قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكر الجميع بخارجون لأن الاول بخرج (وان كان) المستثنى الاول (داخلا بان كان استثناء من غير موجب فما بعده كذلك) يكون داخلا ففي قوله ما قام احد الا زيد الا عمر الا بكر الجميع داخلون لأن الاول داخل ، هذا كله اذا لم يمكن استثناء بعض من بعض اي استثناء كل لاحق عن سابقه كالثالثين المذكورين اذ لا يمكن استثناء بكر عن عمرو ولا استثناء عمرو عن زيد .

(فان امكن استثناء بعضها من بعض) بان يكون المستثنىات المكررة من الاعداد ويكون كل عدد لاحق اقل من سابقه ليتمكن ارجاع كل لاحق عن سابقه (نحو) قول المديون حين الا قرار بالدين (له عندي اربعون الا عشرين الا عشرة الا خمسة الا اثنين) فللاستثناء حينئذ طرق مذكورة في المطولات ذكر الشارح اثنين منها :

الاول : انه (استثنى كل واحد) من الاعداد (ما قبله) ففي المثال المذكور يستثنى عشرين من اربعين فيبقى من اربعين عشرون ، ثم يستثنى من العشرين الخارج من الاربعين عشرة ونضم هذه العشرة الى العشرين

الباقي من الأربعين فيصير الباقى ثلاثة ثم يستثنى من هذه العشرة التي ضممناه الى العشرين خمسة فيصير الباقى خمسة وعشرين ثم يستثنى من هذه الخمسة الخارج من العشرة اثنين ونضمها الى الخمسة والعشرين الباقى فيصير الباقى سبعة وعشرين .

الطريق الثاني : ما ذكره بقوله (او اسقط الاوخار) اي المستثنى الاول والثالث وهمما عشرين وخمسة فيصير الباقى من اربعين بعد اسقاطهما خمسة عشر (و) حينئذ (ضم الـ) هذا (الباقى بعد الاسقاط الاشفاع) اي الثاني والرابع وهمما عشرة واثنين (فالمجتمع) من خمسة عشر وعشرة واثنين يصلح سبعة وعشرين و (هو الباقى) من اربعين (بعد الاستثناء قاله) اي الطريق الثاني (في في شرح الكافية) .

الى هنا كان الكلام في اقسام المستثنى بالـ ، واما المباحث الآتية . فالكلام فيها انما يكون في المستثنى بغير الا من ادوات الاستثناء .

(واستثنى بغيره) حاصله انه اذا كان الاستثناء بغير فالمستثنى بمحرر (لضافته) اي غير له اي الى المستثنى (حال كونه) اي نفس غير (معربا بما لمستثنى بالـ نسب) يعني حكم نفس غير من حيث الاعراب حكم مستثنى بالـ (من وجوب نصب) اذا كان الكلام تاماً موجبا نحو جاءني القوم غير زيد بنصب غير وجوها كما تقول جاءني القوم الا زيداً وكذلك ي يجب النصب اذا كان الكلام غير موجب والمستثنى منقطعا نحو ما جاءني القوم غير حمار بنصب غير وجوها كما نصب اتباع الظن وجوها في قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وعن تميم في غير حينئذ ابدال وقع فتقول على لغة تميم ما جاءني القوم غير زيد برفع غير كما رفع شاعرهم اليافير والعيس في البيت

المذكور (و) من (اختياره) اي النصب على الاستثناء (واتباع) على البدل اذا كان المستثنى متصلا سابقا على المستثنى منه وكان الكلام غير موجب نحو ما قام غير زيد القوم برفع غير على البدل كما رفع النبيون في قول حسان على البدل ولكن نصب غير اختر ان ورد كما اختيار نصب ال احمد ومذهب الحق في قول حسان وان كان المستثنى مؤخرا نحو ما قام القوم غير زيد فانتخب اتباع غير على البدل كما قيل لك انتخب اتباع انفسهم وامرأتك والشالون في الآيات الثلاث المذكورة ويجوز النصب ايضا وهو عربي جيد وهكذا قس غير على المستثنى بالا في المستثنى المفرغ وفيما اذا كرر غير لتأكيد او غير تأكيد مع التفريغ دون تفريغ مقدما كان غير او غير مقدم (على) حسب (ما تقدم) من الاحكام والاقسام .

والاصل في استعمال غير ان يوصف بها والموصوف بها اما نكرة محضة نحو جاءنى رجل غير زيد فغير وصف رجل ولا اثر لا صافتها الى المعرفة لانها لا تتعرف بالإضافة او الموصوف بها ما هو معرفة لفظا ونكرة معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المفضوب عليهم فغير المفضوب صفة الذين انعمت لان الموصول الذي صلته غير معهودة نكرة معنى والمعنى عليهم في الآية كذلك لانهم جنس مبهم غير معلوم بعينه وقيل غير تتعرف بالإضافة اذا اضيفت الى أحد الضدين لا ثالث لهما فعلى قوله غير ببدل عن الذين لا صفة (ولكونها موضوعة في الاصل لافادة المغايرة) خرجت في باب الاستثناء عن الصفتية (فشاركت الا في الارجاج) والاستثناء (الذي معناه المغايرة) كما قد تخرج الا عن الاستثناء وتستعمل صفة وقد اشرنا اليه سابقا في باب الضمائر فليراجع

(ولم تكن) غير (متضمنة معناها) اي الا (فلذا لم تبن) الا في بعض الصور كما يأتي في باب الاضافة ، وقيل هي متضمنة معنى الا ولم تبن لعرض التضمن مع لزومها الاضافة .

(ولسوى) وفيها اربع لفاظ ، الاولى (بكسر السين مقصورة) ، الثانية سواه بكسر السين (مددودا) ، (و) الثالثة (سوى بعضها) اي بضم السين (مقصورة) ، (و) الرابعة (سواه بفتحها) اي بفتح السين (مددودا ، اجعل على القول الاصح) من كونها ظرفا متصرفا (ما) اي احكاما (لغير جملة من استثناء واعراب) (بما نسب لمستثنى بالا) فسوى بلغاتها الا ربع كغير في وجوب جر المستثنى بها وفي اعرابها اعراب المستثنى بالا حسب ما فصلناه لك في ما تقدم فلا نعيده (ومقابل الاصح قول سيبويه) ان سوى بلغاتها الاربع غير متصرفة (وانها لا تستعمل الا ظرفا ولا تخرج عنه) اي غير كونه ظرفا (الا في الضرورة ورده المصنف بورودها بجوره بمن في قوله صلى الله عليه وآله وسلم دعوت ربى ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم) وفيه نظر ظاهر (وفاعلا في قوله ولم يبق سوى العدوان دنامهم كما دانوا ومبتدأ في قوله فسواك بایعها وانت المشتري واسماء ليس في قوله) :

(الترك ايلى ليس بيبي وبينها سوى ليلة اني اذا لضبور) وفي جميع ذلك نظر لكونها ضرورة ، (وقال الرمانى انها تستعمل ظرفا غالبا) اي تستعمل مفعولا فيه غالبا (وكغير) يعني اداه للاستثناء (قليلا واختاره ابن هشام) .

(واستثنى ناصبا للمستثنى بليس على انه) اي المستثنى (خبرها واسمها) ضمير (مستتر) فيها وجوبا على قول تقدم في باب الضمائر وخالف في

مراجع هذا الضمير على ثلاثة أقوال :

الاول : انه راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور كالمجائي في مثل جاتني القوم ليس زيدا فتقديره ليس الجاتي زيدا .

والثاني : انه راجع الى بعض مفهوم من المستثنى منه (كقوله ص ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا منه ليس السن والظفر) فالضمير المستتر في ليس راجع الى بعض مفهوم من لفظه منه فتاملا .

والثالث : انه راجع الى مصدر الفعل المذكور ففي جاتني القوم ليس زيدا التقدير ليس قيام القوم زيد فالمستثنى على هذا هو القيام المضاف الى زيد فمحذف المضاف واقيم زيدا مقامه وفي هذا التقدير تكفل مستثنى عنه ولذا لم يذكر هذا القول اكثر النحوين واكتفوا بالقولين الاولين ، وكذلك القول في الضمائر المستترة في الافعال الاتية حرفا بحرف .
وجميع افعال الاستثناء لا تستعمل الا في المتصل .

وكل واحد منها في محل النصب على الحالية فقط الا خلا وعدا اذا دخل عليهم ما ماء المصدرية فيجوز فيما حينئذ النصب على الظرفية ايضا بتقدير مضارف نحو جاتني القوم ما خلا زيد او ما عدا عمرنا فالتقدير فيهما على الظرفية اي وقت خلو بعضهم وعد وبعضهم ، او وقت خلو الجاتي ، وعدو الجاتي زيدا ، او وقت خلو بعبيتهم او وعد وبعبيتهم بعبيه زيد على التوجيه السابق في القول الثالث .

وجميع هذه الافعال لا تستعمل في الاستثناء الا مفردا اي لا لاثنة ولا تجمع لانها قائمة مقام الا وهي غير متصرفة ولذا لا يدخل عليها قد مع كونها حالا لتكون اشبه بالا اذ هي لا تدخل عليها قد لانها من مختصات الافعال .

(وكذا أستثنى ناصباً (بخلاً) على المفعول به (نحو قام القوم خلا زيداً) وقد مضى حكم الضمير المستتر فيها وبيان محلها فلا نعيده وهي اى خلا كان في الاصل لازماً يتعدى بمن وقد يتضمن معنى جاوز او يحذف من فيتعدى بنفسه والتزموا التضمن او الحذف والايصال ليكون ما بعدها كما بعد الا التي هي ام الباب .

(والمستثنى بعدها ويكون الكائن بعد لا) النافية (كذا أيضاً) فینتصب بعد عدا على المفعول به وقد مر مثاله وينصب بعد لا ي يكون على الخبرية (نحو قاما لا يكون زيداً واسمها) ضمير مستتر فيه وهي (كليس) في جميع الاحكام .

(واجرر) المستثنى (بسابقي يكون وعما خلا وعدا ان ترد) وهم حيئند حرقاً جر كما سيصرح به الناظم (نحو خلا الله لا ارجو سوالك ونحو (عدا الشمطاء والطفل الصغير) .

(وان وقعاً) اى خلا وعدا (بعد ما فأنصب بهما حتيما لانهما) حيئند (فعلان اذ ما الدالخة عليهما مصدرية وهي) اى ما المصدرية (لا تدخل الا على الجملة الفعلية ولكن هذا بظاهره ينافي ما سبق في اول الموصولات من قوله انها تدخل على الجملة الاسمية بقلة وكيف كان فهما حيئند يؤلان بال المصدر ، وان جعلا حالاً فالمصدر بمعنى اسم الفاعل لثلا يلزم حمل المصدر على الذات (كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل) ونحو (تمل الندامي ما عداني وانني) .

(وانجرار) المستثنى (بهما) اى بخلا وعدا (حيئند) اى حين اذ دخل عليهما ما (قد يرد حكاها) اى ورود انجرار المستثنى بهما (الاخفش والجرمي والرابعي) بناء (على ان ما) حيئند (زائدة) لا مصدرية .

(وحيث جر) اي خلا وعدا (فهما حرفان لل مجر) واختلف في محلهما حينئذ فقيل محلهما نصب عن تمام الكلام كالتمييز الرافع لا بهما النسبة وقيل محلهما نصب على المفعول به كسائر حروف الجارة المتعلقة بالفعل او شبهه كمررت بزيد و انا مار بزيد و نحوهما (كما ان نصبا المستثنى) فهما حينئذ (فعلان) استتر فاعلهما وجوبا كما سبق) في باب الضمائر .

(وكخلا في نصب المستثنى بها وجره) اي المستثنى (وغير ذلك ما سبق) من كون الجملة حالا او ظرفا واستثار الضمير فيه وجوبا (حاشا عند المبرد والمازني والمصنف) ، (و) اما (عند سيبويه) فحكمهما ما ذكره بقوله (انها لا تكون الا حرف جر) متعلق بما قبلها ويكون ما بعدها مفعولا به بالواسطة ولا ينصب مدخولها لفظا (ورد) ما ادعاه سيبويه (بقوله حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين ولكتها) تفارق خلا بأنها (لاتصحب ما واما الحديث اسامة احب الناس الى ما حاشا فاطمة فليست حاشا هذه) التي في الحديث (الادات) للاستثناء (بل) التي في الحديث (فعل ماض بمعنى استثنى) بكسر الهمزة وفتح التاء والنون (وما الداخلة عليه نافية لا مصدرية وهو) اي بجمع ما حاشا فاطمة ليس جزءا للمحدث بل هو (من كلام الراوي وفي رواية) أخرى زاد الراوي بعد قوله (ما حاشا فاطمة) قوله (ولا غيرها) فيصير مقصود الراوي ان اسامة احب الناس الى رسول الله(ص) حتى من فاطمة (ع) وغيرها من كبراء الانمة وهذه الزيادة من الراوي تدل على كون اسامة احب الى النبي حتى من الخلفاء الراشدين ومن اهل بيته اجمعين وهذه الدلالة بما فيها من التعريم هتك لحرمة من لا يجوز

متکه عند أحد من المسلمين فهي شاهد على صدق الرواية وصدرها عن النبي (ص) وكون الراوي موثقا به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام .

الفرق بين حاشا اذا كانت فعل الاستثناء وبينها اذا لم تكن فعل استثناء كالحديث ان الاول تكتب بالالف والثانية الاولى فيها ان تكتب بالياء قال في شرح النظم انهم كتبوا كل الف رابعة فصاعدا بالياء كالمغزى واغزى واصطفي والمصطفى دلالة على انقلابها ياء في مغزيان واغزيت او دلالة على الامالة الا فيما كان قبلها ياء فأنها تكتب الفا وارن كانت بالصفات المذكورة نحو المحييا واحيا كراهة لاجتماع اليائين الا في نحو يحيى علما وربى علما وشبيهما فانها تكتب بالياء فرقا بين العلم وغيره والعلم بالياء اولى لكونه أقل وجودا او استعمالا فيحصل فيه الثقل ، واما الالف الثالثة فان كانت منقلبة عن ياء نحو فق كتبت ياء والا فالالف نحو عصا ومنهم من يكتب الباب كله ثالثة كانت او فوقها منقلبة عن الياء او غيرها بالالف لانه القياس وقد كتبت الصلة والزكرة بالواو دلالة على التفخيم كما مر الى ان قال واما المخروف فلم يكتب منها بالياء غير بيل وذلك لمجيئ الاماله فيه و : الى وعلى لقولهم اليك وعليك حتى لكونه بمعنى الى .

وبينهما ايضا فرق من وجوه أخرى منها ان الاستثنائية دائمًا تكون من كلام صاحب الكلام السابق عليها بخلاف غير الاستثنائية فانها قد لا تكون كذلك كالحديث وما زاده الراوى .

ومنها ما تقدم من ان الاستثنائية قد تكون حرفا بخلاف غير الاستثنائية فانها أبدا تكون فعلا .

ومنها ما تقدم أيضاً من الأولى دائئماً مفردة بخلاف الثانية فانها قد تثنى وتجمع :

ومنها ما تقدم أيضاً من ان أستثار الضمير في الأولى واجب عند بعض بخلاف الثانية :

ومنها ان الأولى دائئماً لها محل من الاعراب بخلاف الثانية .

ولفظ حاشا اذا كان فعلاً فهو من باب المقابلة ولكن ليس فيها

معنى المقابلة (وقيل في حاشا في لغة حاش وهي لغة اخرى حشا فاحفظهما) .

باب الحال

« هذا باب الحال »

وهي مأخوذة من حال الشيء يتحول اذا انقلب وانما سميت به لأنها لا تخليوا عن انقلاب غالباً كما سيجيئ .

(الحال) في اللغة ما عليه الانسان من خير او شر وصحة ومرض وأمثالهما ويقال حال وحالة فيذكر لفظه ويؤثر وهي مؤثث معنى ويجوز اجراء حكم التذكير عليه ، وعند الصرفيين عبارة عن الزمان الحاضر وهو مركب من اجزاء بعضها آخر الماضي وبعضها اوائل المستقبل واما الماضي والمستقبل فلا تركيب فيهما ولا اختلاط لاجزائهما لحلولة الحال بينهما والحاكم في كون الزمان حالاً هو العرف فتعين مقداره موكول اليه بحسب الافعال التي تقع فيه فليس له مقدار مخصوص يقال زيد يأكل الآن فزمان الاكل ربع ساعة ويقال زيد يحج الآن وزمانه ثلاثة

ايام ويقال زيد يكتب فزمانه بمقدار ما يكتب والحاصل ان اذمنة الاعمال التي يقال فيها الان مختلفة بالضرورة فليكن هذا عندك لعله يفيديك في اواسط الباب ، والحال (عندنا) معاشر التحويين (وصف) اي ما دل على معنى حدثى عارض على الذات سواء كان وصفا صريحا نحو راكبا او مؤلا به كالمجملة والظرف والجار والجرور والجوامد التي التي تقع حالا كما سيأتي ذكرها مفصلا وهو (جنس) للمعرف (شامل ايضا للخبر والنعت فضلة اي ليست احد جزئي الكلام) لا ما يستغنى الكلام عنه وبعبارة أخرى الفضلة هنا بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاختص وقد بيننا الفرق بينهما سابقا فلا نعيده فيشمل الفضلة الحال التي يتوقف عليه المقصود من الكلام ولا يستغنى عنها نحو ولا تقربوا الصلة واثتم سكارى فاتتم سكارى فضلة وان توقف عليها صحة معنى الكلام اذ المقصود من الآية النبئ عن قرب الصلة حال كونهم سكارى لا مطلقا ، وهو اي فضلة (فصل خرج للخبر) في نحو زيد قائم فان قائم وان كان وصفا ولكنه ليس بفضلة بل احد جزئي الكلام (منتصب مفهم في حال كذا اي مبين حال صاحبه اي الهيئة التي هو) اي الصاحب (عليها) اي على تلك الهيئة قال في المصباح الهيئة الحالة الظاهرة والمفهوم من كلام التفتازاني انها اعم وقوله منتصب (فصل ثان (خرج) النعت المرفوع والجرور كجاء رجل راكب و قوله مفهم في حال كذا فصل ثالث خرج (النعت) المنصوب نحو عالما في اكرمت رجلا عالما لأن ذكره لل مدح ونحوه وان حصل بيان الهيئة به ضمنا كما سنوضح ذلك (و) خرج (التمييز ايضا نحو فارسل (في نحو) قوله (الله دره فارسا) لأن ذكره لبيان الفعل الذي صدر من زيد وصار سببا للتعجب منه اي

(ولا يرد على هذا المحد) النعت بأن يقال في تقريب الورود ان المحد غير مانع للدخول راكب في (نحو مررت برجل راكب) وذلك لأنه) أي راكب في المثال (مفهوم) ان مرور المتكلم بالرجل (في حال ركوبه) ولكن الايراد غير وارد (لأن افهامه) أي راكب في المثال (ضمنا) لا اصالة لأن المقصود اصالة من راكب في المثال تقييد الرجل وتخصيصه وليس المقصود منه كونه مفهوما اخر المرور به كان في حال ركوبه فهو ليس منهما في حال كذا بطريق القصد والاصالة بل بطريق اللزوم والتعبية وإنما يقال للشيء مفهوم اذا كان دالا بالقصد اصالة . وأعلم ان المورد لهذا الايراد هو ابن الناظم وإنما اورد على المحد بالنعت المجرور لأن وروده عليه مع ان له مخرجها في التعريف وهو مقتضب مستلزم لوروده على النعت المنصوب بطريق اولى لأنه لا مخرج له فيه من دون عكس .

واعلم ان ابن الناظم اشار في شرحه الى اعتراضين اشرنا الى الاول
منهما وجوابه بما عرفت ، واما الثاني فحاصله على ما فهمه المحسى
المحقق ان ادخال النصب اي منتصب في التعريف اما مستلزم لدخول
الحكم اي منتصب وهو ليس من اجزاء التعريف في التعريف وهو غير جائز لأن
الحكم ما يحمل على المعرف بعد معرفته بالتعريف وهذا الاستلزم انما

هو في صورةبقاء النصب على المحكمة واما مستلزم للدور على فرض عدم بقاء النصب على حكميته وجعله من اجزاء التعريف لأن النصب (ح) من حيث كونه في الواقع حكما للحال متوقف على التعريف ومتاخر عنه كتاخر المعلول عن علته ومن حيث انه جعل جزء للتعريف يكون التعريف متوقفا على النصب ومتاخرا عنه تاخر الكل عن جزئه وهو تاخر طبعي فيلزم ان يكون النصب متوفقا ومتوقفا عليه في آن واحد وبعبارة اخرى يلزم كون النصب متاخرا عن نفسه من حيث انه حكم ومتقدما على نفسه من حيث انه جزء للتعريف غاية الامر تاخره يكون بالمعلولة وتقديمه بالطبع وهذا دور صريح اذا عرفت مصطلح كلام هذا القائل المحقق فتحن نقل كلام ابن الناظم لعل الناظر اليه يوافق هذا القائل او يخالفه وهذا نص كلام ابن الناظم في مقام الاعتراض (الثاني على ما زعمه هذا المحقق وقوله الحال وصف فضلة متخصص مفهوم في حال اي في حال كذا فيه منع ادخال الحكم في الحد بقوله متخصص انه حد غير مانع لانه يشمل النعم الا ترى ان قوله مردود ببرجل راكب في معنى ببرجل في حال ركوبه كما ان قوله جاء زيد ضاحكا في معنى جاء زيد في حال ضاحكه فلأجل ذلك عدل من هذه العبارة الى قوله المذكور فضلة لبيان هيئة ما هو له وحق الحال النصب لانها فضلة والنصب اعراب الفضلات انتهى كلامه في مقام ما ظنه هذا المحقق الاعتراض الثاني واوضحه بما ذكرنا نحن مخصوصه ولابعد ان في بعض النسخ بدل قوله منع ادخال الحكم مع ادخال الحكم بدون النون وهذا اقرب اذا عرفت كل ذلك فأعلم انه ليس في كلام ابن الناظم ما يدل على الاعتراض الثاني بشقيه بل انما يدل على ادخال

ما ليس من اجزاء التعريف في التعريف والشارح ايضا ليس نظرة في دفع الدور الى عبارة ابن الناظم نعم في التعريف دور لكن لم يتعرض له ابن الناظم ومعرفة الدور فيه يتوقف على نقل الدور على نظير المسئلة والمراد من نظير المسئلة تعريف المعرب حيث عرفه الجمhour بما فيه دور وعدل عن تعريفهم ابن الحاجب وعرفه بقوله فالمعرب المركب الذي لم يشبهه مبني الاصل وبين الشارح وجه المعدل بلزوم الدور في تعريفهم بقوله وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمhour من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لأن الفرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوالاً اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكاماً بالسماع منهم فان العارف بأحكامها كذلك مستحسن عن النحو فلا فائدة له معتقد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلاً ان يعرف انه ما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفاً فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه ما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بأنه ما يختلف آخره ليعرف انه ما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً بغير ما عرفه به الجمhour ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف انتهى

كلام الشارح الجامي ،

والشارح دفع الدور بقوله (والفرض من تعريف الحال ما) أي احكام (يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب وبعبارة أخرى الفرض من تعريف الحال معرفة احكام يتوقف بيانها على معرفة الحال والنصب ليس من هذا القبيل من الاحكام

لأنه لا يتوقف على تعریف الحال و معرفته بداعه امكان معرفة النصب باستعمال العرب (فلا يلزم الدور على ادخال الحكم بالنصب في تعریفه قال والدى) اي والد الشارح (اذا من كلام صاحب المتوسط في نظير المسئلة) وهو تعریف العرب على ما بينا .

قد بينا في اوائل التعليقة عند قوله مصليا على النبي المصطفى ان اقسام الحال سبعة وبيننا توضیح كل واحد منها فلا نعيده .

(وكونه منتقل مشتقا اي وصفا غير ثابت) بأن لا تكون ملازمـاً لـذـي الـحال (هو الـذـي يـغلـب وجودـه فـي كـلامـهـمـ) اي العـربـ نحوـ جاءـ زـيدـ رـاكـباـ فـرـاكـباـ حـالـ مـنـتـقـلـةـ مـشـتـقـاـ (لكنـ لـيـسـ ذـلـكـ) الـانتـقالـ (مـسـتـحـقاـ) بـفـتـحـ الـحـاءـ (فـيـأـتـيـ) الـحالـ وـصـفـاـ (لـازـمـ) لـذـي الـحالـ فـيـ اـرـبـعـةـ مـوـاضـعـ قـيـاسـاـ .

الاول : (بأنـ كانـ مـؤـكـداـ) لـعـامـلـهاـ (نحوـ يـوـمـ اـبـثـ حـيـاـ) لأنـ
الـبـعـثـ مـنـ لـواـزـمـ الـحـيـاةـ .

الـثـانـيـ : (اوـ دـلـ عـامـلـهـ عـلـىـ تـجـددـ ذاتـ صـاحـبـهـ) وـحدـوـثـهـ (نحوـ
خـلـقـ اللهـ الزـرـافـةـ يـديـهـ اـطـولـ مـنـ رـجـلـيهـ) فـيـدـيـهـ ذـوـ الـحالـ بـدـلـ مـنـ
الـزـرـافـةـ وـاطـولـ حـالـ لـازـمـ لـهـماـ وـالـعـامـلـ اـعـنـيـ خـلـقـ يـدلـ عـلـىـ تـجـددـهـماـ
وـحدـوـثـهـماـ لأنـ الـخـلـقـةـ دـالـةـ عـلـىـ حدـوـثـ الـمـخـلـوقـ وـتـجـددـهـ .

الـثـالـثـ انـ تكونـ مـؤـكـدةـ لـصـاحـبـهـاـ نحوـ لـأـنـ مـنـ فـيـ الـأـرـضـ كـلـهـمـ جـمـيـعـاـ جـمـيـعـاـ حـالـ
لـازـمـةـ لـصـاحـبـهـاـ وـهـوـ مـنـ لـأـنـ لـفـظـةـ مـنـ النـاظـعـوـمـ كـمـاـ بـيـنـ فـيـ عـلـمـ الـأـصـوـلـ
الـرـابـعـ : انـ تكونـ مـؤـكـدةـ لـمـضـمـونـ جـمـلـةـ قـبـلـهـاـ نحوـ زـيدـ اـبـوـكـ عـطـوـفـاـ
فـانـ الـعـطـفـ مـنـ لـواـزـمـ الـأـبـوـةـ .

(وـ) يـأـتـيـ لـازـمـاـ فـيـ (غـيرـ ذـلـكـ عـاـ) هـوـ مـقـصـورـ عـلـىـ السـمـاعـ مـنـهـمـ

(نحو قائمًا بالقسط) فقائمًا بالقسط حال لازمة لصاحبها وهو الله في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائمًا بالقسط . (ويأتي) الحال (جامدا) في عشرة مواضع (لكن يكثر الجمود) في أربعة منها ويقل في ستة منها اما الاربعة التي يكثر الجمود فيها . فأولها (في سعر) (بكسر السين المهملة) اي في تعين قيمة شيء يراد بيعه وثانيها وثالثها ورابعها داخل في قوله (وفي مبدى تأول بالمشتق بلا تكلف بأن يدل على معاملة) هذا هو الثاني من الاربعة ، (او) يدل على (تشبيه) بأن يكون المقصود من الكلام تشبيه صاحبها بها هذا هو الثالث منها (او) يدل على (ترتيب) وهو الرابع ، فمثال (السعر كبعضه مما يكذا اي) بع الخبز مثلا (مسيرا) كل مد بدرهم فالمد حال جامدة لا تكلف في تأويله في تأويله بالمشتق اعني مسيرا ، (و) مثال (الدال على المعاملة نحو) بعده (يدار بيد اي مقبوضا) كل واحد من الثمن والثمن اي متقابلين حاصله ان يكون الثمن والثمن كلاما

نقددين ويقال بالفارسي المتعارف دست بدست واهل العراق .

يقولون كاش هكذا بيته بعضهم وال او لان يقال ان يدا حال من الفاعل اعني الضمير المستتر في بع وعن الضمير البارز المتصل به وبالباء في بيد للمصاحبة والمعية واليد الاول كان في الاصل مبتدء والثاني خبرا عنه ثم نصب الاول على الحالية ليدل على المقصود من الكلام اعني التقابض كما عكس في سلام عليك فعدل عن النصب الى الرفع لغرض التثبت والاستمرار وبيد متعلق بما يتعلق به بشياب السفر في قوله : دخلت عليه بشياب السفر هذا ، ولكن قال بعض المحققين ان الحال بمجموع اليدين لا الاول فقط اذا الدال على المعاملة هو المجموع لا

الاول فقط فتدبر (و) مثال (الدال على التشبيه نحو كر زيد اسا اي) كانتنا (كاسد في الشجاعة) وأوله بعضهم بشجاعاً فأول اسا بكلتنا او شجاعاً بلا تكلف قيل هذا على حذف مضاف والتقدير مثل اسد واليه يشير قوله اي كاسد اي مثل اسد وهذا التقدير ارجح لانه اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه (و) مثال (الدال على الترتيب نحو تعلم الحساب بابا بابا) اي مرتبها بأن يتعلم المخاطب اولاً الجمجم ثم التفريق ثم الضرب ثم التقسيم وهكذا فيها با الاول أول بمرتبها بلا تكلف واختلف في نصب بابا الثاني فقيل انه منصوب بالاول لانه وقع في موقع مرتبها فجاز ان يعمل وقيل منصوب بما نصب به الاول لأن جموعهما هو الحال نظير حلو حامض كما تقدم في باب المبتدء والخبر عند قوله :

واخبروا بأثنين او بأكثرها عن واحد كهم سراة شعرا
وقيل بالعطف على الاول بحذف فاء العاطفة او ثم والتقدير بابا
فبابا او ثم بابا . (و) كذا نحو (ادخلوا رجالا رجالا) .
واما الستة التي يقل الجمود فيها فهي داخلة في قوله (ويقال اذا
كان غير مأول بالمشتق) وبعضهم يؤلها ايضا بالمشتق لكن مع تكلف .
الاول : (بأن كان) الحال (موصفا) بصفة (نحو فتمثل لها
بشرى سوية) ويسمى هذه الحال موطنة بكسر الطاء وقد تقدم وجه التسمية
عند بيان اقسام الحال في اوائل الكتاب فراجع .

الثاني : (بأن كان) الحال (دالا على عدد) ذي الحال (نحو فتم
ميقات ربها اربعين ليلا) فاربعين حال من الفاعل وهو ميقات وليلا تميز لاربعين
هذا بناء على كون تم يتم من الافعال التامة لا الناقصة واما بناء على

كونها من الافعال الناقصة كما احتمله الجامي في اول باب الموصولات فللممناقشة في المثال مجال واحتفل بعضهم كون اربعين مفعولا به باحتمال ان تم بمعنى بلغ .

الثالث : (او) يكون (تفضيلا) اي يكون الحال دالا على وصف المفضل من حيث هو مفضل وعلى وصف المفضل عليه من حيث هو مفضل عليه ويكون صاحبها واحدا والحاصل ان يكون شيء واحد مفضلا ومفضلا عليه باعتبار حالين (نحو هذا بسرا) بضم الباء او بفتحها وهو التمر وقد بقى فيه حموضة (أطيب منه رطبا) وهو ما فيه حللاة صرفة فبسرا حال من الضمير المستتر في اطيب تقدم عليه مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد كالتمر في المثال حالان باعتبارين مختلفين كالبسريه والرطبيه مثلا يلزم ان يلي كل منهما متعلقة والبسريه تعلقت بالمشار اليه وهو التمر من حيث انه مفضل لأن الضمير المستتر في اطيب وان كان هو المفضل لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ورطبا حال من الضمير المجرور بمن المفضل عليه وحاصل معنى المثال ان هذا التمر حالكونه بسرا أطيب من نفسه حالكونه رطبا .

الرابع : (او كان) الحال (نوعا لصاحبه نحو هذا مالك ذهبها) فذهبها حال من مالك وهو نوع منه .

الخامس : (او) كان الحال (فرعا له) أي لصاحبه (نحو هذا حديدك خاتما) ، فخاتما حال من حديدك وفرع له .

السادس (او) كان الحال (اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك واصل له ، فتلك عشرة كاملة يأتي الحال فيها جاما .

(والحال شرطه) عند الاكثر (ان تكون نكرة) لأن النكرة اصل والفرض من الحال تقيد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فالتعريف فيها شيء زائد على الغرض ولأن الفالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فاللزم تكيرها لئلا يتوهם كونها نعما اذا كان صاحبها منصوبا او غير ظاهر الاعراب وحمل غيرهما عليهما طردا للباب (خلافا ليونس والبغداديين) فانهم لم يستطعوا فيها التكير وجوزوا تعريفها من دون ان يؤول بالنكرة (مطلقا) سواء تضمنت معنى الشرط وسييء مثاله ام لا كوحدهك اجتهد (و) خلافا لجماعة من (الكوفيين) فانهم جوزوا كون الحال معرفة لكن لا مطلقا بل (فيما تضمن) الحال (معنى الشرط) نحو زيد الراكب احسن منه الماشي فالراكب والماشي حالان نظير بسرا وربطها فيما سبق وصح تعريفهما لتضمنهما معنى الشرط اذا المعنى زيد ان كان راكبا احسن من نفسه ان كان ماشيا وان لم تكن الحال متضمنا معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يقال جاء زيد الراكب على الحالية اذا ليس المعنى جاء زيد ان ركب كما هو واضح .

(وان اناك حال قد عرف لفظا) بان تكون لفظه لفظ أحد المعرفات فأوله اي (فاعتقد تكيره معنى) على رأى الاكثر لأنها ليست معرفة عندهم وإنما هي على صورة المعرفة (كوحدهك اجتهد) فوحدهك حال من ضمير المخاطب المستتر في اجتهد وهو في صورة المعرفة بالإضافة إلى الضمير لكنه مؤول بالنكرة (اي منفردا) هذا ولكن قال في المصباح جاء زيد وحده ومررت برجل وحده قال ابن السراج مذهب سيبويه انه معرفة اقيمت مقام مصدر ينقوم مقام الحال وبينو تميم يعربونه باعراب الاسم الاول وزعم يونس ان وحده بمنزلة عنده انتهى .

وقال بعض المحققين ان التاويل غير محتاج اليه لأن وحداً ما لا يُعرف
بالإضافة كغير ومثل انتهى .

اقول ان صح ذلك وسلمناه فلا بد من تاويل اخر لانه مصدر
والمصدر الواقع حالاً واجب التاويل كما يأتي في بقية زيد طبع (و)
(كجاوا الجماء الغفير) فاجماء حال من الواو في جانوا وهو بصورة
المعرف بال لكنه نكرة معنى لانه مؤل بالنكرة (اي جميماً) والجماء
بالالف الممدودة بمعنى الكثير ومنه قوله تعالى ويحبون المال حباً جماً
اي حباً كثيراً والغفير من الغفر بمعنى الستر والتغطية وهو فعل بمعنى
فاعل وكان القياس تأنيث الغفير او تذكير الجماء تحصيلاً للمطابقة بين
الصفة والموصوف الا أنهم انشوا الموصوف على معنى الجماعة دون الوصف
حمله للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو يستوى فيه
المذكر والمؤثر كما يأتي في آخر باب ابنة اسماء الفاعلين عند قوله:
وناب نقلاب عنه ذو فعيل نحو فتاة او فتى كعيل
لكن بشرط ان يتبع موصوفه كما في المثال كما يجيء في آخر باب
التأنيث عند قوله :

ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالباً النساء تمتّن
ومعنى المثال جاؤ حال كونهم كثيراً اساتراً بكثرة هم وجه الأرض (و) نحو (جانت
الحيل بداد) بفتح اوله وكسر الدال بلا تنوين كما في المنجد لانه
مبني لانه اسم فعل واسماء الافعال كلها مبنية ومعرفة لانها اعلام لها معانٍ
عند المحققين وقد يستعمل بمعنى المبدد اي المتفرق كما في المثال
فتعرّف بداد بالعلمية لا بعرف التعريف كما توهنه بعض فصحح المثال
بزعمه بادخال ال عليه ولم يدر انه افساد لاصحاح بداد في المثال

لا بد فيه عند الاكثر من ان يول بنكرة (اي مبددة) .

اعلم ان الخبر والصفة والحال مشتركة في جميع الاحکام الا في قليل منها و كان الاصل في كل منها ان لا يكون مصدرا لانه لا يتحدد مع شيء من المبتدء والموصوف وذى الحال لامتناع اتحاد المحدث والذات لكنهم لما أجازوا كون المصدر نعتا كما يأتي في باب النعت عند قوله :

و نعْتُوا بِمَصْدَرِ كَثِيرٍ فَالْتَّزَمُوا إِلَّا فَرَادٍ وَالتَّذْكِيرَا

وكذلك اجازوا كون المصدر خبرا في نحو زيد عدل وفي ائما هي اقبال وادبار فاجازوا ايضا ان يكون المصدر حالا ولكن لا بد في كل من الصور الثلاث من أحد التاويلات والمجازات المعلومة اي المجاز في الكلمة والمجاز في الحذف والمجاز في الاسناد والى ما ذكرنا أشار النظام بقوله (ومصدر منكر حالا يقع ساما مطلقا عند سيبويه) فسيبويه يحکم بوجوب الاقتصر في المسألة على ما سمع من العرب ولا يجيز التقياس عليه فالاطلاق في مقابل التقييدات الاربع الآتية فعند الجميع يقع المصدر حالا (بكثرة كبغة زيد طلع) فبفتحة مصدر نكرة وقع حالا ولا بد فيه من ان يول بالمجاز بالكلمة (اي مباغتنا) ان لوحظ خصوصية المعنى وهي المفاجئة التي هي من باب المفاجلة والا في يول بباغتها اسم فاعل الثاني لأن البغت بمعنى الفجأة او يول بذى بفتحة او يول بالمجاز بالاسناد مبالغة (و) يقع المصدر المنكر حالا (قياسا عند المبرد على ما كان نوعا من الفعل كجئت ركضا) المستعمل في كلام العرب المسموع منهم (فيقيس) المبرد (عليه) اي على المثال المذكور المسموع منهم (جئت سرعة) (و) جئت (رجلة) لأن سرعة ورجلة ركضا نوع من الفعل وهو جئت ولكن استشكل بعضهم في الاشارة

المذكورة في الشرح وكذا في المثال المذكور في النظم بان المصدر فيها لم لا يكون مفعولا مطلقا كالمصدر في اشتمل الصماء ورجوع الفهري لانه مثله في كونه نوعا من الفعل وقال بعضهم أن المصدر في الامثلة المذكورة عند المبرد مفعول مطلق ولذلك يقيس فهذا يؤيد الاشكال على ان النزاع بين المبرد وسيبويه حينئذ يصير لفظيا والمحجوب من الشارح كيف لم يتبينه لذلك فجعل النزاع معنويا فتامل ؟

(و) مصدر منكر حالا يقع قياسا (عند المصنف وابنه) لكن لا مطلقا بل بعد ثلاثة اشياء :

الاول (بعد : اما) الذي كمهما (نحو اما علما فعال) فالمصنف وابنه يقيسان على هذا الكلام المسموع من العرب كل كلام وقع المصدر فيه بعد اما وان لم يسمع من العرب نحو اما قياما فقائم ونحو اما عدالة فعادل الى غير ذلك من الامثلة غير المسموعة من العرب فيقياس جميعها على المثال المذكور المسموع من العرب والمقصود من هذا المصدر الواقع بعد اما ان ثبتت للموصوف المذكور عندك هذا المصدر وتنتفي غيره من الصفات مثلا اذا وصف عندك رجل بأنه عالم وعادل وكيس وهذا تقول في جواب الوالصف اما علما فعال فتريد بهذا الكلام اثبات العلم للرجل ونفي غيره من الصفات المذكورة له وحالاته انكار جميع الصفات الا صفة العلم فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم لا يتصرف بغير العلم من الصفات المذكورة هذا ولكن في الكلام كلام لا يسمعه المقام لأن التطويل خلل بالمرام اذا المقصود من التعليةة ايضا ح المسائل بمقدار يتحمله فهم المبتدئين لا استثناء ما قبل او يمكن ان يقال في المقام .

(و) الثاني (بعد خبر شبه به مبتدئه) هذا الخبر (كزيد زهير شعرا) فزهير خبر شبه به مبتدئه وهو زيد والمعنى زيد كزهير في الشعر حذف الكاف لما بين في علم البيان من ان حذف اداة التشبيه موجب لكون التشبيه ابلغ وشاعرا مصدر باق على معناه لا بمعنى الكلام الموزون وهو حال عن المبتدئ او عن الخبر على قول وقيل تميز رافع لابهام التشبيه فالمصنف وابنه يقيسان كل مصدر وقع حالا بعد خبر شبه به مبتدئه ولم يسمع من العرب بما سمع منهم .

والثالث (او قرن هو) اي الخبر الواقع بعده المصدر الواقع حالا (بال) المعرفة (الدالة على الكمال) وهي التي تكون لاستغراق صفات افراد الجنس بان حل محلها لفظة كل على سبيل المجاز كما تقدم ذكرها في اوائل باب اداة التعريف (نحو انت الرجل علما) اي انت كل الرجال علما فعلما مصدر منكر حال من الرجل او انت على رأي وحاصل معنى الكلام انت رجل كامل علما .

قد ذكرنا آننا انه لا فرق بين الخبر والنعمت والحال في الاحكام الاندراء فكما لا يجوز الابداء بالنكرة ما لم تقدر فكذلك (لم ينكر غالبا ذو الحال ان لم) تقدر بان لم (يتاخر) ذو الحال النكرة عن حالها (او لم يخص) ذو الحال النكرة بوصف ونحوه (او لم بين اي) لم (يظهر) ذو الحال (واقعا من بعد نفي او من بعد مضاهيه وهو النهي والاستفهام . وقوله غالبا قيد للنفي في قوله لم ينكر فيصير حاصل المعنى ان عدم تنكير ذي الحال اي تعريفه غالبا على تنكيره المحتاج الى المخصصات الآتية وبعبارة اخرى ذو الحال المعرفة اكثر من ذي الحال النكرة المختصة أما ذو الحال النكرة غير المخصوصة فلا يوجد في الكلام اصلا الا اذا وقع

بعد واو الحال كما تقدم في باب المبتدء فتاميل .
 (وينكر اي يجوز تنكيره) اي ذي الحال في مواضع يقييد مع كونه
 نكرة لكونها فيها خصصة كالمبتدء وسيأتي منا بيان ذلك منها (ان تاخر)
 ذو الحال عن الحال (كقوله) :

(لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل)

فموحشا حال من طلل قدم عليه لتسوية كون ذي الحال نكرة وقيل
 المسوغ في أمثال المقام تقديم الخبر واما تقديم الحال فليئلا يلتبس الحال
 بالصفة حال كون ذي الحال منصوبا وحمل المرفوع وال مجرور عليه فعليه
 في البيت مسوغ واحد وعلى الأول مسوغان .

ومنها (او خصص) ذو الحال (بوصف نحو ولما جاءهم كتاب من
 عند الله مصدقا في قراءة بعضهم) بنصب مصدقا فمصدقا حال من كتاب
 لتخصيصه بالوصف وهو الجار والمجرور لأن الجملة والجار والمجرور والظرف
 اذا وقعت بعد نكرة صفة للنكرة ان لم تكن ركنا للكلام والا فخبر .
 ومنها (او) خصص (باضافة) ذي الحال الى نكرة (نحو في أربعة
 أيام سواه للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة
 الى أيام .

ومنها (او) وقع بعد نفي نحو وما اهلتنا من قرية الا واما كتاب
 معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لانها وقع بعد نفي
 وقال في المطر قال الزخيري ان ولها كتاب معلوم نعت لقرية دخل
 عليها الواو تشبيها بالحال في كونه حكما لصاحبہ كقول بعض اخر في
 فلم ما صرح الشروامسي وهو عريان ان هو عريان خبر دخل عليها الواو لذلك .
 ومنها (او) وقع (بعد نفي كلما يبغ امرء على امرء مستسهلا)

فمستهلاً حال من أمره الاول لكونه واقعاً بعد نهى .
 ومنها (او) وقع بعد (استفهام نحو يا صاح هل حم عيش باقيافترى)
 تنبئه نبيه : في توقف كون الفاعل النكرة ذا حال الى مخصوص تأمل
 بل منع وان كانت المسألة ما يظهر منهم الاجتماع عليها لأن الفاعل
 مخصوص دائمى لا ينفك عنه ابداً والوجه في ذلك يظهر بما ذكروا في
 وجه صحة الابتداء بالنكرة في قولهم شر اهر ذا ناب من انه صاح
 الابتداء بشر مع كونه نكرة لشخصه بما يشخص به الفاعل لشبيهه
 أي شر به اي بالفاعل اذ يستعمل قولهم : شر اهر ذا ناب في موضع ما
 اهر ذا ناب الا شر وما يشخص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه
 محكماً عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعد
 أمر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل
 موصوف بصحبة الحكم عليه بالقيام ومثله الكلام في نائب الفاعل هذه
 عين عبارتهم بأدني تغيير توضيحاً لمرامهم فان تنظر بعين الانصاف وتعمل
 بما قالولي ذي الجلال على عليه آلاف التعبية من الملك المتعال لاتنظر
 الى من قال وانظر الى ما قال : تجد ان ما ادعيناه من المنع حق لامدفع
 له ابداً وان كانوا قد دفعوا الاشكال فيما كان ذا الحال معمولاً بان
 التخصيص بالحكم انما يكتفى فيما تقدم لزوماً كالفاعل لا فيما كان التقدم غير
 لازم كالمحض وفي الفاعل بجواز تعدد المخصوص لكنه كما ترى والله الموفق
 وهو الهادي الى سواء السبيل .

ثم اعلم ان هذه المخصصات التي سوغ بها كون ذي الحال نكرة هي
 بعضها المخصصات التي سوغ بها الابتداء بالنكرة والوجه في المقامين انه
 اذا تخصصت النكرة بوحد من هذه المخصصات يقل اشتراكتها فتقترب

من المعرفة من وجه فيصبح الحكم عليها بالثبات او الحال والنكارة اذا لم تخصص بجهول من كل وجه والحكم على المجهول من كل وجه غير مقييد والعرب بل كل الاقوام عقلائهم بجمعون على ترك التكلم بما ليس بمقييد. ثم اعلم انه قد تقدم في باب المبتدأ والخبر انه قد توجد الافاده دون شيء مما ذكر من المخصصات هناك فكذلك ها هنا والى ذلك أشار الشارح بقوله (وقد نكر) ذو الحال (نادرا من غير وجود شيء مما ذكر) من المخصصات فليس مراده انه يجوز كون ذي الحال نكرة من دون فائدة بل مراده انه قد يكون كون ذي الحال نكرة مقيدا من دون شيء مما ذكر من المخصصات ولعمرك بين المعينين بون بعيد فان ادرك الفرق فاشكر ربك لانك موفق وسعيد ولئن شكرت فالنعمه عليك تزيد (ومنه اي من النكرة غير المخصصة النادر المقييد (صلى رسول الله (ص) جالسا وصلى وراءه قوما) ففيما حال من قوم وهو نكرة غير مخصوصة مقييد هذا ولكن قال الاذهري وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى انتهى .

والوجه في كون النهي والاستفهام مضاهيin للنفي ان الجملة في كل واحد منها غير مثبتة كالمفيدة وبعبارة اخرى الجملة الاستفهامية تستعمل فيما كان الجملة غير معلوم الوجود والثبوت وغير معلوم الوجود والثبوت في حكم غير الوجود والمنفي والجملة المنافية مطلوب تركها وعدم وجوده وما هو مطلوب تركه وعدم وجوده في حكم غير الوجود والمنفي .

(وسيق حال ما) اي الذي اي صاحب حال (بحرف جز قد ايو) اي منعوا حاصله ان النحوين منعوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر (كسبة ما) اي الحال (ما) اي الذي اي اذا حال (جر

باضافة) شيء (اليه) والغرض من تشبيهه ذي الحال المجرور بحرف الجر بذى الحال المجرور بالإضافة بيان كون المجرور بالإضافة اصل في المنع والمجرور بحرف الجر فرع فيه وقد تقدم نظيره في بيان أقسام الاعراب بالنيابة في قوله :

كلنا كذلك اثنان واثنتان
كابينين وابتتنين يجريان

بيان ذلك ان ذا الحال ان كان مجرورا بالإضافة لا يتقدم الحال عليه اجماعا فلا يصح جاءني راكبا غلام زيد لأن الحال في المعنى خبر وتابع ذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا فكذلك تابع المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اجماعا وعلمه بعضهم بوجه اخر وهذا نصه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لثلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف انتهى .

واما ذو الحال المجرور بحرف الجر نحو مررت راكبة بهند ففي تقديم حاله عليه خلاف فالاكثر على المنع واستدلوا للمنع بوجوه .

منها قاعدة حمل الخلاف على محل الوفاق فيحمل المجرور بحرف الذي هو محل الخلاف على المجرور بالإضافة وهو محل الوفاق كما تقدم انما وقد تقدم نظيره في باب الابتداء عند قوله ناوين معنى كان

او استقر ؟

ومنها انه كثير الحال عن ذي الحال المجرور ولم يسمع في كلام احد من الفصحاء تقديمها فلو جاز تقديمها عندهم يسمع منهم وما ادعى سماعه منهم مؤل او مردود بما سيدكر .

ومنها ضعف العامل اعني الظرف والجار وال مجرور فالجبار والمجرور اعني بهند في مررت راكبة بهند عامل ضعيف فلا يجوز تقدم الحال اعني راكبة عليه ونقل بعضهم تعليلاً ادق وهذا نصه وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقة اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى بذلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئاً وجعلوا عوضاً عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير انتهى والمصنف وجماه على عدم المنع اي على الجواز كما صرح على ذلك بقوله (ولا أمنعه وفاما للمفارسي وابن كيسان وبرهان) واستند المصنف على الجواز بورود التقديم في كلام الله تعالى وفي كلام الفصحاء واليه اشار بقوله (فقد ورد في الفصيح) من الكلام (كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) فكافة عنده وعند موافقيه حال من ذي حال المجرور وهو الناس وتقدم عليه (و) نحو (قول الشاعر فمطلبها كهلا عليه شديد) فكملاً حال من الضمير المجرور في عليه تقدم عليه (و اول ذلك) الوارد في الفصيح (المانعون) من التقديم (بان كافة) في الآية (حال من الكاف في ارسلناك) لا من الناس (والباء) اي التاء في كافة ليست للفرق بين صفة المذكر وصفة المؤنث حق يستدل بها كون كافة حالاً للناس بل التاء في كافة (للمبالغة) وهي تاء تدل على كثرة ما يفهم من مدخولها فمعنى كافة كثير الكف (وبان كهلا حال من الناعل المذوق من المصدر) على القول بجواز حذف الفاعل من المصدر كما تقدم في باب الفاعل عند قوله قالوا لا يحذف الفاعل الخ (اي فمطلبها اياها كهلا عليه شديد) فكملاً حال عن الضمير المذكور في مطلب المذوق الذي ابزه الشارح هذا حكم تقديم الحال على ذي الحال المجرور (و) اما (سبعةها)

وتقديمه على ذي الحال (المرفوع والمنصوب فهو جائز خلافاً للمkovفين) والمثال واضح (وسبقها) ذا الحال (المعصور) فيه (واجب كما جاء راكباً إلا زيد) وقد تقدم الوجه فيه في نظائره غير مرة فلا نعيده ، (وسبقها وهي) أي الحال (محصورة) فيه (متنع) نحو ما جاء زيد إلا راكباً : قد تقدم البيان في نظائره أيضاً غير مرة فلا نعيده .

واعلم ان النزاع في تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر انما هو فيما كان حرف الجر غير زائد فان كان زائداً فلا نزاع في جواز تقديم الحال على ذي الحال حينئذ كذا قيل فيصح على هذا ان تقول ما جاء من أحد راكباً وان تقول ما جاء راكباً من أحد فتأمل؟ حكى ان ذمي ناظر عالماً مسلماً في عموم رسالة النبي (ص) فاستدل العالم المسلم بالأية فقال الذمي وهو من أهل الخبرة ببعض العلوم ان الاستدلال بالأية في المورد موقوف على جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف وهو غير مسلم و مختلف فيه فاستدل العالم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت إلى الأحمر والأسود نقال الذمي انه غير قطعي الصدور لعدم تواتره فلا يفيد العلم والمورد مما يتوقف اثباته على ما يفيد العلم فلم ير العالم جواباً للذمي وقال بعض أهل الحق ان الجواب عن اعتراض الذمي على الحديث انه وإن كان أحاداً في نفسه فهو متواتر معنى لأنه نقل عنه (ص) من الأحاديث الدالة على عموم رسالته ما بلغ قدر المشترك منه حد التواتر وافاد القطع بنسبة معناه إليه (ص) وإن كانت تفاصيله أحاداً كجود حاتم وشجاعة علي عليه الصلة والسلام وإذا حصل القطع بنسبة معناه إليه (ص) حصل القطع بحقيقة لأن الرسول (ص) معصوم وكل ما هو خبر المعصوم حق وعن اعتراضه

على الآية هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وقال بعض آخر من أهل التحقيق والتدقيق واعلم ان عموم رسالته (ص) للناس كافة ثابت في موضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى ! قل يا ايها الناس اني رسول اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافلة للناس فقال هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا اقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم ير العالم المسلم جوابا وهذا ليس من القصور انتهى . واما نقلت هذا لأن يستعد طلاب العلوم الدينية لرد شبهات اعداء الاسلام في اصول الدين وفروعه لانها كثرت في زماننا هذا حتى من الذين يقولون نحن من المسلمين وهم في الحقيقة من اعدائهم وأعداء الدين وللحكاية نظير يذكر في بعض كتب الاصولية في باب الاستصحاب فمن اراد الاطلاع عليه فعليه المراجعة اليه ليعرفه ويتعلم الرد عليه حتى لا يفهم عند المناقضة كما افحم أول من ناظر فيه . ويشترط في الحال ان يكون العامل فيها وفي صاحبها واحدا تحقيقها او حكما وهذا الاشتراط انما هو عند الجمهور وخالفهم في ذلك الفارسي وجماعة والمصنف اختار مذهب الجمهور ولا يجل ذلك يقول الناظم (ولا تجز حالا من المضاف له خلافا للفارسي) لأن المضاف اليه معمول للمضاف او حرف الجر او الاضافة وشيء من ذلك لا يعمل في الحال فلا يحصل اتحاد عامل الحال وصاحبها (الا اذا اقتضى المضاف عمله اي العمل في الحال) ايضا اي كما انه يعمل في المضاف اليه يعمل في الحال ايضا فيحصل الاتحاد (كقوله تعالى اليه مرجعكم جميعا) فجميعها

حال من : كم والعامل فيه وفي جمِيعها مرجع فعَامل الحال وصاحبها واحد حقيقة (او كان المضاف جزء ماله ضيف) فان العامل في المضاف حينئذ كأنه عامل في المضاف اليه لشدة اتصال الجزء اعني المضاف بالكل اعني المضاف اليه فيصير عامل الحال وصاحبها متَحدا حكما (كقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخواننا) فاخواننا حال من هم المضاف اليه صدور والصدر جزء من المضاف اليه فالعامل في الصدور وهو استقر كأنه عامل فيهم لشدة اتصال الجزء بالكل مضافا الى صحة الاستغناء بالكل عن الجزء كما يأتي في باب الاضافة عند قوله :

وربما اكسب ثان اولا تأثيرا ان كان لمحذف مؤهلا

فيصبح في الآية ان يقال لوم تكون من القرآن ونزعنا ما فيهم من غل اخواننا من باب ايقاع الواقع على الجزء على نفس الكل بجازا كما بين في علم البيان وكذا عكسه نحو آية الوضوء فتأمل .

(او) كان المضاف (مثل جزئه) في ان يكون بين المضاف والمضاف اليه شدة الاتصال وفي صحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه كما يأتي أيضا عند قوله المذكور (كقوله تعالى ثم اوحينَا اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا) فحنينا حال من المضاف اليه اعني ابراهيم والعامل في ملة وهو : اتبع كأنه عامل في ابراهيم لشدة اتصال ملة كل في به معنى اي بنظر العقل اذ يصح الاستغناء عن الملة بأن يقال في الآية لو لم تكن من القرآن ان اتبع ابراهيم من باب ايقاع ما وقع على اللازم على الملزم بجازا وبالعكس نحو ولا تطيعوا أمر المسرفين ونحو اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فتأمل .

وان شئت فقل في الصورتين الاخيرتين لشدة اتصال الجزء بكله او

بما نزله بمثلكه صار المضاف صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال (والصورتان الآخريتان) اي ما كان المضاف جزءاً للمضاد اليه او مثل جزئه (قال ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما) والحكم بجوازهما (أحد انتهى) قول ابي حيان (قلت قد نقلناهما) والحكم بجوازهما (المصنف في فتاويه عن الاخفش وقد تبعه) اي الاخفش (عليهما) اي على جوازهما (جماعة) قبل المصنف فكيف يقول ابو حيان لم يسبق المصنف الى ذكرهما والقول بجوازهما احد فهذا القول من ابي حيان يدل على عدم تبعيه لكلام القوم واعلم انه قد علم ما اشترط في الصورتين الآخريتين وما عللا به انه لا يجوز ان يقال ضربت غلام هند جالسة او مررت بغلام ليل صاحكة لعدم الشرط والعلة فيها فتدبر؟

(والحال ان تنصب بفعل صرف) اي فعل متصرف (او صفة اشبهت) الفعل (المصرفا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز خلافاً للكوفيين) فانهم لا يجوزون (تقديمه) اي الحال (على ناصبه ما لم يعارضه) اي التقديم (معارض) مانع من التقديم والمعارض المانع من التقدم خمسة اشياء :

الاول (من كون عامله صلة لآل) الموصولة نحو انت الشارب قائمها فلا يجوز تقديم قائمها على الشارب لأنه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول .

والثاني (او) كون عامله صلة (حرف مصدرى) نحو يجوز للمريض أن يصلى قاعداً فلا يجوز تقديم قاعداً على أن يصلى لأن الموصولات الحرفية كالموصولات الاسمية في عدم جواز تقديم معمول صلتها عليهما .

والثالث (او) كون عامله (مقورونا بلام القسم) نحو والله لأذهبن
ماشيا فلا يجوز تقديم ماشيا على لأذهبن لأن اللام لها الصدر .
والرابع (او) كون عامله مقورونا بلام (الابتداء) نحو اني لأحب
زيدا صادقا فلا يجوز تقديم صادقا على لاحب لما تقدم فيما قبله .
والخامس (او كونه) اي الحال (جملة معها الواو) الحالية نحو:
جام زيد وهو ناو رحله فلا يجوز تقديم الجملة الحالية على جاء لمكان
الواو لأن أصلها العطف فتحققها التأخير .

مثال صفة اشبهت فعل المتصرف ولا معارض للتقديم (كسرعا ذا
راحل) فجاز تقديم الحال وهو مسرعا على ناصبه وهو راحل (و) مثال
فعل متصرف (مختصا زيد دعا) فجاز تقديم الحال اعني مختصا على ناصبه
اعني دعا لأنه فعل متصرف (فان كان ناصبه غير فعل كاسم الفعل) نحو
نزل ضيفا (او المصدر) نحو أعجبني ضربك زيدا قاتما (او) كان
ناصبه (فعلا غير متصرف كفعل التعجب) نحو ما احسن زيدا مصليا
(او) كان ناصبه (صفة كذلك) اي غير متصرف (كافعل التفضيل في
بعض احواله) اي في حال لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث وسيأتي بيانه
في باب افعال التفضيل عند قوله :

وان لمنكور يصنف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا
ففي هذه الصور الأربع (لم يجز تقديمها) اي تقديم الحال (عليه)
اي على ناصبه اما في الصورة الاولى اعني نزال ضيفا فلان اسماء الافعال
لضعفها لا يتقدم عليها المعمول واما في الصورة الثانية فلان المصدر مقدر
بان والفعل وان المصدرية موصول وقد تقدم ان معمول الصلة لا يتقدم
على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه الا

اذا كان المعقول ظرفاً او شبهه كقوله تعالى فلما بلغ معه السعي وكتوله تعالى ولا تأخذكم بهمارأة واما الصوره الثالثة فلان الجامد لا يتصرف في معقوله بان يتقدم عليه لضعفه في العمل واما الصورة الرابعة فلما ذكر في الصورة الثالثة وسيأتي جواز تقديم الحال في الصورة الرابعة لعلة مفقرة في المقام .

(ضابطة جميع العوامل اللغوية تعمل في الحال الا كان وأخواتها وعسى على الاصح) بيان ذلك يتوقف على بيان امور .

الأول : ان الافعال الناقصة وضفت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها ففي : كان زيد قائما فائدة كان تقرير زيد على صفة القيام في زمان الماضي وفي صار زيد غنيما فائدة صار تقرير على صفة الفتاء الحالى بعد الفقر .

والثاني : افعال المقاربة من جملة افعال الناقصة لأنها ايضا وضفت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها على سبيل المقارنة او الحصول او الشروع وانما افردوها عن باب كان للزوم كون خبرها فعلا مضارعا غالبا واما الافعال التامة فانها وضفت لتقرير الفاعل على صفة هي نفس مصدرها فان : ضرب في ضرب زيد يقرر لزيد الضرب بخلاف الافعال الناقصة فانها لا يثبت مصدرها لأسماها بل يثبت معناها خبرها لأن معنى صار زيد غنيما كما أشرنا اليه ان زيدا متصف بالمعنى المتصف بالصيغة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنا قولهم ان الافعال الناقصة لاعطاء الخبر حكم معناما وهذا أيضا معنى قول البیانین ان المقید في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان فتحصل من جميع ما تقدم ان الافعال الناقصة ما اوتيت في الكلام لاثبات مصدرها لأسماها بل اوتيت

لإثبات حكم معناها من المضي والصيودة والقرب والشروع ونحوها تخبرها بخلاف الأفعال التامة فإنها أوتيت في الكلام لأثبات مصدرها لفاعلها ومن هنا وقع بينهم خلافان الأول أن الأفعال الناقصة هل تدل على الحدث أم لا والثاني أن اسمها هل هو فاعل معنى أم لا فقال بعضهم في حاشية الجامي في الخلاف الأول : وما ينافي أن يحفظ أن لفظ الكون في أي موضع كان يكون مصدراً لكان التامة لا الناقصة والمنصوب بعده يكون حالاً لا خبراً فاما الناقصة فلا مصدر لها وقال بعض آخر فيه أيضاً إنما سميت ناقصة لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة وقال بعض آخر اختلفوا في مصادر الأفعال الناقصة فرجح القائل ياستعمالها فيما عدا كان وفيه تساويما فالسائل به فيه تمسك بدخول أن المصدرية عليه ورد بانها تؤل الخبر فإنه مناط الحكم وهو قيد له فتقدير اعجمي أن كان زيد ضاحكاً على الأول كونه ضاحكاً وعلى الثاني ضحكه ويقوى الثاني قول المفسرين في الخلاف الثاني بما كانوا يعملون بعلمهم لا بكونهم عاملين وقال بعضهم في الخلاف الثاني في حاشية المطول اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه وقال بعض آخر معلقاً على قول ابن الحاجب (الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل) بقوله : هذا إنما يكون صحيحاً أن لو كان اسم كان فاعلاً وظاهر أنه ليس كذلك فال الاولى أن يقال في تعريفها أنها أفعال وضعت لتقرير انتساب ثبوت الخبر للمبتدأ على صفة مخصوصة .

وقال بعض آخر : الأفعال الناقصة وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها وسميت ناقصة لأنها لا تتم بمعرفتها بل تحتاج إلى المنصوب

وذلك لأن تمام الكلام بأجزائه والكلام اسمها وأخبارها وهي نفسها قيود لأخبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما وصار زيد غنيا فالمعنى زيد قائما في الزمان الماضي وزيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالكون اي بالحصول في الزمان الماضي ليس بشيء لأنه خلاف المبادر ولأن السكون بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزء من الكلام وقائما حالا لا خبرا وقال بعض اخر في حاشية التصريح: ان المبتدأ لا يجيء منه الحال لانه لا يقال له فاعل معنى وقال معلقا على قول المصنف ولا يكون الحال لغير الفاعل والمفعول وهل من الغير اسم كان فيه على المحصر في بعثتها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما او يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وذكر المصنف اي ابن هشام هذا البحث فقال قال الزمخشري في قوله تعالى : ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ... الآية خالصة حال من الدار واعتراض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها نسبة حدث متحقق الى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك لأن الثبوت حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير انها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقيد للمسند قيل ودليل ان اسم كان فاعل ان ابن حاجب والزمخشري لم يذكرا اسم كان في المرفووعات وذكرا خبرها في المتصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات

يدل على نصب كان وأخواتها الاحوال فكونوا اتم وبني أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع من أعمال كان في الحال فغير مأمور بذلك لانها فضلة منكرة فرانحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليس اسو حلا من جرف التبيه واسم الاشارة انتهى كلام المحشى فتحصل من جميع ما نقلناه ان كل من يقول بان اسم كان وأخواتها فاعل معنى وانها تدل على الحدث يعني ان لها مصدرا فهو يجوز ان تعمل في الحال وكل من يقول ان اسمها ليس فاعلا معنى فهو لا يجوز اعمالها في الحال والختار عند الشارح هذا القول الاخير والبعض ما ذكرنا يشير بعض المترجمين حيث يقول بالفارسية (همه عوامل لفظية در حال عمل میکنند مکر کان وآخوات ان وعسى که بنابر قول اصح در حال عمل نمیکنند چون افعال ناقصة فقط برای ربط میباشد ودلالت ندارند بر حدث واما عسى بسبب اختلاف نحاة در فعلیت ان واما بنابر قول غير اصح عمل میکنند ما نند عسى ان یجیء اخوک راکبا وکان زید امیراً أخاك) هذا ولكن التعلييل الذي أورده في عسى ما رأيته في كلام احد من اطاعت على كلامه في المسألة مع ان في كون عسى في المثال الذي ذكره ناقصة تأمل كما لا يخفى نعم رأيت في كلام بعض المحشين ما هذا نصه جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه ولكن ليس في كلامه العلة المذكورة ورأيت ايضا في بعض الحواشي غير المعتبرة ان وجہ عدم عمل كان وأخواتها في الحال ان خبر كان صفة فان وقع بعدها الحال التبس الحال بالصفة وعسى وأخواتها لم يعمل في الحال لانها منسلخة عن الزمان انتهى . قال التفتازاني : ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع

ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لأن الحديث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي انتهى محل الحاجة من كلامه وقال بعض أرباب المواشي لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان والقول بحذف خبرها في نحو ان خير فخیر ضعيف ومن ثم قبل بحرفيتها ومثل كان بقية أخواتها انتهى اذا عرفت ذلك فاعلم ان العامل المعنوي قد يطلق ويراد به عامل ليس من مقوله اللفظ أصلا كالابتدائية في المبتدأ والتجرد في الفعل المضارع والتاتيعية في التابع على قول والاضافة ايضا على قول وقد يطلق ويراد به ما ليس فعلا ولا شبهه ولكن يعمل بسبب تضمنه معنى من معاني الافعال وهذا القسم يمكن ان يكون عاملما لفظيا بالنسبة الى الاطلاق الاول للمعنوي كما هو واضح والى هذا القسم يشير الناظم بقوله :

(وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعدل)
 حاصله انه لا يجوز تقديم الحال على هذا القسم من العامل (لضعفه كتلک) في نحو تلك هند ضاحكة اي اشير الى هند ضاحكة فلا يجوز تقديم ضاحكة على تلك لانها ضعيف في العمل وان كان بمعنى اشير (ولیت) نحو لیت زیدا راكبا رفيقك اي تمنیت زیدا راكبا رفيقك فلا يجوز تقديم راكبا على لیت لما ذكر (وكان) نحو كان زیدا راكبا أمير فلا يجوز تقديم راكبا على كان بمعنى شبہت (ولعل زیدا سالما راجع فلا يجوز تقديم سالما على لعل وان كان بمعنى ترجمت (وهو التنبيه) نحو ها هو زید قائما فلا يجوز تقديم قائما على ها . وان كان بمعنى انبه (و)

ك (لظروف المتضمنة معنى الاستقرار) بان كان ظرفا مستقرا ناوين له معنى كائن او استقر نحو زيد في الدار فائما فلما يجوز تقديم قائماعلى بمجموع الكلام اعني على زيد في الدار كما سيصرح بذلك بعيدا هذاإلافرق في ذلك بين تقدم الظرف على المبتدأ نحو في الدار زيد قائما وبين تاخره كما مثلنا أولا وذلك لضعف الظرف في العمل هذا اذا تقدم الحال على بمجموع الجملة واما اذا تقدم على الظرف فقط لا على المجموع فله حكم آخر ذكره بقوله (وندر عندنا) يعني يجوز قليلا (توسط الحال بين) مبتدأ يعود اليه (صاحبه) (و) بين (عامله اذا كان) عامله (ظرفا او مجرورا مخبرا به واجازه الاخفش بكثرة نحو سعيد مستقرا في هجر) فتقدم الحال وهو مستقرا على عامله وهو في هجر لأن الحال توسط بين المبتدأ وهو في الحقيقة صاحب الحال وبين عامله .

واعلم ان الاستقرار قد يراد به مجرد الحصول والوجود فهو حينئذ من افعال العموم وقد يراد به الشبوت في المكان وعدم قبول التحول والانتقال منه فهو حينئذ من افعال الخصوص نحو قوله تعالى فلما رأه مستقرا عنده وقد تقدم والحال في المثال اعني مستقرا من هذا القبيل والاستقرار المحدوف المتعلق للظرف من قبيل الاول ففي المثال استقرار ان أحدهما وهو المذكور حال والثاني وهو المحدوف متعلق الظرف وفي الآية ايضا استقراران أحدهما وهو المذكور مفعول ثان لرأي والثاني وهو المحدوف متعلق الظرف .

(ومنع بعضهم هذه الصورة) اي صورة توسط الحال بين صاحبه وعاملة (كما منع تقديمها عليهما) اي على المبتدأ والخبر اي على بمجموع الجملة (بالاجماع) .

قد علم ما ذكره الناظم والشارح ان لكن وإن وأن من حروف المشبهة بالفعل لا تعمل في الحال أصلا وقد صرخ به بعضهم . وقد تقدم ان ا فعل التفضيل لضعفه لا يجوز تقديم الحال عليه (و) لكن استثنى منه (تقديم الحال على عامله اذا كان ا فعل مفضلا به كون في حال على كون في حال) وهو على قسمين :

الاول : ان يكون الحالان لصاحبین مختلفین ذاتا (نحو زید مفردا اتفع من عمرو معانا) فبمفردا حال من الضمير المستتر في ا فعل التفضيل اعني اتفع والضمير راجع الى زید ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين ا فعل التفضيل وقدم الحال الافضل على ا فعل التفضيل وان كان ضعيفا خوفا من التباس صاحبيهما المختلفین ذاتا .

(و) الثاني ان يكون الحالان لصاحبین متعددین ذاتا مختلفین اعتبارا (نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا) وقد تقدم توضیح هذا المثال فلا نعيده فالتقديم في الصورتين (مستجاز لن یعن اي لن یضعف) وان كان العامل ضعيفا لأنه رواعي فيه جهتين لأنه لما انحط درجته عن اسم الفاعل والصفة المشبهة لكن له مزية على الجامد لأن فيه معنى الفعل وحروفة فمن جهة الانحطاط امتنع تقديم الحال عليه ومن جهة المزية جاز التقديم اذا توسط بين الحالين .

(والحال قد یجيء اذا تعدد) لصاحب (مفرد) اي واحد (فاعمل كالثیر كما سبق عند قوله

واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سرا شعراء (سواء كان الجميع في المعنى واحدا كاشتريت الرمان حلوأ حامضا) فان بجموعهما بمعنى مز وقد تقدم عند قوله المذكور (او لم يكن) الجميع

في المعنى واحداً (كجاء زيد عاذراً ذلماً) فالحالان في هذا المثال ليسا بمعنى واحد بل لا جامع بينهما اذ الاول منها بمعنى من يدعى عاذراً والثانية بمعنى الكاذب اذ المدين في اللغة بمعنى الكذب وقد يجيء الحال ذا تعدد (و) ذو الحال (غير مفرد نحو لقيت زيداً مصعداً متعدداً) فأحد الحالين للثانية والاخر لزيد (ثم ان ظهر المعنى) بقرينة كان يكون احد الحالين مفرداً والاخر مثنى او جمعاً وكذلك صاحبها او احدهما مؤنثاً والاخر مذكرأً وكذلك صاحباهما وأمثال ذلك من القرائن (رد كل واحد من الحالين الى ما يليق به) بدلالة القرنية نحو لقيت الزيدتين ضاحكين متبسماً . ولقيت الهنديات ضاحكات متعجبات ، وأكلت الرمان مريضاً حامضاً (والا) يظهر المعنى بأن لم يكن قرينة (جعل) الحال (الاول) الذي الحال (الثاني) (و) الحال (الثاني) الذي الحال (الاول) تقليلاً للفصل وفي كون هذا القسم من موارد تعدد الحال نظر بل منع لأن لكل ذي حال حال واحد فأين التعدد اللهم الا ان يقال المراد مطلق التعدد ولو باعتبار العدد .

(وعامل الحال وكذلك صاحبها بها قد أكدا) والمؤكدة لعاملها اما توافقه معنى فقط (نحو لا تعم في الارض مفسداً) أو توافقه معنى ولفظاً نحو (وأرسلناك للناس رسولاً) والمؤكدة لصاحبها نحو (لا من من في الارض جميعاً) الشاهد في جميعها حيث اكدا به من : الموصولة التي هي من الفاظ العموم كما بين في الاصول ويحتمل ان يكون عمومها بواسطة توصيفها بالظرف كما قيل بذلك في وما من دابة في الارض ، واما القول بأن العموم فيه حاصل بتوكيده بالكل ففيه ما لا يخفى اذ يلزم على ذلك ان لا يكون كل تأكيداً اذ يجب في التأكيد

ان يستفاد معناه بدون ذكره فلابد في المقام أن يستفاد معنى الكلمة والعموم قبل ذكر كل فتصحیح العموم بالكل موجب لا لفام مؤكدة الكل وهذا ليس الا دفع الفاسد بالافسد فتامل جيداً ؟

(وان تؤكد الحال جملة) ويشرط فيها اي في الجملة المؤكدة بها ان تكون (معقودة) اي مركبة (من اسمين) لا يصلحان للعمل فيها والالكان واحد منها عاماً فيها فيخرج عما نحن فيه وعدم الصلاحية يقتضي ان يكون الاسمان (معرفتين جامدين) حتى لا يبقى فيها اثر من آثار الفعل الموجب للعمل وتأكيد الجملة حينئذ يكون (لبيان يقين) نحو زيد أخوك معلوماً ، (او) لبيان (فخر) نحو أبي زيد رئيساً ، (او) لبيان (تعظيم) نحو ابوك زيد مجتهداً ، (او نحو ذلك) كان يكون التأكيد لبيان التحمير نحو زيد أخوك فاسقاً ونحو ذلك من الاغراض المناسبة لمقام التأكيد (فمضمر) اي مذوف في جميع الصور المذكورة (عاملها) والعامل المذوف يقدر مناسباً للغرض ففي نحو زيد أخوك فاسقاً يقدر احقره بعض الممزة وفتح الحاء وتشديد القاف وفي نحو أبي زيد رئيساً يقدر افتخر بصيغة المتكلم ، وفي نحو ابوك زيد مجتهداً اعظمه ، وفي (نحو) قول الشاعر (نا ابن دارة معروفاً بها نسي) يقدر ما قال الشارح (اي احقه معروفاً) ، قال بعض المحسنين الاكتثرون على ان دارة اسم الشاعر وقيل هو لقب جده ولمعنى انا ابن هذه المرأة ونسي معروف بها وليس فيها ما يوجب العار علي او الطعن في الشرف ، (وقيل عاملها) اي الحال المؤكدة للجملة (المبتدء) الواقع في الجملة لتأويله بابنه ، (وقيل) عاملها (الخبر الواقع في الجملة) لتأويله بالمسى ، ويظهر لك من هذين القولين مع تقييد الجملة بالقيود المذكورة ان

باب التأويل بالمشتق باب واسع بحيث لا يمكن سده (ولفظها) اي الحال (يؤخر) عن الجملة (وجوباً لعدم جواز تقدم المؤكدة على المؤكدة) (وموضع الحال يجيء جملة) كما يجيء موضع الخبر والنعت جملة وان كان الاصل في كل واحد منها افراد ، ويشرط في الجملة الحالية ان تكون (خالية من دليل الاستقبال) لأن الغرض من تقييد العامل بالحال الدلالة على ان وقوع العامل في وقت وقوع الحال وذلك ينافي الاستقبال قال الازهري لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعتراض بان الحال بمعنى الذي نحن بصدده تجتمع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يتضمن امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيود المalle اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما في معانيها الحقيقة وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها انتهي وفيه وجه آخر ادق ي يأتي عن قريب ، (كجاء زيد وهو ناو رحلة ، ويجيء ايضا موضعه ظرف او) جار (و مجرور متعلق) كل واحد منهما (بممحذوف وجوباً) كهما اذا وقعا خيراً او نتنا (نحو رأيت الهلال بين السحاب) فبين السحاب ظرف وهو حال عن الهلال متعلق بمعنى كائن او استقرمحذوف وجوباً ، و نحو قوله تعالى (فخرج على قومه في زيفته) جار و مجرور حال عن الضمير المستتر في خرج العائد الى قارون متعلق بممحذوف كذلك

وقد تقدم انه لا فرق بين الحال والنعم والخبر الا بالاعتبار ففي كل من قوله زيد قائم ، وجاءني زيد القائم ، وجاءني زيد قائما ، ثبّت القيام لزيد الا ان المقصود من ثبوته في الاول الاخبار بشبوته لزيد ، وفي الثاني بيان ان هيئته حين صدور المجيء عنه كانت القيام ، وفي الثالث توضيجه او مدحه او نحوهما بسبب اثبات القيام له ، واذ كان الامر كذلك فالجملة اذا وقعت حالا تحتاج الى رابط يربطها بصاحبها كما انها اذا وقعت نعمتا او خبرا كذلك لأن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والرابط في الجملة اذا وقعت حالا الضمير والواو منفردا او مجتمعا على تفصيل ذكره الناظم والشارح ونحن نوضح كلامهما فيما يتلى عليك ولكن الاصل في الرابط هنا الضمير كما قال في المطول بدليل الاقتصاد عليه في الحال المفردة والخبر والنعم ومعنى الكلام احوج الى الربط فقد تصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني العطف اي الواو ايذانا من اول الامر بان الجملة لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها لم تكن مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعم فانه تتبعيتها للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالمثل الواقع صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهور وجه احتياج الجملة الحالية الى الربط وانه قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير وقد يكون بهما ولكل مقام يأتي تفصيله .

(وجملة الحال سواء كانت مؤكدة أم لا اذا جيء بها ذات بدء بمضارع) يعني اذا كانت جملة الحال مصدرة بمضارع (حال من) لفظة (قد) وكان ذلك المضارع (ثبت) اي غير منفي (او منفي) ذلك المضارع (بلا) النافية (او ما) النافية (او) كانت الجملة ذات بدء (بماض تال الا) اي ماض واقع بعد الا الاستثنائية (او) كانت الجملة ذات بدء بماض (متلو بأو) اي ماض وقع قبل لفظة او (حوت) هذه الجمل الخمس (ضميرا رابطا ظاهرا) اي بارزا (او مقدرا) اي مستتر (ومن الواو) الحالية (خلت نحو ولا تمن تستكثر) فجملة تستكثر حال من الضمير المستتر في لا تمن وذات بدء بمضارع ثبت وحاوية ضميرا رابطا راجعا الى المستتر المذكور وخالية عن الواو لمشابهة المضارع لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو الحالية اذا وقع حالا ، نحو (مالكم لاتناصرون) فجملة لا تناصرون ذات بدء بمضارع نفي بلا النافية حال من كم حوت ضميرا وهو الواو ومن الواو الحالية خلت ، وعلل خلوها عن الواو بأن المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل الذي اضيف اليه كلمة غير فلذلك جرأ في الاستغناء عن الواو فمعنى لا تناصرون غير متناصرين فكما لا يقال مالكم وغير متناصرين لا يقال ايضا مالكم ولا تناصرون ، وقال ابن الناظم ترك الواو في هذه الجملة اكثري لا دائمي . نحو (عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة) فجملة تصبوا ذات بدء بمضارع منفي بما النافية حال من الكاف في عهدتك حوت ضميرا ومن الواو خلت ، وعلل ذلك بما علل به ما قبله فما تصبو بمعنى غير صاب فكما لا يقال عهدتك وغير صاب لا يقال ايضا عهدتك وما تصبوا ، قال ابن الناظم هنا

بمثل ما قال هناك ، ونحو وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزون) فجملة كانوا يستهزؤن ذات بدء بماض تال الا وكانوا مع اسمها وخبرها حال عن هم في يأتيهم حوت ضميرأ وهو الواو ومن الواو الحالية خلت وما في بعض الحواشى ان جملة يستهزؤن حال غير سديد بل غلط ان لم يكن سهواً من الكاتب ، ووجه الخلو من الواو هنا ايضاً ما تقدم اذ مفهوم الا كانوا به يستهزؤن غير كائنين به مستهزئين فكما لا يقال ما يأتيهم من رسول وغير كائنين مستهزئين لا يقال والا كانوا به يستهزؤن واوله بعضهم بالاكائين به يستهزؤن لأن الا غالباً يدخل على الاسم هذا ، ولكن صرخ بعضهم بجواز الواو وتركها قال في المغني في بحث الجملة الحالية قوله ما تكلم فلان الا قال خيراً كقولك ما تكلم الا قائلًا خيراً وهو استثناء مفرغ من احوال عامة مخدوفة انتهى ومن هذا القبيل ما في بعض الادعية الا ان تقضي حاجتي والا ان تصلي على محمد وآل محمد ص وهذه كلها من اقسام الحال المقدرة ونحو (لاضربن ذهب او مكث) الشاهد في الاول والثاني تابع له لأن الاول ماض متلو بأحوال من الهاء في لاضربن حاو ضميراً خال من الواو ، وعلل الخلو بأن الجملة بمنزلة فعل الشرط ولا ضربن بمنزلة جزاء الشرط اذ حاصل معنى الكلام ان ذهب اضربن وان مكث ايضاً اضربن يعني اضربه على كلام التقديرین وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما هو بمنزلته .

(وان اتي من كلام العرب جملة مبدومة بما ذكر) من الافعال الخامسة (وهي ذات واو فلا تجره على ظاهره) ليكون دليلاً لمن خالف (بل بعدها اي بعد الواو) الدالة على الجمل الفعلية الخامسة (انو مبتدءه له المضارع المذكر) والماضي المذكر (اجعلت مسندأ خبراً)

للمبتدء المنوي لتصير الجملة التي ظاهرها الفعلية جملة اسمية ، او أحمل الكلام على الضرورة او أجعل الواو عاطفة ، او أجعل دخول الواو شادا فانه قيل بكل ذلك في المقام كما ذكر في المطولات فيبطل كلام المخالف وتمسكه به (نحو فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهتهم مالكا اي) (وانا ارهنهم) فجملة ارهنهم ليست فعلية ذا بدء بمضارع ثبت حتى يصير دليلا للمخالف المجوز للواو بل جملة اسمية ذات بدء بالمبتدء وهو انا المنوي بعد الواو والجملة الاسمية تدخل عليها الواو كما سيأتي عن قريب ، وقيل الواو عاطفة لا حالية وقيل دخولها ضرورة وقيل شاذ وبعضهم يقول المضارع بالماضي وقد سبق ان باب التأويل واسع بحيث لا يسعه شيء فهو احد من هذه التأويلات يقول ما اتي في كلام العرب من الجمل الخمس مع الواو الحالية ، قال في المطول واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهتهم مالكا فقيل على حذف المبتدء اي وانا اصك وانا ارهنهم ، وقيل الاول شاذ والثاني ضرورة ، وقال عبد القاهر اي الواو فيما للعطف عدل عن لفظ الماضي حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللثيم يسبق فممضيت ثمة وقلت لا يعني بما معنى مررت .

وجملة (ذات بدء بمضارع مقوون بقدر تلزمها الواو) والضمير معا ولا يكفى احدهما (نحو) قوله تعالى (لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله قاله في التسهيل) فجملة وقد تعلمون حال عن خمير المخاطبين ورابطها الواو والضمير معا وبعضهم جعل الآية ايضا من قسم المنوى

بعد الواو او مبتدء اي واتتم تعلمون واني كلما تبعت كلامهم لم اعثر على تعليل للزوم الرابطين في المضارع المقرون بقد و لعل العلة فيه السماع (وجملة الحال سوى ما قدما) من الجمل الخمس ذات بدء وبمضارع

مقرون بقد (وهي) اي السوى ايضا خمس جمل :

الاولى : (الجملة الاسمية) اذا كانت (مشبّهة) .

الثانية : (او) الجملة اذا كانت (منفية) .

الثالثة : (و) الجملة (الفعلية المصدرة بمضارع منفي بلم) اولا دون لن .

الرابعة : (او) الجملة الفعلية المصدرة (بماضي مشبّه) .

الخامسة : (او) الجملة الفعلية المصدرة بماضي (منفي بشرط ان تكون غير مؤكدة) قد (تأتي) هذه الجمل الخمس (بواو فقط نحو جاء زيد و عمر و قائم) مثال لل الاولى ، و نحو جاء زيد وما عمر قائم او قائمما مثال للثانية ، و نحو (جاء زيد ولم تطلع الشمس) مثال للثالثة و نحو (جاء زيد وقد طلعت الشمس) مثال للرابعة ، و نحو (جاء زيد وما طلعت الشمس) مثال الخامسة .

اعلم انه استشكل في هذه الامثلة و نحوها بأن الحال لا بد فيه من ان يكون وصفا مبينا لبيئة الفاعل او المفعول او كليهما فكيف ذلك في هذه الامثلة مع ان قيام عمرو و عدمه وكذا طلوع الشمس و عدمه ليس وصفا مبينا لبيئة زيد ، واجيب عن ذلك بأنها مثولة بموافقة لقيام عمرو و لطلع الشمس ولعدمهما ، لكن في صحة التأويل مع وجود الواو تأمل يظهر وجهه بما تقدم في الجمل التي خللت من الواو فراجع . والوجه في تقيد المضارع المنفي بأن يكون منفيا بلم اولا دون لن

ما ذكره بعض المحققين في هذا المقام وهذا نصه : والمراد بالمنفي هي هنا المنفي بما اولا دون لن لأنها حرف الاستقبال ، ويشترط في الجملة الواقعية حالا خلوها من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لأن هذا الحال والتي تقابل الاستقبال وإن تبأيتها حقيقة لأن لفظ يركب في قوله يجيء زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم استبعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة انتهى وقد تقدم تضليله في ما سبق في وجه تسمية نون الوقاية عند قول الناظم :

(وقبل يا النفس مع الفعل التزم) (نون وقاية وليس قد نظم)

(وشرط جملة الحال المصدرة بالماضي المثبت المتصرّف المجرد من الضمير أن يقتربن بقدر ظاهرة أو مقدرة لتقربه من) زمان (الحال) .

قال ابن الحاجب وشارح كلامه ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوزا انتهى .

وقال ابن هشام المعنى الثاني لقد تقرّيب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحصل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت قد قام اختص بالقرّيب وابتني على افادتها ذلك احكام الى ان قال الثاني وجوب دخولهما عند البصررين الا الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو و مالنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت اليها ونحو او جاؤكم حضرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون

قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله انتهى .
وقال الخطيب : اشترط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او
قدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال انتهى .

(واستشكله) أي الشرط جماعة منهم (السعيد وتبعه شخينا العلامة
الكافجي بأن الحال الذي هو قيد) من قيود الكلام كسائر القيود
والمعولات يكون زمانه (على حسب عامله فإن كان) زمان العامل (ماضيا
او مستقبلا فكذلك) زمان الحال (فلا معنى لا شرط اتقريبه من الحال
بقد قال فيما ذكروه) من الاشتراط (غلط نشاء من اشتراك لفظ الحال
بين الزمان الحاضر وهو ما يقابل الماضي وبين ما يبين الهيئة المذكورة)
في أول الباب (انتهى) .

ومنهم الشريف في بعض الحواشي فإنه قال ما هذا نصه الماضي يدل
على الانقضاء قبل زمان التكلم والحال الذي يبين الهيئة قيد لعامله فإن
كان العامل ماضيا كان الحال ايضا ماضيا بحسب المعنى وان كان حالا
كان حالا وان كان مستقبلا كان مستقبلا فيما ذكروه غلط انشاء من اشتراك
لفظ الحال بين الزمان الحاضر وهو الذي يقابل الماضي وبين ما يبين
الهيئة المذكورة انتهى .

ومنهم النفتاز اني فإنه قال ما هذا نصه ويردهيهنا الاشكال المذكور
وهو ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون
العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا
متقاربين كما اذا كانوا مضارعين وايضا لفظ قد ائما يقرب الماضي الى
الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد سببا لعدم مقارنته
لمضمون العامل كما في قوله جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلاً كقولنا : سيجيء الامير تقاد الخناوب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بأن المضارع هي هنا ليس بمعنى الحال .

واعلم ان الاقوى في النظر الدقيق هو الاشتراط على ما ووجه التفتازاني وهذا نصه ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة انما تقرره من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبعوا المفظة الماضى والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظة قد لظاهر الحالية ، وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيراً ما يقييد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضى الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء :

بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع اصدقه في مرية وقد امرت صاحبة موسى بعد آياته التسع والشاهد فيه تقييد اصدقه الذي زمانه زمان التكلم بقوله وقد امرت مع انه وقع قبله بزمان طويل لكن تصديره بقدر لكسر سورة الاستبعاد هيئاته لذلك هذا ، ولكن قال بعضهم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالاً بدون قد لامكن أبداء المناسبة لكن وقوعه بدون ذكر قد كثير في الكلام فأي حاجة الى التقدير وقد تقدم فيما سبق ما يفيدك هنا فراجع .

(وقد اختار ابو حيان تبعاً لجماعة عدم الاشتراط كما لو وجسد

الضمير) قال الجامي وإنما لم يشترط ذلك في المبني لاستمرار النفي بلا
قاطع فيشمل زمان الفعل وقال أيضا وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد
فإنهما لا يجوز أن حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حضرت صدورهم
بقو ما حضرت صدورهم فتكون جملة حضرت صفة موصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية انتهى .

(او تأتي) الجمل الخمس (بمضرر فقط) ولم يمثل الشارح للجملة
الاسمية المبنية للعدم عثوره على مثال له في كلامهم وقد مثل له بعض
بقوله جاء زيد ابوه ليس بقائم وإذا كان كذلك فالاولى أن يمثل بنحو
جاء زيد ما ابوه قائما او قائم فتأمل ، أما (نحو اهبطوا منها جميما
بعضكم لبعض عدو) فهو مثال للمجملة الاسمية اذا كانت مثبتة فجملة
بعضكم لبعض عدوا جملة اسمية مثبتة حال من الواو في اهبطوا والرابط
فيها الضمير فقط وهو كم هذا ، ولكن ليس في القرآن آية بهذا النحو
المسطور ، وأما نحو (فأنقلبوا بنعمته من الله وفضل لم يمسهم سوء)
 فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بمضارع منفي بلم فجملة لم يمسهم
جملة فعلية مصدرة بمضارع منفي بلم وقعت حالا من الواو في انقلبوا
والرابط فيها ضمير فقط وهو هم ، وأما نحو (اوجاؤكم حضرت
صدرورهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماضي مثبت فجملة حضرت
صدرورهم جملة فعلية مصدرة بماضي مثبت حال من الواو في جاؤكم
والرابط فيها ضمير فقط وهو هم ، وأما نحو (جاء زيد ما قام ابوه)
 فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بماضي مبني غير مؤكدة والتطبيق سهل .

(او) تأتي الجمل الخمس (بما) أي بالضمير والوا معها هنا ايضا
لم يمثل الشارح للجملة الاسمية المبنية فمثالها ما تقدم إنما بادنى تغيير

واما (نحو خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت) فهو مثال للجملة الاسمية المثبتة والرابط فيها الواو والضمير اعني وهم وانما جمل الرابط في الجملة الاسمية الواو والضمير معالقوه الاسمية في الاستقلال لان الاسمية تابي عن وقوعها حالا لانها دلالتها على الثبوت والدوم خرجمت عما هو الاصل في الحال من الانتقال وعدم التقرر فصارت قوية الاستقلال فناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة فلذلك جعل فيه رابطان واما الجمل الثلاث الاتية فانما جعلت كذلك اي جعل لها رابطتان لانها تشبه الجمل الاسمية من حيث ان الجزء الاول فيها ليس بفعل واما الاكتفاء بالضمير وحده فلانها فعلية حقيقة واما نحو (والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المنفي بلم اعني ولم يكن والرابط فيها الواو وضمير لهم ، واما نحو (افقطمعون ان (يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة ب الماضي مثبت اعني وقد كان والرابط فيه الواو وضمير منهم ، واما نحو (جاء زيد وما قام ابوه) فهو مثال للجملة الفعلية المصدرة ب الماضي منفي غير مؤكدة اعني وما قام والرابط فيه الواو وضمير ابوه .

(والحال قد يحذف ما فيها عمل) سواء كان العامل فعل او شبهه حقيقة كالمثلة المذكورة او مؤلا نحو الهلال والله بينما اي هذا الهلال والله بينما فحذف هذا العامل في بينما وهو مؤل باشيه (جوازا الدليل حالى كقولك للمسافر) اي الاخذ في السفر او المنهي له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا وبعضهم يقدر تاجر او سافر ولكل وجه ذوقى والقرنية لل فعل المحذوف حالة المخاطب اي شروعه وتهيهه للسفر

والسيء ، ومهديا اما صفة لراشد او حال ثان للمضمير المستتر في الفعل المحذوف والحالان متادفان او متداخلان وعلى الثاني يخرج الثاني عما نحن فيه لأن العامل فيه وهو الاول مذكور ، (او) لدليل (مقالي) اي لفظي (نحو) قوله تعالى ایحسب الانسان ان لن نجمع عظامه (بلي قادرين) اي بلي نجمعها قادرین فمحذف نجمعها لدليل لفظي وهو نجمع في الآية .

(وبعض ما يمحذف مما يعمل في الحال وجب فيه ذلك) اي الحذف (حتى ان) ذكره اي ما حذف (حظل اي منع منه) اي ذكره (كعامل الحال (المؤكدة للجملة) اي لمضمونها لبيان يقين او فخر او تعظيم او نحو ذلك ، والوجه في وجوب الحذف كون الجملة بمنزلة العوض عن العامل والا فكيف يمحذف العامل مع كون الحذف والتاكيد متنافيین نحو انا ابن دارة معروفا بها نسي وقد سبق قريبا هذا اذا كانت الحال مؤكدة لمضمون الجملة واما اذا كانت مؤكدة لعاملها او صاحبها فح لا يجب حذف العامل وقد تقدم ، (و) كعامل الحال (النائبة مناب) الخبر (نحو قائمها في ضرب زيد قائمها ونحوه (كماسبق) بيانه في باب المبتدء (و) كعامل الحال (المذكورة) بعد الهمزة التي (للتوضيح نحو اقاعدا وقد قام الناس) قد تقدم تطبيعاً لهذا المثال في باب المفعول المطلق عند قوله .

والمحذف حتم مع ات بدلا من فعله كذلك لا اللذ كاند لا لكن الفرق بينهما واضح جلى اذ هناك بعد الهمزة مصدر بخلافه هبونا ، (او) كعامل الحال المذكورة (لبيان زيادة او نقص تدريج) اي زيادة مع تدريج او نقص مع تدريج بأن لا يكون الزيادة او النقص

دفعه واحدة ، مثال الزيادة بتدرج (كتصدق بدينار فصاعدا) تصدق اما امر من باب الت فعل او ماض منه وعلى كلا التقديرین المراد منه عدم الطفرة من دينار واحد الى عشرة دنانير مثلا بل من الواحد الى اثنين ومنهما الى ثلات وهكذا ، (و) مثال النقص بتدرج (اشتره) او (اشتريت بدينار فسافلا) والبيان فيه هو البيان في الزيادة والتقدیر في الاول فذهب او فذهب بالتصدق به صاعدا والعامل المحذوف اذهب او اذهب ، والتقدیر في الثاني فذهب او فذهبت في انحطاط المشتري به سافلا (وهو) اي ما ذكر (قياس) اي قياسي ، (وكہنیتا لك وهو سماع) اي سماعي وهو صفة مشبهة من باب علم يعلم او من باب شرف يشرف ، وقيل انه مصدر وفي تقدير عامله المحذوف احتمالان ، الاول ان يكون التقدير ثبت لك الخير هنينا ، الثاني ان يكون التقدير هناك ذلك هنينا ، ويحمل قوله ان يكون المقدر ما يناسب المقام كما يأتي قريبا ، وقيل انه قياسي والوجه في وجوب الحذف في الجميع ما تقدم . وقد علم من مطاوي ما ذكر ان صاحب الحال ايضا قد يحذف اما جوازا واما وجوبا فلا تغفل .

هنا (تبة) يذكر فيها احكام لم يذكرها المصنف (الاصل في الحال) نفسها بسبب كونها فضلة (ان تكون جائزة الحذف) (و) لكن (قد يعرض لها ما يمنع منه) اي من الحذف وذلك اربعة مواضع : الاول : ككونها جوابا لسؤال (نحو راكبا من قال كيف جئت) اي جئت راكبا فحذف العامل اعني جئت بقرينة السؤال فلو حذف راكبا ايضا لم يبق للجواب شيء .

الثاني : (او) ككونها (مقصودا حصرها) اي يكون الحال مقصورا

فيه (نحو لم اعده الا خرضا) فلا يجوز حذف الا خرضا اذ يلزم من حذفه نفي العد مطلقا ، وهو خلاف المقصود اذا المقصود نفيه مقيدا وان شئت فقل ان المقصود اثبات العد مقيدا بالخرص ونفيه مقيدا بعدم الخرص .

واعلم انه اختلف المحسنون في لفظ الخرص فقال بعضهم انه بالحاء المهملة والضاد المعجمة بمعنى المشرف على الهالك او من لا خير عنده او لا يرجى خيره ولا يخاف شره ، وقال بعض آخر انه بمعنى التخمين فلفظه حينئذ بالحاء المعجمة والضاد المهملة ، وانا اقول ان كان الفعل في المثال مأخوذا من العد بمعنى الظن كقوله :

ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالظاهر ان الحق هو الاول ، وان كان مأخوذا من العد بمعنى الحساب فالظاهر ان الحق هو الثاني وقد تقدم كلام المعنيين في باب افعال القلوب .
 الثالث : (او) ككونها (نافية عن الخبر نحو ضرب زيد قائم) اذ يلزم من حذفه حذف النائب . والمنوب عنه . وهو غير جائز .
 الرابع : (او) ككونها (منها عنها نحو لاتقربوا الصلوة وانتسم سكارى) والوجه في ذلك ما تقدم في نحو لم اعده الا خرضا ، والسر في ذلك ما ذكر في علم المعاني ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقدير بوجه ما يتوجه النفي الى ذلك التقدير وكذا اثبات الشيء او نفيه عنه الا مامن كلام فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا ما لا شك فيه ولعل قولهم :
 وحذف فضلة اجز مالم يضر . كحذف ما صيغ جوابا او حصر اشارة الى ذلك فتأمل ؟

باب التمييز

(هذا باب التمييز)

(وهو والمميز والتبيين والمبين ، والتفسير والمفسر ،) كلها (بمعنى واحد وهو في اللغة التفريق بين شيئين متشاربين بحيث يعرف كل واحد منهما ، وفي الاصطلاح (اسم بمعنى من مبين لا بهام اسم او نسبة نكرة ينصب) ذلك الاسم حال الكونه (تمييزا ، فخرج بالقييد الاول) اعني بمعنى من (الحال) لانه بمعنى في لأن معنى جاء زيد راكبا جاء في حال الركوب (و) خرج (با) لقييد (الثاني) اعني ; مبين ; (اسم لا) التي لنفي الجنس فانه وان كان بمعنى من لكنه لا يفيد البيان بل يفيد الاستغراق في الجنس (و) كذا خرج بالقييد الثاني (نحو : استغفر الله ذنبنا) فان ذنبنا وان كان بمعنى من ذنب لكن لفظة من فيه للابداء او للتعدية والنصب فيه من باب المتصوب بنزع الخاوض وقيل ان ذنبنا ليس بمعنى من أصلا بل هو مفعول به لاستغفر الله لأن السين أحد المعديات وقد تقدم .

(وقد يأتي غير مبين) اذا كان البيان حاصلا بدونه (فيعد مؤكدا نحو ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا) فشهرها غير مبين لأن اثنى عشر مبين بما قبله فلا يحتاج الى مبين آخر فيكون شهرها مؤكدا للبيان الحاصل بما قبله ، (وقد يأتي) التمييز (بلفظ المعرفة) وهو في المعنى نكرة (نحو) النفس في قوله (وطبت النفس ياقيس عن عمرو) فاللام

في النفس زائدة لا تقييد تعريفا فالنفس معناه نفسها كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف اذا كان كذلك (فيعتقد تشكيكه معنى) .
 (ونصبه) اي التمييز فيما اذا كان منصوبا لا مطلقا لانه قد يكون مجرورا كما يأتي عن قريب (بما قد فسره) وهذا (في تفسير الاسم) وانما عمل الاسم المبهم في التمييز لانه اذا تم الاسم بأحد المتممات اعني الثنويين ونوني التثنية والجمع والاضافة شابه الفعل اذا تم بالفاعل فيشبه التمييز الآتي بعد الاسم المفعول الآتي بعد تمام الفعل فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشابهه بالفعل التام بالفاعل واما الاسم التام بلا م التعريف فلا ينصب التمييز والوجه في ذلك ان غيرها من المتممات لما كانت في آخر الاسم شابه الفاعل لانه بعد الفعل بخلافها فأنها تدخل على اول الاسم فلا شبابه بينها وبين الفاعل حتى يبيشه الاسم التام بها بالفعل التام بالفاعل في Nichols التمييز تشبيها له بالمفعول بعد الفعل .
 (و) نصبه (بالمسند من فعل او شبهه في تفسير النسبة) وقيل نصبه بمجموع الجملة قبله لا بالمسند فيها وحده . هذا هو الحكم في التمييز الرافع لابهام النسبة لا ما يفهم من ظاهر كلام الناظم من ان نصبه (هذا) القسم من التمييز أيضا بما قد فسره كما تكلف لذلك بعض وقال : ان التمييز لما رفع اباهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله فكانه رفع الاباهام عن الفعل فدخل الفعل بهذا الاعتبار في قول الناظم بما قد فسره .
 والا باهام في الاسم قسمان :

الاول : ما كان عارضيا كالاباهام في الاسماء المشتركة نحو عين وجون ونحوهما فأنها وضعت او لا لمعنى واحد معين ثم وضعت لمعنى آخر فالمعنى معين في كل وضع والا باهام انما نشاء من تعدد الوضع ومثلها المبهمات

كأسماء الاشارة ونحوها فان هذا مثلا اما موضوع المفهوم كلي بشرط استعماله في جزئيات ذلك المفهوم بناء على عموم الوضع والموضوع له فيها واما موضوع لكل واحد من الجزئيات بناء على عموم الوضع وخصوص الموضوع له فيها فلا ابهام في المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام نشاء من تعدد المستعمل فيه على الاول ومن تعدد الموضوع له على الثاني وعلى كل التقديرات يكون الابهام فيه عارضا .

والثاني : الابهام الاصلي وهو الذي يكون في الموضوع له من اول الامر اي من حين الوضع وهذا هو المقصود في المقام فتنبه .
 (والاسم المبهم) بالوضع من اول الامر (الذي) هو المقصود في المقام و (يفسره التمييز اربعة اشياء) :

الاول (العدد كاحد عشر كوكيا ولا يجوز جر تمييزه) الا في بعض اقسامه وسيأتي تفصيله في باب اسماء العدد .

(و) الثاني (المقدار) غير العدد (وهو) ما يقدر به الشيء ويبيّن قدره ويعين من المقاييس المشهورة الموضوعة عند كل طائفة طائفة وهو ثلاثة اقسام :

الاول ما هو (مساحة) يعرف به كمية ما في الجسم او سطحه من الشبر والزرع ونحوهما (ك) قوله عندي (شبر ارض) (و) الثاني ما هو (كيل) وهو وعاء معين في اصطلاح من اصطلاح عليه (نحو قفيز برا) (و) الثالث من اقسام المقدار ما هو (وزن) معين يعيّن مقدار ثقل الاشياء لا مساحتها (نحو) اشتريت (منوين عسلا وتمرا) منوان مفردہ منا بالالف وفيه لغة أخرى بتشدید النون بدون الالف وهو الاشهر وتشیته منان بتشدید النون .

(و) الثالث من اقسام الاسم المبهم بالوضع (ما يشابه المقدار)
ما أجرى مجراه في تعين مقدار الشيء به (نحو) فمن يعمل (مشقال
ذرة خيراً يره) فمشقال ذرة اسم مبهم من حيث الذات فسره التمييز
اعني خيراً .

(و) الرابع (فرع التمييز نحو خاتم حديداً) فالخاتم اسم مبهم
من حيث الذات وفرع للجديد من حيث انه مصوغ منه فيكون الجديد
اصلاً له وتميزاً رفع ابهامه الذاتي ولكن ما هنا ينافي ما سبق في باب
الحال من ان حديداً له الا ان يوجه بما وجّه به قوله بالجر في اوائل
الكتاب من قوله الا ان يراعي مذهب غيره لأن فيه قولًا بالحالية .

(و) التمييز الواقع (بعد ذي الثلاثة المذكورة في البيت) وهي
المساحة والكيل والوزن (ونحوها كالمذكورة ذكرته بعد) الثلاثة المذكورة
في البيت وهو ما يشابه المقدار وفرع التمييز لا الذي ذكره قبل الثلاثة
اعني العدد فإنه كما قال لا يجوز جر تمييزه الا فيما ذكرنا (اجره)
اي التمييز الواقع بعد المذكورات (اذا اضفتها) اي المذكورات الى التمييز
الواقع بعدها (بعامل المضاف اليه) وعامل المضاف اليه اما المضاف
او حرف الجر المقدر او الاضافة على اختلاف الاقوال فيه (كمد حنطة
غذا) فالحنطة مجرورة بعامل المضاف اليه (و) نحو (لا تحقّر ظلامة
ولو شبر أرض) فالارض مجرور بعامل المضاف اليه (ويجوز ايضاً جره)
اي التمييز الواقع بعد المذكورات (بمن) التبعيضية او البيانية على قول
(كما سيدركه) عن قريب (و) يجوز (رفعه) اي التمييز المذكور
(على البطل) عن المذكورات اذا كانت المذكورات مرفوعة واما اذا كانت
منصوبة او مجرورة فلا يجوز البطلية في التمييز للبس فتأمل ؟ فتحصل

ما تقدم ان في التميز الواقع بعد المذكورات بجوز النصب والجر والرفع لكن بشرط ان لا يكون المذكورات مضافة الى غير التميز والا فله حكم آخر ذكره بقوله (والنصب للمتميز الواقع بعد ما اي) اسم (ميهم اضيف الى غيره) اي غير التميز (وجب ان كان المميز) بفتح الياء (لا يعني عن المضاف اليه) الذي هو غير التميز (مثل ملو الارض ذهبا) قيجب نصب ذهبا لأن المميز اعني ملو اضيف الى غير التميز ولا يعني ملو عن الارض لأن في ملو ابهامين احدهما مقداري والآخر ذاتي والرافع للابهام الذاتي هو التميز والرافع للابهام المقداري هو الارض فلا يعني الملو عن الارض لأن المقصود من الكلام في الآية وهو المبالغة لا يحصل الا بأن يبين ان الذهب ولو كان بمقدار يملو الارض غير مفيد في النجات عن عذاب الله .

(فان اغنى) المميز بفتح الياء عن المضاف اليه بان لا يختل بحذفه المقصود من الكلام (نحو هو اشجع الناس رجل) فحيثئذ (جاز الجر) اي جاز جر التميز باضافة المميز اليه بعد حذف المضاف اليه اعني الناس اذا لا يختل المقصود بحذفه (فتقول هو اشجع رجل) لأنه يعلم ان المعنى انه اشجع الناس ولو لم يذكر الناس لأنه ثبت في علم الاخلاق ان الشجاعة تختص بالعقلاء ولا توجد في غيرهم بخلاف الجرئة فانها اعم وفي كلام التفتازاني في بحث وجه الشبه ايضا اشاره الى ذلك (والتمييز) الذي كان هو (الفاعل في المعنى) فجعل تمييزا بعد تحويل الاستناد عنه الى ضمير مستتر في افعل (انصبن) وجوها (با فعل الكائن مفضلا) لا الكائن صفة مشبهة (كانت اعلى منزلة اذ معناه أنت علا منزلتك) فكان متزلا فاعلا ثم جعل تمييزا بعد تحويل الاستناد عنه الى ضمير مستتر في

اعلى وحذف كاف الخطاب لعدم امكان اتصاله بالضمير المستتر في اعلى هذا حكم التمييز اذا كان فاعلا في المعنى من انه يجب نصبه (بخلاف غيره) اي بخلاف غير الفاعل في المعنى والضابط في التمييز غير الفاعل في المعنى ان يكون افعل التفضيل فردا من افراد التمييز (فيجب جره) اي التمييز به اي بأفعل باضافته اليه (كزيد اكمل فقيه) ففقعيه تميز غير فاعل في المعنى لأن اكمل وهو زيد فرد من افراد الفقيه الكلي الذي هو التمييز فزيد هو الفاعل في المعنى لا كمال لا الفقيه والفقعيه لا يعني عنه لان الاكمالية تحصل بامور منها كون الانسان فقيها فجذوه يختزل المقصود اذ بعد حذفه لا يعلم ان اسناد الاكمالية الى زيد بماذا فيجب جر فقيه بأكمل وقىال بعض المحققين في حاشيته على شرح ابن عقيل ضابط ما ليس بفاعل في المعنى ان يكون افعل التفضيل بعضا من جنس التمييز ويعرف ذلك بصحة حذف افعل التفضيل ووضع لفظ بعض موضعه فنحو زيد افضل رجل تجد افعل التفضيل وهو افضل باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدا من جنس الرجل وكذلك نحو هند افضل امرأة تجد افعل التفضيل بعض الجنس ويمكن ان يحذف افعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ بعض فتقول زيد بعض جنس الرجل اي بعض الرجال وهند بعض جنس المرأة اي بعض النساء انتهى .

(وبعد كل ما اقتضى تعجبنا سواء كان بصيغة) جعل له في النحو باب نحو (ما افعله او افعل به) كما سألني (ام لا) بل كان ما يفيد التعجب ولم يجعل له باب (ميز) بعد الجميع حال كونك (ناصبا) للتمييز بالاسم المبهم ان كان التمييز له وبالمسند من فعل وشبهه ان كان التمييز رافعا لا بهام النسبة (كأكرم بأبي بكر آباء) فأبا رافع لا بهام

نسبة الاكرام الى ابي بكر فهو منصوب بالمسند وهو أكرم ومعنى مجموع الكلام اظهار التعجب من كون ابي بكر ابا كريما ونعم الاب (و) نحو (الله دره فأرسا) ففارسا رافع لا بهام اسم مبهم وهو الضمير المضاف اليه الدر بناء على كون هذا الضمير مبها كالضمير في ربه رجل ويا له من رجل ويكون فارسا تميزا عنه ويحتمل ان يكون فارسا من تميز النسبة بناء على ان يكون الضمير راجعا الى شخص معين والا بهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في اللغة اللبناني وهو في هذا المثال كناية عن فعل المدوح المتعجب منه وانما نسب الفعل الصادر منه الى الله تعالى قصدا الى اظهار التعجب منه لأن الله تعالى اعطى المدوح القدرة على هذا الفعل المتعجب منه فالله تعالى منشيء العجائب ولا حول ولا قوة الا بالله وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون المدوح فارسا ماهرا حاذقا في ركوب الخيل ومن عادتهم انهم اذا تعجبوا من شيء ينسبونه الى الله تعالى وهكذا عادة بعض طوائف العجم (و) نحو (حسبك بزيد رجلا) فرجلا تميز رافع لا بهام نسبة الكفاية الى زيد وحاصل معنى الكلام اظهار التعجب من كون زيد رجلا قاتم الرجولية بحيث انه يكفي المخاطب في الامور التي يحتاج فيها الى رجل كامل (و) نحو (كفى به عالما) والبيان فيه هو البيان في سابقه مع فرق ما ظاهر فلا نعيده (و) نحو قول الاعشى :

(بانت لتحزننا عفارة) يا جارنا ما انت جارة)

بانت بمعنى بعدت وفارقتك ولتحزننا معناه لتدخل الحزن الى قلوبنا وعفارة اسم امرأة ويا حرف نداء وجارنا منادي مضاد الى ياء المتكلم المقلبة الفا ما اسم استفهام للتعجب ومبتدء خبره انت بكسر التاء وجارة

تمييز بين ما وقع عليه التعجب وهو الجوار والشاهد في جارة حيث نصب لانه وقع بعد ما يقتضي التعجب اعني ما انت وهو رافع لا بهام النسبة بين المبتدء والخبر وقيل ان جارة حال من انت .

(واجرر بين التبعيضية) وقيل البيانية وقيل الزائدة (ان شئت كل تمييز غير) اربعة (اشياء) :

الاول : (التمييز) الذي يجيء لرفع الا بهام من (ذي العدد اي) التمييز (المفسر له كما تقدم) انه لا يجوز جر تمييزه .

(و) الثاني التمييز الذي يكون هو (الفاعل في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطلب نفسه فقد) فنفسا يكون في المعنى فاعلا لطلب اذ المقصود من الكلام أمر المخاطب بأن تطيب نفسه حتى يندى له الفوس والاموال لا هو نفسه لأن الطيب قائم بالنفس لا بالجسم لانه من الصفات النفسانية كالحطم والكرم لا من الصفات الجسمانية كالبياض والسوداد فكان انه كان الكلام في الاصل لتطلب نفسك حتى تندى فالنفس كانت فاعلا ثم حول عن الفاعلية الى الى التمييزية :

واعلم ان لفظ تفدي النظم فعل مضارع مجهول مجزوم من فدى يندى واصله بسكون المفاء وفتح الدال ثم نقلت فتحة الدال الى الماء للوقف على رأي الكوفيين كما يجيء في باب الوقف في قوله :

(وبقل فتح من سوى المهموز لا) (يرام بصرى وكوف نقلا)

ويحتمل ان يكون فعلا معلوما او مجهولا من افاد يفيد فلا نقل حينئذ ومعنى المثال حينئذ واضح .

والثالث : (او) كان التمييز محولا (عن مضاف نحو زيد اكثرا مالا) فما لا محول عن مضاف اذا صله مال زيد اكثرا فهو المضاف وجمل

تمييزاً واقيم المضاف اليه مقامه وارتفع على الابتدائية .

(و) الرابع التمييز (المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجراً)
فشجراً محول عن المفعول اذا اصله غرست الشجر في الارض فتحول الشجر
عن المفعولية الى التمييزية وحذى في ثم نصبب الارض على المذف
والايصال اعني بنزع الماء فهذه الاشياء المذكورة لا يجوز جرها بمن
فلا يقال طب من نفس ولازيد اكثر من مال ولا غرست الارض
من شجر .

(وعامل التمييز قدم مطلقاً عليه) فلا يجوز تقديمها على العامل مطلقاً
اي سواء (اسمها كان) العامل (او فعلاً جاماً او متصرفاً) فلا يقال
مثلاً : عندي عسلانوان ; لأن العامل حينئذ اسم جامد مشابه لل فعل مشابهة
ضعينة فهو ضعيف في العمل فلا يقوى ان يعمل فيما تقدم عليه ، ولا
يقال أيضاً نفساً طاب زيد لكون التمييز في المعنى فاعلاً في المعنى لل فعل
كما تقدم والفاعل لا يتقدم على الفعل لأن رتبة الفاعل بعد الفعل كما
تقدم في باب الفاعل :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وهكذا يؤول بالفاعل اذا كان التمييز مفعولاً نحو غرست الارض
شجراً فيقال فيه انفرس الشجر في الارض فتأمل ؟ (و) لكن اذا كان
(الفعل ذو التصريف عاماً فحينئذ العامل (نزراً) أي قليلاً (سبق
بضم اوله) أي السين (بالتمييز كقوله : وما كاد نفساً بالفارق تطيب) ؛
فقدم التمييز اعني نفساً على الفعل العامل وهو قليل (و) نحو
(قوله ا انفساً تطيب بنيل المني ؛ وقاد ذلك) اي التقديم على الفعل
العامل (الكسائي والمبرد والمازني) فعندهم ليس التقديم قليلاً (واختاره

المصنف في شرح العمدة) هذا حكم الفعل المتصرف وأما الفعل الجامد فلا يجوز فيه التقديم أجمعـاً لما ذكر في الاسم الجامد .

حروف الجر

(هذا باب حروف الجر)

وانما سميت بهذا الاسم لأنها تجر معاني الأفعال إلى مدخلها وقيل لأنها تعمل أعراب الجر كما سمي بعض المرووف حروف النصب ، وبغضهم يسمىـها حروف النصب ، لأنها تجعل مدخلها مفعولاً بالواسطة وبغضهم يسمونها حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم اي تربط بينهما وهذا يرجع إلى الوجه الأول وحاصله أ يصل معنى الفعل إلى مجروره فيجعله مفعولاً به لل فعل فيصير منصوب محل فلذا جاز العطف على بروسكـم بنصب ارجلكـم ، وتسمى أيضاً حروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وابتدائية وعلية ونحوها .

(هـك) ! هـا : اسم فعل (اي خذ حروف الجر وهي عشرون) حـرفاً (من والـي وحـقـي) ولا يخفى لـطـفـ الـابـتـداءـ بـمـنـ وـذـكـرـ إـلـيـ بـعـدـهـ وـتـعـقـيـبـهـماـ بـعـقـيـلـهـ لـانـهـ أـيـضاـ لـأـنـتـهـاءـ الـغـاـيـةـ (وـخـلاـ وـحـاشـاـ وـعـدـاـ) وـقـدـ تقـسـمـ شـطـرـ مـنـ الـكـلـامـ فـيـهـاـ فـيـ بـابـ الـاسـتـثـنـاءـ (وـفيـ وـعـنـ وـمـذـ وـمـذـ وـرـبـ وـالـلـامـ وـكـيـ وـقـلـ مـنـ ذـكـرـهـاـ) اي كـيـ فيـ تـعـدـادـ حـرـوفـ الجـرـ (وـلـاـ تـجـرـ) كـيـ (الاـ) فـيـ ثـلـاثـةـ مـوـاضـعـ الـأـوـلـ : فـيـهـاـ دـخـلـ عـلـىـ (ماـ الـاسـتـفـاهـيـةـ) نـحـوـ كـيـمـهـ بـمـعـنـيـ لـمـهـ فـمـاـ اـسـتـفـاهـيـةـ بـكـيـ

حذفت الفها وجوباً وجبيه للوقف بهاء السكت كما يأتي في باب الوقف في قوله :

وما في الاستفهام ان جرت حذف ألفها واولها الماء ان تقف وقد اشرنا اليه سابقاً ايضاً ، والموضع الثاني (و) الثالث : فيما دخل على (ان وما) المصدريتين (وصلتهما) نحو جئت كي ان ازورك ونحو جئت كيما ازورك .

اعلم ان كي لها استعمالات ثلاثة :

الاول : ان يكون قبلها لام الجر وهي حينئذ حرف مصدرية نحو الكيلا تأسوا على ما فاتكم .

الثاني 1 ان يكون بعدها ان المصدرية وهي حينئذ حرف جر نحو المثال الاول وكذا ان كان بعدها ما المصدرية نحو المثال الثاني .

الثالث : ان تكون غير مسبوقة باللام ولا سابقة لأن وما المصدريتين نحو جئت كي ازورك وحينئذ يحتمل ان تكون حرف جر فتصب الفعل بعدها بأن المقدرة بعدها ويحتمل ان تكون حرف مصدرية ناصبة للفعل بعدها فقبلها لام التعليل مقدرة .

و (واو) القسم و (تاء) القسم (والكاف والباء ولعل وقل من ذكر هذه ايضاً في تعداد حرف الجر (ولا تبعها الا) قبيلة (عقيل) بالتصغير قال شاعرهم :

فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهراً لعل أبي المغوار منك قريب قد تقدم في باب الحروف المشبهة بالفعل ان في لعل احدى عشرة لغة الاولى والثانية لعل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية مع الكسر والفتح ، والثالثة والرابعة عل بحذف اللام الاولى وتشديد الثانية مع

الكسر والفتح والجر بها عند عقيل أنسا هو اذا كانت بأحدى هذه اللغات دون غيرها ، والخامسة لمن بفتح اللام وبالعين وتشديد النون والسادسة لمن بفتح اللام وبالعين المعجمة وتشديد النون ، والسابعة رعن بفتح الراء المهملة وبالعين المهملة وتشديد النون ، والثامنة رعن بالضبط السابق والغين المعجمة ، التاسعة لعلة باللام والعين المهملة وتشديد اللام الثانية وبالباء ، العاشرة لأن بفتح اللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشرة أن بفتح الهمزة والنون المشددة .

والحروف المجارة الزائدة لا تحتاج الى متعلق نحو بحسبك درهم وكذا لم لانها شبيهة بالحرف الزائد وان كان لها معنى خاصا من الترجي والاشتقاق فما بعدها مبتدء في صورة المجرور ، (وهي وقل من ذكرها ايضاً) في تعداد حروف الجر (ولا تجزيها الا) قبيلة هذيل بالتصغير ايضاً وهي بمعنى من نحو قولهم : اخرجها مق كمه : اي من كمه .

وزاد المصنف في الكافية ١ لولا : اذ او ليها ضمير نحو لولاك لما خلقت الافلاك (وهو) اي كونها حرف جر (مشهور عن سيبويه) اما غيره فتال بعضهم الضمير بعدها مبتدء ، وقال بعض آخر لم تستعمل لولا في كلام العرب داخلة على الضمير المتصل وهو بظاهره كلام فارغ اورودها كذلك كثيرا في كلامهم فالظاهر ان مراده من عدم الاستعمال عدم الشيوع لانه مع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ليس شيئاً شيوع وقوع الاسم الظاهر بعدها .

وقد علم ما تقدم ما يختص به كي ومتى ولعل ولولا على القبول بأنها حروف جر واما السبعة عشر الباقية فمشيرة منها مشترك بين الاسم

الظاهر والمضمر وسبعة منها مختصة بالاسم الظاهر وهي ما ذكره بقوله (بالظاهر اخصوص مذ ومنذ حتى والكاف والواو ورب والتاء فلاتجر) انت (بها) اي بهذه السبعة (ضميرا) .

وهذه السبعة على قسمين :

الاول ؛ مالا يختص بظاهر معين وهو ثلاثة منها وهي حق والكاف والواو .
والثاني : ما يختص بظاهر معين وهو على ثلاثة اقسام :
الاول ؛ ما ذكره بقوله (واخصوص بمذ ومنذ وقتا) اي ما دل على زمان (غير مستقبل) سواء كان زمانا حاضرا (نحو ما رأيته مذ يومنا او) كان زمانا ماضيا نحو ما رأيته (منذ يوم الجمعة) السابقة وسيجيئ معناهما حينئذ عن قريب ، فان دخلتا على غير الزمان نحو ما رأيته منذ بنى المدرسة او منذ خلق الله زيدا فحينئذ اسم الزمان مقدر اي منذ زمان بنى المدرسة ومنذ زمان خلق الله زيدا .

والثاني : ما ذكره بقوله (واخصوص برب منكرا لفظا ومعنى او معنى فقط كما قال في شرح الكافية) مثال الصورتين (نحو رب رجل و أخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة معنى ومعرفة لفظا على قول يأتي .

ويحذف الفعل الذي عدى برب كثيرا نحو رب عصى كسرته ؛
اصله كسرت رب عصى كسرته اذ المثال من باب الاشتغال
وقال بعضهم كما في المطول الفعل المحذوف ثبت او تحقق ومحمل
بمجرورها في نحو ؛ رب رجل صالح عندي : رفع على الابداء وفي نحو
رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية بالفعل المذكور وفي نحو
رب رجل صالح لقيته يجري عليه حكم بباب الاشتغال فان قدر فعل

فمحله نصب ولا ف محله رفع كما تقدم في باب الاشتغال .
وتختص رب بوجوب تصديرها لانها لانشاء التكثير او التقليل كما
ان كم الخبرية لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير لأن كل ما ينشيء
في الكلام معنى يجب تصديره ومعناها التكثير غالباً والتقليل نادراً ولذا
وجب تنكير مجرورها لانهما لا يكونان في المعرفة لتعينها دائماً ، فان
كان قليلاً لا يكثير وان كان كثيراً لا يقل ويشترط في مدخلها التوصيف
لتاكيد التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف صار اقل فتأمل ؟
وفي الضمير العائد الى مدخلها خلاف فقيل انه نكرة كالمرجع وقيل
انه معرفة ..

والثالث ما ذكره بقوله (والثاء) للقسم حالكونها (جارة الله)
اي للفظه (و) لفظ (رب) حالكون لفظ رب (مضافاً الى الكعبة
او) الى (الياء) (نحو ناله) لا يكيدن اصنامكم (و) نحو (ترب
الكعبة) (و) نحو (تربى وسمع ايضاً تالرحمن) وحكي ايضاً
تحياتك بفتح الحاء والياء اي بعمرك .

(وما رروا) من كلام العرب (من ادخال رب على الضمير نحو
ربه فـ) فهو (نـ) اي قليل اي نادر (من وجهـ) الوجه
الاول (ادخلـ) على غير (الـ) الاسم (الظاهر) وقد قلنا انه مختلف
بالاسم الظاهر (و) الوجه الثاني ادخلـ (على) اسم (معرفـ) وقد
قلنا انه مختلف باسم نكرة .

واختلف في هذا الضمير الذي دخل عليه رب وسبب الخلاف
عدم تقدم المرجع فقيل انه نكرة وقيل معرفة لكن تعريفه انـ من
بقية الضمائر لأن التفسير فيه يحصل بالتمييز بعد ذكره مبهمـا فقبل

مجيء التمييز فيه ابهام النكرات فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف
عما بعده اعني المضاف اليه ولذا قالوا انه راجع الى التمييز وجعلوه
من المبادئ التي يعود الضمير فيها الى المتأخر لفظاً ورتبة .
وهذا الضمير مفرد مذكر دائماً وان كان التمييز مثنى او جمعاً او
مؤنثاً نحو ربه رجلاً او رجلين او رجالاً او امرأة امرأتين او نساء ،
وقيل يجب المطابقة فيقال ربه رجلاً وربهما رجلين وربهم رجالاً وربها
امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء .

(كذا) اي مثل رب (نزد ادخال الكاف على الضمير كقوله)
لشن كان من جن لا برح طارقاً وان يك انساً ما كها الانس يفعل
الشاهد في كها حيث دخل الكاف على الضمير وهو نزد اي نادر
(ونحوه مما اتي) في كلامهم ادخال الكاف على الضمير (كقوله) :
فلا ترى بعلا ولا حلاناً كهو ولا كهن الا حاظلاً

(وكذا) نزد (ادخال حق عليه) اي على الضمير (نحو) قوله
فلا والله لا يلفي انس فتى (حتىك يا ابن اي زياد)
الشاهد في حتىك حيث دخلت حتى الجارة على الضمير وهو نادر .

(فصل)

(في معاني) كل واحد من (حروف الجر)
(بعض وبين الجنس) اي احدث الدلالة على البعضية والبيان في
الجنس ، قال في شرح النظام في ضمن معاني باب التفعيل فسئلته اي
نسبة الى الفسق لانك لما نسبة الى ذلك فكأنك احدثت فيه شيئاً
كان بجهولاً وغير متقدِّر انتهى ، وعلامة من التبعيضية جواز الاستثناء
عنها بقيام لفظ البعض مقامها ، وعلامة من البيانية صحة قيام الموصول

مقامها ، (وابتدء في الامكنته بالاتفاق) من النحوين في استعمالها لابتداء المكاني (بمن) مثال التبعيض (نحو) قوله تعالى (لئن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) أي بعض ما تحبون ولذلك قرره ابن مسعود بعض ما تحبون بتصريح لفظ البعض مثال التبيين (فأجبتنيوا الرجس من الاوثان) أي الذي هو الاوثان ، ومثال الابتداء المكاني المتفق عليه (سبحان الذي اسرى بعده ليلًا من المسجد الحرام) الى المسجد الاقصى ؛ فمن في الآية تدل ان المكان الذي ابتدء منه اسراء النبي (ص) هو المسجد الحرام .

(وقد تأتي) من (لبده الازمنة) اي للابتداء الزماني عند الكوفيين (كقوله تعالى : لمسجد اسس على التقوى من اول يوم ونفاه البصريون الا الأخفش ومذهبها هو الصحيح لصحة السماع بذلك) اعني الآية المذكورة لأن من فيها للابتداء الزماني وقد يكون للابتداء في غير الزمان والمكان نحو من العبد الذليل الى المولى الجليل فتأمل ؟ (وزيد اي من عندتا في نفي وشبهه وهو الغيبي والاستفهام) لا في غيرها (فجر) حين كونها زائدة اسما (نكرة) فقط (كما لابغ من مفر) مثال للنفي ، (و) نحو (هل من خالق غير الله) مثال لشبه النفي (وزيد عند الأخفش في الإيجاب) ايضاً (فجر) حينشد (النكرة والمعرفة) مثال النكرة (نحو : قد كان من مطر) والمطر بمعنى الغيث لاعلم شخص ، ومثال المعرفة نحو (ويكثر فيه من حنين الأباعر) والشاهد واضح ، واولهما المانعون بأنها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر ، او هو وارد على الحكاية كان قائلًا قال هل كان من مطر فأجاب بأنه قد كان من مطر فالمراد من

كونه في نفي او شبهه كونه فيه في الحال او في الاصل .
زيادة حروف الجر معناها تأكيد الكلام لأن زيادتها بمنزلة اعادة
الكلام ثانية تأكيداً للمقصود من الكلام .

قال محشى المطول عند قول الخطيب : استغنى عن مؤكّدات الحكم
اصطلاح النحاة على تسمية حروف معدودة مقرّدة فيما بينهم مثل ان
وان والباء في كفى بالله شهيداً ونظائرها بمحروم الصلة لافادتها تأكيد
الاتصال الثابت وبمحروم الزيادة لأنها تزداد في الكلام فان قلت يجب
ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية اعني التوكيد قلت انما
سميت زائدة لأنها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد
المعنى الثابت وتنويعه فكانها لم تقدر شيئاً ولما لم يلزم الأطراد في وجه
التسمية لم يتوجه اعتراض الفاضل الرضي بأنه يلزمهم ان يعدوا على
هذا ان ولام الابتداء والفاظ التوكيد اسماء كانت ام لا زوائد انتهى .
واما قوله لم يلزم الأطراد في وجه التسمية فهو اشارة الى ما قاله
الفتازانى في البيان عند قول الخطيب والمجاز مفرد ومركب من ان
اعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء
بشئ كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فأن اعتبار
التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبين
انه اول بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء
المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصبح وصفه باحمر
حقيقة ويصبح تسميته بذلك فاعتبار المعنين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة
تسميتها بهما بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرهما من
الأسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك

المعنى في غير المسمى بالمجاز انتهى .

وال المشار اليه هذه الفقرة الأخيرة فتأمل جيدا .

(للانتهاء : حق) سواء كان الانتهاء زمانياً (نحو) سلام هي
ـ (حق مطلع الفجر) او مكانياً كقوله :

سقى الحيا الأرض حتى امكן عزيت لهم فلا زال عنها الخير بمحذوظها
ـ او لزمانياً ولاماكنياً نحو :

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاما
ـ وللأنتهاء ايضاً (لام ; نحو سقناه لبلد ميت) اي الى بلد ميت
ـ و نحو كل يجري لأجل مسمى (و) للأنتهاء ايضاً (الى) سواء كان
ـ زمانياً (نحو سرت البارحة الى آخر الليل) او مكانياً نحو خرجت
ـ الى المدرسة او غيرهما نحو قلبي اليك فان القلب منته الى المخاطب
ـ باعتبار الشوق والميل .

(ومن وباء يفهمان بدلاً) وسيجيئ معنى البدلية (نحو ارضيهم
ـ بالحياة الدنيا من الآخرة) اي بدل الآخرة ، و نحو (فليت لي بهم
ـ قوما اذا ركبوا) اي بدلهم .

(و : اللام للملك نحو الله ما في السموات وما في الأرض وشبهه)
ـ اي شبه الملك (وهو الاختصاص) ومعناه حصر ما قبل اللام في
ـ المجرور (نحو السرج للدابة) او عكسه نحو يوم الجمعة .

(و) اللام (في تعددية ايضاً وتعليل ففي) اما التعددية فهو (نحو
ـ فهبة لي من لدنك ولينا) واما التعليل فنحو (واني لتعروني لذكراك
ـ هزة) الشاهد في لذكراك وقد تقدم في باب المعمول له ،

(وزيد) اللام وزيادتها (للتوكيد) كما قلنا آنفاً (نحو : ولا

للمباهيم ابداد واء) والاصل لما بلام واحدة .

(وتأتي) اللام (للتقوية وهو معنى بين التعدية والزيادة) والفرض منها تقوية عامل متعد بنفسه قد ضعف عن العمل اما بسبب التأخر (نحو : ان كتتم للرؤيا تعبرون) فتعبرون ضعف عن العمل بالتأخر فجيء باللام في للرؤيا تقوية لها ، واما بسبب كونه فرعاً كصيغ المشتقات عن الفعل نحو مصدراً لما بينهم او فرعاً لفرع كصيغ المبالغة فانها فرع اسم الفاعل نحو (فعال لما يريد قال) المصنف في (شرح الكافية ، ولا يفعل ذلك) التقوية (بمتعدد الى اثنين لعدم امكان زياقتها فيما لا نه لم يعهد) في كلام العرب زيادة لام التقوية في كلام المعمولين (و) لعدم امكان زيادة لها (في احدهما لعدم المرجح) .

(والظرفية) وهو حلول شيء في غيره (حقيقة) بأن يكون الظرف والمظروف كلاماً محسوسين مشاهدين (او مجازاً) بأن يكون احدهما او كلاماً غير محسوسين مشاهدين (استثنى بما وفي) سواء كان الظرفية زمانية او مكانية مثال الباء للظرفية الحقيقة الزمانية (نحو وانكم لتمرؤن عليهم مصبحين وبالليل) الشاهد في بالليل فالباء تدل على ان مرور المخاطبين عليهم يقع في الصبح وفي الليل فتأمل .

ومثال الظرفية الحقيقة المكانية نحو (وما كنت بجانب الغربي) الشاهد في بجانب فالباء تدل على ان كون النبي (ص) ما وقع في جانب الغربي ولو وقع الواقع فيه ، ومثال الظرفية المجازية نحو ولقد أندرهم بطشتنا فتماروا بالنذر اي في النذر ونحو بأيكم المفتون اي في ايكم على رأي ونحو لا خير بغير بعده النار اي في خير بعده النار ومثال في للظرفية الحقيقة المكانية نحو (ألم غلت الروم في ادنى

الأرض اي اقرب مكان من الأرض ومثال في للظرفية الحقيقة الزمانية نحو وهم من بعد غلبهم سيفلبون في بضع سنين والبعض من ثلاثة الى عشرة مثال في للظرفية المجازية نحو (لقد كان في يوسف وآخوه آيات) اي في قصتهم .

وقد (يبينان) الباء وفي (السبيبا نحو فبظلم من الذين هادوا) حرمنا اي بسبب ظلم (و) نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان امراة (دخلت النار في هرة حبستها) فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض قيل خشاش الأرض هوامها وحشراتها وفي رواية في الحديث حشيش الأرض وفي رواية اخرى حشيشة الأرض كلها بحاء مهملة بمعنى يابس النبات وهو وهم قاله ابن الاثير انتهى .

قال في المصباح خشاش الأرض وزان كلام وكسر الاول لفظة دوابها الواحدة خشاشة وهي الحشرة والمأمة انتهى .

قال في المسامة في شرح المسيرة في ذيل الحديث وخشاش الأرض بتثليث الحاء المعجمة وبشيئين معجمتين هو حشرات الأرض والعصافير ونحوها وقد تقدم هذا الحديث في باب المفعول معه لكن الظاهر من المحسى انها بالحاء المهملة وهو سهو فتأمل :

(بالباء استعن) وهي الداخلة على آلة الفعل (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) لأن الفعل الصادر من الانسان لا يتأتي على الوجه الاكميل الا مع الاستعانة بالاسم الشريف .

قد تقدم منا في اول الكتاب ان كون الباء في المثال للاستعانة مرجوح فراجع ان شئت .

(و) بالباء (عد) الفعل الى المفعول والتعدية بالباء معناها تصيير الفاعل مفعولاً (نحو ذهب الله بنورهم) اذ كان معناه قبل دخول الباء ذهب نورهم برفع نور وبعد دخوله صار معناه اذهب الله نورهم بتصير نور والتعدية بهذا المعنى اي تصيير الفاعل مفعولاً مختصة بالباء ، واما التعدية بمعنى ا يصل معنى الفعل الى الاسم المجرور فمشترك بين جميع حروف الجر التي ليست بزائدة ولا في حكم الزائدة فتأمل .

(و) لكون هذه الباء معاقبة للهمزة (لا يجمع بينها وبين الهمزة) في التعدية .

(وعوض) بالباء (والتعويض غير البدل) لأن الباء في التعويض تدخل على أحد شيئاً قد استقر كل واحد منها مكان الآخر فيعتبر في استقرار كل واحد منها في مكان الآخر والآخر من مكانه وهذه الخصوصية غير معتبرة في الباء البدالية لأن كل واحد من المبدلین مستقر في مكانه الاصلی كما يظهر من الأمثلة التي ذكروها للتقسيم لكن الباء البدالية تدل على أن مدخلها المستقر في مكانه بدلاً مستقرًا أيضًا في مكان نفسه ، والحاصل أن الوصف العناني في التعويض يعني البعضية في كل واحد من العوضين متوقف على زوال كل واحد منها من مكانها الاصلی في عالم المعنى بخلاف الوصف العناني في البدالية فإنه لا يتوقف على زوال المبدلین كل عن مكانه وانت اذا حققت ما ذكرنا قمrf ان استشهاد بعض المحققين من المحشين بقولهم : ان الجمع في المبدلین جائز دون المعوضين : ليس في محله اذ الكلام في الفرق بين التعويض والبدل اللغويان وما استشهد به من كلام القوم انما هو في الفرق بين الاصطلاحين هذا وتسمي الباء العوضية باء المقابلة ايضاً لأنها تفيد وقوع مدخلها

في مقابلة شيء آخر سواء كان مدخولها من النقود اعني الدينار والدرهم وامثالهما التي يسميها الفقهاء ثمناً نحو بعث الدار بعشرة آلاف درهم او كان من غير النقود الذي يسميتها الفقهاء عروضاً (نحو بعث هذا الكتاب (بهذا) القلم .

(و) بالباء (الصق) والالصاق حقيقي كامسك بزيد اذا قبضت على شيء مما يحبسه من جسمه او ثوبه او نحوهما ومجاري نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب من زيد (و نحو وصلت هذا بهذا) يحتمل الوجهين فلا تغفل .

(ومثل ؛ مع) الدال على المصاحبة (و) مثل (من التبعيضية) (و) مثل (عن) الدال على المجاوزة (بها انطق) مثال كونها مثل مع في الدلالة على المصاحبة (نحو نسبح بحمدك) اي ننزعك وننفى عنك الصفات السلبية التي لاتليق بك كالتركيب والجسمية ونحوهما مع اثبات الصفات الشبوانية التي تليق بجنابك كالعلم والقدرة ونحوهما فحاصل المعنى ننزعك عن المتقاين مصاحبها الثنا عليك اي نفعل كلها لا التزيم فقط ومثال كونها مثل من التبعيضية (عينا يشرب بها عباد الله) اي منها اي بعضها وعلى هذا المعنى حمل الشافعي احد الائمة الاربعة البناء في فأمسحوا برسكم وقال بكفاية مسح بعض الراس موافقاً للشيعة لما قام عنده من الادلة عليه ومثال مثل عن (سئل سائل بعذاب واقع) اي عن عذاب واقع وفي بحبيه الباء بمعنى عن في غير السؤال خلاف .

(على الاستعلام) اي للدلالة على علوشي على مجرورها (حسا) وحقيقة (نحو عليها وعلى الفلك تحملون او) على ما يقرب من مجرورها نحو او اجد على النادر هدى او للدلالة على علوشي على

محرورها (معنی) اي بجازا (نحو تکبر زید على عمرو) و نحو على زید دین واذا ادخلت على الضمير قلبـت الـافـيـاه ووجهـه ان من الضـمـاـير الـهـاءـفـلـوـ بـقـيـتـ الـاـلـفـ وـقـيـلـ عـلـاهـ لـاـ لـتـبـسـ بـالـفـعـلـ كـذـاـ فـيـ المـصـبـاحـ المـنـيـرـ وـسـيـاتـيـ فـيـ بـابـ الـاضـافـةـ وـجـهـ القـلـبـ فـيـ لـدـیـ وـالـیـ اـيـضاـ .

(و) عـلـىـ للـدـلـالـةـ عـلـىـ (معـنـیـ فـیـ) الـظـرـفـیـةـ (نحوـ وـاتـبـعـواـ ماـ تـنـلـوـ الشـیـاطـینـ عـلـیـ مـلـکـ سـلـیـمانـ) ايـ فـیـ زـمـنـ مـلـکـ سـلـیـمانـ (عـ) .

(و) عـلـىـ للـدـلـالـةـ عـلـىـ (معـنـیـ عـنـ) الـمـجاـوـزـةـ (نحوـ) .

لـعـمـرـ اللهـ اـعـجـبـيـ رـضـاـهاـ (اذاـ رـضـيـتـ عـلـیـ بـنـوـ قـشـيدـ)
ايـ رـضـيـتـ عـنـ .

(وـبـنـ تـجـاـوـزاـ عـنـ مـنـ) كـانـ (قدـ فـطـنـ) وـعـرـفـ مـعـانـيـ الـالـفـاظـ المستـعـمـلـةـ فـيـ لـغـةـ الـعـرـبـ وـخـصـوصـيـاتـهـاـ الـمـعـتـبـرـةـ فـيـ تـلـكـ الـمـعـانـيـ وـالـمـجاـوـزـةـ خـرـوجـ شـيـءـ عـنـ شـيـءـ سـوـاـ كـانـاـ جـرـمـيـنـ ايـ جـسـمـيـنـ (نحوـ رـمـيـتـ السـهـمـ عـنـ الـقـوـسـ) اـمـ لـاـ نـحـوـ اـخـذـ زـيـدـ الـعـلـمـ عـنـ عـمـرـ .

(وـقـدـ يـجـيـءـ) عـنـ (مـوـضـعـ بـعـدـ) فـيـكـونـ اـسـمـاـ (نحوـ لـتـرـكـبـنـ طـبـقاـ عـنـ طـبـقـ) ايـ حـالـةـ بـعـدـ حـالـةـ ، قـيـلـ المـرـادـ مـنـ الـحـالـتـيـنـ شـدـائـدـ الـمـوـتـ وـالـبـعـثـ وـالـحـسـابـ وـقـيـلـ المـرـادـ الـحـالـاتـ الـخـاصـلـةـ لـلـلـاـنـسـانـ مـنـ النـفـطـةـ إـلـىـ الـبـرـزـخـ وـقـيـلـ المـرـادـ الدـنـيـاـ وـالـآخـرـةـ وـقـيـلـ الـمـعـنـىـ لـتـرـكـبـنـ هـذـهـ الـأـحـوـالـ اـمـةـ بـعـدـ اـمـةـ وـالـهـ الـعـالـمـ .

وـقـدـ يـجـيـءـ حـيـنـئـذـ بـمـعـنـيـ جـاـنـبـ قـالـ فـيـ الـمـغـنـيـ وـذـلـكـ مـتـعـيـنـ فـيـ ثـلـاثـةـ مـوـاضـعـ اـحـدـهـاـ اـنـ تـدـخـلـ عـلـيـهـاـ مـنـ وـهـ كـثـيـرـ كـقـوـلـهـ ؛

وـلـقـدـ اـرـانـيـ لـلـرـمـاحـ دـرـيـةـ مـنـ عـنـ يـعـيـيـ مـرـةـ وـاـمـامـيـ وـيـحـتـمـلـهـ عـنـدـيـ ثـمـ لـاـ تـيـنـهـمـ مـنـ بـيـنـ اـيـدـيـهـمـ وـمـنـ خـلـفـهـمـ وـعـنـ اـيـمـاـنـهـ

فتقدير معطوفة على بحثه من لا على من وبحورها قال المحسني كما هو ظاهر كلام جماعة قال الزمخشري فان قلت كيف قيل من بين ايديهم ومن خلفهم بعرف الابداء وعن ايمانهم وعن شمائتهم بعرف المجاوزة قلت المفعول فيه عدى اليه الفعل نحو تعددية الى المفعول به فكما اختلف حروف التمديمة في ذلك اختللت في هذا فكانت لغة فيوخذ ولا يقاس وانما يقتضي عن صحة موقعها فقط فلما سمعناهم يقولون جلس عن يمينه وعلى يمنه وعلى شماليه وعن شماليه قلنا معنى على يمينه انه تمكّن من جهة اليمين فيتمكن المستعلى من المستعلى عليه ومعنى عن يمينه انه جلس متوجاً فـاً عن صاحب اليمين منحرفاً عن يمينه غير ملاصق له ثم كث حق استعمل في التجافي وغيره ونحوه من المفعول به قوله رميته عن القوس ومن القوس لان السهم يبعد عنها ويستعملها اذا وضع على كبدتها للرمي ومبتدء الرمي هنا ولذلك قالوا جلست بين يديه وخلفه لانهما ظرفان لل فعل ومن بين يديه ومن خلفه لان الفعل يقع في بعض الجهات كما تقول جئت من الليل ت يريد بعض الليل انتهت وقد يجيئ التصریح باسمية عن وانها حينئذ بمعنى جانب ،

وقد يجيئ عن (موضع على نحو قول الشاعر :

(لاه ابن عمه لا افضلت في حسب عني ولا انت دیانی فتخزو نی)

لاد : اصله الله حذف لام الجر المتعلق بمحذوف ثم حذف اداة التعريف من الله وبقى عمل لام الجر فيه فصار لاد ، وافتضلت بمعنى زدت ، والديان بمعنى القاهر المالك للأمور تخزوني بمعناها تسويف الذل والهوان وحاصل المعنى الله در ابن عمك المراد منه نفس الشاعر ما زدت على في الحسب فأبن عمك شبيهك في رفعة الاصل والشرف فلا مزية

لك عليه ولا فضل لك فتفتخر به عليه ولا انت مالك أمره والمديرون
لشونه فتقهقر وتنزله ، والشاهد في قوله عنى فان عن فيه بمعنى على لأن
فضل بمعنى زاد في الفضل يتعدى بعلى فثبت ان عن يجيئ موضع على
(كما) ثبت ان (على موضع عن قد جعل كما تقدم) في قول الشاعر: اذا
رضيت على بنو قشير لأن رضي يتعدى بعن .

(وهذا) أي حكم المصنف بأن كلا من عن وعلى يستعمل في موضع
الأخر (تصریح بان لكل حرف معنی مختص به واستعماله في غيره على
وجه النيابة) وهذا هو المختار عند الكوفيين حيث قالوا : بأنابة حرف
عن حرف آخر ، واما البصريون فلا يجوز عندهم نياية بعض الحروف
عن بعض وما أوهم ذلك يؤلونه تأويلا يقبله اللفظ بحيث يصح معه
المعنی كما اولوا قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل باه في ليست
بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال والمستقر في
الشيء وكما قالوا بالتضمين في قوله اذا رضيت عنى بنو قشير فقالوا ان
رضيت ضمن معنی عطف ومال ، وقد يحملون الكلام على الشذوذ قال
في المغني في بحث التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافه الثالث
عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضاً ما يتداو لونه
ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحيثما فيتذر
استدالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم ان
هذا ما وقعت فيه النيابة ولو صر قولهم لجاز ان يقال مرت في زيد
ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون
في الاماكن التي ادعى فيها النيابة ان الحرف باق على معناه لان العامل
ضمن معنی عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل منه

في الحرف انتهى .

والتضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معناه آخر يناسبه ثم يذكر بعد المتضمن بالكسر الحرف الذي يتعدى به المتضمن بالفتح قرينة له ثم يشتق من احدهما حالا لفاعل الآخر عند بيان المعنى وفائدة ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلامين نظير اسماء الشرط والاستفهام حيث يدل كل واحد منها على معنى كلمتين وهو كثير في القرآن وفي كلام الفصحاء نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي لا تضموا اموالهم الى اموالكم الاكيلن فضمن تأكلوا معنا تضموا فعدي تأكلوا بالي ونحو والله يعلم المفسد من المصلح اي يعلم مميزا المفسد من المصلح فعدي يعلم بمن ، وأما في كلام الفصحاء فلا يحتاج الى الذكر ولذا نقل عن ابن جني انه قال : لو جمعت تضمنيات العرب لا جمعت مجلدات هذا ولكنها يتوقف على القول بجواز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والمجازي مما بحيث يكون كل واحد منها مناطا للاثبات والنفي ومتعلقا للحكم وهو فرع الاختلاف في استعمال المشترك في معنييه والمسألة مذكورة في غير هذا الفن ولذلك استشكل على التضمين ان الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فقط فلا دلالة له على الفعل الآخر ، وان كان مستعملا في معنا الفعل الآخر فلا دلالة له على معناه الحقيقي ، وان كان مستعملا فيما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فأجيب عنه بان الفعل مستعمل في معناه الحقيقي فقط مع حذف حال مأخوذه من اليك حمده ، وقد يمكّس فيستعمل الفعل المذكور معناه احمده منيابا اليك حمده ، وقد يمكّس فيستعمل الفعل المذكور في معنا الفعل الآخر فقط مع حذف حال مأخوذه من الفعل المذكور

كما قيل في قوله تعالى : ويؤمنون بالغيب : ان معناه : يعترفون بالغيب مؤمنين به هذا ونحن ننقل بهذا من العبارات التي بين فيها التضمين لعله يستفاد منها ازيد مما ذكرنا :

منها ان التضمين هو ان يضمن اسم معنى اسم لافادة معنى الاسمين فتعديه تعديه في بعض الموضع كقوله تعالى حقيق على ان لاقول على الله الا الحق في ضمن حقيق معنا حريص ليقين انه محقوق بقول الحق وحرirsch عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه تعديه في بعض الموضع كقول الشاعر قد قتل الله زبادا اعني ضمن قتل معنى صرف لافادة انه صرفة حكما بالقتل دون ماءده من الاسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعا اتهى وفيه تصریح بأن التضمين يجري في الاسماء ايضا .

ومنها ان التضمين هو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه والفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللغوية .

ومنها ان التضمين هو ان يستعمل اللفظ في معناه الحقيقي ويراد المعنى الآخر بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته ، فتارة يجعل المذكور اصلا في الكلام والمحذوف قيدا فيه على انه حال كما في قوله تعالى : ولتكبروا الله على ما هداكم ! كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم ، وتارة يعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كقولك احمد اليك فلانا كانك قلت انه اليك حمدك او حالا اي حالكوني حاما له .

ومنها انه استعمال اللفظ في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة

لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكنية ولا الاضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الارادة اتهى وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف ، وهذا مبني على ان اللفظ يمكن ان يدل على معنى ولا يكون حقيقة فيه ولا بجازا ولا كناية كما قال به بعضهم وفي الكشاف في سورة الشعراة مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الاتر الى قوله اعلى زيد مررت ولا تقول على ازيد مررت قلت ليس معنى التضمين الدلالة على معنيين معا معنى الاسم ومعنى المعرف معا وانما معناه ان الاصل امن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل اهل فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدر الممزة قبل حرف الجر في ضميرك كانك تقول اعلى من تنزل الشياطين كقولك اعلى زيد مررت اتهى واستشكله بعضهم بنحو من اين جئت وقوله تعالى من اي شيء خلقه وعم وبم حثام ويمكن الجواب عنه بان يقال لا اعتبار بتقدير حرف الجر وقولهم له صدر الكلام معناه تقدمه على ركن الكلام كما في الجامى او احد المفاعيل كقولك اين زيد وازيد اضربت قيل ويمكن ان الممزة التي تتضمنها كلمات الاستفهام مقدرة قبل حروف الجر في ما نقص عليه فتامل .

ومنها انه اراده المعنيين لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكنية فأن احد المعنيين فيها تمام المراد والآخر وسيلة اليه لا يكون مقصودا اصالة هذا نبذ من عبارات القوم وقد بقى منها كثير يجده المتبع الخبير وانما اطنبنا الكلام في التضمين حرصا على تفهيم الطالبين والله الموفق والمعين .

(شبه بكاف نحو زيد كالاسد وبها التعلييل قد يعني نحو واذكروه كما هديكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية أي لمدایته اي اكم .

(وزاءدا لتوکید ورد) الكاف (نحو) قوله تعالى (ليس كمثله شيء) أي ليس مثله شيء ، قال بعضهم كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل ، وانما زيدت الكاف لتوکید نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانية قاله ابن جنی ، وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في ؛ فان آمنوا بمثل ما امتنم به قالوا وانما زيدت هنا اي في ليس كمثله لتفصل الكاف من الضمير ، قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت ، وقيل الكاف ومثل لزاده شيء ، وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء ، وقيل الكاف اسم مؤكدة بمثل كما عكس ذلك من قال : فصيروا مثل كعصف مأکول : انتهى ويأتي هذا المثال عنقریب وقال التفتازاني والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكنایة وفيه وجهان :

احدهما : انه نفي شيء بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فأخو زيد ملزم والاخ لازمه لانه لابد لاخي زيد من اخ هو زيد فتفقیت هذا اللازم والمراد نفي ملزم وله أي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكن لذلك الاخ اخ هو زيد ، فكذا نفیت ان يكون مثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكن هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود .

والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يدخل
فتفوا البخل عن مثله والترض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكنائية قصدا
إلى المبالغة لأنهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص او صافه
فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لذاته وبلغت أثرا به يريدون ايفاعه
وبلوغه فحيثئذ لا فرق بين قوله ليس ك الله شيء وقوله ليس كمثله شيء
إلا ما تعلق الكنائية من ذاتها وهذا عبارتان متعقبتان على معنى واحد
وهو نفي المماثلة عن ذاته ، وتحوه قوله تعالى بل يداء مبسوطتان فان
معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة
عن الجود ولا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يدل له وكذلك
يستعملون هذا فيمن له مثل ومن لا يمثل له انتهى كلامه والله تعالى اعلم
بمرامه من كلامه ، وقال بعض المدققين ان الكاف ليست بزائدة بل
مثل بسكون الثناء بمعنى المثل بفتح الثناء مثل الشبه بسكون الباء وشبهه
بفتحها فمثل في هذه الآية بمعنى مثل في قوله تعالى وله المثل الاعلى
فالمعنى ليس مثل مثله شيء وهذا معنى دقيق في كمال الدقة وان غفل
عنه كثير من المهرة .

(واستعمل) الكاف (اسم) وحيثئذ قد يكون (مبتدء فهو ابداً
كالفراء فوق ذراها) فالكاف في كالفراء اسم مبتدء بمعنى المثل مضارف
إلى الفراء خبره فوق ذراها (و) قد يكون (فاعلاً نحو) قول الشاعر :
(انتهون ولن ينهي ذوي شطط كالطعن) يذهب فيه الزيت والقتل
فالكاف في كالطعن فاعل لينهي اي ان ينهي ذوي شطط مثل الطعن ،
والشطط الظلم والجور والهمزة للاستفهام الانسكياري وحاصل المعنى :
انتهون أيها النازلة والجائزون والحان انه لainهي ولا يمنع صاحب

الجور والظلم شيء مثل الطعن بالرمي وامثاله الطعن الذي ينفذ في البدن بحيث يدخل فيه دهن الزيت والفتيلة حين التداوي ، والحاصل ان القلم والجائز لا يكفي عن ظلمه وجوره الا بالشدة عليه والقيام على وجهه ولدفنه ، (و) قد يكون (بجوروا با) صافة (اسم) اليه (نحو) قول الشاعر :

ولعبت طير بهم ابابيل (فصيروا مثل كعصف مأكول)
فالكاف في كعصف اسم بجور باضافة المثل اليه فتأمل؟ (وقد) يكون
بجوروا (بعرف) جر (نحو) قول الشاعر :
(بكاللقة والشغواء جلت) ولم اكن لا ولع الا بالكمى المقنع
فالكاف في بكاللقة اسم بجور بالباء .

(وكذا عن وعلى يستعملان اسمين) . الاول بمعنى جانب وناحية
والثاني بمعنى فوق (ومن اجل ذا) اي من اجل استعمالهما اسمين
(عليهمما من) الجارة (دخل في قوله من عن يمين الحبيبا) اي من
جانب الحبيبا (وقوله غدت من عليه) اي من فوقه .

(ومذ ومنذ اسمان حيث رفعها) ما بعدهما على بعض الاقوال او
رفع ما بعدهما بغيرهما على تفصيل يذكره الشارح (نحو ما رأيته مذ
يومان) ، ونحو ما رأيته مذ (يومنا وهمما حينيئذ في) الزمان (الماضي)
كالمثال الاول (بمعنى اول المدة وفي غيره) اي غير الماضي كالمثال الثاني
(بمعنى جميع المدة وال الصحيح انهما حينيئذ) اي حين اذ كانا اسمين
(مبتدئان) وان كانوا نكرين وما (بعدهما خبر) لهما ، ومسوغ
الابداء بالنكرة على هذا وقوعهما بعد النفي صورة كما سوغ لذلك
زيادة الباء في بقدر في قوله تعالى لم يروا ان الله الذي خلق السموات

والارض ولم يعي بخلقهن بقدر ، وقال بعضهم بتعريفهما كما قيل بتعريف اجمع وأخواته وعلى كلا القولين التزم تقديمها اجراء لاسميتها مجرى حرفيتها وكذلك في سائر الاقوال الآتية ، (وقيل بالعكس) اي انهما ظرفان خبر ان مقدمان وما بعدهما مبتدئان ووجه ان الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة نحو المثال الثاني فقبل بذلك لثلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وحمل عليه غيره طردا للباب ، (وقيل) انهما (ظرفان) منصوبان على المفعول فيه (وما بعدهما فاعل لكان تامة مخدوفة) والتقدير ما كان يومان مثلا ، وقيل انهما ظرفان وما بعدهما خير لمبتدء مخدوف والتقدير ما رأيته من الزمان الذي هو يومان وهذا القول مبني على ان منذ مركبة من من الجارة ذو الطائفة او منها ومن اذ وضمن الميم اتباعا ومذ مخففة من منذ والجملة صلة على الاول ومضاف اليه على الثاني وضم الذال على الثاني لالتقاء الساكنين بعد حذف الهمزة للتركيب ، وقيل التقدير على التركيب : منذ مضى يومان فما بعدهما فاعل لفعل تام غير كان فعلم ان مذ ومنذ اسنان حيث رفما حسب ما فصل ، (او) حيث (اوليا الفعل او الجملة الاسمية) مثال الفعل (كجهت مذ دعا) فمنذ اسم منصوب الم محل على الظرفية والعامل جئت ، ومثال الجملة الاسمية نحو قول الشاعر (وما زلت ابني المال مذ انا يافع) ولیدا وكهلا حين شبّت وأمردا فدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع من بلغ من العمر عشرين سنة والوليد الصبي والكهول من تجاوز ثلثين سنة وقيل من تجاوز اربعين الى الخمسين وقيل الى الستين والا مرد من ليس في وجهه شعر ولم يتجاوز حد الانبات والافکوسج .

(وان تجرا في) زمان (مضى فكمن الابتدائية) وحدها (هما) وقيل كمن والى معا فمعنى ما رأيته مذ يومين ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها بخلاف ما اذا كان بمعنى من وحدها فان معنى المثال حينئذ ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى زمان التكلم (وفي) زمان (الحضور اذا جرا معنى في اي الظرفية استثن بهما) فمعنى ؛ ما رأيته مذ يومنا : ما رأيته في يومنا .

(وبعد من وعن وباء زيد ما) الكافة لغير هذه الثلاث واما هذه الثلاث (فلم يقع اي لم بكف عن عمل قد علم وهو الجر) مثال ما الكافة بعد من (نحو ما خطيباتهم) فلهم يكفي من عن عمل الجر في خطيبات ومثالها بعد عن (عما قليل) ومثالهما بعد الباء (فيما تقضهم) وقد تقدم سابقا ان فائدة الحروف الزائدة التأكيد ولكن (قال) المصنف (في شرح الكافية وقد تحدث) زيادة ما الكافة (مع الباء تقليلا) في بحث المجرى (وهي) اي احداث التقليل مع الباء (لغة هذيل) (وزيد) ما الكافة (بعد رب والكاف فكف) الحرفين (عن العمل) فيزيد اختصاصهما بالفرد المجرى (وادخلتهما على الجمل) سواء كانت فعلية فعلها ماض (نحو ربما او فيت في علم) او فعلية فعلها مضارع نحو قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) في كون مدخول رب هو يود او كون مدخلها مخدوفا كلام طويل ذكر في المطول في اواخر بحث او فراجمه اذ فيه فوائد كثيرة او كانت جملة اسمية نحو (ربما الجامل المؤبد فيهم) هذه الامثلة لزيادة ما الكافة بعد رب . واما مثال ما الكافة الزائدة بعد الكاف فلم يمثل الشارح وكذا غيره الا بالجملة الاسمية نحو (كما سيف عمرو لم تخشه مضاربه) ولعله

لعدم عثورهم على مثال للفعالية في كلامهم نعم جعل بعضهم قوله تعالى حكاية عن بنى اسرائيل اجعل لنا الها كما لهم الله ما نحن فيه فيمكن حينئذ ان يقال ان لهم متعلق بالفعل حتى يصير من قبيل الجملة الفعلية فتأمل ؟

(وقد يليهمما) اي رب والكاف (ما) وجرهما (لم يكف نحو ماوى يار بما غارة) بجر غارة برب فلم تكتفها ما الكافه الزائدة عن العمل ونحو (كما الناس بحروم عليه وجارم) بجر الناس بالكاف فلم تكتفها ما الكافه الزائدة عن العمل .

(وحذفت رب وجرت مضمرة) اي مقدرة (بعد بل وهو) اي جر رب حالكونها مقدرة بعد بل (قليل نحو بل بلد ملتو الاكم تتمة) فجر بلد برب مقدرة بعد بل (وبعد الفاء وهو قليل أيضا نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فجر مثلك برب مقدرة بعد الفاء (وبعد الواو شاع ذا العمل) اي عمل رب مقدرة (حتى قال بعضهم ان الجر بالواو نفسها) وليس رب مقدرة بعدها (نحو وليل كموح البحر) ارخي سدوله فجر ليل برب مقدرة بعد الواو على المشهور وبالواو نفسها على قول البعض .

(وربما جرت) رب حالكونها (مخدوقة) من (دون) ان يكون هنا (حرف) من المروف الثلاثة اعني بل والفاء والواو (نحو رسم دار وقت في طلله) فجر رسم برب مقدرة من غير ان تكون مسبوقة بأحد المروف الثلاثة المذكورة .

(وقد يجر) الاسم (بسوى رب لدى حذف له و) لكن هذا ليس قياسيا مثل رب بل (هو سماع كقول بعضهم وقد قيل له كيف

اصبحت) فقال في الجواب (خير والحمد لله اي على خير وبعضاًه) اي الجر بسوى رب (يرى مطرداً) يعني (يقتاس عليه نحو بكم درهم اشتريت اي بكم من درهم) فدرهم بمحروم بمن مقدرة على قول وقيل انه محروم بالإضافة كم اليه (و) نحو (مررت برجل صالح الا صالح فطالع) بغير صالح وطالع بالباء المقدرة فيما (حکاه) اي هذا الكلام (يومن اي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالع) وقال بعضهم ان تقديره ان لا اكن مررت بصالح فطالع ليتلائم صدر الكلام مع ذيله في كونهما فعلاً ماضياً .

والسماعية ما سمع من العرب وليس له عند النحوين قاعدة كلية يعرف بها نظائره حتى يقتاس عليه النظائر والقياسية ما سمع من العرب وله عندهم قاعدة كلية يعرف بها نظائره فقياس عليه نظائره . وما يرى حذفه مطرداً مسبق من قوله (والحذف مع ان وان يطرد ومنه أيضاً قوله تعالى والقمر قدرناه منازل اي قدرنا له وقوله ويبغونها عوجاً اي يبغون لها وقوله تعالى انما ذلكم الشيطان يخوف اولياته اي يخوّفكم باولياته ، وقد يقال في القسم الله لا فعلن بغير الله بدون الواو .

وعما يناسب ذكره تتمة لاحكام الحروف الجارة انه يستثنى من قوله لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .

احدها : الحرف الزائد كالباء في كفى بالله شهيداً و من في هل من خالق الا الله لأن الحرف الزائد كما اشرنا سابقاً دخل في الكلام للتأكيد والتقوية لا لايصال العامل الى بمحروم وارتباطه به .

الثاني : لعل لانها كما اشرنا اليه سابقاً بمنزلة الحرف الزائد

وَجِينٌ بِهَا لِأَفَادَةِ مَعْنَى التَّرْجِيِّ وَالاشْفَاقِ لَا لِإِيْصَالِ عَامِلٌ إِلَى بُجُورِهَا لِأَنَّ بُجُورِهَا مُبْتَدِئٌ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ لِعَلِّ ابْنِ الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ .
الثَّالِثُ : لَوْلَا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا جَارَةٌ فَأَنَّهَا بِمَنْزَلَةِ لِعَلِّ فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدِئٌ .

الرَّابِعُ : رَبٌّ فِي نَحْوِ رَبِّ رَجُلٍ صَالِحٍ لِقَيْتِهِ أَوْ لَقِيتُ لِأَنَّ بُجُورِهَا مَفْعُولٌ فِي الثَّانِيِّ وَمُبْتَدِئٌ فِي الْأَوَّلِ أَوْ مَفْعُولٌ نَظِيرٌ زَيْدٌ ضَرِبَتِهِ وَقَدْ اشْرَنَا إِلَيْهِ سَابِقًا وَيَقْدِرُ النَّاصِبُ بَعْدَ الْمَجْرُورِ لِاقْبَلَ الْجَارَ لِأَنَّ رَبَّهَا الصَّدْرُ مِنْ بَيْنِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْكَلَامِ لِأَفَادَةِ التَّكْثِيرِ أَوِ التَّقْلِيلِ لَا لِإِيْصَالِ عَامِلٌ إِلَى بُجُورِهَا .

الخَامِسُ : الْكَافُ إِذَا كَانَ لِلتَّشْبِيهِ لَأَنَّهُ إِنْ قَدِرَ لَهُ مُتَعْلِقٌ مِنْ أَفْعَالِ الْعُوَومَ فَالْكَافُ لَا تَدْلِي عَلَيْهِ بِخَلْفٍ نَحْوِ فِي الدَّارِ وَإِنْ قَدِرَ المُتَعْلِقُ لَهُ يَشْبِهُ وَنَحْوُهُ فَهُوَ مُتَعْدِّدٌ بِنَفْسِهِ .

السَّادِسُ : حُرُوفُ الْإِسْتِئْنَاءِ أَعْنَى خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا ضَدُّ الْإِيْصَالِ فَأَنَّهَا لِتَنْتَهِيَّ مَعْنَى الْعَامِلِ عَنِ بُجُورِهَا .

باب الاضافة

(هذا باب الاضافة)

الاضافة في اللغة الامالة من الميل إلى الشيء وقد تكون بمعنى الاسناد كاسناد الظاهر إلى المانع ونحوه وفي الاصطلاح نسبة ناقصة بين اسمين أو ما في حكمهما توجب لثنائيهما الجر والتخفيف أيضاً في

بعض الصور .

(نونا تلي الاعراب اي حروفه) وهي الالف او الياء في التشبيه وملحقاتها والواو او الياء في الجمع المذكر السالم وملحقاته وقد تقدم في اول الكتاب (او تنوينا) تلي حركة الاعراب سواء كان التنوين (ملفوظا به) قبل الاضافة كتنوين فرس ودار وغلام (او مقدرا) غير ملفوظ به نحو دراهم ودنيا (مما تضييف) اي من المضاف (احذف لأن الاضافة تؤذن بالاتصال) ولذا قيل انهما في حكم الكلمة الواحدة (والتنوين وخلفه وهو التنوين يؤذنان بالانفصال) وكون الاسم تاما كما سبق في باب التمييز (كطورد سينا) فطور مضارب الى سيناء حذف منه التنوين وقصر سينا للضرورة (و) نحو (دراهمك) مثال للتنوين المقدر وحذف نوني المثنى والجمع وملحقاتهما نحو (غلاما زيد) واثناه وغلامي زيد واثنيه وضاربوا زيد وعشروه وضارببي زيد وعشريه .

استشكل بعضهم في تقدير التنوين في نحو دراهم لانه لا يمكن فيه تقدير شيء من التنوينات حتى يقال فيه ان تنوين المقدر حذف بالاضافة وقد يحذف نوني التشبيه والجمع لشبه الاضافة نحو لاغلامي لزيد وتقصير صلة ال الموصولة نحو الضاربوا زيدا بنصب زيدا والضاربوا زيدا ايضا بنصبه ، وللام الساكنة نحو لذائقوا العذاب على قرابة نصب العذاب وللضرورة نحو قوله هما خطتنا اما اسار ومنه على قول من يرفع اسار ااما على الجبر فحذف نون خطتها للاضافة وسيجيء في آخر الباب .

ويحذف التنوين لغير الاضافة في مواضع منها اذا بني الاسم نحو لارجل في الدار ويأزيد ومنها اذا كان غير منصرف نحو احمد ومساجد

ومنها اذا دخل على الاسم حرف التعريف ومنها اذا وصف الاسم بأبن بين العلمين ولغير ذلك يذكر في مواضع متفرقة وفي كل واحد من تلك الموضع تفصيل يذكر في محله والغرض هنا التبيه والتفصيل موكول الى محله .

ويحذف من المضاف حرف التعريف وجوبا ان كان فيه قبل الاضافة كما تقدم في باب المعرف باداة التعريف عند قوله :
وتحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد ينحذف الا اذا كانت الاضافة لفظية كما يجيء عن قريب في قوله ووصل ال بذى المضاف مقتضى .

قيل بتحذف ال في غير الاضافة في سلام عليكم بغير تنوين سلام فتحذف التنوين على اضمار ال وكذلك قيل في نحو ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا انه على نية ال في خير لوجوب مطابقة الصفة والموصوف .

(والثاني وهو المضاف اليه اجر وجوبا) واختلف في الجار على اربعة اقوال :

الاول : انه (بالحرف المقدر) وهذا هو المختار (عند المصنف) بقرينة قوله (وانو من اوفي . . . الخ) واستدل لذلك بان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل المضاف او الاضافة فيه خلاف فالقول بان العامل ما هو المتفق عليه اولى بل واجب .

والثاني : انه (بالمضاف) وهذا هو المختار (عند سيبويه) لاتصال الضمير به في نحو غلامه ودارك وعصاي ونحوها والضمير لا يتصل الا الا بعامله ولأن المضاف اليه بمنزلة التنوين للمضاف والفصل بين المถอน

والثنين بشيء ولو تقديرًا بديهي البطلان .

والثالث : انه (بالاضافة) وهذا هو المختار (عند الاخفش) التبعية العاملة في التابع فان الاضافة كالتبعية أمر معنوي .

والرابع : وقائله غير معلوم انه بال مضاد والحرف المقدر معا اما الحرف فلأنه الاصل في عمل الجر واما المضاف فلأن لفظ حرف الجر ساقط دائمًا والمضاف نائب . والاول هو الثاني وان كان المشهور هو الاول والاخير ان ضعيفان للزوم توارد عاملين على معمول واحد على الاخير وذلك لا يجوز الا عند الفراء وعدم ثبوت المقىس عليه في الثالث عند الجمهور .

(وانو) على رأي المصنف (من) البيانية (ان كان المضاف بعض المضاف اليه) بأن يكون المضاف اليه اصلا له ويكون النسبة بينهما عموما من وجه بحث (صح اطلاق اسمه) اي المضاف اليه على المضاف وعلى غيره وكذلك صح اطلاق اسم المضاف على المضاف اليه وغيره اي يصح جعل المضاف اليه خبرا عن المضاف وعن غيره وكذلك المضاف (كذا قال) المصنف (في شرح الكافية تبعا لابن السراج) حالكونه (مخرجها بالقييد الاخير) اعني صحة الاطلاق بالمعنى المذكور (نحو يد زيد) فان اليد وان كانت بعضها من زيد لكن لا يصح جعل زيد خبرا عنها بأن يقال هذه اليد زيد (مثلا بنحو خاتم فضة وثوب قطن) فانه يصح اطلاق فضة وقطن على الخاتم والثوب وعلى غيرهما بأن يقال هذا الخاتم فضة وهذه القلادة فضة وهذا الثوب قطن وهذه العمامة قطن وكذلك يصح ان يقال هذه الفضة خاتم وهذه الفضة قلادة وهذا القطن ثوب وهذا القطن عمامة .

(او انو في اذا لم يصلح الا ذاك) اي الا في وهو فيما كان المضاف اليه ظرفا للمضاف سواء كان ظرف زمان (نحو بل مكر الليل والنهار) او ظرف مكان نحو صلاوة المسجد هذا ولكن قال الرضي ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصریح بها بل يكفي افاده الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سیناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيـل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقي النحوين ولا نقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملامـسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حامل الحشبة لصاحبـه خذ طرفك ونحو كوكب المخرقاء لـسـهل وهي التي يقال لها اضافة لا دـنى ملامـسة فنقول كل مالم يكن المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضـة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بتقدیر من ولا ثالث لهما انتهى .

(و اللام خذانا وياـها لما سـوى ذـينـك) الذين نـوى في اـحـدـهمـما من وفي الآخر في سواء كان المضاف مـبـاـيـنـا للمضاف اليـه (نحو غـلامـ زـيدـ) او كان ظـرـفـاـ للمضاف اليـه نحو مـسـجـدـ صـلـوةـ الجـمـعـةـ ومنـيـرـ الـوعـظـ او جـزـءـ للمضاف اليـه كـيدـ زـيدـ ، او مـلـكـاهـ نحو ثـوبـ زـيدـ وـفـرسـهـ ، او كـملـكـهـ نحو جـلـ الفـرسـ ، او انـ يـتـحـقـقـ بـيـنـهـماـ قـرـابةـ كـأـبـ زـيدـ واـخـيهـ وـعـمـ بـكـرـ وـخـالـهـ وـسـيـدـ عـبـدـهـ ، وـالـوـجـهـ فيـ تـكـثـيرـ الـإـمـثـلةـ انـ اللـامـ الـمـقـدـرـةـ هـنـاـ قـدـ تـكـونـ بـعـنـيـ الـمـلـكـ ، وـقـدـ تـكـونـ بـعـنـيـ الـإـخـصـاصـ وـقـدـ تـكـونـ بـعـنـيـ الـإـسـتـحـقـاقـ فـعـلـيـكـ بـتـعـيـنـ كـلـ وـاحـدـةـ فيـ كـلـ وـاحـدـ منـ الـإـمـثـلةـ ظـاهـرـ كـلـامـ الـمـصـنـفـ حـيـثـ آـخـرـ تـقـسـيمـ الـإـضـافـةـ إـلـىـ الـمـعـنـوـيـةـ وـالـلـفـاظـيـةـ

ان الاضافة مطلقا بتقدير حرف البر سواء كانت معنوية او لفظية ولذا تكفل بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها نحو ضارب زيد فقال انها بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل زيد الحسن الوجه ، فقال انها بتقدير من البيانية فذكر الوجه فيه بمنزلة التمييز ، فان في اسناد الحسن الى زيد ابها ما فانه لا يفهم منه ان اي شيء من زيد حسن فذكر الوجه فكانه قيل من حيث الوجه لا يقال فعلى هذا توجب الاضافة اللفظية ايضا تخصيصا فكيف يقولون ان الاضافة المفظية لا تقييد الا تخفيفا في اللفظ فانه يقال ان هذا التخصيص كان موجودا قبل الاضافة فلم يليست بما افادته الاضافة المفظية فعلم من ذلك ان كل اضافة امتنعت ان تكون بمعنى من اوفى فهى بمعنى اللام وذهب الاكثر الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لها وما اواهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا وذهب بعضهم الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال فقال ان ثوب خر بمعنى ثوب مستحق للخز بما هو اصله وقال ابو حيان ان الاضافة ليست على تقدير حرف ما ذكر ولا على نيتها .

ولا يلزم في الاضافة التي بمعنى اللام ان يصح التصريح بها ببل يكفي افاده معنى اللام فنحو قوله يوم الجمعة وعلم الفقه وشجر الرمان وعند زيد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها فيها وقد مر بعض الكلام في ذلك فلتذكرة .

(واحد اولا بالثاني ان كان) الثاني (نكرة كغلام رجل) وانما افادت الاضافة الى النكرة تخصيصا لأن التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك ولاشك ان الغلام قبل اضافته الى رجل مشترك بين

كونه غلام ورجل وغلام امرأة فباضافته الى الرجل قلت شركته وبقى شركته بالنسبة الى افراد الرجال فقط .

(او اعطه التعريف بالذى تلا) اي بسبب المضاف اليه (ان كان معرفة كفلام زيد) لكن هذا بالنسبة الى اصل وضع الاضافة لأن الهيئة التركيبية في الاضافة موضوعة لأن تستعمل فيما كان المضاف معيناً معهوداً بين المتكلم والمخاطب ، وبهذا يظهر الفرق بين اضافة غلام الى زيد وعدم اضافته اليه نحو غلام لزيد ، اذ الاول يستعمل فيما كان المراد من الغلام غلاماً معهوداً من غلماهه والثاني فيما كان المراد منه احد غلماهه غير معين فإذا استعمل في حال الاضافة في غلام غير معين من غلماهه فهو خارج عن اصله كخروج لام التعريف في بعض الموارد عن اصلة فيستعمل في غير معين كقوله : ولقد أمر على اللثيم يسبني كما يأتي في باب النعت في قوله :

ونعموا بجملة منكرا فاعطيت ما اعطيته خيرا

والحكم بتعريف المضاف انما هو فيما لم يكن المضاف لفظاً مثل وغير وما في معناهما كنظير وشبه ومغاير ونحوها فإن اضافتها لا تفيده تعريفاً وإن كان المضاف اليه معرفة لتوغلها في الإبهام لأن مثل زيد مثلاً لا ينحصر في شخص واحد بل كل من كان ذا صفة مثل صفتة فهو مثله إلا إذا كان للمضاف اليه مثل معين اشتهر بكونه عائل للمضاف اليه في صفة معينة من صفاتيه كالذرئية والمرجعية للتقليد ونحوهما ، وكذلك غير زيد ليس منحصراً في شخص معين إلا أن يكون لزيد مغاير معين اشتهر بصفاته لزيد بان يكون زيد مؤمناً ورعاً وفي مقابلة رجل آخر يعارضه ويعاديه وهو فاسق فاجر معروف بفسقه وبكونه معادياً لزيد

وما ذكرنا هو المراد بقولهم ان مثل وغير لا يتعرفان بالاضافة الا اذا اضيفا الى احد مثليين او ضدرين لا ثالث لهما وبهذا ينحل الاشكال عن قوله تعالى غير المغضوب عليهم بناء على كونه صفة للذين لأن غير اضيف الى المغضوب عليهم وهو والنعم عليهم متضادان لا ثالث لهما .

قيل في نحو رب زجل واخيه ونحوكم ناقة وفصيلها ان اخ وفصيل لم يتعرفا باضافتهما الى الضمير لأن العامل في المعطوف وهو العامل في المعطوف عليه ورب وكم لا يعلمان في المعرفة فلابد ان يقال بتذكرهما كما قيل بتذكر وحده في نحو جاء زيد وحده كما مر في باب الحال لأن الحال لا يكون معرفة وفي تذكرهما وجه اخر ادق واتقن ذكره الجامي في بحث العطف وهذا نصه واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التذكر لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة انتهى فقال في الحاشية على قوله او محولة على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة هذه الشاة انتهى قال الرضي ان الضمائر الراجعة الى النكرة اذا لم تكن تلك النكرة مختصة بحكم وصفة كانت نكرات انتهى واعتراض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا هذا اذا أشرطنا كما يأتي في باب عطف النسق في العطف صححة حلول كل من المتعاطفين محل الآخر والا فلا مانع من القول بتعریف اخ وفصيل في المثالین ، وكذلك ان قلنا كما يأتي في باب عطف البيان بأنه يقتصر في الثاني ما لا يقتصر في الاولى وسيجيئ للمسألة توضیح ازيد في البابین انشاء الله تعالى .

(وان يشابه المضاف يفعل اي المضارع في كونه) اي المضارع (مرادا به الحال او الاستقبال حalkowne) اي المضاف (وصفا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) واما افعل التفضيل فقليل ان اضافته معنوية وهو المختار عند الشارح فلذا لم يذكره وكذلك المصدر فان فيه ايضا خلاف (فعن تنكيره لا يعزل) لأن اضافه الوصف كما سيجيئ لفظية لا تقييد الا التخفيف في اللفظ (سواه اضيف الى معرفة) نحو ضارب زيد الان او غدا (او) اضيف الى (نكرة) نحو ضارب رجل الان او غدا ، (ولذلك وصف به النكرة كهديها بالغ الكعبة) فهديها اسم نكرة منصوب على الحال وبالغ الكعبة صفة لها ولا توصف النكرة بالمعرفة ولذلك ايضا (نصب) هذا المضاف (على الحال كثاني عطفه) ثانى حال من الضمير المستتر في يجادل في قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والتأويل خلاف الاصل ثانى نكرة من دون تأويل ولذلك ايضا صح الضاربا زيد والضاربوا زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان لكن ينتقض ذلك بنحو ايهم لأن اي اضافته معنوية مع انه موصول ولذا قال بعضهم لا يمتنع اجتماع تعرفيين اذا اختلما فتأمل ؟ ولذلك ايضا (دخل عليه) اي على هذا المضاف (رب كرب راجينا) وكرب (عظيم الامل) وكرب (مروع القلب) وكرب (قليل الخيل) .

(وذى الاضافة وهي اضافه الوصف الى معموله) اي الى فاعله او معموله قبل الاضافة والمراد من المفعول المفعول به فالاضافة الى سائر المفاعيل ليست لفظية بل معنوية فهو مصارع مصر وعلماء التجف وشرفاء كربلاء ونحوها مما اضيف الى ظرف المكان اضافته معنوية وكذلك

نحو هذا ماضر وب زيد لأن المضاف اليه ليس معمولاً للمضاف ، ومن هذا القبيل قوله تعالى مالك يوم الدين ولذلك وقع صفة للمعرفة اعني اسم الجلالة وأما قوله تعالى رب العالمين فلانه ليس بمعنى الحال او الاستقبال فقط بل بمعنى جميع الازمة وقيل بذلك في مالك يوم الدين ايضاً او لانه ليس مضافاً الى المعمول لانه صفة مشبهة لا يعمل في المعمول به حتى يقال ان العالمين معمول له وفاعله مستتر فيه ويحمل في كلتا الآيتين الماضوية لتحقق الواقع .

فهذه الاضافة (اسمها) في الاصطلاح ؛ (لفظية : لأنها افادت) (تخفيض اللفظ) فقط (بحذف التنوين) الملفوظ في ضارب زيد ونحوه او المقدر في ضوارب زيد ونحوه فتأمل ؟ وبحذف (النون) في ضارباً زيد وضاربوا زيد ونحوهما .

وقد تقييد هذه الاضافة رفع القبح في نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بجر الوجه فإنه ل ولم يضف الحسن الى الوجه ورفع الوجه على الفاعلية للزم خلو الصفة عن الضمير العائد الى الموصوف وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة ففي الاضافة تخلص عن هذا القبح لأن الصفة لاتضاف الى فاعلها الا بعد تحويل الاستناد عنه الى ضمير يستتر فيها فيصير فيها ضمير يعود الى الموصوف ويرتفع القبح ، وكذلك يرتفع بها قبح نصب الوجه على التشبيه بالمفعول به لأن اجزاء الوصف اللازم بجرى الوصف المتعدى قبيح عند بعضهم .

وتسمى هذه الاضافة اللغافية ؛ بجازية ؛ ومنفصلة ؛ وغير محضة ؛ أيضاً لانها في تقدير الانفصال لأن نحو ضارب زيد في تقدير ضارب هو زيداً فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها بجزورها .

- قيل : ان هذه الاضافة أيضاً تقييد التخصيص مثل المعنوية لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصمت المضاف بالمضاد اليه وقللت الاشتراك فيه كالغلام في غلام امرأة ؛ ورد بأن هذا الاختصاص كان موجوداً قبل الاضافة لأن المضاف اليه كان معمولاً للصفة قبل الاضافة فالشخص بالمعمول كان حاصلاً فلم تحدث الاضافة تخصيصاً بخلاف الاضافة في غلام رجل فإنها تحدث تخصيصاً في الغلام فإنه لم يكن فيه تخصيص قبل الاضافة وهو واضح .

(وتلك وهي التي تقييد التعريف والتخصيص اسمها) في الاصطلاح
(مخضة : اي خالصة) من تقدبر الانفصال لانه مزج الكلمتان مزجا
اكتسب به الاولى عن الثانية امرا معنويا ولذلك تسمى (معنوية ايضا
لانها) (افادت امرا معنويا) زاندا على التخيف في اللفظ واما اضافة
المصدر فيظهر بما ذكره ابن هشام في الباب الخامس في الجهة السادسة
نقلاب عن ابن البقاء انها ايضا معنوية فراجع ان شئت
قد تقدم انه يجب حذف ال عن المضاف اذا كانت الاضافة معنوية
لان كل واحدة منها اي الاضافة وال دالة على تمامية الكلمة كالتاليين
فلا يجمع بينهما ، ولان المعرف باللام لو اضيف معها الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصص مع وجود الاعلى وهو التعريف ولو اضيف
الى المعرفة معها لكان تحصيلا للمحاصل فتضييع الاضافة لانه لا تقييد تعريفها
ولا تخصيصا ، واما اذا كانت الاضافة لفظة فحيثما

يجوز دخول ال على المضاف وهذا هو المراد بقوله (ووصل ال بذا المضاف اضافة لفظية مفتر) في خمسة مواضع لاذادتها التخفيف المقصد من الاضافة اللفظية

الاول : (ان وصلت الـ **الـ** بالثاني اي بال مضاد اليه ك الجمود الشعري) فاغتظر وصل الـ **الـ** بال مضاد وهو الجمود لوصولها بال مضاد اليه وهو الشعر، وعمل الجواز في هذه الصورة بان التخفيف المقصود من الاضافة اللغظية قد حصل بحذف الضمير لأن الاصل في الجمود الشعري الجمود شعره او شعر منه فلما اضيفت الصفة حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف وقرن المضاد اليه بال عوضا عن الضمير على الاول او من التنوين على الثاني فدخل الـ **الـ** على المضاد بعد حصول التخفيف المذكور لانه لاحاجة بعده الى تخفيف آخر حتى يحذف الـ **الـ** للتخفيف ، وعلمه بعض آخر بما تقدم من ان الاضافة موجبة لرفع القبح في الصفة المشبهة ثم حمل اسم الفاعل نحو الضارب الرجل عليها .

الثاني : ان يكون المضاد اليه مضادا الى ما وصل به الـ **الـ** وهذا هو المراد بقوله : (او وصلت الـ **الـ** با) مضاد اليه (الذي له اضيف الثاني **كـ**زيد الضارب رأس الجانبي) فأغتظر وصل الـ **الـ** بالضارب لانها وصلت بالجاني الذي اليه اضيف الثاني اعني رأس ، وعمل هذه الصورة بانها : قريبة من الصورة الاولى لأن الـ **إذا** وصلت بال مضاد اليه الثاني اعني الجاني كانت قريبة من وصلها بال مضاد اليه الاول اعني رأس لأن المضاد والمضاد اليه كالكلمة الواحدة ويعلم من ذلك انه يمتنع وصل الـ **الـ** بال مضاد اذا كان بينهما اكثر من مضاد واحد فلا يجوز : الضارب ابن اخت القوم : بل يجب ان يقال : ضارب ابن اخت القوم فتامل

الثالث : وفيه خلاف وهو ما ذكره بقوله او وصلت الـ (بما يعود اليه) الثاني (ان كان) الثاني اي المضاد اليه (ضمير أ كما) قال بجوائز ذلك (في

(التسويل) : (كمررت بالضارب الرجل والشماتمه) : فأغتفر وصل ال بالشاتم لانه اضيف الى ضمير يعود الى ما وصل به ال اعني الرجل ، (ومنع المبرد هذه الصورة ، وعلل جواز هذه الصورة على رأي الجمود بان الضمير العائد الى ما فيه ال يمتلكه ومنع التنزيل المبرد) (وجوز الفراء اضافة ما فيه ال الى المعرف كلها) تنزيلا لبقية المعرف منزلة المعرف بال (كالضارب ، والضارب زيد) ، (بخلاف الضارب دجل لامتناع اضافة المعرف الى النكرة لكونها على خلاف المعمود من الاضافة اذ المعمود اضافة النكرة الى المعرفة (وقد استعمله) اي الاضافة الى المعرفة غير المعرف بال (الامام الشافعي في خطبة رسالته فقال) (الجاعلنا من خير امة اخرجت للناس) : فاضاف الجاعل الى ضمير المتكلم فيدل استعماله على صحة ماجوزه الفراء ان قلنا بانه من العرب المؤنوق بعربيتهم الذين يستشهد بكلامهم في ثبات القواعد ، وفيه تأمل لما حكاه ابن هشام في المغني عن القاضي أبي يوسف وهذا نصه (كتب الرشيد ليلة الى القاضي أبي يوسف يسئله عن قول القائل :

فإن ترقني ياهنـد فالـرقـ أـيمـنـ . وـاـنـ تـخـرـقـ يـاهـنـدـ فـالـخـرـقـ أـشـامـ . فـاـنـ طـلـاقـ وـالـطـلـاقـ عـزـيمـةـ . ثـلـاثـ وـمـنـ يـخـرـقـ أـعـقـ وـاـظـلـمـ . فـقـالـ مـاـذـاـ يـلـزـمـهـ إـذـ رـفـعـ الثـلـاثـ وـإـذـ نـصـبـهـ ،ـ قـالـ أـبـوـ يـوسـفـ فـقـلتـ هـذـهـ مـسـنـلـةـ نـحـوـيـةـ فـقـيـهـ وـلـاـ اـمـنـ تـخـطـاءـ اـنـ قـلـتـ فـيـهـ بـرـأـيـ ١ـ ،ـ فـاتـيـتـ الـكـسـائـيـ وـهـوـ فـيـ غـرـاشـهـ فـسـئـلـهـ ١ـ فـقـالـ ،ـ اـنـ رـفـعـ ثـلـاثـ طـلـقـتـ وـاحـدـةـ لـاـنـهـ قـالـ ؛ـ اـنـ طـلـاقـ ثـمـ أـخـبـرـ اـنـ طـلـاقـ التـامـ :ـ ثـلـاثـ ،ـ وـاـنـ نـصـبـهـ طـلـقـتـ ثـلـاثـ لـاـنـ مـعـهـاـ اـنـ طـلـاقـ ثـلـاثـ ؛ـ وـمـاـ يـنـهـمـ بـجـمـلـةـ مـعـتـضـةـ ،ـ فـكـتـبـتـ بـذـلـكـ إـلـىـ الرـشـيدـ ،ـ فـأـرـسـلـ إـلـىـ بـجـوـائزـ فـوـجـهـتـ بـهـاـ إـلـىـ الـكـسـائـيـ)ـ اـتـهـىـ فـيـعـلـمـ مـنـ هـذـهـ الـحـكـاـيـةـ

ان ، الامامة شيء والعلم بالقواعد اللغوية شيء آخر ، ولا تلازم بينهما فتأمل ؟

والرابع : ما ذكره بقوله (وكونها اي ال في الوصف) اي في المضاف (فقط كاف ان وقع) الوصف المضاف مثني نحو مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل

والخامس : ما ذكره بقوله (او وقع) الوصف المضاف (جمعا سبيلاه اي سبيلا المثنى اتبع بان كان جمع سلامة نحو : مررت بالضاربي زيد ، والضاربي رجل) ، وعلل هاتان الصورتان بان النون فيهما لم تجذب للاضافة بل لطول الصلة كما قيل بذلك في : المقيمي الصلة على قرابة النصب فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيء مما اشترط في الصور السابقة ، ولا يخفى ان هذا التعليل عليل لوجهيـن :

الاول : ان حذف النون في غير الاضافة لطول الصلة لا يتطلب ان يكون الحذف في الاضافة أيضا لذلك .

والثاني : ان الجمع بين ال والاضافة حاصل حال الاضافة ولا دخل لحذف النون للاضافة او لطول الصلة في جواز ذلك ، فالاولى ان يعلل هاتان الصورتان بما علل به الصورة الاولى بيانا يقال ان التخفيف المقصود من هذه الاضافة قد حصل فلا حاجة الى تحجيف آخر من حذف التنوين او اللام فلا مانع من دخول ال على المضاف في الصورتين .

مسألة - حكم جمع المكسر وجمع المؤنث حكم المفرد فيما ذكر في الصور الثلاث المتقدمة .

وقد اشرنا ان المثنى لا مكسر له فهو صحيح وسالم دائما .
(وربما اکسب ثان) اي المضاف اليه (اولا) اي المضاف وبعبارة

آخرى قد يكتسب المضاف عن المضاف اليه اموراً وهى احد عشر :
الاول والثانى : ما ذكره بقوله (تأنيثاً وتنذكيرأً ان كان الاول) اي
المضاف (لمحذف موهلاً اي اهلاً) بان لا يختل المعنى بمحذفه (نحو : كما
شرقت صدر القناة من الذم ; فاكسب القناة المؤنث الصدر المذكر
الثانى لما اضيف) الصدر (اليه) اي لاضافة الصدر الى القناة ، ولذا
جيء بالفعل المسند الى الصدر مؤنث الكسب الصدر المذكر التأنيث من القناة المؤنث ،
(ونحو ! رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التوانى) فاكسب
الفكر المذكر رؤية المؤنث التذكير لما اضيف) الرؤية المؤنث (اليه)
اي الى الفكر المذكر ، ولذا جيء بالخبر المشتق لرؤبة المؤنث مذكراً ،
ولولا الكسب لكان الواجب تأنيث الخبر لوجوب مطابقة الضمير المستتر
في الخبر للمبتدء (وخرج بقوله ان كان لمحذف موهلاً ما) اي مضاف
(ليس اهلاً له) اي للمحذف (بان يختل) معنى (الكلام لوحذف)
المضاف (فلا يكتسب الثاني اي المضاف اليه الاول
اي المضاف « ما ذكر » اي التأنيث والتذكير « كقام غلام هند » فلا
يكتسب هند الغلام التأنيث لأن الغلام ليس اهلاً للمحذف لأن المعنى
يختل بمحذفه اذ المقصود من الكلام اثبات القيام للغلام لا لهند وهو
واضح ، « و » نحو « قامت امرأة زيد » فلا يكتسب زيد الامرأة التذكير
لان الامرأة ليس اهلاً للمحذف اذ المقصود من الكلام اثبات القيام
لامرأة زيد لا لزيد نفسه ، واما المثالان المتقدمان فعلاقة الجزء والكل
وعلاقة الملازمة المجوزتان للتتجوز صححتهما اذ يصح ان يقال شرقت
القناة من باب الاسناد ما للجزء الى الكل ، وكذلك يصح ان يقال
الفكر فيما يؤول له الامر معين من باب اسناد ما لللازم الى الملزم .

الثالث ! التخصص وقد مر في هذا الباب .

الرابع ! التعريف وقد مر أيضاً في هذا الباب .

الخامس ! أزالة القبح وقد مر أيضاً في هذا الباب .

السادس ! التخفيف كذلك .

السابع ! الظرفية نحو قوله تعالى : تؤتي أكلها كل حين ، فاكتسب كل الظرفية من حين .

الثامن : المصدرية نحو جد كل الجد وقد مر في باب المفعول المطلق .

التاسع : وجوب التصدر وقد مر في باب المبتدء والخبر .

العاشر : الأعراب نحو هذه خمسة عشر زيد بناء على اعراب الجزء

الثاني . عينئذ وقد اشير اليه سابقاً في باب العلم عند قوله !

وجملة وما يمزج ركبها ذا ان بغیر ویه تم اعرباً

وأستشكل في ذلك بان خمسة عشر ونحوه عند من يضيفه معرب مطلقاً سواء أضيف الى معرب او مبني تتقول ! هذه خمسة عشرك ! بضم الراء على انها حركة اعرب مع ان المضاف اليه مبني .

الحادي عشر ! البناء وسيجيء عن قريب في هذا الباب في قوله !

وابن او اعرب ما كاد قد اجريا واختر بنا متلو فعل بنينا

وزاد في حاشية المختصر نقلاً عن الرضي كسب المضاف عن المضاف اليه الجمعية في قول الشاعر حزن الى اللحم .

« ولا يضاف اسم لما اتحد به معنى » اي مصداقاً وان اختلفا مفهوماً « فلا يضاف اسم لمرادفة » كليث واسد فلا يقال ليث اسد بالاضافة ، « ولا » يضاف ايضاً « موصوف الى صفتة » فلا يقال رجل كريم بالاضافة ، « ولا » يضاف ايضاً « صفة الى موصوفها » فلا يقال كريم رجل بالاضافة « لأن المضاف يتعرف بالمضاف اليه او يتخصص ، والشيء لا يتعرف ولا

يتخصص الا بغيره ، وبعبارة اخرى لا فائدة في الاضافة المذكورة مثلا اذا قيل رأيت ليث اسد بالاضافة لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه ، هذا في النكارة واما في المعرفة فلان الاضافة فيها من قبيل تحصيل الحاصل وذلك عمال وباطل عند كل عاقل .

« واول موهماً ذلك اذا ورد نحو هذا سعيد كرز » حيث اضيف احد المرادفين الى الآخر فيؤول السعيد بالمعنى اي من له اسم فيصير عاما ونكرة لأن المعنى يصدق على كل واحد من الرجال لكون كل واحد منهم مسمى باسم ولقب ثم يضاف الى كرز الذي هو لقب خاص وعلم لرجل معين فيتعرف المضاف النكرة بالمضارف اليه المعرفة ، وهذا مراده بقوله « اي مسمى هذا اللقب » فيصير حاصل معنى قوله هذا سعيد كرز ان هذا الرجل المشار اليه مسمى ولقب بهذا اللقب كما يقال مثلا فلان ملقب بصدر الشريعة او يقال فلان مسمى بركن الدين ، والكرز له معنيان احدهما مشعر الدم وهو اللثيم ، وثانهما مشعر بالمدح وهو الخاذق بالامور المجرب لها « و » اول ايضا نحو « مسجد الجامع » حيث اضيف في الظاهر الموصوف الى الصفة فيؤول هذا بان يقدر بين المتضارفين لفظ اليوم او لفظ المكان حتى يكون المسجد مضافا لهذا المقدار لا الى الجامع ويكون الجامع صفة لهذا المقدار للمسجد فلا يكون الجامع مضاف اليه للمسجد ولا صفة له حتى يتلزم اضافة الموصوف الى صفتة وهذا مراده بقوله « اي مسجد اليوم الجامع او المكان الجامع » « و » اول ايضا نحو « جرد قطيفة » حيث اضيف في الظاهر الصفة الى موصوفها فيؤول هذا بان يفترض ان جردا لم يكن صفة القطيفة بل كان صفة لشيء معدوف وكان صالحان يكون قطيفة وغيرها كالخاتم يكون صالحان يكون فضة وغيرها ، فأضافوه الى قطيفة اضافة

بيانية بتقدير من ليبين جنسها كما اضافوا خاتم الى فضة كذلك فليس اضافة جرد الى قطيفة من حيث انه صفة لها بل من حيث انه اسم مبهم اضيف اليها ليبين ويخصص بها وهذا مراده بقوله « اي شيء جرد من قطيفة » وللبيانيين فيه تاويل آخر اشار اليه التفتازاني في بحث تقديم المسند اليه .

« واعلم ان الفالب في الاسماء ان تكون صالحة الاضافة والافراد » كثوب وغلام وفرس ونحوها « وبعض الاسماء يتنبع اضافتها بالمضمرات » واسماء الاشارة والمواضولات واسماء الاستفهام والشرط غير اي في الثلاثة الاخيرة ، وانما لم تصنف هذه المذكورات للازمية المضمرات واسماء الاشارة والمواضولات للتعریف ولتشابهه عامة المذكورات بالحرروف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي لضعف الشبه فيها بما عارضه من افتقارها الى مفرد مضارف اليه كما تقدم في باب المعرف والمبني فتأمل ، واما ما نقل في اوائل الكتاب في باب الضمائر من اضافة بعض الضمائر عند بعض فلا يعتمد به في المقام « وبعض الاسماء يضاف الى المفرد » المقابل للجملة « ابدا لفظاً ومعنى » فلا يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ « كقصاري وحمادي » بمعنى الغاية « ولدى » بمعنى عند « وبيد » بمعنى غير « وسوى وعنـد وذـي » بمعنى صاحب « وفروعه واولى » بمعنى اصحاب وكلنا وآلات بمعنى صاحبات وامثلتها واضحة .

« وبعض ذا الذي ذكر انه يلزم الاضافة ، قد يلزمها » اي الاضافة « معنى فقط ويأتي لفظاً مفرداً » عن الاضافة اي مقطوعاً « عنها ككل وبعض واي » فالثنويين فيها عوض عن المضاف اليه كما تقدم في اوائل الكتاب عند قوله !

بالجملة والتنوين والندا والـ ومسند للاسم تمييز حصل
نحو وان كلما لما ليوفينهم اي وان كل واحد ونحو «فضلنا بعضهم
على بعض» اي على بعضهم ونحو «ايا ما تدعوا اي اي» اسم .
(وبعض ما يضاف حتماً) اي بعض ما يجب اضافته (امتنع ايلانه)
(اسم ظاهر فلا يليه الا ضمير اي لا يضاف الا الى ضمير (حيث وقع)
اي كلما استعمل (كوحد) : فانه لا يستعمل الا مضافا الى ضمير سواء
كان ضميرا غائبا (نحو اذا دعى الله وحده ، او ضميرا مخاطبا نحو (و كنت
اذ كنت الهي وحدك) ، او ضميرا متكلما نحو (والذنب اخشاه ان مررت
به وحدي) ، ولفظ وحد مصدر قيل لافعل له كما ان : العمومية ،
والمحنة ، والا بوة ! مصادر لافعال لها ، وفيه له فعل اذا يقال وحد
يعهد وحدا ، ونحو : (لي : وينختص) (بضمير غير الغائب) اي المخاطب
نحو ليك اي اجاية بعد اجاية) اي اجيب بالسرعة اي انا مقيم
في طاعتك واجابتكم (وهي عند سيبويه مثني شكلا لكن استعمل (لتكتثير)
نظير : ارجعوني ! في قوله تعالى رب ارجعوني فانه جمع شكلا استعمل
للتكتثير في اللفظ كأنه قبل ارجعني ارجعني مكررا ونظير : كرتين : في
قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي كرة بعد اخرى كثيرة
متكررة والحاصل ان المراد من شكل التشبيه الدلالة على تكرار اللفظ
وتكتثيره وليس المراد خصوص الاثنين بل المعنى اقيم على طاعتك واجابتكم
كثيرا متاليا مكررا ، واصله الب لك الباقي حذف فعله وجود باسماء
ثم اضيف الى الكاف بعد حذف الزوائد واستغني عن اللام بالإضافة ،
وقيل هو ثلثي فلا زوائد فيه حق تحذف فاصله لبيت لك لبين :
فعمل به ما ذكر الا حذف الزوائد ، (و عند يوسف مفرد اصله لي بوزن

فعلى قلب الفه ياء في الاضافة) الى الكاف (كانقلاب الف : لدى وعلى والي) ! بالإضافة نحو لديك وعليك والييك (ورد) يونس (بأنه لو كان مفردا جاريما بجري ما ذكر لم تقلب الفه ياء الا مع المضمر كلي) وعلى والي (وقد وجد قلبهما) ياء (مع) الاسم (الظاهر) (في البيت الآتي) والقلب في على واخوية علل بوجوه منها ما في المصباح قال والي حرف من حروف المعاني تكون لاتهاء الغاية الى ان قال واذا دخلت على المضمر قلبت الالف ياء وجه ذلك ان من الضمائر ضمير الغائب فلو بقيت الالف وقيل ذهب زيد الاه لالتباس بلفظ الله الذي هو اسم وقد يكرهون الالتباس اللغظي فيفرون منه كما يكرهون الالتباس الخططي ثم قلبت مع باي الضمائر حتى يجرى الباب على سenn واحد وحوى ابن السراج عن سيبويه لهم قلبا اليك ولديك وعليك ليفرقوا بين الظاهر والمضمر لأن المضمر لا يستعمل بنفسه بل يحتاج الى ما يتوصل به فتقلب الالف ياء ليتصل بها الضمير وبنو الحارث بن كعب وختعم بل وكناة لا يقلبون الالف تسوية بين الظاهر والمضمر وكذلك في كل ياء ساكنة مفتوحة ما قبلها يقلبونها الفا فيقولون الاك وعلاك ولدائي الزيدان واصبت عيناه وقال في حرف العين واذا دخلت يعني على ضمير قلبت الالف ياء ووجهه ان من الضمائر الهمزة فلو بقيت الالف وقيل علاه لا لالتباس بالفعل انتهى ، ونحو : (دوالى) : وهو (كلي) في المعنى وفي الاحكام المذكورة (نحو دواليك أي تداول) بعد تداول اي تداول كثيرا مكررا ، ونحو : (سعدي نأخذ طاعتك أخذنا بعد اخذ اي نطيعك كثيرا مكررا ، ونحو : (سعدي نحو سعديك أي سعدنا بعد سعد) ، وقيل معناه اسعدنا منك يارب بعد اسعدنا اي اعانته منك يارب بعد اعانته اي اطلب منك الاعانة

على القيام بطاعتك .

ولا يستعمل سعديك الا تابعاً للبيك ولكن يجوز استعمال لبيك
بدون سعديك .

وجميع هذه المصادر مفعول مطلق يقدر فعلها من لفظها الا لبيك
فانه لا فعل له فيقدر له فعل من معناه وقولنا اصله الب لك البابين
او لبيت لبين بيان لحاصل المعنى بمعنى انه لو كان له فعل لكان الب
او لبيت نظير قوله في الامر الحاضر ان الضمير المستتر فيه انت بمعنى
انه لو تلفظ به لكان انت لا ان الضمير المستتر فيه هو نفس انت
وقد تقدم ذلك في اول الكتاب .

(وشد ايلاه يدي للي) اي شد اضافة لبي الى الاسم الظاهر اعني
يدى (في قول الشاعر فلي فلي يدي مسور ، وكذا) شذ (ايلاه)
ضمير غائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني قاله في شرح التسويل) .
وما يجب اضافته الى المفرد الاسم المصاحب للقب عند البصريين اذا
كانا مفردين كما تقدم في باب العلم .

(والزموا أضافة الى الجملة الاسمية كانت) الجملة (او فعلية حيث
واذ نحو جلست حيث جلس زيد) فأضيف حيث الى الجملة الفعلية
(ونحو) جلست (حيث زيد جالس) فأضيف حيث الى الجملة الاسمية
ونحو (واذكرروا اذ كنتم قليلا) ونحو (اذ انتم قليل) فأضيف اذ
الجملة الاسمية ولا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث
(وشد اضافة حيث الى المفرد) قوله اما ترى حيث سهيل طالما) بجر
سهيل وروى رفعه على انه مبتدء حذف خبره اي سهيل موجود والاشهر
بناء حيث على التقديرین .

(وإن ينون أذ) بان يقطع عن الاضافة (ويكسر ذاتها) حين القطع عن الاضافة (لالقاء الساكنين) اي الذال والتنوين فكسر الذال لدفع التقاء الساكنين او رفعه لأن الاصل فيما يحرك لالقاء الساكنين هو الكسر وعلل ذلك بان الجزم في الافعال عوض عن الجر في الاسماء فلما ثبت بينهما التعارض واحتياج في التقاء الساكنين الى تعويض عن احد السكونين كان الكسر بذلك اولى فان خولف بذلك فلم يعارض كوجوب الضم في ميم الجمع في نحو عليكم اليوم مراعاة لاصلها اذ اصل هذه اليم الضمة كما بين في علم الصرف وكاختيار الضم في الماء من عليه الله حافظة على التفخيم في اسم الجلالة لأن اللام من الاسم الكريم ترقق بعد الكسرة وتختفي بعد غيرها كما بين في علم التجويد والصرف (يحتمل اي يجوز افراد اذ) اي قطعها (عن الاضافة) لفظا (وجعل التنوين عوضا عما تضاف) اذ (اليه نحو واتهم حينئذ تنظرؤن اي حين اذا كان كذا فاذ باقية على بنائها لأن التنوين ليس للتمكن بل عوض عن المضاف اليه .

وقد تقدم في اول الكتاب ان حيث وجميع الاسماء الازمة الاضافة الى الجمل مبنية اما لافتقارها الى الجملة المضاف اليها واما لتضمنها معنى حرف الاضافة لأنها وإن كانت في الظاهر مضافة الى الجملة لكنها في الحقيقة مضافة الى المصدر الذي تضمنته الجملة فأضافتها الى الجملة كل اضافة فشابهت الغایات المقطوعة عن الاضافة لفظا فتضمنت معنى حرف الاضافة مثلها وقد يوجد في بعضها علة اخرى للبيان كالتشابه الوضعية والتناسب ونحوهما فلا تغفل وسيجيئ لهذا زيادة توضيح في بيان وجنه بناء قبل وبعد .

(وما كاذ) معنى اي (في المعنى وهو كل اسم زمان مبهم ماض) غير واجب الاضافة (كاذ اضعف الى الجملتين) الاسمية والفعلية (جوازا) لا وجوها (نحو حين جاء نبذ) فاضيف حين الى الجملة الفعلية . و نحو (جئتكم حين الحجاج امير) فاضيف حين الى الجملة الاسمية هذا اذا كان المراد من حين و نحوه الزمان الماضي والا فيكون مشبها لا ذا فلا يضاف الا الى الجملة الفعلية كما يأتي عن قريب .

(وابن على الفتح او اعرب ماكاذ قد اجرى اما الاول) اي البناء (فيما حمل عليها) اي على اذ وحاصله حمل المشبه على المشبه به (واما الثاني) اي الاعراب (فعل الاصل) لأن الاصل في الاسماء الاعراب ولا تأثير للتشابهة بغير مبني الاصل في البناء فتأمل ؟

(ولكن اخترت بناء متلو اي واقع قبل فعل بني) لما تقدم من ان المضاف قد يكتسب البناء عن المضاف اليه وقيل ان البناء المناسب وقيل لتشابهه اسم الزمان حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التالية له مفتقرة الى جملة اخرى لأن قيمت الاول في قوله حين قمت لا يتم الا بالثاني وقيل دخول حين كان تماما وقيل للاعتداد بالافتقار العارضي لتنزييه منزلة الاصلي سواء كان المضاف اليه فعل (ماض او مضارع مقروون بأحدى النونين) اي تون التأكيد ونون الاناث في هذا التعميم مع استثناء الماضوية في مشبه اذ نظر بل منع والتاؤيل خلاف الاصل فتأمل مثال الواقع قبل فعل الماضي (نحو على حين الهي الناس جل امورهم) فبني حين على الفتح لوقوعه قبل فعل ماض وهو الهي وأما مثال الواقع قبل المضارع المقروون بأحد النونين فكقوله .

(لا جتذبن منهن قلبي تحلمـا) (على حين يستصبين كل حلـمـ)

فانه يروى يكسر حين على الاعراب وفتحه على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني وهو يستحبن فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استحببته فلانا اذا اعددته صبيا اي جعلته في عداد الصبيان (والواقع قبل فعل معرب او قبل مبتدء اعراب وجوبا عند البصريين) لعدم المقتضى للبناء حينئذ من الافتقار الاصلي والتناسب مع ان الاصل في الاسماء الاعراب (نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) برفع يوم بالضمة الاعرابية لما ذكر (وجوز الكوفيون بنائه واختاره المصنف فقال ومن بنى فلن يفند كقرابة نافع هذا يوم ينفع) الصادقين بالفتحة البناءية .

قيل عود الضمير من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وعمل ذلك بما تقدم اتفا من ان اسم الزمان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى المصدر المثول به الجملة فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود ضمير من الجملة المذكورة الى اسم الزمان المضاف اليها فان سمع عد ذلك نادرا وعلمه من النادر ما ورد في بعض الأدعية في الموضوع فتأمل .

(والزموا اذا اضافة الى جمل الأفعال فقط كهن اذا اعتلا : اي تواضع اذا تماضم وتكبر) فاضيف اذا الى الجملة الفعلية اعني اعتلا (واجاز الاخفش والковيون وقوع المبتدء) والخبر (بعدهما) اي اجازوا وقوع الجملة الاسمية بعدهما لأنهم لا يرون اختصاص اداة الشرط بالدخول على الجملة الفعلية بل يجيزون دخولها على الأسمية ايضا فقول الشارح (ولم يسمع و نحو اذ السماء انشقت من باب وان احد من المشركين استجارك) مصادرة واضحة لأن شرط المقيس عليه ان يكون

مسلمًا عند الطرفين وليس هيئنا كذلك .

والصادرة على اربعة اقسام :

احدها : ان يكون الدليل عين المدعي .

والثاني : ان يكون المدعي جزء الدليل .

والثالث : ان يكون المدعي موقوفا عليه صحة الدليل .

والرابع : ان يكون موقوفا عليه صحة جزء الدليل والكل باطل لاشتماله على الدور الباطل ودليل الشارح من القسم الاول وللمصادرة معنى آخر قريب مما ذكرنا يذكرونه في تقسيم المبادىء في المنطق بان المبادىء التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اي بدويهـة او مقدمات مأخوذة اي نظرية فالاولى تسمى علوما متعارفة والثانية ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالعلم سميت اصولا موضوعة وان اخذها مع استثنكار سميت مصادرة ومن هنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص ومصادرة بالنسبة الى آخر .

وقال بعضهم انه لا خلاف بين الكوفيين وغيرهم في جواز وقوع المبتدء بعد اذا وانما الخلاف بينهما في خبره فالكوفيون يجوزون ان يكون اسما وغيرهم لا يجوزونه بل يوجزون كونه فعلا فيجوز في نحو اذا السماء انشقت عند الطرفين كون السماء مبتدء وانشقت خبره وفي نحو اجيئك اذا زيد قائم لا يجوز كون زيد مبتدء الا عند الاخفش والكوفيين واستدل الكوفيون بما جاء في كلام العرب من (نحو اذا باهلي تعنته حنظلية) حيث وقع بعد اذا مبتدء ليس خبرها فــلا . واجيب عن ذلك بأنه (على اضماع كان كما اضمرت هي) اي كان (وضمير الشأن) اسمها (في قوله الي فهلا نفس ليل شبها) فقدر

بعد هلا كان مع ضمير الشأن اسمها وجعل جملة نفس ليلي شفيعها خبراً لها لأن هلا حرف تحضييض مختص بالاعمال كما يأتي في فصل أما في قوله :

وبهذا التحضيض مز وهلا الا الا واو لينها الفعلا

(فرع)

(مشبه اذا من اسماء الزمان المستقبل كذا لا يضاف الا الى الجملة)
الفعالية قاله في شرح الكافية نقلا عن سيبويه واستحسنه وقال)
المصنف بعد ما نقله عن سيبويه انه (لو لا ان من المسموع) من كلام
العرب (ما جاء بخلافه) لكان كلام سيبويه حقا ولكن جاء في كلام
من هو خالق الفصحاء ما هو بخلاف ما نقل عن سيبويه (كقوله)
تعالى يوم هم بارزون) فان يوم فيها مشبه اذا لأن المراد به يوم القيمة
وهو مستقبل (انتهى) كلام المصنف في شرح الكافية (واجاب ولده)
اي ابن الناظم ناصرا لسيبويه رادا لأبيه (عنها) أي عن الآية (بانها
ما نزل فيه المستقبل ليتحقق وقوعه منزلة الماضي وحينئذ فاسم الزمان
يعني يوم (فيه) اي في قوله تعالى (ليس بمعنى اذا بل بمعنى اذ وهي)
اي اذ (تضاف الى الجملتين) وكذا مشبهها فكلام الناظم باطل وقول
سيبويه حق . الى هنا كان الكلام في مشبه اذا من حيث الجملة التي
يضاف هو اليها . واما الكلام في مشبه اذا من حيث اعرابه وبيناته
فاعلم انه (قال ابن هشام ولم ار من صرخ بان مشبه اذا ~~كم~~ مشبه
اذ يبني) اذا وقع قبل فعل مبني (ويمرب) اذا وقع قبل فعل مغرب
(بالتفصيل) الذي ذكر في (السابق) والحال ان (قياسه) اي مشبه اذا
(عليه) اي على مشبه اذا (ظاهر) فمقتضى القياس جريان التفصيل

المذكور في مشبه اذا أيضا (ومنه) اي من مشبه اذا قوله تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين لأن المراد به) اي باليوم الزمان (المستقبل) اعني يوم القيمة (انتهى) كلام ابن هشام (قلت) ان ما ادعاه ابن هشام من كون يوم في الآية مشبه اذا باطل لانه (قد تقدم) انفها (نقل عنهم الاستدلال به) اي باليوم في الآية (على مشبه اذا لانه بما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي لا سيما في اوله) اي في اول الآية ذكر (قال بلفظ الماضي) وهو قرينة واضحة للتنتزيل ليحصل التناسب بين اجزاء الآية ورعايتها التناسب بما هو كالواجب في فصاحة الكلام وبلاعته كما ثبت في محله .

(لمفهوم اثنين لفظا ومعنى) بان يكون موضوعا لاثنين ودالا عليهما صريحا (او معنى فقط) بان لا يكون موضوعا لاثنين ولا دالا عليهما الا ينحو من التأويل والعنابة (معرف بلا تفرق بعطف اضيف كلتا وكلا مثل ما دل على اثنين صريحا (نحو جائني كلا الرجلين) وكذلك نحو كلامها ومثال ما دل على اثنين بالتأويل نحو قوله :

ان للخير وللشر مدى (وكلا ذلك وجه وقبل)

فلفظ ذلك مفرد لكنه مبني معنى لانه مشار به الى اثنين وهذا الخير والشر بتاؤيلهما بما ذكر اي كلا من الخير والشر (ولا يضافان لمفرد) غير مؤل بمفهوم اثنين (ولا لمنكر) ولو كان مفهوم اثنين صريحا (خلافا للكوفيين ولا لفرق) بطالعطف (وشد كلا اخي وخليلي واجدى عضدا) حيث اضيف كلا الى مفهوم اثنين مفرق بالعطاف .

(ولا تضفي لمفرد معرف ايا) مطلقا سواء كان استفهامية او غيرها (بل اضفها الى مبني او بجمعه مطلقا) سواء كان كل من المبني والجمع

معرفة او نكرة (او مفرد منكر وان كررتها) اي الاستفهامية (فاضف الى المفرد المعرف نحو ايي وايك فارس الاحزاب) فاضيفت اي الاستفهامية الى المفرد المعرف لانها تكررت (او ان تنو الاجزاء) اي تقدر بعد اي لفظ اجزاء حتى يكون اي مضافا الى هذا المقدر (فاضفها اليه) اي الى المفرد المعرف في الظاهر والا ففي الحقيقة مضاف الى الجموع وهذا الحكم مختص بغير اي الصفية (نحو اي زيد حسن اي اي اجزاءه) حسن اوجهه ام رأسه ام عنقه وهكذا وحاصل الكلام في المقام ان المضاف اليه ستة اقسام لانه اما معرفة او نكرة وكل واحد منها اما مفرد او ثنائية او جمع واي اربعة اقسام الاستفهامية وقد مضى حكمها من أنها تضاف الى خمسة من الاقسام الستة ولا تضاف الى واحد منها وهو المفرد المعرف الا اذا تكرر اي او ينوي اجزاء المضاف اليه المفرد المعرف وقد بين ايضا ان غير الاستفهامية ايضا لا تضاف الى المفرد المعرف واما حكم غير الاستفهامية بالنسبة الى المضاف اليه غير المفرد المعرف فقد ذكره المصنف بقوله (والخصوص بالمعرفة مع اشتراط ما سبق) من ان اي مطلقا لا تضاف الى المفرد المعرف (موصولة ايها فلا تضفيها) اي الموصولة (الى نكرة سواء كان مفردا او مثنى او جمعا (خلافا لابن عصفور) فانه يجوز اضافة الموصولة الى النكرة ايضااما عند غيره فلا تضاف الا الى المثنى والجمع المعرفتين مثال الجموع المعرفة (نحو ايهم اشد) فيكونها في الآية موصولة كلام مضى في باب الموصولات ومثال المثنى المعرفة اكرم ايهما اعلم فتأمل ؟ والسر في عدم اضافة الموصولة الى النكرة انها معرفة واضافة المعرفة الى النكرة غير معقول معنى فلا تضاف (وبالعكس اي الصفة والحال) اي اذا كار ... اي صفة او حالا

(فلا يضافان) حيئنته (الا الى النكارة كمررت بفارس اي فارس) هذا مثال للصفة وانما اضيف الى النكارة لأن نعت النكارة يجب ان يكون مثله ليحصل المطابقة (و) مثال الحال مررت (بزيده اي فارس) وانما اضيف اي الى نكارة لوجوب كون الحال نكارة ومعنى اي فارس في الصورتين كامل في الفروسيّة و اي معرب في الصورتين (وان يكن اي شرطا او استفهاما فمطلقا سواه اضيف الى) (مثني) او جمجم عرفة دون مفرد عرفة لما ذكر (او نكارة) مفردا كان او تثنية او جدعا (كمل بها الكلام) والحاصل ان اي الشرطية تضاف الى جميع الاقسام الستة الا المفرد المعرف وكذا الاستفهامية كما ذكره الشارح في اول البحث في اي مثال الشرطية المضاف اليه مثنى عرفة (نحو ايما الاجلين قضيت) فلا عدوان ، ومثال المضافة الى جمجم عرفة اي الرجال ياتيفي فله درهم ومثال المضافة الى نكارة مفرد اي رجل جانبي فله درهم ، ومثال التثنية اي رجلين اكرمانی فلهمما درهم ومثال الجمع اي رجال جانبني فلهم درهم ، هذا في الشرطية واما الاستفهامية فمثثال المضافة الى المفرد النكارة نحو (فبای حدیث) ومثال المضافة الى المثنى المنكرا اي رجلين جاءا ، ومثال المضافة الى الجمع المنكرا اي رجال جاءوا ، ومثال المضافة الى المثنى المعرفة اي الرجلين عادل ومثال المضافة الى الجمع المعرفة ايكم ياتيفي بعرشها واي الرجال المذنب .

(فرع)

(اذا اضيف اي الى مثنى عرفة) وكذا الجمع المعرفة (افرد ضميرها) كما مثلاه مفصلا ، (او) اضيف (الى نكارة طوبق) كما مثلاه ايضا مفصلا والوجه في ذلك ان المراد من اي في صور الاضافة الى المعرفة

واحد من افراد المضاف اليه لا جميع الافراد كما هو كذلك في كلامنا اذا اضيفا الى الاسم الظاهر نحو كلتا الجنتين انت اكلها فان المراد واحدة من الجنتين على البديل بمعنى ان هذه انت وتلك انت فحصل اكل من هذه واكل من أخرى بخلاف صور الاضافة الى النكرة فان المراد منه حينئذ يجمع المضاف اليه كما هو كذلك في كلامنا وكلنا اذا اضيفا الى الصندير نحو الزيدان كلاهما عادلان وبعبارة اوضح اذا قلت كلا الرجلين اعطاني درهما معناه ان كل واحد منها اعطاك درهما فحصل درهما واحدا قلت زيد وعمرو كلاهما اعطيانى درهما معناه انه تحصل لك درهم واحد وقس عليه اي فانه اذا اضيف الى معرفة معناه التعبيم في مادة المضاف اليه اذا اضيف الى نكرة المراد التعبيم في هيئة المضاف اليه وقد مر في اوائل التعلقة اشارة الى ذلك فراجع .

(والزموا اضافة لدن وهو ظرف لاول غاية) اي مسافة (زمان) نحو انتظرته لدن صباح يوم الجمعة (او مكان) نحو من لدن حكيم وهو (مبني) لتضمنه معنى من الابتدائية ولذا قد تظهر من كمثال الثاني كاسم لا التي لنفي الجنس قد تظهر معه من الجنسية كما تقدم في يابه وقال الاذهري علة بنائهما شبها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف انتهى ويوبيده ما في المصباح وهذا نصه لدى اسم جامدلا حظله في التعريف والاستدلال فأشبه الحرف وبنائمه في كل لغة (الا في لغة قيس فجر) المضاف اليه (وافرادها) اي قطعها عن الاضافة (ونصب غدة بها) حين القطع عن الاضافة (على التمييز او التشبيه بالفعل به او اضمار كان واسماها) على ان يكون نصب غدة على الخبرية هذا النصب مع الاحتمالات الثلاثة الواردة (عنهم ندر) والمراد

بما ورد عنهم قول الشاعر :

وما زال مهري مجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
فروى غدوة في هذا البيت الوارد عن شاعرهم بالنصب فنصلبها أما
على التمييز بناء على تشبيه نون لدن التنوين لأنها تتغير وتحذف كالتنوين
كما يأتي في بيان لغاتها فشابه لدن الاسم المبهم بالتنوين فنصب غدوة
على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به لأن نون لدن تثبت تارة وتحذف
آخر فشابهت لدن اسم الفاعل فانه قد يضاف فيحذف منه التنوين
وقد لا يضاف فيثبت تنوينه بل قال بعضهم ان نون لدن زائدة كالتنوين
في اسم الفاعل فنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به في ضارب زيداً،
او على اضماع كان واسمهما والتقدير لدن كان الوقت غدوة وقد من نظيره
في باب الافعال الناقصة عند قوله :

ويحذفونها ويكون الغير وبعد ان ولو كثروا ذا اشتهر
وهو قوله : من لدسو لا فالاتئها : اي من لدن كانت شولا
وعلى هذا فنصب غدوة ليس بلدن بل بكل المقدرة ففي قوله الباطل
مساعدة فلا تغفل ولعلم ان في لدن عشر لغات :
الاولى ، والثانية ، والثالثة بالحركات الثلاث في الدال مع فتح اللام
وسكون النون ،

الرابعة : بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون .

الخامسة : بالضبط المذكور وضم الدال .

السادسة : بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون .

السابعة : والثامنة لد ولد بفتح اللام فيما وضم الدال في الاولى
وسكونها في الثانية .

۲۵

(وكذا) نذر (رغمها) اي رفع غدوة (على اضمار كان) تامة ورغمها على الفاعلية (كما حکاه) اي الرفع (الكونفيون) وتقبل رغمها على التشبيه بالفاعل اي تشبيه غدوة بزيده في قائم زيد .

(ويغطى على غدوة المتصوّبة بالجز لانه) اي الجر (ملما) ولأن
القياس يقتضي جرها ، ولأن النصب فيها نادر (وجوز الاخفش النصب
قال المصنف وهو) اي نصب المطوف (يُبعد عن القياس) .

ولعلم ايضا ان لدن اسم مكان الحضور و زمانه كمند و تفترق عن
عند في صيغة امور :

الاول : انها ملزمة لمبدء الغایات اي المسافات الزمانية والمكانية
كما اشرنا اليه وعند غير ملزمة لذلك ومن ثم يتغايران على شئ واحد
فيصبح ان يقال جئت من عند زيد كما يصح ان يقال من لدن زيد وقد
اجتمعوا في قوله تعالى اتيتكم رحمة من عندنا وعلمناه من لدننا علما
ولو جيئ بهم او بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفما للتكرار وانما
حسن تكرار الدي في وما كنت لدبيم لتباعد ما بينهما هذا اذا كان
المراد معنى الابتداء والا فلا يجوز الا اتيات عند فيجوز جلست عند
زيد ولا يجوز جلست لدن زيد لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : ان الغالب في لدن استعمالها مجنورة بمن ونصبهما قابل حتى انها لم تأت في الترتيل منصوبة وجر عند بمن غير غالب .

الثالث : انها مبنية الا في لغة قيس وقد تقدم .

الرابع : انها قد تضاف الى الجملة نحو لدن شب حق شاب سود الذوائب .

الخامس : جواز قطعها عن الاضافة كما في صورة نصب غدوة رفعها وقد تقدم .

السادس : انها لا تستعمل الا فضلا .

والسابع : ان لدن تستعمل فيما هو ظاهر فلا يقال لدن زيد مال الا اذا كان المال ظاهرا وعند يستعمل في الظاهر والغائب تقول عند زيد مال سواء كان المال حاضرا او غائبا .

(و) ما يلزم اضافته لفظة (مع) وهو (اسم مكان الاجتماع ولهذا تقع خبرا عن الذوات نحو والله معكم (او وقت) اي وقت الاجتماع نحو جمتك مع العصر ، وهو (مغرب) لانه ثلثي الوضع كاب واخ ويد ودم حذفت لامها لاتقاء الساكنين مع التنوين واما مع الاضافة فلتخفيف او لقيام المضاف اليه مقامها وقيل انها ثنائي الوضع واعربت لمعارضة الاضافة (الا في لغة ربيمة فيقولون مع بتسكن العين فيها بناء وهو) اي سكونه بناء (قليل) الاستعمال (وقال سيبويه ضرورة ومنه) اي من استعمال السكون (فريشى منكم وهو اي معكم ونقل في هذه الحالة) اي في حالة بنائها على السكون (فتح وكسر لمينها لسكون يتصل بها) ففي نحو جمتك مع العصر يجوز فتح العين وكسرها (مستند الاول) اي الفتح (الخفة و) مستند (الثاني الاصل في التقاء الساكنين) وقيل الفتح لاستصحاب الاصل لأن العين في الاصل كانت مفتوحة وقيل لاتباع العين الميم .

هنا (تتمة لانتفأك مع عن الاضافة الا) اذا وقعت (حالا) فتكون حينئذ (بمعنى جميع) الاحسن ان يقول بمعنى جميما (كقوله) : (بكت عيني اليسرى فلما زجرتها عن الجهل بعد الحلم اسبلتنا معا) فمعا حال عن ضمير اسبلتنا اي اسبلتنا جميما ، وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين نحو :

وافني رجالى فبادروا معا فأصبح قلي بهم مستفزـا
 (واضم بناء وفاما للمبرد غير : ان عدمت ماله اضيف حال الكونك
 ناويا معنى ما عدم ، قال في شرح الكافية) انما بني غير في هذه الحالة
 (لزوال) الاضافة (المعارض للشبه) بالحرف (المقتضى للبناء وهو)
 اي الشبه المقتضى للبناء عدم (الاستقلال بالمفهومية) لشدة الابهام فيه
 بحيث لا يتعرف بالاضافة كما تقدم في بابها ، وقيل الشبه هو شبهها
 بالغaiات في الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه (قلت وهي
 نظيره اي فيما ي يأتي في هذه) اي في : غير : (ما قلته) اي في : اي :
 وقد تقدم في باب الموصولات عند قوله :

اي كما واعربت مالم تضف وصدر وصلها ضميرا نحذف
 (وهو) اي ما قلته فيها (وجود هذه العلة) اي الشبه مع زوال
 المعارض (فيما اذا لم ينوه المضاف اليه مع قوله باعرابها) اي : غير
 (حينئذ) اي حين اذا لم ينوه المضاف اليه كما سيأتي التصریح باعرابها
 من الشارح بحيث يقييد قول الناظم :

واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلها وما من بعده قد ذكرها
 بقوله وقبله (فالاحسن ما ذهب اليه الاخفش من كونها معربة في
 هذه الحالة ايضا كحالاتها الثلاثة الاخرى وهي ما اذا لم ينوه المضاف

الى اصلاً الذي استشكل به الشارح ، وما اذا نوى المضاف دون لفظه وما اذا ذكر المضاف اليه **كما** اجمعوا على ان فتحها في هذه الحالة التي قيل ببنائها على الضمة بدون التنوين (مطلقاً) سواء كان الفتح مع التنوين او بدونه (وضمنها مع التنوين الذي هو قليل حركتها اعراب) والحاصل ان غيره في هذه الحالة اى حالة حذف المضاف اليه ونية معناه اما مضمومة او مفتوحة وفي كل من الصورتين اما مع التنوين او بدونه وهم قد اجمعوا انها في ثلاثة صور منها معربة وهي اذا كانت مفتوحة مع التنوين ، واذا كانت مفتوحة بلا تنوين ، واذا كانت مضمومة مع التنوين فبقيت صورة واحدة وهي اذا كانت مضمومة بلا تنوين فالاحسن ان يقولوا بأعرابها في هذه الصورة ايضاً ما استشكله الشارح حتى تصير في جميع صور هذه الحالة معربة كحالاتها الثلاثة الاخرى .

(وشرط ابن هشام لجواز حذف ما يضاف اليه ان يقع بعد ليس : نحو قبضت عشرة ليس غير) فيحتمل ان تكون منصوباً خبراً للليس واسمها مستتر فيها (اي ليس المقبوض غير ذلك) ويحتمل ان يكون اسمها للليس وخبرها مخدوف بقرينة قبضت (اي ليس غير ذلك مقبوضاً) ولكن هذا الاحتمال مناف لما تقدم في باب الاستثناء وغيره من ان افعال الاستثناء اسمها يجب ان يكون ضميراً مستتراً فيها فتأمل ؟

(وذكر ابن السراج في) كتاب (الاصول وغيره وقوعها بعد لا نحو قبضت عشرة لا غير بالبناء على الضم ، (ثم بنائهما سواء وقعت بعد ليس او لا (على الحركة لأن لها اصلاً في التمكّن ولو لا) اي لو لم يكن لها اصل في التمكّن (لم يفارقاها البناء) وال الحال انها معربة في اكثر الحالات كما تقدم آنفاً ، (وكانت) الحركة في حالة البناء (ضمة لثلا

يلتبس) حالة (الاعراب) بحالة (البناء) لانها في حالة الاعراب اما مضمومة مع التنوين فالتنوين فارق واما مفتوحة مع التنوين فالتنوين أيضا فارق واما مفتوحة بلا تنوين او مكسورة كذلك فان بنية على الفتح او الكسر تلتبس حركة البناء بحركة الاعراب (قاله في شرح التسهيل) .

(وخرج بقوله) اي الناظم (ان عدلت . . . الخ) صورتان من الصور الثلاث الباقية :

الاولى : (ما اذا لم يعد المضاف اليه) نحو قوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر .

(و) الثانية : (ما اذا عدم) المضاف اليه (ولم ينفع) بأن صار نسيما منسيا (فانها حينئذ معربة) نحو قبضت عشرة ليس غيرا او غيرها بالتنوين ولكن سيأتي ان ابن هشام قال ما اظن نصبها موجودا ، (وسيأتي تصریحه بهذه الحالة) في قوله : واعربوا نصبا . . . الخ مع زيادة قول الشارح وقبله .

واما الصورة الثالثة : من الصور الثلاث الباقية فقد بين اخراجها بقوله : (وكذا اذا نوى لفظه دون معناه) ; اي نوى لفظه عندما نوى معناه اي نوى اللفظ والمعنى معاً فانها حينئذ معربة (كما قاله في شرح الكافية وأخرجه) اي غير اذا نوى اللفظ والمعنى معاً (تقيدني المنوي) المفهوم من ناويها (بالمعنى) لأن الشارح قال بعد ناويها في النظم : معنى .

(قبل كغير في جميع ما تقدم) من البناء في بعض الحالات والاعراب في اخرى وغيرهما (فيبني على الضم اذا حذف ما يضاف اليه ونوى

معناه نحو الله الامر من قبل ومن بعد) وتسمى هذه الظروف غایات لأن غایة الكلام وأخره كانت ما أضيف اليه فلما حذف المضاف اليه صر غایات ينتهي بها الكلام وعبر بعضهم بدل الكلام بالكلمة فقال وإذا بنيت الظروف تسمى غایات لأن الاصل فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف اليه لأنه تسمىه اذ به تعريفه فإذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غایته : انتهى وإنما هذه التسمية فيما لم يعوض عن المضاف اليه التنوين وأما إذا عوض عنه التنوين ككل وبعض واذ فالغاية حينئذ هو المضاف اليه المحذوف لأنه لوجود عوضه كالمذكور او المائية نفس العوض اعني التنوين . وانختلفت ايضاً عباراتهم في بيان علة بناء هذه الظروف فقال بعضهم وإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبّهها بالحرروف في الاحتياج الى المضاف اليه من دون معارض للشبه من ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء وقال بعض آخر إنما بنيت لافتقارها الى المضاف اليه معنى وقال بعض آخر إنما بنيت لتشابهها الحرف باحتياجاها الى معنى ذلك المحذوف وقال بعض آخر في بيان علة البناء ان الفرق بين هذه الظروف مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوناً مع احتياجاها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة ب تمامها في الصورة الاولى فاعتبرت وبعضها مذكور في الصورة الثانية فبنيت لأن بعض الاسم لا تستحق الاعراب . لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرف والمبني وهو ان يكون افتقاراً متأصلاً الى الجملة لأننا نقول ذلك ضابط للبناء الواجب اللازم للكلمة وبناء هذه الظروف ليس كذلك .

قبل انما تبني هذه الظروف فيما تبني اذا كان المضاف اليه معرفة والا فتعرب كسائر الحالات ، فان قلت الاحتياج الى المضاف اليه حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة مع وجود ما يفتقر اليه اعني صلتها ، قلت لأن ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء يرجح جانب الاعراب واما حيث واذ ونحوهما فانها وان كانت مضافة الى الجملة بعدها الا ان اضافتها كـ : لا اضافة اذ الاضافة كما قلنا فيما تقدم في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل .
وانما بنيت هذه الظروف على الحركة للفرق بين البناء الاصلي والعارضي ، وجعل الحركة الضم لما ذكر سابقاً اعني عدم الالتباس ولخبران المضاف اليه المحذوف لانها لحقتها الوهن بحذفه فبنيت على اقوى الحركات .

ويعرب قبل في ثلاثة مواضع:
الاول : ما ذكره بقوله : (دون ما اذا لم يحذف) ; اي اذا ذكر المضاف اليه (نحو جئت قبل العصر) فقبل حينئذ معرب منصوب بالفتحة على الظرفية .
والثاني : ما ذكره بقوله : (او حذف ولم ينـو) اي جعل المضاف اليه نسبياً منسبياً نحو (فساغ لي الشراب وكانت قبلـ) ! فاعرب قبلـ لانه حينئذ غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة فاعرب مثلها ونون ازوال المانع منه اعني الاضافة .

والثالث : ما ذكره بقوله (او نوى لفظه) اي مع معناه فيعرب حينئذ بلا تنوين لوجود المانع منه اعني الاضافة (نحو : ومن قبلـ

نادى كل مولى قرابة .

(والاحسن فيها أيضاً وفيما بعدها) يعني (حسب وابل ودون والجهات) وعل (ما اختاره الاخفش من الاعراب مطلقاً) حق فيما اذا نوى معنى المضاف اليه من دون لفظه ووجه الاحسنية ما استشكله في اي وقد تقدم .

(ومثلها) اي مثل غير (ايضاً بعد) في جميع الاحكام المتقدمة (فتبني وتعرّب على التفصيل المتقدم) فالبناء (الآية السابقة) يعني الله الامر من قبل ومن بعد بضم قبل وبعد بغير تنوين وهو ما في هذه الحالة معرفتان بالاضافة الى المصدر المنوي معناه دون لفظه اي من قبل الغلب ومن بعده ، هذا اذا قدر المضاف اليه معرفة والا فهما نكرتان مخصوصتان وقيل اذا كان المضاف اليه المقدر نكرة فهما معتبرتان ووجهه غير ظاهر (و) مثال الاعراب في حال الاضافة (نحو جئت بعد العصر) ومثال حذف المضاف اليه نسياً منسياً واعرابهما كقراءة بعضهم الآية السابقة بالجر والتثنين (و) مثال تقدير المضاف اليه لفظاً ومعنى واعرابهما هو انه (قرئ الله الامر من قبل ومن بعد) بالجملة من غير تنوين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى اي من قبل الغلب ومن بعده .

- وقد يستعملان في المكان نحو دار زيد قبل دار عمرو وبعد دار خالد .

(وكذا حسب) تبني وتعرّب على التفصيل المتقدم وان لم تكن من الظروف لانها بمعنى كاف او مكاف وانما اجري مجرى الظروف لشبيها بها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة بل يحصل لها التخصيص

بها وان اضيفت الى معرفة حملها على ما هي بمعناه ولذا تقع صفة
للنكرة كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا
لمعرفة نحو هذا زيد حسبك من رجل ومن رجل في الصورتين تميز
اي كافيا لك عن غيره وقد تستعمل استعمال الجوامد من دون اعتبار
موصوف لها فلا تكون بمعنى الكافي او المكفي فتقع مبتدأ نحو حسبهم
جهنم ونحو فان حسبك الله وقد يجر بالحرف نحو بحسبك درهم وبهذه
الامثلة يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل لا
تدخل على اسماء الاعمال كما تقدم في باب المعرف والمبني عند قوله :
وكنيابة عن الفعل بلا تأثير وكانتقار اصلا

سواء كانت العوامل لنظرية او معنوية وقد يحدث فيها مع احد
المعنيين المذكور معنى : لا غير (نحو قبضت عشرة فحسب) اي لا غير
وحسب حينئذ مبتدأ والفاء فيها للزينة كالفاء في فقط وهو مثال لحالة
البناء (اي فحسبي ذلك وهذا حسبك من رجل) مثال لصورة الاضافة
والاعراب واما صورة حذف المضاف اليه نسيا منسيا نحو رأيت زيدا
حسبا فاعتبرت حسبا ونصبها على الحالية كما سيأتي عن قريب .

(و اول) كذلك ايضا لها حالات اربع فتبني وتعرب على التفصيل
المتقدم (كما حكاه الفارسي من قوله : ابده بذا من اول) فحكاه
الفارسي على ثلاثة وجوه .

الاول (بالضم) بلا تنوين (على نية معنى المضاف اليه) من
دون لفظه اي من اول الامر .

(و) الثاني (بالجسر) مع التنوين (على نية لفظه) اي لفظ
المضاف اليه مع معناه .

(و) الثالث (بالفتح) من دون تنوين (على ترك نيته) اي المضاف اليه وجعله نسبيا منسيا (و) على (منع صرف الموزن والوصف) فتحصل من حكایة الفارسي ان اول قد ينصرف وقد لا ينصرف قال الرضي : وانما تظهر وصفية اول بسبب تأويله وهو اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اى جريء فلا جرم لم يعتبر وصفته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والا ضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال تركت له اولا وآخرأ ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم اذا كان مؤلا بظرف زمان انتهى .

موضع الحاجة من كلامه اعلى الله في الجنان مقامه . ومراده بما مر ما ذكره بقوله لما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح يعني انه افعل من : وول : لا مما استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هي انما ظهر باعتبار المشتق منه كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره انتهى .

وبقوله يوجه ما ورد في بعض الزيارات المأثورة وابده به اولا ، وقال بعض المحققين له ثلاثة استعمالات :

الاول : ان يكون صفة بمعنى اسبق فيكون افعل التفضيل ويفرق بين نحو قوله تعالى وانا اول المؤمنين وهذه نظير الله اكبر وبالالف واللام ويشن ويجمع ويؤثر تقول الاولان والاولون والاوائل والاول والاوليان والاوليات والاول ولو حكم تختص به دون افعل التفضيل

وهو انه اذا اضيف جاز حذف المضاف اليه وبني على القسم حملها على قبل وبعد .

الثاني : ان يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع من الصرف .

الثالث : ان يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الاسماء فيوصف وينصرف لانه لم يبق فيه الا الوزن كافكلى للرعدة وح مؤنة اولة ، وطال بعض آخر : اعلم ان اول يصح ان يعتبر واقعاً على زمان مقدر وبمعنى في فيكون بمعنى قبيل فينصب على الظرفية معرفاً او منكراً منوناً كجئت اول الناس او اولاً اي في اول ازمنة بجيء الناس او يضم كجئتكم اول ، ويصح ان يعتبر صفة لموصوف به من زمان او غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال او غيره ومعناه متقدماً كجئتكم اول او اولاً اي متقدمهم او متقدماً ورأيت اول اي شخصاً متقدماً فاول بهذا المعنى اوليته باعتبار عامله او غيره انتهى . فظاهر من جميع ما نقلناه ان اول قد لا ينصرف وقد ينصرف وينون كما في بعض الادعية المأثورة .

(و ؛ دون) كذلك ايضاً فتبي وتعرب على التفصيل المتقدم وهو ضرف مكان اسم لادنى مكان باعتبار مكان المضاف اليه نحو جلست دون زيد اي اقرب مكان من مكان جلوس زيد .

وقد يستعمل دون في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو في الرئاسة مثلاً او في الفضل مثلاً او نحوهما وقد يستعمل في مطلق التجاوز عن شيء الى آخر نحو فعلت بزبد الاكرام دون الاهانة و نحو اعطيت زيداً دون يذكر .

(والجهازات الست ايضاً) كذلك تبني وتمرر على التفصيل المتقدم وهي (فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، واسفل) قال الرضي : ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال ؛ فعد بعضهم يمين وشمال مما نحن فيه غير صحيح لأن كلام الرضي هو المرضى لاته نجم أئمة هذه الصناعة ، فمثال البناء (نحو ؛ ولم يكن لقائك إلا من وراء وراء) بالبناء على الضم (وحکی الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب) في كلا الظروفين على نية المضاف اليه لفظاً ومعنى اي : افوق هذا) تنام ام اسفل هذا .

(و : عل : بمعنى الفوق) تبني بالضم اذا كانت معرفة بأن اريد بها علو شيء معين وحذف ذاك الشيء ونوى معناه دون لفظه (نحو واتيت فوق بني كلب من عل) اي من علوهم ، وكذا اذا كانت نكرة بأن اريد بها شيء مجهول نحو (كجلسمود صخر حطه السبيل من عل) اي حطه السيل من شيء عال ، وقال بعضهم في هذه الصورة أنها معربة ولذا قال أنها في البيت الثاني بكسر اللام .

(وفهم من ذكر المصنف لها جواز اضافتها لفظاً وبه) اي بجواز اضافتها لفظاً (صرح الجوهري) في كتاب صحاح اللغة قال فيه يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال (وخالفه) اي خالف الجوهري (ابن أبي الربيع) فقال أنها لا تستعمل مضافة .

وعل : في الاصل على او علو حذف لامها نحو يد ودم قال الرضي اذا بنيت على الضم حذف اللام اي الياء نسيباً منسياً اذ لو قلت على استثنى الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبيّن كونها مبنية على الضم كاخواتها واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادي

المعرفة المفرد يرشد اليه انتهى وقال بعض آخر لان اصلها علو حذفت الواو اعتباطا واجرى الاعراب والبناء على عينها التي هي اللام .

(واعربوا نصباً وجراً كما تقدم ورغمـاً اذا ما نكر اي قطع عن الاضافة لفظاً ونية قبلـاً : وما بعده) الى عل (و) ما (قبلـه) يعني (لـدن وـمع وـغير) (قد ذـكر وـشـمل ذـلك) اي شـمل هـذا (عـل عـل) فيلزم عـلى هـذا جـواز اعـرابـها نـصـباً وجـراً (وبـه) اي بشـمول هـذا الحـكم عـلى ؟ عـل (صـرح بـعـضـهم) فـقال بـجـواز نـصـبـها وجـراـها ، لـكن قـال أـبن هـشـام مـا اـظن نـصـبـها مـوجـودـاً وـكـذا قـال فـي جـواز اـضاـفـتها . (ثم هـو) اي النـصـب (عـلـى الـظـرـفـيـةـ فـي قـبـلـ وـما بـعـدهـ الاـحـسـبـ فعلـيـ الـحـالـيـةـ) وـلـكن (ذـكرـ المـصـنـفـ انـ اـسـمـاـ الجـهـاتـ) الـسـتـ (ما عـدا فـوقـ وـتحـتـ تـتـصـرـفـ تـصـرـفـاـ مـتوـسـطـاـ) فعلـيـ هـذا يـمـكـنـ انـ يـكـونـ نـصـبـها عـلـى غـيرـ الـظـرـفـيـةـ (وـانـ دـونـ تـتـصـرـفـ تـصـرـفـاـ نـادـرـاـ) فـهيـ اـيـضاـ يـمـكـنـ انـ تـنـصـبـ عـلـى غـيرـ الـظـرـفـيـةـ .

(وـما يـلـيـ المـضـافـ) ايـ ماـ يـقـعـ بـعـدـ المـضـافـ (ايـ المـضـافـ اليـهـ يـأـتـيـ خـلـفـاـ عـنـهـ ايـ عـنـ المـضـافـ فـيـ الـاعـرابـ) فـيـعـربـ المـضـافـ اليـهـ باـعـرابـ المـضـافـ (و) فـيـ (التـذـكـيرـ) فـيـجـرـىـ عـلـىـ المـضـافـ اليـهـ المؤـنـثـ اـحـسـكـامـ المـذـكـرـ (و) فـيـ (التـأـيـثـ) فـيـجـرـىـ عـلـىـ المـضـافـ اليـهـ المـذـكـرـ اـحـكـامـ المـؤـنـثـ (وـغـيرـهـ) ايـ فـيـ الـافـرـادـ وـالـتـشـيـةـ وـالـجـمـعـ وـذـىـ الـعـقـلـيـةـ وـالـتـنـكـيرـ وـغـيرـ ذـلـكـ منـ الـامـورـ الـتـيـ يـحـكـمـ عـلـيـهـاـ العـقـلـ وـالـذـوقـ السـلـيمـ وـهـذـهـ الخـلـافـةـ (اذاـ ماـ حـذـفـ) المـضـافـ (نحوـ وجـاءـ رـبـكـ) مـشـالـ خـلـافـةـ المـضـافـ اليـهـ عـنـ المـضـافـ فـيـ الرـفـعـ لـانـ المـضـافـ المـحـذـوفـ كانـ فـاعـلاـ (ايـ اـمـرـ) رـبـكـ اوـ عـذـابـ رـبـكـ اوـ رـسـولـ رـبـكـ وـالـتـقـديرـ

والاخير أحسن لأن الداعي الى تقدير المضاف ان نسبة المجرى الى الله تعالى مستحبة لأنه من عوارض الاجسام وهو منزه عن ذلك والامر والعذاب من المعانى لا يتصفان بالمجىء الا بجازا (و) نحو (تجعلون رزقكم) مثال لخلافة المضاف اليه عن المضاف في النصب لأن المضاف المحدود كان مفعولاً لتجعلون وفي هذا المثال مضافان حذف كل واحد منهما تدريجاً (اي بدل شكر رزقكم) فحذف البديل وخلف عنه الشكر في النصب ثم حذف الشكر وخلف عنه رزقكم اما خلافة المضاف اليه عن المضاف في الجر فغير معقول لكونها تحصيلاً للحاصل ونحو (يسوقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيل السلس) مثال لخلافة المضاف اليه المؤنث عن المضاف المذكر في التذكير اذا بردى مؤنث عاد عليه الضمير المذكر المستتر في يصفق (اي ماء بردى وهو) اي بردى (نهر بدمشق) والفعه للتأنيث ، ونحو (والماء من ارد اتها نافحة) مثال لخلافة المضاف اليه المذكر عن المضاف المؤنث في التأنيث اذا لم يذكر عاد عليه ضمير المؤنث المستتر في نافحة (اي زائحة) الماء ، ونحو (ان هذين حرام على ذكور امتي) مثال لخلافة المضاف اليه التشبيه عن المضاف المفرد في الافراد ولذا عاد الى هذين ضميراً المفرد المستتر في حرام (اي) ان (استعمال) هذين اي الذهب والحرير حرام على ذكور امتي ، (و) نحو (تلك القرى اهلناهم) يمكن ان يجعل مثلاً لخلافة المضاف اليه غير العاقل عن المضاف العاقل في ذي العقلية بدلليل عود ضمير جمع المذكر المختص بذوى العقول الى تلك القرى وهي من غير ذوى العقول وذلك لخلافتها عن الاهل وهم من ذوى العقول ، ويمكن ان

يكون مثلاً خلافة المضاف اليه المفرد عن المضاف الجمّع في الجمعية بدليل عود ضمير الجمّع الى تلك وهو مفرد ويمكن فيه اعتبارات آخر ظاهرة لا حاجة الى بيانها (اي اهلها) التقدير أهل تلك القرى فالمضاف اليه الذي خلف عن المضاف هو تلك ونحو (تفرقوا ايادي سبا) مثال خلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة وهو مثل في التفكير لانه لا يتعرف بالاضافة فوق ايادي سبا وهو معرفة حالاً للضمير في تفرقوا خلافته عن مثل (اي مثلها) اي مثل ايادي سبا وقد ذكرنا هذا التوجيه في شرحنا على الصمدية في باب لا التي لنفي الجنس في قولهن قضية لا ابا حسن، لها فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام ولا يعقل خلافة المضاف اليه المعرفة عن المضاف النكرة في التفكير اذ لا يعقل كون المضاف نكرة مع المضاف اليه المعرفة الا في الاضافة اللغوية والكلام ليس فيها .

ويشترط في هذه الخلافة ان لا يكون المضاف اليه جملة والا يمتنع حذف المضاف ح لان المضاف اليه لا يقبل الاعراب ولا سائر ماقيله الخلافة فتأمل .

والمضاف المحذوف قد يجعل نسيباً منسياً بحيث لا يراعي في الكلام ولا يلتفت اليه أبداً بأن لا يعود اليه ضمير ولا يجري عليه حكم من أحكامه كقوله تعالى وسائل القرية فإنه جمل الاهل المحذوف مطروحاً غير ملتفت اليه اصلاً لا بعود الضمير اليه ولا بحكم آخر من أحكامه اللهم الا ان يقال ان السؤال المذكور في الآية من أحكامه لانه من أحكام ذوي العقول لا غيرهم ، وقد لا يجعل المضاف المحذوف نسيباً منسياً بل يلتفت اليه في الكلام ويعتبر فيه حكم من أحكامه نحو قوله

تعالى أو كظلمات في بحر بلجي يفشاء موج اي كذى ظلمات بالافراد
محذف المضاف والتفت اليه فذكر الضمير في يفشاء ولو كان مطروحا
لقول يفشاءها ، واجتمع الامزان في قوله تعالى وكم من قربة اهلكتها
فجاءها بأسنا بيانا او هم قائلون والتقدير وكم من أهل قرية ولم يتلتفت
إلى أهل اولا فقال اهلكتها ثم التفت اليه ثانيا فأعاد ضمير الجموع الى
أهل وقال او هم قائلون .

وهيئنا نكبة لابد من التنبيه عليها وهي ان هذه الخلافة يطلق عليها
المجاز ، قال في المطول : اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى
غيره ؛ وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو
الاعراب وهذا ظاهر في المذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه
قد نقل عن محله أعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك
الاتصال فيه وقد صرخ بأن الجر في ليس كمثله بجاز والمقصود في فن
البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه (اي الخطيب) حاول التنبيه على
الثاني اقتداء بالسلف واجتنابا بضيع السامع عن الزلق عند اتصاف
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال (اي الخطيب) وقد يطلق المجاز على
كلمة تغير حكم اعرابها والظاهر ان اضافة الحكم الى الإعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بمحذف لفظ
او زيادة لفظ ، فالاول كقوله تعالى وجاء ربك ، واسأل القرية ،
والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء ، اي جاء امر ربك لاستحالة
سمعيه الرب ، واسأل اهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال اهل القرية
وان كان الله قادرًا على انتقام المجردان ايضا قال الشيخ عبد القاهر .

ان الحكم بالمحذف هيئنا لأمر يرجع الى غرض المتكلم حق لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالمحذف لجواز ان يكون كلام رجل من بقريه قد خربت وBAD اهلها فاراد ان يقول لصاحبها واعظاً ومذكراً او لنفسه متعظاً ومعتبراً اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجئي اثمارك فالحكم الاصلى لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاولى الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلى مثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة السكاف . . .

الى ان قال وقال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقاً بالمجاز ومشبهها به لاشتقاكمما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد بجازاً وقال فيه ايضاً قال الشيخ في دلائل الاعجاز لم ترد اي النساء بالاقبال والادبار (في قولها في وصف الناقة انما هي اقبال وادبار) غير معناهما حق يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجمعت من الاقبال والادبار وليس ايضاً على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكروننه منه اذ تو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي مرزوول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكن حقه ان ي جاء بلفظ الذات لا انه مراد اتهى ما في المطول وهو شامل لذكارات دقيقة مفيدة لاهل التحقيق والدقة والله الموفق وهو المستعان .

(وربما جروا المضاف اليه الذي ابقوها كما قد كان قبل حذف

ما تقدم وهو المضاف لكن لا مطلقاً بل بشرط احد امرین :
الاول ۱ (ان يكون ما حذف) اي المضاف المحذوف (مائلاً في
اللفظ والمعنى لما) اي لضاف مذكور (عليه قد عطف) هذا المضاف
المحذوف .

والثاني : (او) يكون المضاف المحذوف (مقابل له) اي لما عليه
قد عطف .

(فالاول) نحو أكل امرء تحسين امرء ونار توقد بالليل ناراً
فأبقي نار على جره مع انه مضاد اليه كل محذوفة ممطوبة على
مائله وهو كل المذكورة اي وكل نار ، وانما جعل ناراً بجروراً بكل
محذوفة ولم يجعل بجروراً بالعطف على امرء الاول لثلا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين لأن امرء الاول معمول لكل وامرء الثاني
معمول لتحسين على انه معمول الثاني ومعمول له الاول كل امرء قدم
عليه لدخول الهمزة عليه فلو عطف نار الاول المجرور على امرء الاول
وعطف نار الثاني على امرء الثاني لزم ان يعطف بعمرف واحد شيئاً
على معمولي عاملين مختلفين وذلك لا يجوز لأن حرف العطف نائب عن
العامل وعامل واحد لا يعمل جراً ونصباً ولا يقوى ان ينوب عن
عاملين .

(والثاني) كقراءة بعضهم تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخوة ()
يجرب الآخرة على حذف مضاد مقابل للمضاف المذكور (اي باقي
الآخرة) ومقابلة الباقى والعرض الزائل ملامة لا تحتاج الى البيان
(كما قدره ابن ابن الربيع) .

(ويحذف الثاني) اي المضاف اليه (فيبقى الاول) اي المضاف

على حالة من ثلاثة حالات :

الاولى : ان يبقى على ما كان يستحقه من اعراب وتنوين او بناء نحو من قبل ومن بعد : واصواتهما من الظروف المقطوعة عن الاضافة وقد تقدم مفصلا .

الثانية ان يبقى على اعرابه وينون عوضا عن المضاف اليه المذوق نحو كلام ضربنا له الامثال ونحو فضلنا بعضهم على بعض وقد تقدم ايضا . والثالثة : وهو المقصود هيبهنا ان يبقى (بلا تنوين) حاله اذا به يتصل اي يعرب بلا تنوين كما كان كذلك عند ذكر المضاف اليه لكن لا مطلقا بل (بشرط عطف على هذا المضاف) الذي يبقى (واضافة لهذا المعطوف على هذا المضاف) الباقى (الى مثل الذي له اختفت الاوليات) قطع الله يد ورجل من قالها) فمحذف ما اضيف اليه يد وهو : من قالها : وعطف رجل على يد واضيف رجل الى مائل ما اضيف اليه يد وهو : من قالها (اي يد من قالها ورجل من قالها) وهذه المسألة شبيهة بباب التنازع ولذا قال بعضهم : ان المذوق من الثاني لا من الاول وبعضهم كالشارح قال ان المذوق من الاول لا الثاني ، وقال بعضهم : ان الاسمين متناقضان الى من قالها فلا حذف في الكلام لا من الاول ولا من الثاني وهذا نظير ما سبقني في فصل احكام توابع المنادى في قوله :

في نحو سعد سعد الاول ينتصب ثان وضم وفتح او لا تنصب فيجري جميع الاقوال في الاضافة هناك هيبهنا فراجع (وقد يأتي ذلك) اي بقاء المضاف اليه (من غير عطف) على المضاف (كما حكى الكساني من قولهم افوق تمام ام اسفل) قد تقدم اتفا ان

الشامد في كلا الطرفين .

(فصل مضاد) لفظ فصل (بالنصب مفعول) مقدم عامله (اجز) في اخر البيت (شبه فعل صفة) وموصوفه (مضاد) الذي اضيف اليه لفظ فصل والمراد من شبه فعل ما يكون فيه معنى الفعل (اي مصدر واسم فاعل ما نصب ذلك المضاد عن المضاد اليه) متعلق بفصل وما في ما نصب (فاعل فصل معمولاً تمييز) للنسبة في نصب (او ظرفاً) ايضاً تميز لا حالان كما ذعم خالد (اجز) وحاصل (المعنى) انه (اجز ان يفصل) المعمول (الذي نصبه المضاد على المفعولية او الظرفية بيته) اي بين المضاد (وبين المضاد اليه) والمضاد مصدر او اسم فاعل وذكر الشارح للمسألة خمسة امثلة : الاول : ان يكون المضاد المفصول عن المضاد اليه مصدر والفاصل معمولاً للمضاد (كقراءة ابن عامر : قتل اولادهم شركائهم) بنصب اولاد وجر شركاء فانفصل المضاد وهو قتل عن للمضاد اليه وهو شركاء والفاصل اولاد وهو مفعول لقتل واضافة قتل الى شركاء من اضافة المصدر الى المفاعل .

الثاني : ان يكون المضاد المفصول عن المضاد اليه ايضاً مصدراً ولكن المعمول ظرف (نحو : ترك يوم نفسك وهواما سعى في ردهما) بجر نفسك باضافة ترك اليه فترك مصدر مضاد ونفسك مضاد اليه والفاصل بينهما يوماً وهو ظرف للمضاد .

الثالث ان يكون المضاد اسم فاعل والمضاد اليه مفعول للمضاد (نحو قوله تعالى : فلا تحسين الله مخلف وعده رسنه) بنصب وعده وجر رسنه فانفصل المتضادين بوعده وهو مفعول ثان لمخلف ومفعول

الاول رسله المضاف اليه .

والرابع : كالثالث الا ان الفاصل شبه ظرف معمول للمضاف (و) هو (قوله صلى الله عليه واله وسلم هـل انتم تاركوا الي صاحي) فتاركوا اسم فاعل مضاد الى صاحب وهو معمول تاركوا والفاصل شبه ظرف معمول للمضاف وهو الي .

والخامس : كالثالث والرابع الا ان الفاصل ظرف معمول للمضاف (و) هو (قول الشاعر كنا حت يوما صخرا بعسيل) بجر صخرا فالفاصل بين المتضادين يوما وهو ظرف معمول للمضاف .

(ولم يعب فصل يمين) بين المتضادين سواه كان المضاف شبه فعل ام لا (حکى الكسائي هذا غلام والله زيد) بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم وذلك لانه لكثره دوره في الكلام لا يعد فصلا .

والفصل بجميع ما تقدم من الفواصل يكون جائزًا في السعة بلا ضرورة شعرية داعية إلى الفصل .

(واضطرارا وجد الفصل باjenji من المضاف) المراد من الاجنبي في المقام : ما كان معمولاً لغير المضاف : لا الاجنبي بالمعنى الذي يذكر في بيان الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فانه لا معنى له في هذا المقام صرحا بذلك ابن هشام وغيره فلا يصح قول الشارح في مقام الاستشهاد (كقوله) :

ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنـا قهر وجد صب اذا الوجـد الفاصل بين المتضادين في البيت فاعل للمضاف اعني القهر كما صرـح به ايضاً ابن هـشـام وـغـيرـه ، ولا تفتر بما قالـه بعض

المحققين من المحشين من ان : الوجد فاعل للمضاف اليه اعني النصب ثم استشكل على نفسه بلزوم تقديم الفاعل على عامله ، فأجاب عن ذلك بأنه جائز في الضرورة فان كل ذلك كلام فارغ سيمـا القول بجواز تقديم الفاعل في الضرورة لأن تقديم الفاعل يمتنع مطلقاً كما تقدم في باب الفاعل عند قول الناظم .

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمـير استقر حيث قال الشارح وهي اعني البعدية مرتبته فلا يتقدم الفعل لأنـه كالجزء منه انتهى وقرره المحقق المحشي بقوله اي تلك البعدية بحسب الرتبة لا بحسب اللفظ فقط وذلك لأنـه معمول ومرتبة المعمول هو التأخر عن العامل قال التفازاني تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً يمتنع بالاتفاق والحاصل ان جعل قول الشاعر ما ان وجدنا . . . الخ مثلاً للمفصل بالاجنبي خطأ صدر من الشارح وقلده في ذلك من دون تحقيق المحقق المحشي فظنه من أمثلة الفصل بالاجنبي ثم بني والشجرة تبني عن الشمرة فالتحقيق ان هذا البيت ليس من أمثلة الفصل بالاجنبي بل هو قسم برأسه وقع الفصل فيه بفاعل المضاف ووجه عدم جواز هذا القسم اعني الفصل بفاعل الا في الضرورة ان ما يقع به الفصل في السعة يشترط فيه ان يكون فضلة حق يمكن تنزيل وجوده كالعدم لأنـ المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزءه لانـه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وفي البيت اعني ما ان وجدنا . . . الخ هذا الشرط مفقود لانـ الوجـد فاعل للقـهر فلـذا لا يجوز الا في الضرورة وحالـ معنىـ ولا عدـمنـا فهو وجـد صـبـ انـ الـوجـد غالـبـ عـلـيـ الصـبـ دائـماـ ، والـصـبـ

العاشق ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان الاجنبي اي ما كان معمولا لغير المضاف ، وان كان عاملهما واحد على ثلاثة اقسام :

الأول : ما كان فاعلا (و) هو نحو (قوله) :

(انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلاء)

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضارف واذ مضارف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجني من المضاف لان الفاصل والمضاف كلهم معمولان لانجب اي انجب والداه به ايام اذ نجلاء .

الثاني : ما كان معمولا (و) هو نحو (تسقى امتياحا ندى المساواك ريقتها) فتسقى مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله مستتر فيه يرجع الى المحبوبة وندى مفعوله الاول وهو مضارف وريقتها مضارف اليه والمساواك مفعوله الثاني ففصل به بين المتضارفين اي تسقى ندى ريقتها المساواك ; والمساواك اجني من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحد او هو تسقى وفي كون ندى المفعول الارل مع كون تسقى من باب اعطيت تامل فتامل .

والثالث : ما كان ظرفا (و) هو (قوله) :

(كما خط الكتاب بكف يوما يهودي) يقارب او يزيل فاضيف الكف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف اعني يوما وهو اجني من المضاف لانه ليس معمولا له لانه متعلق بخط وانما خص اليهودي لانهم كانوا اهل الخط والكتابة في زمان الشاعر ويزيل بمعنى يفصل يشبه الشاعر ما بقى منتشرة من آثار الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي حيث يجعل بعضها قربا متصلة وببعضها بعيدا منفصل ، (او بنعت) (عطف على بأجني) (نحو من ابن ابي شيخ الا باطح طالب)

فصل بين المتضارفين اعني ابي وطالب بمعنى المضاف وهو شيخ الا باطح اي من ابن ابي طالب شيخ الا باطح هذا ، ولكن لا يذهب عليك ان المثال غير مطابق للممثل لأن شيخ الا باطح ليس نعتا للمضاف فقط بل هو نعت لمجموع المتضارفين لأن المنسوب كنية وهو من قسم العلم لا يدل أحد جزئيه على شيء نعم نعته تابع لجزئه الاول في الاحكام وهذا ليس مناقشة بل بيان لكون المثال غلطا عصيا فليطلب للممثل مثال آخر ولعله لهذا الاشكال لم يقييد الشارح النعت في النظم بكونه نعتا للمضاف فتأمل (فائدة) قال في حاشية التصريح ابو طالب كنية لأن اسمه عليه السلام عبد مناف وقيل اسمه كبيته قال النوى في تهذيب الاسماء واللغات في ترجمة الامام علي ع انتهى وقال بعض اهل الانساب اسمه ع عمران .

(او نداء) ايضا عطف باجنبي (ومثل) المصنف (له في شرح الكافية بقوله) :

(كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام)
فاضيف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادي اعني ابا عصام اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام ، (ويحتمل ان يكون) ابا عصام هو المضاف اليه لبرذون (على لغة اجراء اب بالالف على كل حال) كما تقدم في باب اقسام الاعراب بالنيابة في قوله وقصرها من نقصهن اشهر (و) الحال ان (زيد بدل منه) اي من ابا عصام (او عطف بيان) له (قاله) اي هذا الاحتمال (ابن هشام) .

(تامة من الفوائل) بين المتضارفين لفظة (اما قاله في الكافية والفصل بها مقتصر) يجوز في السعة (كقوله) :

(مما خطنا اما اسار ومنة واما دم والموت بالحر اجدر)
فاضيف خطنا الى اسار وفصل بينهما هذا ولكن قال في المنهى في
الباب الخامس ان نونى الشتيبة والجمع يعذفان للضرورة فمثل بهذا
البيت ثم قال فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض في الاضافة
وفصل بين المتصادفين بما فلم ينفك البيت عن ضرورة انتهائه .

«فصل في أحكام المضاف إلى ياء المتكلم»

انما عقد المصنف الفصل للاسم المضاف الى ياء المتكلم غير الاسماء الستة ، اما الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم فلما احکام خاصة يشير اليها الشارح اجمالاً في آخر الباب تتمياً للبحث و تكميلاً للفائدة .

وفي المضاف الى ياء المتكلّم خلاف (والصحيح انه معرب في الحالات الثلاث فانه لما اشتغل آخره بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل امتنع دخول حركة اخرى عليه سواء توافقت الاولى او تختلفت (خلافاً لابن الخشاب والجرحاني في قولهما انه مبني لاضافته الى غير متمكن) وانما خالفوهما القوم لعدم اطراد قولهما في كل غير متمكن (الاعراب) الاسم (المضاف الى الكاف والياء) مع انما ايضاً ضميه ان غير متمكنين (و) لعدم اطراد قولهما في كل مضاف الى الياء لاعراب (المثنى) والجمع (المضاف الى الياء) ، (و) خلافاً (لبعضهم في قوله انه ليس بمعنى لعدم الشبه) الموجب للبناء (ولا معرب لعدم تغير عركته) اي حركة اخره باختلاف العوامل وقد قالوا ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل .

(آخر ما أضيف للبياء أكسر) بمناسبة البياء (إذا لم يكن معتلاً)

أي اذا لم يكن منقوصا ولا مقصودا ، (او جاريا مجراء) اي المعتل يعني لم يكن ثانية ولا جمع سلامة فانهما في المقام في حكم المعتل كما سيأتي عن قريب فما ليس معتلا او جاريا مجراء اما صحيح وهو عند النهاة ما ليس في آخره فقط حرف علة لانهم يبحثون عن آخر الكلمة بخلاف الصحيح عند الصرفين فانه عندهم ما ليس اوله ولا وسطه ولا آخره حرف علة لانهم يبحثون عن بجموع بناء الكلمة صحة واعتلالا ، واما جار بجرى الصحيح وهو ما كان في آخره ياء او واو ما قبلهما ساكن ، وانما كان هذا جاريا بجرى الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا ينتقل عليها الحركة لأن الحركة بعد السكون كالحركة بعد السكتون في الواقع بعد استراحة اللسان وكما لا ينتقل الحركة على حرف الملة بعد السكتون في ابتداء الكلام نحو وعد ويسر فكذلك لا ينتقل الحركة عليها بعد السكون ، فالمضاف الصحيح (كصاحبي وغلامي) ، (و) المضاف الجارى بجرى الصحيح نحو (ظبيبي ودلوي) فاكسر آخر كل واحد منهما (ولد حينند في الياء) خمسة اوجه :

الاول والثاني : (الفتح والسكون) وقد اختلف في ان ايهما الاصل نقيل الاصل فيه السكون لانه مبني والاصل في كل مبني السكون كما تقدم في باب المعرف والمبني في قوله :

وكل حرف مستحق للبناء والاصل في المبني ان يسكننا وقيل الاصل فيه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لضرورة الابتداء بالساكن حقيقة كواو العطف او حكما كما ننima نحن فيه فان الياء لاستثنائها بالمضاف وتركيبها معه في حكم الابتداء وقد تقدم بعض ذلك ايضا في الباب المذكور في قوله :

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم كайн ، امس ، حيث والساكن كم (و) الثالث : (حذفها) اي حذف الياء (لدلالة الكسر عليها) اي على الياء المحذوفة (نحو) قول الشاعر : (خليل املك مني) ؛ بكسر اللام في خليل والاصل خليلي فحذف الياء وابقى كسر ما قبلها للدلالة عليها .

والرابع : حذف الياء (وقت ح ما وليته) اي فتح اخر المضاف الذي وقع الياء متصلة به اي بالأخر (فتقليب الياء الفا نحو) جاء غلاما ورأيت غلاما ومررت بغلاما ، (ونحو : ثم اوى الى اما) ؛ اي الى امي .

(و) الخامس : (حذف الالف) المنقلبة عن الياء (وابقاء الفتح) للدلالة على الالف المحذوفة (نحو) !

(ولست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني) بفتح فاء لهف وتأه ليت والاصل لهفي ولبي ، وقد ظهر من الامثلة المذكورة ان هذه الوجوه الخمسة في المضاف الى ياء المتكلم لا تختص بباب النداء وان قال به بعضهم ، هذا كله فيما لم يكن المضاف الى ياء المتكلم معتلا ولا جاريها مجرأه بل كان صحيحا او جاريها مجرأه .

(فإن يك) ما يضاف الى الياء (معتلا) سواء كان منقوصا (كرام) او مقصورا (و) هو نحو (قدا او يك) جاريها مجرى المعتل بأن يكون (مشنى او بمحوعا جمع سلامة) فالثنية (كابين) والجمع نحو (زيدين) فذى (المذكورات اي المعتل وما يجري مجرأه (جميعها المضاف اليها بعد بالضم) اي بعد المضاف (فتحها) اي فتح ياء المتكلم (وسكون الياء التي في اخر المضاف احتذى) حاصله ان فتح ياء المتكلم وسكون

الياء التي في آخر المضاف اتبع وانتخب ، اما فتح ياء المتكلم فلدفع التقاء الساكنين والفتحة اخف الحركات ، واما سكون الياء التي في آخر المضاف فللادغام كما يذكر فيما بعد : ثم : ولذا قال ثم (في ذلك تفصيل وذلك) التفصيل (انه تدغم الياء التي في آخر المضاف فيه اي في ياء مضاد اليه) سواء كان المضاف مرفوعا (نحو جامني قاضي) : اما الثنية والجمع في حالة الرفع فليس في اخرهما ياء فلذا لم يذكر لها مثلا للرفع او كان المضاف منصوبا (و) هو نحو (رأيت قاضي) و نحو رأيت (غلامي في) ثانية المنصوب (و) نحو رأيت (زيدي) في جمع المنصوب ، او كان المضاف مجرورا (و) هو نحو (مررت بقاضي وغلامي) في ثنائية المجرور (زيدي) في جمع المجرور ، وان كان في آخر المضاف (الواو) فهي (تدغم فيه) اي في ياء المتكلم (ايضا بعد قلبها) اي الواو (ياء) .

واعلم انه ليس في المقام اسم مضاد الى الياء الا الجمع المذكور السالم والاسماء الستة في حالة الرفع لما تقدم في مواضع النهاية عند قوله :

والثاني منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا ايضا يجر

من انه ليس في الاسماء المعربة اسم آخره او قبلها ضم الا اسماء الستة في حالة الرفع ولذا لم يمثل الشارح في المقام الا بالجمع المذكور السالم (نحو : اودي بني) فأودي معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاد الى ياء المتكلم اصله بنوى اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء المنقلب عن الواو في ياء المتكلم لاجتماء المثلين ثم كسر ما قبل الياء كما قال المصنف : (وان ما قبل الواو) الجمع (ضم فاكسره يهن) : ظاهر هذا الكلام ان قلب

الضمة بالكسرة مؤخر عن قلب الواو ياء لأن قلب الحركة (معمول لقلب الواو والمعلول) مؤخر عن العلة . وقال بعضهم انه مقدم على قلب الواو ياء لأن قلب الحركة اضعف من قلب المحرف فلا يحسن الاقدام على قلب الاقوى قبل قلب الاضعف .

(وان فتح سابقه) اي سابق الواو (فاينه) اي فاين الفتح بحاله ولا تقلبه كسرة ليدل الفتح على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين (نحو هؤلاء مصطفى) جمع اسم المفعول اصله مصطفاوي حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم فعل ما ذكر ، (و) ان كان اخر المضاف الى ياء المتكلم (الفا) فاينه اي (سلم) الالف (نحو حبيبي وعصاي وغلامي وسلامة الالف التي في المثنى) في حالة الاضافه الى ياء المتكلم (في لغة الجميع) حتى في لغة هذيل ، (و) لكن الالف (التي في) المفرد (المقصور) فروي (عن) قبيلة (هذيل) ان (انقلابها) اي الالف (ياء حسن نحو) قول شاعرهم وهو ابو ذويب الهذيلي : (سبقوا هوی) : بفتح الياء والواو وتشديد الياء اصله هو اي فقلب الشاعر الالف ياء وادغمها في ياء المتكلم .

(خاتمة) — يذكرها الشارح تتميما للبحث وتمكينا للفائدة .
واعلم (المستعمل في اضافة اب وأخ وحم وهن الى الياء أبي و أخي وحمي وهني) بلا دل لام الفعل المحذوف يجعله نسيبا منسيا نظير يدي ودمي ، (وأجاز المبرد أبي برد اللام) وتمسك في ذلك بقول الشاعر :
قدر احلك ذا المجاز وقد أرى وابي مالك ذو المجاز بدار
وأجاب عن ذلك بعضهم بأن ذلك خلاف التقياس واستعمال
الفصحاء : مع انه يحتمل ان يكون المقسم به والوا للقسم اي أبي

جمع فاصله ابين اضيف الى الياء ففعل به ما فعل فيما تقدم في الجمع المذكر والمستعمل (في فم في") بحذف الميم وردد اللام والقلب والادغام (وقل) استعمال (فمي) بابقاء الميم المعموس عن اللام عند قطعه عن الاضافة ، (وأجاز الفراء في ذي ان يضاف الى ياء المتلكل فيقال فيه (ذى) بالتشديد بادغام يائه في ياء المتلكل (و) مذامن الفراء عجيب لأنهم (صححوا) أي حكموا (بصحة أنها لاتضاف الى مضمر أصلا) لانه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس والضمير ليس باسم جنس ، مثلا اذا أرادوا ان يصفوا رجلا بالعلم أو الذهب لم يتأن لهم أن يقولوا الجاءني رجل علم أو ذهب فجاؤا بذلك واضافوه الى الجنس فقالوا ذو علم ذو ذهب ، وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ كقوله :

أهنا المعروف ما لم يبتذر فيه الوجه

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

والله تعالى أعلم بحقائق الاشياء ، وقد تم والحمد لله ما أردناه في هذا الجزء من التعليمية وكان الفراغ منه عصر يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر الربيع الثاني من شهور السنة الخامسة والثمانين وثلاثمائة بعد الالاف من الهجرة على هاجرها آلاف الصلة والتحية ، وقد كان الشروع فيه يوم الجمعة الثامن عشر من شهر صفر الخير من السنة المذكورة وانا العبد المحتاج الى رب الغني محمد علي بن مراد علي . ويتلويه الجزء الثالث انشاء الله تعالى والحمد لله أولاً وآخرًا والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم أجمعين .

